



جامعة باتنة - 1 -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



## دور شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية  
تخصص : تنظيمات سياسية و إدارية

- عبد الحق بن جديد

لجنة المناقشة

الجامعة الأصلية	الدرجة العلمية		
-1-	أستاذ التعليم العالي	صالح زياني	رئيس
	أستاذ التعليم العالي	ق بن جديد	
جامعة محمد خيضر بسكرة	أستاذ التعليم العالي	محمد لمين لعجال أعجال	
-1-	( )	يوسف زدام	
	أستاذ التعليم العالي	صبيد	
ة قسنطينة -3-	( )	ريم	ي

السنة الجامعية

1437 هـ - 1438 هـ

2016 - 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وتقدير

الشكر والحمد لله حمدا وشكرا يليقان بجلاله على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل وإنه لشرف لي بعد إتمام هذا العمل ، أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور ، مُدرّسي ، موجهي و مشرفي

" عبد الحق بن جديد "

الذي سهر وصبر طوال فترة إنجاز هذا العمل ولم ييخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على تشريفهم لي لتحكيم هذه الدراسة و على كل ملاحظاتهم و توجيهاتهم وانتقاداتهم في سبيل إثراء البحث العلمي. كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في إعداد هذا العمل من قريب أو من بعيد.

# إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين  
إلى حمائي وحماتي رعاهم الله وحفظهم  
إلى إخوتي و أخواتي و وكلّ أفراد عائلتي وعائلة زوجي كلّ باسمه  
إلى رفيقي في هذه الحياة زوجي " سمير "  
إلى قسم العلوم السياسيّة جامعة عنابة و باتنة -1-  
إلى كلّ الأهل و الأحبة و الأصدقاء

## ملخص :

إنَّ الاهتمام المتزايد للباحثين و المفكرين بدراسة العلاقات العالمية المتبادلة مابين شبكات المناصرة غير الحكومية و الحكومات والمنظمات الدولية و العالمية هو انعكاس للزيادة الكبيرة و المستمرة في عدد الشبكات غير الحكومية وفعاليتها في ساحة العلاقات و السياسات الدولية و العالمية، و هذه الدراسة هي محاولة لتحقيق حالة من الوضوح النظري و العملي الواسع حول الكشف عن حقيقة ، أهمية و فاعلية الشبكات غير الحكومية في مجال السياسات البيئية الدولية بصفة عامة و الحوكمة البيئية العالمية بصفة خاصة .

الجزء النظري للبحث خصَّص للكشف عن كيفية نشوء العلاقات العالمية التي في ظلها نشأت تلك الشبكات و محاولة معرفة الأطراف الذين تنشأ بينهم تلك العلاقات مع تحديد خصائصها الأساسية والأفكار والمبادئ والقضايا الكامنة وراء تلك الارتباطات ، بالإضافة إلى الإستراتيجيات و التكتيكات التي تستخدمها الشبكات .

أمَّا الجزء العملي فقد تمَّ من خلاله عرض ثلاثة نماذج واقعية عن شبكات مناصرة البيئة تعمل في قضايا ومجالات بيئية مختلفة تمثلت في ( شبكة أصدقاء الأرض العالمية ، شبكة مرفق البيئة العالمية و الشبكة العربية للبيئة والتنمية ) إذ تمَّ تسليط الضوء على الأساليب ، الطرق و الأدوار التي قامت بها هذه الأخيرة في مجال البيئة العالمية.

وقد تضمَّن الجزء التطبيقي دراسة إستشرافية لمحاولة استكشاف مستقبل دور الشبكات في مجال السياسات البيئية العالمية ، و لتحقيق ذلك فقد تمَّ رصد ثلاث سيناريوهات أساسية وهي سيناريو الدور المتوازن ، السيناريو التفاؤلي و السيناريو التشاؤمي ومن خلال ذلك تمَّ التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أنَّ شبكات المناصرة غير الحكومية قادرة على لعب أدوار أساسية في هذا المجال فقط في حالة ما إذا تمكَّنت من تجاوز كلِّ التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة كالتحديات التشريعية و المادية. و في حالة ما إذا استطاعت الدول أن تنظر إليها كشريك أساسي قادر على تقديم التعاون اللازم في هذا المجال وفي حالة ما إذا وفَّرت لها المناخ السياسي والتشريعي المناسب.

في الأخير نوصي بضرورة أن يبدي علماء العلاقات الدولية اهتماماً أكبر بالأشكال التنظيمية للشبكات التي تتميز بتبادلات تطوعية تبادلية و أفقية للمعلومات و الخدمات . كما نوصي بضرورة أن تبدي الأطراف

الحكومية من منظمات دولية و عالمية و حكومات الدول الرّغبة في إيجاد السبل المناسبة للتعاطي مع النقاط السلبية لشبكات المناصرة غير الحكومية ، ذلك أنّ هذه الأخيرة قادرة على أن تؤمّن الأساس لشكل حوكمة بيئية عالمية ونظام ذي ثقافة مشتركة مع قيم و معايير بيئية عالمية يتشاطرها الجميع وعلى نطاق واسع .

## ***Abstract :***

*The progressive importance of researchers & thinkers about study of interchangeable international relationships between non – governmental sustaining networks & international organizations is in fact an impact of great & continuing progression in terms policies and relationships.*

*This study is an attempt to realize a state of wide theoretical and practical clarification in terms of revelation , importance and effectiveness of non –governmental networks in the field of world environmental policies in general and world environmental governing in particular .*

*The theoretical part of research is about revealing how to create international relationships sustaining non–governmental relationships and networks ,trying to know parties that those relationships are created between , by determining their main existing features ,ideas ,principals and existing affairs , in addition to strategies & tactics that networks use.*

*As far as practical part is concerned , it is showing through , three real specimens in terms of environment sustaining networks , charged of different affairs and environmental fields , basically in ( world earth friends network , world environment companion network and Arab network for environment and development ) . It was focused on ways , methods & roles that these networks have performed in field of world environment affairs management .*

*Also the practical part has included outlook study in order to discover the future role of non–governmental networks in field of world environmental policies ,and to realize that , three main scenarios have been established :balance role scenario , optimistic & pessimistic scenario , through these scenarios , main result was concluded that , non–governmental sustaining networks are able to play principle roles in such field , only in case if these networks were able to overcome all challenges that the later encounter ,in terms of legal and legislative challenges. social & material .and in case of countries consider them as partner able to sustain and to give help in this field .*

*Lastly , we recommend scholars of international relationship to give more importance to organizational shapes for networks that are distinguished in terms of horizontal inter changeable volunteer exchanges for data services .we also recommend about necessity that governmental parties to show interest in terms of obtaining suitable ways & to treat*

*negative points for non- governmental sustaining networks , the later is able to give security to foundation for world environmental governing and common system of culture with world environmental values & standards that every body share at large level .*



## المختصرات باللغة الإنجليزية

<b>EU</b>	<b>Euro péan union</b>	الإتحاد الأوروبي
<b>IUCN</b>	<i>International union of natural resources protection</i>	الإتحاد الدولي للموارد الطبيعية
<b>UNDP</b>	<i>programme United Nations of development</i>	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
<b>USFS</b>	<i>United nations of Forest services</i>	الأمم المتحدة للخدمات الغابية
<b>IPCS</b>	<i>International programme of chemical safety</i>	البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية
<b>IOMC</b>	<i>Inter organization programmer for the sound management for chemicals</i>	البرنامج متعدد المنظمات للإدارة السليمة للكيميائيات
<b>WB</b>	<i>World Bank</i>	البنك العالمي
<b>RAED</b>	<i>Arab –network of environment and development</i>	الشبكة العربية للبيئة والتنمية
<b>WWO</b>	<i>Global water pertnership</i>	الشراكة العالمية للمياه
<b>WWF</b>	<i>Wide fondation for nature</i>	الصندوق العالمي للحياة البرية
<b>ICCC</b>	<i>International commission of climate change</i>	اللجنة الدولية للتغيرات المناخية
<b>WCED</b>	<i>World commission of environment and development</i>	اللجنة العالمية للبيئة والتنمية
<b>WCD</b>	<i>World commission on dams</i>	اللجنة العالمية للسدود
<b>ICSU</b>	<i>International council of scientific unions</i>	المجلس الدولي للاتحادات العلمية
<b>ICCA</b>	<i>International council of chemical pollutants</i>	المجلس الدولي للملوثات الكيماوية
<b>WWC</b>	<i>World water council</i>	المجلس العالمي للمياه
<b>DGEMP</b>	<i>General direction of energy and primitive materials</i>	المديرية العامة للطاقة والمواد الأولية
<b>WCMC</b>	<i>World centre of environment protection watch</i>	المركز العالمي لرصد حماية البيئة
<b>GWPP</b>	<i>Global water policy project</i>	المشروع العالمي لسياسة المياه
<b>IWO</b>	<i>International whales hanting organization</i>	المنظمة الدولية لصيد الحيتان
<b>ITTO</b>	<i>International tropical trees organization</i>	المنظمة الدولية للأشجار الاستوائية
<b>WMO</b>	<i>World meteorological watches organization</i>	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
<b>UNEP</b>	<i>united nations of environment programme</i>	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
<b>EHS</b>	<i>Environmental health and safety programme</i>	برنامج الصحة والسلامة البيئية
<b>NMAP</b>	<i>Northen matters and appraisal programme</i>	برنامج القضايا الشمالية والتقييم
<b>SGP</b>	<i>Small gifts programme</i>	برنامج المنح الصغيرة
<b>MAP</b>	<i>Miditerranean dea achievemrnt programme</i>	خطة عمل البحر المتوسط
<b>FAON</b>	<i>Friends of earth network</i>	شبكة أصدقاء الأرض

<b>BWN</b>	<i>Banck watch network</i>	شبكة مراقبة البنك
<b>GEFN</b>	<i>Global environment fondation network</i>	شبكة مرفق البيئة العالمية
<b>GEF</b>	<i>Global environment fondation network</i>	صندوق البيئة العالمي
<b>EDF</b>	<i>Global environment fondation</i>	صندوق مناصرة البيئة
<b>CTF</b>	<i>Commission of trade and environment</i>	لجنة التجارة والبيئة
<b>NRDC</b>	<i>Nature resources defense council</i>	مجلس مناصرة الموارد الطبيعية
<b>OMG</b>	<i>Global commerce organization</i>	منظمة التجارة العالمية
<b>OGP</b>	<i>Green peace organization</i>	منظمة السلام الأخضر
<b>BEO</b>	<i>Blue energy organization</i>	منظمة الطاقة الزرقاء
<b>IMO</b>	<i>International marine organization</i>	منظمة الملاحة الدولية
<b>EWO</b>	<i>Earth watch organization</i>	منظمة مراقبة الأرض
<b>EPI</b>	<i>Earth policy institue</i>	مؤسسة سياسات الأرض
<b>EPA</b>	<i>Environment protection agency</i>	وكالة حماية البيئة

خطة البحث

### مقدمة

#### الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري

المبحث الأول : مقارنة معرفية و نظرية لشبكات المناصرة غير الحكومية

المطلب الأول : تعريف شبكات المناصرة غير الحكومية

المطلب الثاني : ظروف نشأة شبكات المناصرة غير الحكومية

المطلب الثالث : البنى المؤسسية المكوّنة لشبكات المناصرة غير الحكومية

المبحث الثاني : دراسة في خصائص الشبكات وأنماطها ومكوناتها

المطلب الأول : خصائص الشبكات

المطلب الثاني : أنماط و أشكال شبكات المناصرة

المطلب الثالث : البنى المؤسسية المكوّنة لعضوية الشبكات

المبحث الثالث : مفهوم الحوكمة البيئية العالمية

المطلب الأول : تعريف الحوكمة البيئية العالمية

المطلب الثاني : خصائص الحوكمة البيئية العالمية

المطلب الثالث : أطراف الحوكمة البيئية العالمية

الفصل الثاني : شبكات مناصرة البيئة : دراسة في الآليات و الوسائل

واستراتيجيات العمل .

المبحث الأول : آليات العمل المعتمدة لدى شبكات المناصرة غير الحكومية

المطلب الأول : التشبيك Networking

المطلب الثاني : التخطيط الإستراتيجي ووضع السياسات البديلة

المطلب الثالث : المناصرة وكسب التأييد

المبحث الثاني : الوسائل و الأدوات المعتمدة لدى شبكات مناصرة البيئة

المطلب الأول : حشد الرأي العام

المطلب الثاني : وسائل الإعلام والاتصال

المبحث الثالث : استراتيجيات عمل الشبكات للتأثير في الحوكمة البيئية العالمية

المطلب الأول : إستراتيجية التوعية والتعليم

المطلب الثاني : إستراتيجية الحوار والإقناع

المطلب الثالث : إستراتيجية المواجهة

الفصل الثالث : نماذج عن إسهامات شبكات المناصرة غير الحكومية

في الحوكمة البيئية العالمية

المبحث الأول : شبكة أصدقاء الأرض العالمية

المطلب الأول : تأسيس الشبكة و تشكيلها

المطلب الثاني : أهداف الشبكة ومبادئها

المطلب الثالث : إسهامات شبكة أصدقاء الأرض في الحوكمة البيئية العالمية

المبحث الثاني : شبكة مرفق البيئة العالمي

المطلب الأول : تاريخ وظروف تأسيس الشبكة

المطلب الثاني : مهام شبكة مرفق البيئة العالمي

المطلب الثالث : دور شبكة مرفق البيئة العالمي في الحوكمة البيئية العالمية

المبحث الثالث : الشبكة العربية للبيئة والتنمية

المطلب الأول : تأسيس شبكة رائد و تأسيسها

المطلب الثاني : أهداف الشبكة العربية للبيئة والتنمية

المطلب الثالث : إسهامات رائد في الحوكمة البيئية العالمية

الفصل الرابع : استشراف مستقبل دور شبكات مناصرة البيئة في ظل التحديات

والفرص والتهديدات التي تواجهها .

المبحث الأول : التحديات التي تواجه شبكات مناصرة البيئة

المطلب الأول : التحديات المتعلقة بالشرعية و المساءلة

المطلب الثاني : التحديات المتعلقة بالتمويل

المطلب الثالث : التحديات التنظيمية و المجتمعية

المبحث الثاني : مؤشرات وضع شبكات مناصرة البيئة في ظل التغيرات البيئية المحيطة

المطلب الأول : مؤشرات التوازن (ثبات الوضع)

المطلب الثاني : مؤشرات التغيير

المطلب الثالث : مؤشرات التحول

المبحث الثالث : محددات القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه شبكات مناصرة البيئة .

المطلب الأول : محددات القوة والضعف ومؤشرات قياسها

المطلب الثاني : الفرص و التهديدات

المبحث الرابع : سيناريوهات مستقبل دور شبكات مناصرة البيئة في الحوكمة البيئية العالمية ونسب تحققها

المطلب الأول : السيناريو التوازني (الخطي)

المطلب الثاني : السيناريو التفاؤلي

المطلب الثالث : السيناريو التشاؤمي

الخاتمة

مقدمة

شهدت الساحة الدولية في القرن الحادي والعشرين ظهور لاعبين وفواعل جدد إلى جانب الدول يتزعمون أنّ لديهم الحق في إبداء رأيهم في كلّ المواضيع والقضايا ، بدءاً من حقوق الإنسان إلى التنمية وحماية البيئة ، إحدى تلك الفواعل تمثلت في شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية وهي شبكات تخطت حدود الدول القومية ، وكانت بمثابة قوى واقعية وراسخة في العلاقات الدولية ، و لعلّ أكثر الأمور التي شجّعت على بروزها في الساحة الدولية هو اهتمام الدول بمنظومة الحوكمة العالمية لما تحتويه هذه الأخيرة من تكامل لأدوار مختلف القطاعات ( الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ) وذلك من خلال تضمّنها لمبادئ تدعو للمشاركة وإشراك مختلف الفواعل غير الحكومية لإعادة رسم الأدوار لكل منها ليتسنى تحقيق التنمية البيئية التي عجزت الدول عن تحقيقها بمفردها ، كما أنّ العالم أصبح يحتاج بشدّة إلى طرف يكون بمثابة " الضمير العلمي " ليمثل المصالح العامّة واسعة النطاق التي لا تندرج بالضرورة ضمن حدود الدول القطرية ، أو تلك التي أبدت الدول استعداداً لتجاهلها ، وليكون قادراً على سدّ الثغرة بين تأمين حلول المشاكل البيئية العالمية والحاجة إليها ، ومعرفة ما إذا كان ذلك ممكناً مستقبلاً فإنّه ينبغي الكشف عن محدّدات القوّة والضعف التي تمتلكها شبكات المناصرة ، ومعرفة الفرص والتحديات التي تواجهها في ظلّ متغيّرات وظروف البيئة العالمية المحيطة بها .

### الأدبيات السابقة للدراسة :

في خضم النقاش والحوار الذي شهدته العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الحادي والعشرين بخصوص بروز شبكات المناصرة غير الحكومية في ساحة السياسات والعلاقات الدولية ، طرح " كلايد ميتشل " Michell.Clyde " مقالاً عام 1973 " تحت عنوان الشبكات : قواعد السلوك والمؤسسات " وذلك في دورية خاصّة تحمل عنوان " تحليل الشبكات " للمؤلفين كلايد و " جيريمي بواسغين " Jeremi Boissain " ، ثم اقترح خطاباً مشتركاً مع " ستيوارت لوزس " ، " Stewart Laurence " في دور الشبكات الدولية التي تتبنى قضايا معيّنة حول إعادة اللاجئين إلى أوطانهم " تجربة السلفادور " دور جامعة كولومبيا . وفي السنة الموالية قام " آن تومسون فيرارو " Anne Thrompson



feraru" بنشر مقال في مجلّة التنظيم الدولي حول السياسات ، القضايا البيئية العالمية والمصالح السياسية العالمية ، حيث حمل المقال عنوان " المصالح السياسة لما وراء الحدود القومية والبيئة العالمية " ومن الرواد الذين رعوا موضوع الشبكات خلال عقد الثمانينات "Debora" ، صاحبة كتاب " الظاهر المتناقض للسياسة والمنطق السياسي عام 1988 ، والذي تحدثت فيه الكاتبة عن ضرورة اعتماد التخطيط الإستراتيجي في الحملات التي تقوم بها شبكات المناصرة في مختلف القضايا والمواضيع الاجتماعية .

وقد شهد عقد التسعينات العديد من الإصدارات حول شبكات مناصرة البيئة وكان أشهرها المقال المعنون ب: " البرازيل : حدود النفوذ في الصّراع من أجل تطبيق المحاسبة : والبنك الدولي ، المنظمات غير الحكومية " لمارغريت إي كيك "Margard E Chek" ، والذي تناولت من خلاله الباحثة موضوع تحويلات البنك الدولي لمشروع Planalforo" الذي كان يرمي إلى إزالة الغابات الاستوائية بالبرازيل.

لكن أهم الكتابات المتخصصة حول موضوع شبكات مناصرة البيئة ظهرت في العقد الأول والثاني من الألفية الثالثة ، وأهم الإصدارات كانت لـ " مارغريت إي كيك " ، " M.E.chek " أستاذة العلوم السياسية بجامعة جونز هوبكنز ، و " كاترين سيكنك " Kathryn Sikkink " أستاذة العلوم السياسية بجامعة "مينيسوتا" والذي حمل عنوان : " نشطاء بلا حدود : شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية " ، والذي قامت بترجمته إلى اللغة العربية لنا حمدان البلاونة عام 2005 . وقد كانت دراستهما استطلاعية ، حيث تضمّن الكتاب مجموعة من القصص والروايات والأحداث عن نشاط شبكات مناصرة في مواضيع وقضايا متنوّعة كقضايا حقوق الإنسان والمرأة بدءاً بقصة العبودية في الولايات المتحدة الأمريكية ، مروراً بقضية العنف ضدّ النساء كقضية تقييد الأقدام في الصين ، ختان الإناث في إفريقيا وأجزاء من الشرق الأوسط انتهاءً بقضية إزالة الغابات في البرازيل وماليزيا ، وصيد الحيتان في المحيط الأطلنطي .

ومن الجهود الأكاديمية الرائدة في بلورة موضوع الشبكات " كتاب القوّة الثالثة : المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية " للكاتبة " آن فلوريني " Ann Florini " ، المترجم إلى العربية عام 2005 ، وهو عبارة عن دراسة استطلاعية تناولت من خلاله الكاتبة نشاط بعض شبكات المناصرة حول قضايا عديدة منها قضية الحدّ من انتشار الأسلحة ، الحملات في سبيل الديمقراطية ، الحملة اليابانية لحضر الألغام ، الشبكة العالمية للتصدّي للفساد ، ونشوء اللّجنة العالمية للسدود الكبرى ، ثم قامت الكاتبة بوضع توقعات بخصوص التوجّهات المستقبلية لشبكات القوّة الثالثة .

ولا يمكن أن ننهي العقد الأول من الألفية الثالثة دون أن نشير لجهود الكاتبة " أماني قنديل " التي عُرفت بكتابتها " الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية ، 2003 " ، الذي كان عبارة عن تقييم لخبرات الشبكات العربية على الساحة حيث اهتمت الدراسة بأربعة نماذج مختلفة من الأطر المؤسسة العربية تطرح كلّ منها خبرات مستقلة و هي الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، الشبكة العربية لمحو الأميّة وتعليم الكبار ، الشبكة العربية للبيئة و أخيرا الشبكة 90 المغاربية من أجل المساواة .

وبهذا الإيجاز يكون قد تمّ استيفاء إسهامات بعض الذين ساهموا في بلورة موضوع شبكات المناصرة غير الحكومية ليكون موضوعا يتعاقب على تطويره رواد آخرون ليكملوا مسيرتهم في العقود اللاحقة.

### أهمية الموضوع :

تبرز أهمية موضوع شبكات المناصرة و الحوكمة البيئية من خلال إدراك طبيعة الموضوع و أهدافه :

### طبيعة الموضوع و الدراسة :

يقيي موضوع شبكات المناصرة غير الحكومية و الحوكمة البيئية العالمية حالة دراسة أساسية في إطار الاهتمامات الأكاديمية في مختلف الحقول المعرفية الإنسانية والاجتماعية ، إذ يُعد موضوع

الدراسة حقلاً مشتركاً بين العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، فهو موضوع مشترك بين علوم السياسة ، الاجتماع ، الاقتصاد و القانون .

كما تعتبر الدراسة من الدراسات الاستطلاعية التي تستهدف تقييم بعض الشبكات الغربية والعربية على الساحة ، حيث اهتمت بثلاثة نماذج مختلفة من النشاط بحيث تطرح كلُّ منها خبرات مستقلة وهي شبكة أصدقاء الأرض العالمية (FAON) ، شبكة مرفق البيئة العالمي و الشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED) . كذلك تُعتبر هذه الدراسة من الدراسات الإستشرافية التي تسعى إلى محاولة استباق ظروف المستقبل الممكنة حتى يمكن التحضير لها ، ومحاولة معرفة الفرص والمخاطر التي تحيط بالشبكات ، من أجل التهيئة لمواجهةها .

**أهداف الدراسة :** وتنقسم إلى :

- أهداف أساسية : ويمكن تلخيصها في ما يلي :

- معرفة ما إذا كانت شبكات المناصرة قادرة على سدّ الثغرة بين تأمين حلول المشاكل البيئية العالمية والحاجة إليها ، ومعرفة ما إذا كان عليها القيام بذلك ؛  
- التحكم في الرهانات المستقبلية التي يُمكن أن تواجه الشبكات في سعيها لتحقيق المصالح البيئية واسعة النطاق .

- أهداف ثانوية :

- محاولة فهم حقيقة ظهور شبكات المناصرة في الساحة الدولية من خلال الولوج إلى أعماق تجارب شبكات بيئية عالمية معينة ومحاولة إيجاد فهم أفضل لأصولها ، استراتيجياتها ، حدودها وفعاليتها ؛  
- محاولة فهم حقيقة الإسهامات التي تقدّمها الشبكات في مجال السياسات البيئية وفهم ما إذا كانت كافية لتحقيق التغيير البيئي المطلوب ؛

- إبراز حقيقة أهمية الشراكة والتكامل ما بين الفواعل الدولاتية وشبكات المناصرة غير الحكومية في مجال إعداد السياسة البيئية العالمية.

### أسباب اختيار الموضوع :

و تتراوح ما بين الأسباب الموضوعية و الأسباب الذاتية

- الأسباب الموضوعية : تتجلى في ما يلي :

- توثيق حركة وتوجهات قطاع رئيسي في منظومة الحوكمة البيئية العالمية مدخل أساسي لتطوير السياسات البيئية العالمية وذلك لما تحويه من أطراف وقطاعات مختلفة .

- تشجيع إطلاق الأبحاث الاستطلاعية و الاستشراعية و إثراء المكتبات العربية بهذا النوع من الدراسات.

- محاولة بعث الوعي لدى الأفراد والمنظمات والحكومات بأهمية الشبكات غير الحكومية وضرورة إشراكها في معالجة القضايا البيئية العالمية .

- الأسباب الذاتية : وتتمثل في :

- رغبة الباحث في الخوض في المواضيع الحديثة والشائكة والتي تحمل أبعاداً سياسية اقتصادية واجتماعية، لأنها تنمى من الفكر الإنساني وتوسع آفاقه المعرفية ؛

- موضوع البيئة والشبكات غير الحكومية من المواضيع التي تحمل نوعاً من الإثارة ، من خلال الروايات والقصص والأحداث الحية التي تُروى في عالم البيئة وعالم الطبيعة الذي يحمل الكثير من الأسرار العلمية والمعرفية المثيرة لاهتمام العقل البشري ؛

- رغبة الباحث في اكتساب المهارات الأساسية عن كيفية عمل الشبكات والتي تمكنه من أن يصبح ناشطاً بيئياً بإحدى شبكات المناصرة العربية في حال سمحت الفرصة بذلك ؛

### إشكالية الدراسة :

أصبح اهتمام الدول اليوم بمنظومة الحوكمة أمراً في غاية الأهمية ، وذلك لما تحويه هذه المنظومة من تكامل لأدوار الأطراف الحكومية والأطراف غير الحكومية من خلال علاقة الشراكة

بينها ، من خلال إعادة رسم الأدوار لكلّ منها لتحقيق إدارة جيّدة للشؤون البيئية على المستويات الداخلية والخارجية للدول ، ومن هذا المنطلق تمّ طرح الإشكالية التالية :

هل لشبكات المناصرة غير الحكومية دور فعّال في إدارة الشؤون البيئية العالمية ؟

فرضيات الدراسة :

- كشفت المرحلة الاستكشافية من هذه الدراسة عن ثلاث فرضيات أساسية .:
- لشبكات المناصرة غير الحكومية دورٌ متوازن في إدارة الشؤون البيئية العالمية .
- لشبكات المناصرة غير الحكومية دورٌ أساسي إلى جانب الأطراف الحكومية في إدارة الشؤون البيئية العالمية .
- لشبكات المناصرة غير الحكومية دورٌ محدود في إدارة الشؤون البيئية العالمية .

المقاربات المنهجية و النظرية للدراسة :

اقتضت طبيعة الموضوع محلّ الدراسة توظيف مجموعة متكاملة من المناهج والأدوات والتقنيات البحثية والمداخل النظرية التالية :

أولاً / المناهج :

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية :

- منهج دراسة حالة : من خلال التركيز على دراسة بعض النماذج من شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية .
- المنهج الإحصائي : في الوصف الكميّ لمؤشرات القوّة والضعف والنتائج الحسابية لنسب تحقيق السيناريوهات المستقبلية حول دور شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية .

- المنهج المقارن : من خلال المقابلة بين ثلاثة نماذج من شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية و المتمثلة في : شبكة أصدقاء الأرض ، شبكة مرفق البيئة العالمي ، الشبكة العربية للبيئة والتنمية .  
ثانياً / التقنيات : وتتمثل في :

#### - التحليل التاريخي Historical analysis :

وهو استخدام الأحداث التاريخية في محاولة لتوقع نتيجة تطورات راهنة ، وكثير ما يكون من الممكن مقارنة حالة راهنة بحالة تاريخية تبدو أنّها مشابحة . و قد تمّ استعمال هذا التحليل في الدراسة لمعرفة حقيقة الأدوار التي تمارسها شبكات المناصرة غير الحكومية في معالجة قضايا الشبكة العالمية والتي يمكن أن تمارسها مستقبلاً.

#### - التحليل المرفولوجي Morphological analysis :

المرفولوجيا هي دراسة الهيكلية أو الشكل لشيء وتفكيك مكوناته وسماته الأساسية لكي يتم التفكير بشكلٍ منتظم حول كلِّ مكوّن أو سمة على حدة ، وبدون التحليل المرفولوجي يمكن أن تهمل بسهولة بعض العوامل عندما يتمّ دراسة وضع معيّن ، وقد تمّ استعمال هذا التحليل في دراسة مختلف مكوّنات الشبكات غير الحكومية ، وفي تحليل هيكلية نماذج الشبكات المختارة في الدراسة ( شبكة أصدقاء الأرض، مرفق البيئة العالمي و شبكة رائد ) وتحليل عناصر بنية البيئة المحيطة بشبكات مناصرة البيئة كأعضاء .

تقنية السيناريو Senario: هي وصف سلسلة الأحداث التي يمكن أن تحدث في المستقبل. وتتمّ صياغة السيناريو في العادة كما يلي :

-دراسة وقائع الحالة ؛

- اختيار شيء ما يحتمل أن يحدث ؛

- تحيُّل مختلف الطرق التي يمكن أن يحدث فيها التطوُّر المتوقع و سلسلة الأحداث التي يمكن أن تلي ذلك .

### العصف الذهني: brainstorming

هذه التقنية تعتمد على جعل الفرد أو مجموعة من الأفراد يقومون بإعمال قدراتهم الذهنية لتوليد أفكار عديدة ومتنوعة حول موضوع محدد ، وقد تمَّ استعمال هذه التقنية في توقع حدوث بعض الأوراق الغرائبية التي يمكن أن تؤثر في سيرورة دور شبكات مناصرة البيئة مستقبلاً والورقة الغرائبية هي أحداث غير متوقعة يكون لها تأثيرات هائلة في حال حدوثها .

### ثالثاً/المدخل النظرية :

تثير إشكالية البحث نقطتين أساسيتين ،تتعلّق الأولى بضرورة معرفة تأثير شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية في شؤون الحوكمة البيئية العالمية بصفة عامّة ، والثانية بضرورة معرفة حقيقة التفاعلات ما بين شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية و الظروف البيئية المحيطة بها ، وهو ما يفسّر الاعتماد بطريقة أساسية في تحليل هذه الدراسة على المدخل النظرية التالية :

### مدخل تحليل النظم Systems Approach :

من أساسيات هذا المدخل هو اعتبار النظام في التحليل الظواهر السياسية نسقاً أو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض والمتفاعلة فيما بينها ، وما يميّز هذا المدخل هو أنّ مدخلات النظام فيه متأثرة ومرتبطة بنوعين من البيئات هما : البيئة الداخلية و البيئة الخارجية وهو ما جعل هذا المدخل مناسباً لتحليل دور مختلف شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية في إدارة شؤون الحوكمة البيئية العالمية

### مدخل السياسات العامة Public Policy Approach :

يعكس هذا المدخل أولويات الأجهزة والأنظمة الحكومية وخياراتها السياسية والأيدولوجية وانحيازاتها الاجتماعية ، كما تعكس طبيعة القوى السياسية و الاجتماعية وأنماط علاقتها بالدول ،

ويفيد هذا المدخل في تحليل ورصد طبيعة العلاقة بين شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية ومدى مساهمتها في رسم السياسات والمعاهدات البيئية العالمية .

المدخل الأنثروبولوجي : ويفيد في تحليل الوعي السياسي والثقافي للفرد ولأعضاء شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية ، خاصة عند تحليل مختلف السيناريوهات المحددة لدور هذه الأخيرة في الحوكمة البيئية العالمية .

#### رابعاً / النماذج النظرية :

##### نموذج المرند : Boomerange modal

تلجأ شبكات المناصرة لتطبيق هذا النموذج حين تكون القنوات ما بين الدولة و الجهات الفاعلة المحلية مسدودة ، بحيث يمثل هذا النموذج إحدى الخصائص التأثيرية لشبكات المناصرة العالمية ، إذ تتجاوز الشبكات غير الحكومية الدولة لتبحث مباشرة عن حلفاء دوليين ، بهدف الضغط على دولها من الخارج ، ويحدث ذلك في كثير من الأحيان في حملات حقوق الإنسان وحملات المناصرة للسكان الأصليين و حملات البيئة .

##### النموذج اللولبي : spiral modal

يقصد به أن إحداث التغيير البيئية من طرف شبكات المناصرة في السياسات البيئية لا يتم بمراحل تعاقبية على خط مستقيم وإنما كل مرحلة من مراحل حملات التغيير البيئي تبدأ بعد انتهاء ماسبقها من مراحل متعاقبة و أشبه بالحلقات اللولبية .



## خامساً / النظريات المعتمدة في الدراسة :

تمّ التركيز بصفة أساسية لتحليل هذه الدراسة على نظريتين أساسيتين هما:

### نظرية الحوكمة *Govenance theory* :

يترجمها كتاب آخرون إلى إدارة شؤون الدولة والمجتمع وتركّز هذه النظرية على ضرورة وجود حكم رشيد " محلّ محلّ الحكومة بنظام متعدّد المراكز التي تتقارب في السلطة والنفوذ من الجهات المتعدّدة والمتمثلة بما هو حكومي وخاص و تطوّعي، التي تكون لها استقلاليتها التي تمكّنها من التفاعل والتخاطب والتنسيق عبر شبكات منظمة ومواقع عمل تعمل على مدار الساعة لإثراء المعلومات وتبادل الآراء والمقترحات .

### نظرية النقاش عبر الشبكات *Network discourse theory* :

تطرح هذه النظرية في النقاش ما بين الأطراف غير الحكومية وما بينها وبين الأطراف الحكومية لتوليد السياسات وتوجيهها إلى ما يُسمّى بفضاء الطاقة العامّة " public energy " ، فالأفراد يتأثرون بالأحداث والوقائع والقضايا اليومية ، و ميّالون إلى مناقشتها ، ومن شأن هذا الفضاء أن يصبح بمثابة الساحة التي تمارس فيها لعبة صنع السياسات البيئية من طرف شبكات المناصرة غير الحكومية وذلك عبر فن النقاش .

### صعوبات الدراسة :

تجدر الإشارة إلى أنّ الصعوبات التي واجهت إنجاز هذا البحث ارتبطت أساساً بطبيعة موضوع الدراسة في حدّ ذاتها ، وبالإجراءات البحثية .

أمّا الصعوبات المتعلقة بطبيعة الموضوع فيمكن إيجازها في النقاط التالية :

- طبيعة الموضوع الذي يمتاز بالتعقيد كونه يحمل أبعاداً سياسية ، اقتصادية و اجتماعية ؛
  - صعوبة تحديد الإطار المفهومي والنظري للموضوع كون موضوع الشبكات غير الحكومية والحوكمة البيئية العالمية من المواضيع التي لم يتم الاتفاق والتوصل إلى وضع مفاهيم وتعريفات دقيقة بشأنها ، كما لا يزال يكتنفها الكثير من الغموض ؛
  - موضوع الدراسة ذو طبيعة جدلية دياكتيكية ، حيث تبقى شبكات المناصرة من الفواعل التي تقابلها مواقف إيجابية وأخرى سلبية من طرف الباحثين والمفكرين وحتى الأطراف الحكومية والمنظمات الدولية ، الأمر ذاته بالنسبة لمتغير الحوكمة البيئية العالمية ؛  
وأما الصعوبات المتعلقة بالإجراءات البحثية فتمثلت أساساً في ما يلي :
  - عدم توافر إطار مرجعي كافي باللُّغة العربية في حين توفّر البعض منها باللُّغة الأجنبية الأولى، ما أضاف صعوبة جديدة في إنجاز هذا البحث وهي ضرورة اللّجوء إلى الترجمة، وهو أمر صعب
  - عدم توافر إطار مرجعي كافي باللُّغة العربية في حين توفّر البعض منها باللُّغة الأجنبية الأولى، ما أضاف صعوبة جديدة في إنجاز هذا البحث وهي ضرورة اللّجوء إلى الترجمة، وهو أمر صعب
  - التعامل معه بالنظر إلى وقت وإمكانات وخبرة الباحث في هذا المجال ؛
  - عدم التعاون من قبل بعض الناشطين في بعض شبكات البيئة في بعض الدول العربية، وعدم إفصاحهم عن المعلومات والبيانات الخاصة بنشاطهم البيئي التطوعي أحبط رغبة الباحثين في إمكانية إجراء دراسته إمبيريقية بإحدى شبكات البيئة العربية وجعلته يكتفي بإجراء دراسات تعتمد على المراجع العلمية المتوفرة بين يديه .
  - تخصّص الباحث في مجال " العلوم السياسية " ومسألة البحث في مجالات جديدة (الشبكات ، الحوكمة البيئية والاستشراف) تطلبت جهداً كبيراً وإضافياً أثناء الدراسة من خلال الإطلاع المعمق والتعلم والتكوّن في هذه المجالات .
- تبرير الخطة :**

جاء تقسيم البحث تماشياً مع ضرورة الإحاطة بجميع جوانب الإشكالية البحثية ، حيث تضمن الفصل الأول مقارنة مفهومية ونظرية للبحث ، إذ تمَّ ضبط تصوُّر واضح بخصوص المفاتيح الاصطلاحية والمتغيِّرات الأساسية في البحث ، إذ تمَّ تخصيص المبحثين الأول والثاني لشرح مفهوم الشبكات ، خصائصها ، مكوناتها والأسس النظرية والأساسية المفسِّرة لانطلاق واستمرار البحوث الاستطلاعية والاستكشافية بشأنها ، أمَّا المبحث الثالث فيشرح المتغيِّر الثاني في البحث والمتمثل في الحوكمة البيئية العالمية .

ولمَّا كانت الإشكالية تتمحور أساساً حول الدور الذي تقوم به شبكات المناصرة غير الحكومة في مجال الحوكمة البيئية العالمية فقد تمَّ تخصيص الفصلين الثاني والثالث للإسهام في إيجاد مسعى لتصميم خطة إستراتيجية متكاملة حول تحديد الآليات ، الأدوات والاستراتيجيات التي من خلالها يمكن أن تساهم شبكات المناصرة في إدارة شؤون وقضايا البيئة العالمية ، وقد تمَّ دعم هذا المسار البحثي بغرض ثلاثة نماذج من الشبكات البيئية الرائدة في هذا المجال كشبكة أصدقاء الأرض العالمية (FAON) ، شبكة المرفق البيئي العالمي (READ) ، وقد تمَّ مراعاة مجموعة من الأسس عند اختيارها تمثلت في تنوع واختلاف نشاطها البيئي ، العمر الزمني ومسارها المهني ، التوزيع الجغرافي استراتيجيات وأساليب العمل .

بعد معرفة حقيقة و أهمية الدور الذي تمارسه شبكات مناصرة البيئة في مجال الحوكمة البيئية العالمية كان من الضروري تخصيص فصل رابع لمعرفة و تحديد مستقبل دور شبكات مناصرة البيئة في مجال الحوكمة البيئية العالمية في ظل مواجهتها لتلك التهديدات وفي ظل الفرص المتاحة أمامها لتجاوزها و إمكانية تفعيل دورها

# الفصل الأول / الإطار المفاهيمي والنظري

يهدف هذا الفصل إلى الإلمام ببعض المصطلحات و المفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، والتي من خلالها يمكن فهم وتحليل المحاور الأساسية لهذا الموضوع ، وينقسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول و يتعرض إلى تحديد مفهوم شبكات المناصرة غير الحكومية ، نشأتها وخصائصها ، و المبحث الثاني و الثالث يخصصان لإلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة البيئية العالمية و النظر في خصائصها و مكوناتها و نظرياتها .

### المبحث الأول: مقارنة معرفية و نظرية لشبكات المناصرة غير الحكومية

حتى يتسنى لنا الوصول إلى تعريف شامل لشبكات المناصرة غير الحكومية يجب أن نتبع مفاهيمها في اللغة و كذا في الاصطلاح، دون أن نغفل ذكر خصائصها و عوامل ظهورها ونشأتها.

### المطلب الأول: تعريف شبكات المناصرة غير الحكومية

قبل التطرق إلى مفهوم الشبكات غير الحكومية ، يجدر بنا التعرف أولاً على معنى كلمة شبكة حتى يتكوّن لدينا تعريف شامل لهذا المصطلح.

أولاً / تعريف الشبكة : سنحاول في هذا العنصر بيان مفهوم الشبكة في اللغة وفي الاصطلاح ثم الإدلاء برأينا في هذا الأمر .

#### 1- لغة:

تتفق معاجم اللغة على أن الشبكة مأخوذة من الفعل شبك، شبكاً؛ أي تداخل بعضه في بعض ، وهي تعبر عن القرابة، فقد جاء في معجم اللغة العربية أن كلمة شبكة هي " جمع شبك وشباك و شبكات، و الشبكة هي القرابة، يقال بينهما شبكة أي قرابة " (1)

كما تعني كلمة شبكة التداخل و الترابط بين الأشياء، فشبك شبكاً؛ أي تداخلت الأمور واختلطت و التبتت ، و شبك الشيء أنشب بعضه في بعض أي أدخلت بعضها في بعض (2)

(1) - أنطوان نعمة و آخرون ، المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، ط2 ( بيروت : دار المشرق ، 2001 ) ص .741.

(2) - أنطوان نعمة و آخرون ، المنجد في اللغة و الإعلام ، ط4 ( بيروت : دار المشرق ، 2003 ) ص .505.

وتعرف الشبكة أيضا بأنها أداة مصنوعة من خيوط أو حبال متداخلة و متشابكة يؤخذ بها في الصيد أو تستعمل في بعض الأمور كشبكة (الهاتف ، الكهرباء ، الطرقات ، التهريب ، التلفاز ... إلخ<sup>(1)</sup> .

وفي قواميس اللغة الإنجليزية نجد قاموس "أكسفورد" ،الذي عرفت من خلاله الشبكة على أنها نظام معقد من الخطوط أو الأجزاء المتصلة أو المرتبطة مع بعضها البعض، كشبكة المواصلات، شبكة الكمبيوتر ، شبكة المحطات الإذاعية و التلفزيونية<sup>(2)</sup> .

الملاحظ على التعريفات السابقة هو أن أغلبها يتفق على كون الشبكة عبارة عن تركيبة معقدة من العناصر المتداخلة و المرتبطة مع بعضها ،و التي تكون دائما في حالة اتصال وتقارب مما يجعلها في النهاية تشكل بنية واحدة و نظاماً واحداً .

## 2- اصطلاحاً :

استعمل مفهوم الشبكة قديماً في علم الهندسة الالكترونية كما تم استخدامه في علم الاتصال ، حيث يشير هذا المفهوم إلى وجود أكثر من نمط اتصالي ، وهو مصطلح جديد الاستخدام في ميدان العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،حيث بدأ يشيع استخدامه كوحدة للتحليل و بشكل واسع في الربع الأخير من القرن العشرين ، وتم استعماله بصور مختلفة وفي ميادين عديدة ، ففي ميدان السياسات العامة ، تشير كلمة شبكة إلى وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة و المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية .و هذه الجماعات تتغير من قضية إلى أخرى ، كما تتغير من وقت لآخر . كما تشير إلى وجود صور مختلفة من التشابكات و أنواع متعددة من الشراكة التي تسهم في تشكيل هذه السياسات ،و عادة ما تضم هذه الشبكات أطرافاً حكومية و أطرافاً غير حكومية<sup>(3)</sup> .

(1) - أنطوان نعمة و آخرون ، المنجد في اللغة و الإعلام ، ط4 ( بيروت : دار المشرق ، 2003 ) ص 506 .

(2) - Oxford university ,oxford word power ( New York : oxford university press, 2010 ) p.528 .

(3) - سلوى شعراوي جمعة ، إدارة شؤون الدولة و المجتمع ( القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، 2001 ) ص 16 .

والشبكة كما يرى بعض المفكرين الاجتماعيين هي ذلك المجال لممارسة العمل التطوعي الحر الذي يشارك فيه مجموعة من الأفراد و المجموعات بهدف الاتصال و التواصل، تبادل المعلومات و الخبرات في ظلّ نطاقٍ تضامنيّ واسعٍ، بهدف تحقيق بعض الأهداف والقضايا المشتركة<sup>(1)</sup>.

وهي عبارة عن منظماتٍ وقوى تتسم بالديناميكية و الحركية الدائمة ، إذ أنّها تعمل دوماً على تجديد أساليب ووسائل عملها و اتّصالها مع غيرها من الأطراف غير الرسمية الأخرى، واتساع نطاق عملها الجغرافي وقدرتها على تجديد أهدافها و تغيير قضاياها، وقدرتها على التأثير والضغط لكسب تلك القضايا<sup>(2)</sup>.

لا يمكن أن تتشكّل الشبكات من دون وجود نوع من الترابطية بين بعض العناصر و الفواعل المجتمعية بين الأفراد و المنظمات ، التي تجمع قدراتها و إمكاناتها المشتركة من أجل زيادة قدرتها على التأثير الخارجي لتحقيق أهدافها الموحّدة . وهذه التحالفات قد تقوم على أسسٍ جغرافيةٍ كالإتحاد المحلي أو الإقليمي أو القومي أو العالمي<sup>(3)</sup> . حيث أصبحت العوامل الجغرافية والحدود من العوامل غير المؤثرة في عمليات تكوين هذه الشبكات و توسّعها، ولا شك في أنّ ذلك راجع إلى ظهور العولمة وما رافقها من تطوّرٍ تكنولوجي سريع و التطوّر الهائل في وسائل الإعلام و الاتصال والتي ساعدت بشكل كبير في عمليات التشبيك وبناء الشبكات والتحالفات و مختلف أنواع الشراكة .

ومن الاستخدامات المختلفة لمصطلح الشبكة نجد المفكرة "ديبورا ستون ، Debora Ston" التي تعرّف الشبكة على أنّها " ذلك النوع من المنظمات المتميّزة بأنماطٍ تبادلية و أفقية الاتصال والتبادل "

(1) - أماني قنديل و آخرون ، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية ( بيروت : الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، 2003 ) ص. 13.

(2) - عامر خضر الكبيسي ، السياسات العامة : مدخل لتطوير أداء الحكومات ( السعودية : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2008 ) ص. 17.

(3) - عثمان الزبير أحمد و راشد بن خليفة آل خليفة ، الدليل الإرشادي لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية العربية ( القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2008 ) ص. 165.

كما ينظر أحد المفكرين في مجال العلوم الإدارية "والتر باول Powell، Walter" إلى المنظمات المكوّنة للشبكات باعتبارها أحد أنماط المنظمات الاقتصادية التي تتميز بأكثر خفة ومرونة من الشركات، لأنها تختلف عن الشركات في شكلها الهرمي المتسلسل، فهي أفقية من و أكثر فاعلية على الاستجابة للقضايا التي تواجهها بالاعتماد على المعلومات التي تعدّ عنصراً هاماً في عملية الاستجابة تلك، ومن العوامل التي تجعل الشبكات أكثر مرونة و فاعلية أنها تضمّ فواعل متعددة النشاط و الأهداف مثل: وسائل الإعلام و الاتصال، المنظمات غير الحكومية منظمات المجتمع المحلي، المؤسسات الدينية و التعليمية، الاتحادات التجارية، منظمات حماية المستهلك، مراكز و مخابر البحث العلمي (1).

إذن فالشبكات هي عبارة عن قوى مرنة و فواعل إستراتيجية تتكوّن من مجموعة من الأفراد والمنظمات ذات النشاط المختلف و التي تتآلف مع بعضها البعض بشكلٍ تطوّعي حر، عادة ما تشترك هذه القوى في العديد من القيم و الأفكار و المعتقدات حول بعض القضايا المشتركة لحشد جهودها و إمكاناتها المتاحة، من أجل تحقيق أهداف عامّة و مشتركة بخصوص تلك القضايا المتعددة و المختلفة ( حقوق الإنسان، حماية المرأة ورعاية الطفولة، تجارة الأعضاء البشرية، محاربة شبكات المافيا المنظمة، حماية البيئة... الخ )، وبذلك فهي تعمل على نطاق جغرافي واسع، كما أنها تضمّ فواعل متعددة النشاط و الأهداف.

ثانياً/ تعريف المناصرة :

### 1- لغة :

تتفق معاجم اللغة على أنّ كلمة "مناصرة" مشتقة من الفعل ناصر، يناصر، مناصرة؛ أي كسب التأييد، الدعوة، الدفاع، المدافعة و المؤازرة.

لقد جاء في معجم اللغة العربية المعاصر أنّ كلمة المناصرة تعني التأييد و الدفاع عن الحق، إذ يقال ناصر صديقه في الانتخابات؛ أي نصره، أيده و عاونه على أمره.

(1) - لينا حمدان البلاونة، مترجمًا، نشاط بلا حدود: شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية ( عمان : دار البشير، 2005 ( ص. 22، ص. 23.



ويقال أيضا ناصر جاره في وجه المعتدي بمعنى دافع عن أخيه . و يقال كذلك ناصر أصدقاءه أو الحكومة أو قضية أو حزب أو قانون أو مبدأ بمعنى دافع و أيد. (1)

في قاموس الإنجليزية "أكسفورد" oxford ، نجد أن مفردة "مناصرة advocacy" اسم مأخوذ من الفعل ناصر advocate و معناه أوصى ب: أو دافع عنه مثل: أوصى بقانون أو شجع حزب أو فعل ما "particular plan or action"to recommenda or Say That You support". (2)

## 2- صلاتاً :

تختلف معاني كلمة المناصرة حسب الإطار و الميدان و المجال الذي تستعمل فيه ، فنجد كلمة المناصرة في ميدان العلوم السياسية و الاجتماعية تختلف من حيث المعنى في العلوم القانونية مثلا، ففي مجال العلوم السياسية نجد أن المناصرة تعني توسيع نطاق قضية معينة في أوساط الجماهير من أجل توسيع دائرة المتأثرين و المتعاطفين مع تلك القضية ،من أجل محاولة إدراجها في جدول أعمال الأجندة السياسيّة ، وبالتالي محاولة العمل على إيجاد حلول مناسبة لمعالجة تلك القضية .

فالمناصرة حسب المفكر الاجتماعي " عبد الرحيم أحمد هلال" في السياسة و التنمية تعني محاولة إحداث التغيير في واقع فئات المجتمع ، من خلال كسب التأييد لبعض القضايا الاقتصادية أو الاجتماعية، فالمناصرة هنا تأخذ معنى المؤازرة و التعاطف مع شريحة اجتماعية معينة (3).

أما المناصرة في ميدان العلوم القانونية فنجدها تحمل معنى الدفاع و المرافعة نسبةً لمهامي الدفاع (Advocate) ، الذي يتولى الدفاع عن قضية معينة يؤمن بها فيسعى لنصرتها ، و بالتالي فمعنى المناصرة هنا هود دعم القضايا و المبادئ و الأفكار و القيم .

(1)- أنطوان نعمة و آخرون ، المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص . 605 .

(2) - Oxford university , op-cite , p.13

(3)- عبد الرحيم احمد هلال ، المجتمع المدني و المناصرة " المجتمع المدني و المناصرة " في : المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية ، المحرر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ( مصر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 ) ص . 86 .

كما نجد أيضا أن كلمة مناصرة تحمل معاني التغيير في الأوضاع المجتمعية وذلك من خلال تحليل أسباب حدوث بعض المشاكل أو القضايا المهمّشة ، والعمل على جعلها قضايا ذات أهمية وذات أولوية في سياسة الإدارات الحكومية . وبالتالي فالمناصرة هنا تعني التغيير في الأوضاع المجتمعية .

إذن المناصرة بغض النظر عن مجال استخدامها تعني مجموعة الأنشطة المنظمة و المخططة والهادفة إلى تغيير وضع معين، والمتمثلة أساساً في تحديد قضية ما والبحث عن أسباب حدوثها ثم محاولة توسيع نطاقها ودائرة المتعاطفين معها من أجل إعطائها الأولوية و إدراجها في جدول أعمال الأجندة السياسية للحكومات ، لإحداث التغيير المطلوب في القضية من خلال وضع سياسات وقرارات تعمل على تغيير و إيجاد الحلول المناسبة لتلك القضية.

ثالثاً/تعريف الشبكات غير الحكومية :

لقد خلصنا فيما سبق إلى أنّ الشبكات تشير إلى وجود عددٍ من الأفراد و التنظيمات مثل : (وسائل الإعلام ، العلماء ومراكز البحث العلمي ، دور العبادة ، جمعيات حماية المواطن والمتقنون ، المنظمات غير الحكومية المحلية و الدولية ) التي تتآلف مع بعضها البعض من أجل تحقيق أهداف مشتركة . و إذا أضفنا لفظ غير حكومية للشبكات يصبح المقصود هنا مجموع المنظمات الأفراد ، الجماعات و التنظيمات غير الحكومية المتآلفة مع بعضها البعض .

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الفرق بين الشبكات و المنظمات غير الحكومية يكمن في أنّ هذه الأخيرة تتكوّن من عضو واحد فقط بينما تضم الأولى عدد من الأعضاء غير الحكوميين .

و يجدر هنا التطرق إلى مفهوم المنظمات غير الحكومية، هذا المفهوم الذي يعبر عنه بمصطلحات أخرى عديدة كالمنظمات الثورية ، المنظمات الأهلية ، القطاع الخيري ، القطاع المستقل ، المنظمات غير الهادفة للربح و القطاع الثالث . إلا أنّ المنظمات غير الحكومية هو المصطلح الأكثر تداولاً واستعمالاً في أدبيات القانون و الاجتماع و السياسة. و يقصد بها مجموع المنظمات المستقلة إدارياً عن الدولة . و هي السمة الأساسية التي تميزها عن المنظمات السياسية و العسكرية .

كما تعرّف أيضا بأنها تلك المؤسسات الناتجة عن استمرار التفاعل داخل المجتمع المدني في سبيل تنظيم المطالب لتحقيق الأهداف و إشباع الحاجات و خدمة المصالح في أشكال منظمة منها السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية .و تتخذ العديد من التصنيفات منها : الأحزاب السياسية ، جماعات المصالح ، الروابط المهنية ، النقابات ، الاتحادات ، الجمعيات الأهلية والتطوعية ... إلخ<sup>(1)</sup>.

في الأخير يمكن القول أنّ الشبكات غير الحكومية هي بناء روابط و تحالفات واسعة من المنظمات المستقلة عن الحكومات، بحيث تأخذ شكلاً شبكياً؛ أي أن يكون لها فروعاً واسعة من الأطر الطوعية أو الاختيارية الحرّة بمعنى أنّها تضمّ أفراداً و منظمات بطريقة أفقية تتسم باللامركزية وغياب القيادة.

### المطلب الثاني : ظروف نشأة شبكات المناصرة غير الحكومية

تتحولّ المنظمات غير الحكومية Non governmental organisation مع مرور الوقت وتصبح شبكات غير حكومية في حال اتحادها مع منظمات و أطراف غير حكومية أخرى ، لذلك فمن الضروري التكلّم عن نشأة المنظمات غير الحكومية.

على الرّغم من أنّ مصطلح المنظمات غير الحكومية قد ذاع استخدامه بشكلٍ واسعٍ في القرن العشرين إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّه حديث النشأة ، فقد ظهرت هذه المنظمات في الغرب منذ عدّة قرون ، حيث ارتبط ظهورها بقيم إنسانية و دينية بالأساس، ومع بدايات القرن الرابع عشر ، ومع ظهور الثورة الصناعية وما أفرزته من حاجات اجتماعية جديدة ،أخذ مفهوم المنظمات غير الحكومية يرتبط بمجالاتٍ أوسع من قيم الخير و الإحسان<sup>(2)</sup>. وأخذت أدواره تتغيّر شيئاً فشيئاً لتشمل كافة مجالات الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية، وفي بدايات القرن العشرين زادت أهمية هذه المنظمات نتيجة الأزمة الاقتصادية التي سادت العالم سنة 1929 و ما نتج عنها من تراجع الدولة عن تحمّل الأعباء الاجتماعية الناتجة عن دولة الرفاه ، الأمر

(1)-محمد عارف الشهبان ، المنظمات غير الحكومية و قضية العنف السياسي : حالة الأردن 1989 - 2000( الأردن : بدون دار النشر ، 2005 ) ص . 42 .

(2)-المرجع السابق ، ص . 68 .

الذي فسح المجال أمام القطاعين الثاني و الثالث ( القطاع الخاص Privat Sector ،المجتمع المدني Civil Society) للقيام بالمزيد من النشاطات و الخدمات ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي . لتصبح الدولة هنا مصدراً أساسياً لتمويل المنظمات غير الحكومية كوجه من أوجه الدعم لها مقابل قيامها بتلك الخدمات . ومع نهاية القرن العشرين و بظهور المنظمات الدولية و العالمية ، والتي أصبحت تدعو الدول و تشجعها على تبني منظومة الحكم الراشد أصبحت الدول تنظر للمنظمات غير الحكومية كشريك لها يشاركها أعباء الدولة والمجتمع<sup>(1)</sup>. لتصبح العلاقة هنا علاقة تبادلية Alternative Relation تقوم على أساس التعاون و الشراكة cooperation. partnership & وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية في الغرب ظهرت نتيجةً لظروف وعوامل إنسانية ، تاريخية و اقتصادية ، وأنّ الدول الغربية قد ساهمت في دعم وفتح المجال لظهور وانتشار هذه المنظمات لتحقيق غايات اقتصادية بالدرجة الأولى . وذلك من أجل تخفيف الأعباء الاقتصادية على تلك الدول . وكل هذه العوامل تبقى حقيقة و واقع لا يمكن نكرانه ، ولكن الحقيقة الأخرى الغائبة هنا هي أنّ المفهوم قد أخذ أيضاً بعداً سياسياً حيث لعب العامل السياسي دوراً بارزاً في ظهور المنظمات غير الحكومية التي تدعم قضايا الديمقراطية و حقوق الإنسان ، من أجل دفع عملية التحوّل الديمقراطي في معظم دول العالم ، وقد استمر هذا الدعم ليصل في النهاية إلى انهيّار الاتحاد السوفياتي .

و بخصوص نشأة المنظمات غير الحكومية في العالم العربي فقد كانت خلال القرن التاسع عشر إذ ارتبط ظهورها بعوامل متعلقة بالدين و الأخلاق ، حيث انتشرت الأوقاف و الجمعيات الدينية والمؤسسات التربوية . لكن نتيجةً للظروف التاريخية التي عاشتها المنطقة العربية و المرتبطة بعامل الاستعمار ظهرت أفكار جديدة أدت إلى تأسيس الأندية الثقافية ، الجمعيات ، الاتحادات العمالية و الأحزاب السياسية<sup>(2)</sup>.

(1)- محمد عارف الشهوان ، المرجع السابق، ص. 11

(2)- اللّجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة في بلدان عربية مختارة ( نيويورك منشورات الأمم المتحدة، 2010) ص. 4.

وفي أواخر الثمانينات من القرن العشرين بدأت الأنظمة العربية تقتنع بأهمية الدور التنموي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية ، وقد ساهم في هذا الأمر انهيار جدار برلين و احتياح العالم موجة الليبرالية لم تكن المنطقة العربية في منأى عنها. فقد ساهم تبني معظم الدول العربية للنمط الديمقراطي في منح الحركات المجتمعية هامشاً من الحرية لتأسيس التجمعات السياسية والاجتماعية الحرة من جهة ، ومن جهة أخرى فقد ساهمت العولمة من خلال ميكانيزماتها المتمثلة في المنظمات الدولية في تشجيع الدول العربية على تقوية العمل الحر و ذلك من خلال إخضاعها لسياسات التكيف الهيكلي مقابل مساعدتها في القضاء على أزمة الديون الخارجية والتي واجهت معظم الدول العربية . وبذلك نجد أن للمنظمات الدولية أيضاً تأثيراً بارزاً في تشكيل المنظمات غير الحكومية على الساحة العربية على حد سواء ، حيث أسهمت أشكال الاتصال الدولي ( المنظمات الدولية ، كثرة المؤتمرات ، الاتصال الالكتروني ) في خلق ميادين تنافسية جديدة لتشكيل و ظهور أنماط أخرى من أشكال العمل الحرّ غير الحكومي على نطاق أوسع مُشكّلة ما يعرف بشبكات المناصرة غير الحكومية ، هذه الأخيرة على الرغم من زيادة أعدادها وأحجامها وكثافتها و سرعة انتشارها بشكل ملحوظ خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين ، إلا أنّها ليست حديثة العهد ، فتاريخُ ظهورها يعود إلى القرن التاسع عشر<sup>(1)</sup>. ونلمس ذلك من خلال المؤشرات التاريخية التي قدّمت لنا نماذج بارزة عن العديد من الحملات التي أُلقت الضوء على أنشطة البعض من تلك الشبكات ، و تتضمن تلك النماذج ، " الحملة البريطانية - الأمريكية لمناهضة العبودية " في الولايات المتحدة في الفترة الممتدة 1833 إلى عامي 1888 و 1928 بالإضافة إلى الجهود البشرية البريطانية المبذولة لوضع حدٍ لممارسات ختان الإناث في كينيا بدءاً من 1920 إلى غاية 1931 ، وقد حققت معظم هذه الحملات نجاحاً حقيقياً يشهد له التاريخ ونكتفي بالتطرق إلى قضية من بين تلك القضايا على سبيل المثال ، وهي الحملة المتعلقة بالشبكة الأنجلو أمريكية 1833-1865 والتي كانت تسعى إلى تحرير العبيد في الولايات المتحدة الأمريكية ، متبّعة في سعيها لتحقيق ذلك العديد من أساليب و طرق التدخل التنظيمية و الإستراتيجية . حيث قام المناهضون للعبودية في كلٍ من بريطانيا و الولايات

(1)- Sidny Torraw, *implicite power in motions : Social and politic motions* ( Kambridge : Kambridge university Press , 1998) P.40.

المتحدة الأمريكية بإنشاء عدد كبير من المنظمات المحلية الإقليمية والقومية ، و التي كانت تبادل المعلومات فيما بينها و تقوم بجمعها ، ثم قامت بجمع حوالي 75 ألف توقيعاً بريطانياً على عريضة لصالح تحرير العبيد عام 1833 ، و بشكلٍ مناهض في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ عدد التجمعات المناهضة للعبودية حوالي 1350 على المستوى المحلي تراوح عدد أعضائها حوالي 250 ألف عضو<sup>(1)</sup>. وقد استطاعت تلك الإعداد الكبيرة من الضغط على الكونغرس الأمريكية و دفعه إلى إدراج عرائض الالتماس المناهضة للعبودية ضمن جدول أعماله. وقد استعمل المناهضون غير الحكوميون منهجيات أكثر تأثيراً لتحقيق أهدافهم السابقة، ومن بين تلك المنهجيات، تسجيل الحقائق وترويجها و المثال الأبرز هنا هو المجلد الذي يحمل عنوان " العبودية الأمريكية على حقيقتها " وهي روايات جمعت عن ألف شاهد ، وقد لقي المجلد رواجاً كبيراً حيث تجاوز حجم مبيعاته 10.000 نسخة ، فأصبح بمثابة دليل القضية المضادة للعبودية . وكان من بين الخطط والاستراتيجيات التي انتشرت عبر الشبكات العالمية ، مما أدى إلى ظهور شبكات المناصرة المضادة للعبودية تامة النضج و الخبرة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي واصلت جهودها إلى أن حصلت على المزيد من الدعم من قبل العديد من المناهضين للعبودية في البرلمانين الأمريكي و البريطاني مثل " جون كيني أدامز John Quincy Adams " و " وليام ويلبر فورس William Miller force \* " و " جوشو جيدنغ Joshua Giddings " ، والذين كان لهم اليد في تشكيل "اللجنة المختصة بظاهرة العبودية " و التي قامت بوضع استراتيجيات يتبناها الكونغرس للمصادقة على قرارات خاصة بإلغاء العبودية . كما تمكنت الشبكة فيما بعد من الحصول على دعمٍ يفوق الـ 20 ألف جنيه إسترليني بريطاني لقضية مناهضة العبودية عام 1853 .

(1) Sidney Tarraw , op - cite , P .46 .

وبحلول عام 1860 تمكّن " لينكولن أبراهام " من الوصول إلى السلطة و دعم الحركة المضادة للعبودية و أعلن عن تحرير العبيد في سبتمبر عام 1962<sup>(1)</sup>. وقد كان السبب وراء ذلك الإعلان تأكّد " لنكولن " من أنّ قضية العبودية كانت سبباً رئيسياً في نشوب حرب الانفصال الأهلية بين الشمال و الجنوب.

لقد أثبتت الوقائع و المؤشرات التاريخية أنّ شبكة مناهضة العبودية قد حققت أهدافها بعد مرور 60 عاما كاملة على جهودها، بعد أن تمكّنت من إدراج القضية على جدول أعمال الحكومة البريطانية و الأمريكية و اتخذت سياسات ناجحة بشأنها بعد أن كانت قضية العبودية تبدو مستحيلة . وبذلك فقد كانت الحملة المناهضة للعبودية شكلاً أولياً رائداً لشبكات المناصرة غير الحكومية ، حيث أدّى نجاحها إلى خلق شبكات جديدة تجلّت بشكل واضح في الحركة الدولية للدفاع عن حق المرأة في التصويت ، و التي حققت أهدافها في معظم دول العالم بعد كفاح دام أكثر من نصف قرن . و الشبكة المضادة لتقييد الأقدام في الصين\* و التي أسفرت عن حدوث تغيير سريع في كينيا . بالإضافة إلى ظهور شبكات أخرى في السبعينات من القرن العشرين والمدافعة عن حقوق الإنسان في الأرجنتين، كمثال على ذلك " الشبكة الدولية لمقاومة العنف ضد النساء"<sup>(2)</sup>.

لقد تزايد عدد الشبكات غير الحكومية في القرن الماضي بشكلٍ ملفت للانتباه ، فالدراسات أكّدت أنّ عدد المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان تضاعف خمس مرّات عمّا كان عليه عام 1950 . وعدد المنظمات البيئية على المستوى العالمي بلغ 90 منظمة عام 1993 بعدما كانت هناك جماعتين فقط عام 1953. ففي بداية عقد التسعينات من القرن العشرين انتشر

\* للمزيد من التفاصيل حول رواية العبودية ينظر ل:

\*William Miller, *dialectic about thralldom :great Battle in American congress* ( New York ; 1996) p.52

(1)- Brian Jenkins , *Britain and War , Second Tome* (Britain : Without House of Press) P.158.

\*تقييد الأقدام في الصين : هي عادة صينية تفيد بضرورة تقييد أقدام الفتيات و النساء ،حتى لا يتمكّن من الخروج من المنزل حفاظا على عفّتهن ، وهذه العادة بنظر الصينيين تُعدّ دليلاً على المكانة و الهيبة الاجتماعية ، إلى جانب كونها تُؤكّد على سيطرة النظام العائلي على حياة النساء .

(2)- لينا حمدان البلاونة ، مرجع سابق ، ص . 285 .

مفهوم الشبكات ليشمل معظم دول العالم المتقدمة و النامية على حد سواء بما في ذلك دول العالم العربي. وقد تحقّق هذا الانتشار نتيجة عوامل عديدة نذكر منها: (1)

1- ضرورة توسيع دور المنظمات غير الحكومية في العمل التنموي ، و الذي كان يقتصر على الدول و الحكومات وعلى اتجاه من أعلى إلى أسفل دون إشراك القاعدة الشعبية العريضة من المواطنين . الأمر الذي دفع بالمؤسسات و المنظمات العالمية في الستينات السبعينات إلى نشر خطابها العالمي، الداعي إلى دفع الدول النامية إلى البحث عن آليات جديدة لتعبئة الجهود الشعبية للمشاركة في العمل التنموي . و في هذا السياق برزت العديد من الشبكات غير الحكومية التي قامت بمبادرة تنموية جديدة في مجالات اجتماعية مختلفة ، كالمبادرة التي قام بها المجلس الدولي لتعليم الكبار (ICAF) عام 1976، لتأسيس شبكات في مختلف دول العالم لمكافحة الأمية ، كما ظهرت شبكة " العمل الصحي الآسيوي في آسيا " في بداية الثمانينات، ثم ظهرت شبكات أخرى في إفريقيا و أمريكا اللاتينية للاهتمام بقضايا التنمية المستدامة .

2 - من أهم العوامل الدافعة أيضا على ظهور شبكات المناصرة كانت محاولة البحث عن طرق جديدة لبناء و تطوير قدرات المنظمات غير الحكومية ، وهي عملية تشمل مجموعة من الأنشطة المخططة و المرتبطة فيما بينها و الموجهة أساسا لتطوير قدرات الأفراد والمنظمات وتشمل تلك الأنشطة: (2).

- بناء علاقات تبادلية تعاونية مع المنظمات المحلية و القومية و الدولية من أجل تطوير آليات الشراكة و التعاون ؛
- تطوير قاعدة البيانات و المعلومات ؛
- زيادة قدرات التخطيط الاستراتيجي و إدارة المشروعات و البرامج ، و تطوير نظم صنع السياسات و القرارات ؛

(1)- Rajesh Tandon, Networks of Development NGO : Society for Participatory Research in Asia (New Delhi ,1998)

P.3

(2)- Rajesh Tandon , op-cit ,P . 4



3- لا شك في أنّ التطور التكنولوجي قد ساعد بشكل كبير في تأسيس تلك الشبكات من خلال تسهيل عملية الحصول على المعلومات ونشرها وتداولها .

من خلال تتبع المؤشرات التاريخية - سالفه الذكر - نجد أنّ الدافع وراء نشوء شبكات المناصرة غير الحكومية و تطورها هو حماية القيم الإنسانية ، الدينية و الأخلاقية والدفاع عنها من جهة وتطوير و ترقية الحياة الاجتماعية ، الاقتصادية و السياسية من جهة أخرى .

### المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسّرة لظاهرة الشبكات غير الحكومية

إنّ المنطق الذي يستند عليه الانتشار الواسع للشبكات غير الحكومية في السياسات الدولية هو ظهور نظريات و مقترحات مبتكرة تفسّر الدور والعمل المشترك بين الحكومات والشبكات غير الحكومية . ويمكن تحديد هذه النظريات في اتجاهين أساسيين: الأول وهو يقف موقفاً سلبياً من الشبكات غير الحكومية ويؤكّد على دورها الهامشي في السياسات الدولية ، ويعتبر أنّ الدول و الحكومات هي الفاعل الرئيسي فيها. و الثاني وهو اتجاه يقف موقفاً إيجابياً من الشبكات غير الحكومية ، حيث يؤكّد على أنّها فواعل غير دولاتية ولها أدوار مكّملة للفواعل الحكومية في حقل السياسات الدولية والعالمية .

أولاً / الاتجاه السليبي : ويمثل هذا الاتجاه أصحاب النظريات الكلاسيكية المتضمّنة للنظريات المتمركزة على الدولة ونظرية النظام .

#### 1- النظريات المتمركزة على الدولة :

أُطلق على هذه النظريات بالمتمركزة على الدولة لأنّها لا تقبل أيّ خروج عن إطار الدولة واعتبارها وحدة التحليل الأساسية في حقل التعاون الدولي ، حيث أنّها لا تسمح بوجود أيّ فواعل غير دولاتية في نطاق السياسات الدولية والعالمية ، وهي بذلك تعتبر دور هذه الأخيرة مجرد دوراً هامشياً ، بل أكثر من ذلك ، حيث يعتبر العديد من المفكرين والباحثين أنّ الفواعل غير الدولاتية بما في ذلك الشبكات غير الحكومية هي سلطة تساعد على تآكل سلطة الدول. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها الأشكال المختلفة لتلك الفواعل ( الشبكات غير الحكومية ، الحركات الاجتماعية ، منظمات المجتمع المدني العالمية)

كقدرتها الهائلة على السرعة في جمع وتوفير المعلومات وتبادلها ، التفاوض ، التعاون بطريقة أفقية المساواة الأخلاقية ، التغيير ، التميز... إلخ<sup>(1)</sup>.

## 2- نظرية النظام :

جاءت هذه النظرية كرد فعل عن النظرية الواقعية للنظام الدولي، والتي تحاول تفسير السياسة الدولية على أساس الصراع على المكاسب النسبية من طرف الدول والحكومات الفاعلة في البيئة الدولية غير المنتظمة أي الفوضوية ، لذلك جاءت نظرية النظام كمحاولة لتنظيم ممارسات الفواعل الدولاتية في أسلوب جديد منسق ومنتظم ، من أجل حل مشاكل العمل الجماعي والمحافظة على النظام و الاستقرار الدوليين<sup>(2)</sup>، وذلك من خلال بلورة نسق فكري يوضح أهم الإجراءات و الآليات التي من خلالها تسعى الدول والحكومات لتنظيم سلوكاتها في مجالات التعاون الدولي ، وترتكز نظرية النظام على ثلاث مرتكزات أساسية تتمثل في ما يلي:

1- الفواعل الدولاتية تلجأ إلى تشكيل أنظمة حل المشاكل أو التحديات ذات الطبيعة الدولية.

2- أنّ الدول تلجأ إلى تشكيل نظام حل مشاكل دولية وفي الوقت ذاته تفترض وجود مصالح ذاتية كحواجز أساسية للدول في تشكيل وصيانة المؤسسات الدولية.

3- نظرية النظام في الأساس هي نظرية قائمة على الدول وبالتالي فإن الحكومات هي التي تقوم بوضع الأجندات المختلفة على المستوى العالمي.

إنّ المنطلقات التي تركز عليها نظرية النظام تتقاطع إلى حد كبير مع المنطلقات المرجعية للنظريات المتمركزة على الدولة ، ذلك أنّ كلا منهما يفسر التعاون الدولي على أساس الخيارات والقرارات المحتملة والناجحة عن سلوك الحكومات ، الناجم عن دوافع مصلحة نفعية مطبوعة بالطابع الحكومي الرسمي، وبذلك فإنّ هذا الاتجاه يُعبّر عن إعطاء صورة تعاون دولي

(1) - صالح زباني ، مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي ( الجزائر : دار قاعة للنشر والتوزيع ، 2010 ) ص ص. 102، 104 .

(2) - المرجع السابق ، ص . 105 .

محدود وغير دائم ذلك أنه أهمل دور الفواعل غير الدولاتية ( الأفراد ، الجماعات ، المؤسسات غير الرسمية ) ، والتي تُوسَّع من دائرة التعاون والتحليل الدولي وذلك لاحتوائها الحالات التي يكون فيها صانعي السياسات والقرارات ومنفذيها فواعل غير دولاتية ناشطة في السياسات الداخلية والخارجية للدول.

ثانياً / الاتجاه الإيجابي : ويمثل هذا الاتجاه أصحاب النظريات الحديثة المتضمنة نظرية النقاش عبر الشبكات ونظرية الحوكمة .

### 1- نظرية النقاش عبر الشبكات " network discourse theory "

إحدى النظريات القوية في موضوع شبكات المناصرة غير الحكومية تتمثل في نظرية النقاش عبر الشبكات " network discourse " ، وهي ترتبط بـ " فوكس " fox و " ميللر " miller أصحاب نظرية " ما بعد الحداثة " ، حيث حاول الباحثان من خلال بحثهما تطوير صيغ جديدة لعملية التنمية السياسية ، وذلك من خلال توسيع مشاركة الأفراد والجماعات في الحياة السياسية ، كما تقدم كل من " فوكس " و " ميللر " بتوجيه انتقادات للأجهزة الإدارية البيروقراطية

و التي طالما سعت للتأثير على السياسات العامة بطريقة تخدم مصالحها و أهدافها وطالما عملت على إبعاد مختلف الجهات والأطراف غير الحكومية عن المشاركة في الحياة السياسية التي تخص كل أفراد المجتمع . لذلك فإنَّ الطريقة الأفضل لتفادي سلبيات البيروقراطية هو إتباع فن النقاش discours لتوليد السياسات وتوجيهها إلى ما يسمى بفضاءات الطاقة العامة public energy ، فالأفراد دائما يتأثرون بالأحداث التي تحدث في نطاق مجتمعاتهم ويميلون إلى مناقشتها مع بعضهم البعض ، فيتحمسون بذلك إلى إيجاد حلولٍ وطرح بدائلٍ وأفكارٍ جديدةٍ بخصوص تلك الأحداث ، فيشكِّلون بذلك طاقاتٍ مجتمعيةٍ كامنةٍ تستطيع التأثير على البيروقراطيات ، و يحدث ذلك خاصةً حين تنتظم تلك الطاقات المجتمعية في شكل شبكاتٍ فتصبح بذلك كنموذجٍ ثالثٍ مؤثرٍ إلى جانب الحكومات وآليات السوق . وتعدُّ مهارة الاستماع من قبل القادة السياسيين و صنَّاع القرار شرطاً أساسياً لممارسة فن النقاش عبر

الشبكات فكلما استمعت الحكومات لنقاشات الأفراد والجماعات بشكل أفضل كلما تمت الاستجابة لمطالبهم بشكل أفضل<sup>(1)</sup>.

فمثل هذه النقاشات تساعد على توليد المعلومات واستقبال الأفكار ، وبالتالي يجب على الحكومات أن تتعامل مع الشبكات الاجتماعية على أنّها الفضاء العام لمختلف القضايا التي تعالجها ، و أن تعتبرها فضاءً و مجالاً للطاقة الكامنة.

## 2- نظرية الحوكمة : governance theory

يطلق عليها أيضا نظرية " إدارة شؤون الدولة والمجتمع " و من أهم روادها كل من المفكرين الأمريكيين " فيليب موللر، Philip Muller " و " ماركوس ليديرر، Markus Lederer " اللذان كتبا عن الحوكمة و نظرياتها في كتابهما الذي حمل عنوان " تحديات الحوكمة العالمية : منظور نقدي " والكاتب الفرنسي "ليزتي بين ماجيت ، Lestie Pean Magette" الذي دعا في كتابه المعنون ب " الحوكمة الجديدة و المنظمات " عام 2005 إلى ضرورة اتخاذ القرارات السياسية من طرف الحكومات بالإجماع مع مختلف الفواعل المجتمعية باستخدام الوسائل والأساليب الديمقراطية<sup>(2)</sup>.

بصفة عامة هذا الاتجاه من المفكرين يرى بأن السياسات والقرارات العامة في الدولة الحديثة ينبغي أن تكون حصيلة التفاعلات المكثفة والمتواصلة بين الجهات الرسمية على اختلاف مسمياتها ومستوياتها مع الجهات غير الرسمية المتعددة بفئاتها وشرائحها ، وبالتنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص . وبموجب هذه النظرية فإنّ الدولة وسلطتها التنفيذية التي تظلّ هي الفاعل الوحيد والأقوى و المؤثر في توجيه أو وضع السياسات والقرارات العامة لن تبقى كما هي عليه الحال حتى وقت قريب ، وإنما سيكون هناك حكم رشيد يحلّ محلّ الحكومة بنظام متعدد المراكز التي تتقارب في السلطة والنفوذ . و إنّ هذه الجهات المتعددة والمتمثلة بما هو حكومي وخاص وتطوعي ، سيكون لها استقلاليتها التي تمكّنها من التفاعل

(1) - عامر خضر الكبيسي ، مرجع سابق ، ص ص . 130 ، 131 .

(2)- Markus Lederer & Philip Muller ,challenging global governance : critical perspective ( Harvard : Cpogg workshop at Harvard law school , 2003) p . 12 .

والتخاطب والتنسيق عبر شبكاتٍ منظّمة ومواقع تعمل على مدار الساعة ، لإثراء المعلومات وتبادل الآراء والمقترحات وقد بدأت ملامح هذه النظرية تُترجم على أرض الواقع في عددٍ من الأقطار المتقدمة ولو بنسب متفاوتة ، وفي بعض السياسات دون غيرها<sup>(1)</sup>.

الاتجاه الإيجابي يؤكّد بشكل واضح على دور الفواعل غير الدولاتية في إنشاء القواعد الدولية وتشكيل السياسات ، وذلك من خلال تأثيرها على السلطات الرسمية للدول وتشمل تلك الفواعل عادة الحركات الاجتماعية و المنظمات والشبكات غير الحكومية المحلية والعالمية .

إنّ دراسة موضوع الشبكات غير الحكومية ومدى تأثيرها في سياسات الحوكمة البيئية العالمية يدعو إلى ضرورة السير في هذا الاتجاه ( الإيجابي ) ، ذلك أنّ المراكز التي تقوم عليها نظريات الحوكمة والنقاش عبر الشبكات حكمت سلوك الشبكات غير الحكومية الذي ساهم في تطوير أنظمة الحوكمة خارج العلاقات مابين الحكومية ، وهو الأمر الذي يؤكّده واقع إدارة السياسات البيئية العالمية الذي أكّد على مؤشر هبوط سلطة الدولة في هذا الإطار .

### المبحث الثاني: دراسة في خصائص الشبكات و أنماطها و مكوناتها.

تتميّز شبكات المناصرة غير الحكومية بكونها أنماطاً تطوعية ، تبادلية ، وتمتاز عن مؤسسات القطاع الخاص بأنّها أكثر خفة في الحركة وأكثر ملائمة وتحديدًا للظروف ، كما أنّها تتمتاز بالتعدد و التنوع في تركيبة و تشكيلة عضويتها وقدرتها على تغيير أشكالها وأنماطها وذلك حسب الظروف و المتغيرات البيئية المحيطة بها .

### المطلب الأول : خصائص الشبكات network characteristics

لكي لا يسيء القارئ أو الدارس الفهم لمضمون شبكات المناصرة غير الحكومية وهو يواجه العديد من التعريفات و المصطلحات المتشابهة والمتداخلة معها ، والتي قد تشوش أو تعقّد عليه الفهم الذي يبحث عنه ، فإنّ بعضاً من هذا اللبس قد يزول حين يتأمّل الخصائص العامة التي توضح ما تتميّز به شبكات المناصرة غير الحكومية عن غيرها من المصطلحات الشبيهة بها والقريبة منها .

(1) - عامر خضر الكبيسي ، مرجع سابق ، ص ص. 132 ، 133 .

## أولاً/ تفاوضية negotiation :

أي أن الشبكات غير الحكومية تتأسس وتتكوّن عبر مراحلَ وعمليات شائكة ومعقدة ومحاطة بالكثير من النقاش والتفاوض ، بين الأطراف غير الحكومية المكونة لعضوية هذه الشبكات من جهة، وبين الأطراف الحكومية التي تمنح الإطار الشرعي والقانوني لتكوين الشبكات من جهة أخرى. وحتى يتحقق هذا الأمر، فعلى هذه الشبكات أن تثبت مصداقيتها وفعاليتها وقدرتها على تبني الفعل التطوعي غير الحكومي، كذلك عليها أن تثبت أهمية القضايا التي تتبناها<sup>(1)</sup>.

وتشكّل القضايا العالمية الشائكة والمعقدة: كانتقال رؤوس الأموال، تسيير المياه والكوارث البيئية ، مجالاً تفاوضياً خصباً لتطوير الشبكات التفاوضية.

إنّ اللّجنة العالمية للسدود "the world commission on dams" تقدّم مثلاً مهماً ومثيراً للجدل حول الشبكات التفاوضية غير الحكومية، فهذه الشبكة العالمية تطوّرت كرد فعل عن الصراعات المتزايدة المحيطة ببرامج بناء السدود الكبيرة في أواخر الثمانينات، والتي عرفت نقاشات كثيرة بين الأطراف المعنيين كمخططي التنمية، أصحاب الشركات والمجموعات البيئية وبالتالي فإنّ الجمعية العالمية للسدود جاءت كنتيجة لعجز المفاوضات الحكومية ومفاوضات منظمات التنمية الدولية، كالبنك العالمي ، الذي لم يكن قادراً على التقدّم بمشاريع ومخططات دقيقة خاصة ببناء السدود الضخمة للتخفيف من المشاكل الكبرى لتسيير المياه دون إلحاق أضرار بالبيئة كذلك الأمر بالنسبة للشركات الكبرى ، التي لم تكن على استعداد لخسارة الأعمال التي كانت تريد إنجازها ، وفي الوقت نفسه كان عليها مواجهة التحديات الكبيرة حول حماية سمعة وصورة مؤسساتها. ومن جهة أخرى المنظمات غير الحكومية كانت مجبرة على إنفاق موارد مالية وثروات ضخمة للقيام بحملات ضدّ عملية بناء السدود الكبرى. لكن مبادراتها لم تحقّق أي نتائج فعلية على أرض الواقع. وفي عام 1997 مع المبادرات الحكومية لاتحاد المحافظة

(1) - World bank , " network of global public policy " , < World bank / org / web site /external > ,

تم تصفح الموقع يوم : 2012 /03 /20 .

الدولية (IUCN) ، والبنك الدولي ، ممثلي الحكومات، القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الدولية قررت إعادة الحوار حول موضوع السدود (WCD) في ماي عام 1998 ، وتوكيلها مهمة تطوير كشف لتحديد معايير وأسس وتحليل اقتصادية، سياسية واجتماعية شاملة بخصوص بناء سدود ضخمة وواسعة النطاق. وقد اشتملت اللجنة اثني عشر عضواً يمثلون تشكيلة واسعة من المساهمين المعنيين بعملية بناء السدود كالشركات متعددة الجنسيات مثل :شركة (ABB ومنظمات غير حكومية بيئية دولية. وقد حقق عمل اللجنة العالمية للسدود نتائج هامة تمت مراجعتها وتشجيعها من طرف منتدى مُشكّل من خمسين عضواً مساهماً من ممثلي المنظمات غير الحكومية، الحكومات والقطاع الخاص حيث تم وضع قاعدة لتحليل مشروع بناء 125 سداً. مع رصد النتائج الاجتماعية والبيئية المترتبة عنه. كما صاحب دراسة المشروع استشارات محلية وإقليمية ، ترتب عنها وضع كشف يحدد جميع المستويات والقواعد والمعايير لبناء مشروع مستقبلي ضخم للسدود، وقد تم نشر دليل المشروع مع أواخر تقارير اللجنة العالمية للسدود في نوفمبر عام 2000 ، تحت عنوان "السدود والتنمية: بُنية جديدة لصنع القرار" . وبعد ذلك تابعت اللجنة مهمتها لكن بعد سنة من العمل حلت اللجنة في أبريل عام 2001 وتم إنشاء بناء مؤسسي جديد تحت زعامة " البرنامج البيئي للأمم المتحدة" للإشراف ومتابعة تنفيذ مشروع اللجنة العالمية للسدود. (1)

### ثانياً / تنسيقية coordination :

الشبكات غير الحكومية تكون أيضاً بمثابة ميكانيزمات تجديدية و تنسيقية ، فهي أيضاً تسهّل عملية جمع المعلومات والبحث عن مصادر المعرفة والتكنولوجيا، فالشبكات تُعتبر بمثابة قاعدة واسعة لتبادل المعرفة بين الحكومات، المنظمات الدولية والعالمية، المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وبذلك فهي تساعد على فهم ومعرفة الأهداف المشتركة وتقلل من تكرار نفس المشاريع . و "الشراكة العالمية للمياه ، " global water partnership" تمثل ميكانيزماً تنسيقياً جديداً يُعبّر عن أفضل الممارسات والدروس التي يمكن الاستفادة منها في برامج تسيير المياه. فالهدف الرئيسي للشراكة العالمية للمياه، من توجيه أعمالها عبر سكرتارية صغيرة في

(1) - سانجيف كاغرام ، نحو الحكم الديمقراطي للتنمية الدائمة : القوّة الثالثة ( بيروت : دار الساقى ، 2005 ) ص ص . 127 ، 130 .

"ستوكهولم" هو إشراك مساهمين من منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص والقطاع العام كشركاء بقضية المياه على جميع المستويات المحلية، الإقليمية و العالمية، وذلك لتسهيل وتحفظ تنسيق العمل الاستراتيجي. وقد ساعد تأسيس الشراكة العالمية للمياه على ظهور أزيد من 20 شركة أخرى للمياه تضمّنت ممثلين عن القطاعات الثلاث وذلك بإعانات ومساعدات مالية من مصادر عامة وإعانات إضافية داعمة لشراكة المياه العالمية مثل: صندوق فورد، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك العالمي، وذلك من أجل تجسيد مشاريعها المسيرة للمياه على أرض الواقع بشكل يضمن التعاون بين مختلف الأطراف المعنية بذلك بالشكل الذي يضمن التسيير العقلاني للموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة وذلك عن طريق تجنب تكرار المشاريع، الأمر الذي يؤدي إلى هدر الكثير من الثروات والأموال. (1)

### ثالثاً / تنفيذية implementation :

الميزة الثالثة لشبكات المناصرة غير الحكومية هي أنّها تمثل ميكانيزمات مرنة لتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتي غالباً ما تبقى بدون فعالية رغم أهميتها البالغة، ويعتبر مؤتمر "كيوتو" من بين المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي شهدت حضوراً كبيراً للشبكات غير الحكومية بموافقة الأطراف الحكومية، حيث تم النظر إليها على أنّها تمثل ميكانيزمات مرنة تساعد على تنفيذ المعاهدة (2).

من محاور النقاش في المؤتمر ضرورة البحث عن ميكانيزمات جديدة للإنتاج الأنظف من أجل التخفيف من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة التغير المناخي، بالإضافة إلى ضرورة البحث عن ميكانيزمات لتنفيذ أفضل لمشاريع التنمية، والذي يستهدف إشراك الدول المتقدمة و الدول الصناعية، و الشبكات غير الحكومية في ذلك، من خلال منحها الحق في متابعة ومراقبة الشركات و المصانع الكبرى للتأكد من مدى تحقيق البرامج و الاستثمارات والتكنولوجيات الصديقة للبيئة. إنّ كلّ من ميكانيزم الإنتاج الأنظف clean development mechanism والتنفيذ الأفضل joint implementation يمثلان الطريقة المثلى لتحقيق مشاريع

(1)- World bank , op - cite , p .11 .

(2)- ibid , p . 14 .



تنموية دون التسبب في أضرار بيئية تُمثلان أساليب جديدة للتعاون الدولي ، ومجالات جديدة لمشاركة مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني لتنفيذ مشاريع لحماية المناخ في عشرات الآلاف من الأماكن في العالم. وذلك من خلال إسهام الشبكات غير الحكومية في تنفيذ إجراءات وتدابير وسياسات بيئية رائدة على المستوى المحلي إلى جانب الحكومات والدول.

### المطلب الثاني : أنماط و أشكال شبكات المناصرة غير الحكومية

لا يوجد معيار واحد يتمّ بموجبه تصنيف الشبكات غير الحكومية على صعيد المنظمات أو على صعيد الحكومات ، وذلك لاتساع نشاطها و تنوع الموضوعات التي تشملها و لاختلاف الأهداف و الغايات التي تسعى لتحقيقها و تعدد الأشكال التي تتخذها و الآثار التي تخلفها .

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ تعدد المعايير التي غالباً ما تُستخدم كأساس لتصنيف الشبكات غير الحكومية متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض ، فقد يندرج ضمن الشبكة الواحدة معيارين أو أكثر لتأخذ بذلك تصنيفات و أشكال مختلفة . وفي العادة فإنّ المعايير التي يمكن استخدامها لتصنيف الشبكات تتمثل أساساً في : معيار النطاق الجغرافي ، المعيار القانوني و المؤسسي ، المعيار الزمني و معيار المجال الذي تنشط فيه الشبكات (1).

أولاً / تصنيف الشبكات حسب نطاقها الجغرافي :

وفقاً لهذا المعيار نجد الشبكات المحلي، الإقليمية والعالمية: (2).

1- الشبكات المحلية: وهي تلك الشبكات التي تتواجد ضمن نطاق جغرافي محدد داخل دولة معينة .

(1) - زيري رمضان ، مرجع سابق ، ص . 239 .

(2) - أماني قنديل و آخرون ، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية ( مصر : الشبكة العربية للمنظمات العربية ، 2003 ) ص . 16 .

2- الشبكات الإقليمية : وهي تلك الشبكات التي تضم مجموعة من الأعضاء على مستوى إقليم أو قارة مثل : " تحالف المنظمات غير الحكومية الآسيوي " (1) و يضم منظمات غير حكومية من القارة الآسيوية ، " الشبكة العربية للبيئية والتنمية " (RAED) .

2- الشبكات العالمية : ينشأ هذا النوع من الشبكات على أسس و مبادئ و قيم إنسانية عالمية ، ويطلق عليها أيضاً الشبكات عابرة الحدود ، أو المجتمع المدني العالمي "Global civil Society" لأنها تتخطى الحدود الجغرافية لأقاليم العالم ، كما أنّ عضويتها مفتوحة أمام كل الأقاليم و الدول في العالم . من ذلك " شبكة الإلغاء " وهي شبكة عالمية أنشأت عام 1995 في هولندا ، من أجل الحدّ من انتشار الأسلحة النووية في أبريل 1995 ، كذلك " شبكة العلماء والمهندسين العالمية " مناهضة انتشار الأسلحة النووية بألمانيا " ، اللّجنة العالمية للسدود " تأسست عام 1994 ، و هي شبكة عالمية تهتم بمراجعة مشاريع السدود الكبرى في العالم . وتقديم البدائل للموارد المائية و إدارة الطاقة (2) .

ثانيا : تصنيف الشبكات حسب معيار النشاط :

حسب هذا المعيار يمكن التمييز بين شكلين من الشبكات هما : (3)

1- الشبكات الخاصة : وهي التي تركز اهتمامها على قضية أو موضوع معين و بالتالي يكون نشاطها محدود في ميدان معين و تكون عضويتها مفتوحة أمام الناشطين في ذلك الميدان و من أمثلة هذه الشبكات ، تلك التي تنشط في مجال حقوق الإنسان "كاللجنة الأمريكية الداخلية لحقوق الإنسان " أنشأت عام 1959 ، " اللّجنة الدولية لأحقية الحياة IRLC " ، المنظمة الدولية للحياة الإنسانية " أو التي تنشط في مجال البيئية مثل " الشبكة الدولية لغابات المطر 1986" (3)

(3)- Rajesh Tondon , op-cit ,P.4

(2)- آن فلوريني ، القوة الثالثة:المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية ، ترجمة : تانيا بشارة ( بيروت : دار الساقى ، 2005 ) ص.ص . 87- 68 .

(3)- أماني قنديل ، مرجع سابق، ص . 18 .

(3) – John Mayer and others , comparative study about social motions (Cambridge : Cambridge university press , 1996 ) P . 1-P. 22

أو الشبكات الناشطة في مجال مكافحة العنف ضدّ النساء و منها " الشبكة الدولية للمساواة بين الجنسين " ، "

2- الشبكات العامة : الشبكة النسائية الآسيوية للأبحاث و العمل " ، " شبكة أمريكا اللاتينية للمساواة بين الجنسين و المضادّة للعنف الأسري <sup>(1)</sup>. وتهتم بمواضيع متنوعة و مختلفة وعامة ، وبالتالي فعضويتها تكون مفتوحة أما الجميع ومن ذلك الشبكات التي تهتم بقضايا التنمية .

ثالثا / حسب المعيار القانوني و المؤسسي :

وفقا لهذا المعيار يمكن التفرقة بين شكلين أساسيين من الشبكات غير الحكومية هما :

1- الشبكات الرسمية : يتكوّن هذا النوع من الشبكات على أساس نظام تأسيسي و داخلي واضح ، بحيث يتم تحديد المعايير و الشروط والأسس و المبادئ التي على أساسها تتحدّد العضوية في هذه الشبكات و تحديد حقوق وواجبات الأعضاء و مسؤولياتهم و الامتيازات التي يحصلون عليها لقاء ذلك كما يتم تحديد طرق اختيار القيادات و عمليات اتخاذ القرار ، وبالتالي يكون نمط الاتصال الرسمي هو السائد وهو الذي يحكم نمط العلاقات بين الأعضاء في هذا النوع من الشبكات ، مثال ذلك " الشبكة العربية لحو الأمية و تعليم الكبار " ، التي أنشأت عام 1999 بهدف مكافحة الأمية في العالم العربي و التنسيق مع الشبكات الأخرى الناشطة في هذا المجال ، "مجموعة الـ 95 المغاربية من أجل المساواة " و التي تم تأسيسها عام 1992 . وهي شبكه مغاربية تضمّ دول المغرب العربي ( الجزائر ، تونس والمغرب ) و تهدف إلى النهوض بالمرأة المغاربية .

2- الشبكات غير الرسمية : في هذا النوع من الشبكات تفتح العضوية لكل من يرغب في المساهمة في نشاط الشبكة دون شروط أو معايير واضحة لذلك ، وتكون هذه الشبكة بمثابة منتدى ، الهدف منه هو التواصل و تعبئة الطاقات و الموارد و التحفيز و غالبا ما تعتمد هذه الشبكات في نشاطها على المبادرات الفردية و إصدار النشرات و البريد الإلكتروني مثل " الشبكات العالمية و الإقليمية لمنظمات البيئية و حقوق الإنسان

(1) - لينا حمدان البلاونة ، مرجع سابق ، ص . 252 .

رابعاً / حسب المعيار الزمني .

وفقاً لهذا المعيار يمكن أن نُميّز بين شكلين أساسيين من الشبكات هما :

1- شبكات غير دائمة : هذا النوع من الشبكات ينشأ و يظهر نتيجةً لحدثٍ معين في فترة زمنية معينة و ينتهي نشاطها مع انتهاء ذلك الحدث<sup>(1)</sup>. ومن ذلك الشبكات التي تتأسس بعد كارثة بيئية ، أو الشبكات تتأسس للمشاركة في مؤتمر معين أو الشبكات التي تظهر في الحملات والمظاهرات المناهضة قضية معينة مثل : الشبكات التي أقامتها المجموعات البيئية مع مجموعات حقوق الإنسان في الهند و التي عرفت باسم " نار مادا-باتشاو آندولان" بمعنى شبكة انقذ نار مادا ، و التي عرفت بمشاريع " ساردار-ساوفار-نارمادا " لتشييد السدود الكبرى عام 1984<sup>(2)</sup>. وشبكة العربية للبيئة التي شاركت في قمة " جوهانسبرغ " حول التنمية المستدامة عام 1992<sup>(3)</sup>.

2- شبكات دائمة : سُميت بهذا الاسم لاستمرارية نشاطها و فعاليتها ، ولأنَّ تأسيسها لا يرتبط بحدثٍ أو وقتٍ أو مكانٍ محدد.

إنَّ الاختلاف و التعداد الكبير للشبكات السابقة يشير إلى قدرتها على التحول من شكلٍ لآخر ، فالشبكات غير الدائمة يمكنها أن تستمر في نشاطها بعد نهاية الحدث و سمات اللحظة الزمنية وبالتالي تصبح شبكات دائمة ، والشبكات المحلية يمكن أن تنسَّق جهودها مع شبكات محلية أخرى في أقاليم ودول أخرى فتحوَّل إلى شبكاتٍ إقليمية أو شبكاتٍ عالمية ، وبذلك فإنَّ لهذه الشبكات من خصائص التعاون ، المرونة و التكيف بحيث تجعلها قادرة على استيعاب مختلف التغيرات السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية على مختلف المستويات المحلية ، الإقليمية و العالمية .

(1)- أماني قنديل ، مرجع سابق ، ص . 18 .

(2)- آن فلوريني ، مرجع سابق ، ص . 108 .

(3)- محمد حسني عمران ، " التنمية المستدامة و أهدافها ودور تقنية المعلومات و الاتصالات فيها " في : التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة ، (مصر : المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2007) ص . 177 .

## المطلب الثالث : البنى المؤسساتية المكوّنة لعضوية الشبكات.

يهدف هذا المطلب إلى محاولة إدراك أهم الأعضاء الذين قد تتضمنهم شبكات المناصرة غير الحكومية ، و محاولة إدراك أهم المعالم التي قد تتميز بها الأعضاء غير الحكومية المكوّنة لتلك الشبكات و القائمة على فكريتي الوحدة و التعدد ، ويقصد بذلك وحدة الفواعل المكوّنة للشبكات في فكرة الدفاع عن القيم والأفكار و المعتقدات حول بعض القضايا المشتركة ، رغم تعدد نشاطها ورغم تنوع مؤسساتها التي تعمل في مجالات مختلفة لتحقيق أهدافهم المشتركة ويمكن ذكر أهم الفواعل الذين قد تتضمنهم شبكات المناصرة غير الحكومية في ما يلي:

## أولاً/ فروع و أجزاء من الأطراف الحكومية الدولية و الإقليمية :

تشكّل الأطراف غير الحكومية المكوّن الرئيسي لشبكات المناصرة غير الحكومية ، لكن ذلك لا يمنع من وجود بعض الفروع و الأجزاء و المنظمات الحكومية ضمن نطاق شبكات المناصرة غير الحكومية ، فبناء علاقات مع صنّاع القرار و المسؤولين الحكوميين و السياسيين يُعتبر أمراً ضرورياً لاستمرار و وجود الشبكات غير الحكومية التي كثيراً ما تعتمد في القيام بنشاطاتها على تواجد أعضاء من الدول و الحكومات إلى جانبها من أجل اكتساب نفوذٍ مؤسسي يدعم نشاطاتها ، كما أن المنظمات الحكومية الإقليمية و الدولية و حدها القدرة على خلق الإطار السياسي والإطار التشريعي و خلق الفضاء العلمي و الإجرائي لتنفيذ المشروعات و السياسات الدولية ، كما أنّها تُعتبر بمثابة المنبر الذي من خلاله يتم التعبير على مختلف القضايا السياسيّة والاجتماعية الدولية ، فمثلاً من أهم المنظمات الحكومية الدولية و الإقليمية في مجال البيئية نذكر:

1- برنامج الأمم المتحدة UNEP: أنشئ هذا البرنامج عام 1972 كنتيجةً لتوصيات مؤتمر " ستوكهولم " ، ويُعدّ هذا البرنامج بمثابة المنبر العالمي للممثلين و المسؤولين لطرح أهم القضايا البيئية العالمية ، كما يُعتبر أعلى مستوى لاتخاذ القرارات و السياسات البيئية . و يقوم البرنامج بمراقبة ورصد التغيّرات المناخية و البيئية و اتخاذ كل الإجراءات و التدابير اللازمة لمواجهتها وذلك بالاعتماد على شبكة المراقبة الدولية التي تقوم بجمع كل المعلومات حول الصحة و البيئة

من خلال شبكة من الخبراء المنتشرين في مختلف دول العالم كما يهتم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم القانون البيئي و التعليمي و التدريبي لإدارة البيئة<sup>(1)</sup>.

يعتمد البرنامج(UNDP) في التنفيذ و إدارة نشاطاته البيئية على التمويل المقدم من طرف صندوق البيئة العالمي (GEF) الذي يعدّ الآلية الأولى لتمويل برامج البيئة عالمياً و يتكوّن الصندوق من الإسهامات و التبرعات التي تقدمها مختلف الحكومات و صناديق أمانة من بعض الاستقطاعات الصغيرة من الميزانية الرئيسية للأمم المتحدة<sup>(2)</sup>. و يتكوّن الهيكل التنظيمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من الدول الأعضاء البالغ عددهم 85 دولة ، و الذين يشكّلون بدورهم مجلس المحافظين ، صندوق الأمم المتحدة للبيئة و سكرتارية برئاسة مدير تنفيذي ومجلس تنسيق البيئة<sup>(3)</sup>.

## 2- المنتدى الوزاري البيئي العالمي:

تقرّر إنشاء المنتدى طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 242/52، كشبكة عالمية يتم من خلالها مراجعة القضايا البيئية و مناقشة المواضيع الخاصة بتمويل و وضع الأجندات البيئية ومراجعة مدى التقدم في تنفيذ الاتفاقيات البيئية من طرف الدول والحكومات<sup>(4)</sup>.

بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة و المنتدى الوزاري العالمي يوجد العديد من الشبكات المتخصصة في مجالات بيئية مختلفة ، تنشط على مستوى عالمي و تدعم أعمال الشبكات البيئية غير الحكومية و تشارك في نشاطاتها مثل : صندوق البيئة العالمي " Global Environmental Fondation"، اللّجنة الدولية للتغيرات المناخية ، وغيرها من المنظمات البيئية الأخرى .

(1)- خليل حسين ، مرجع سابق ، ص . 500 .

(2)- كلية البيئة العالمية ، وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعادة هيكله مارس 2008 ( واشنطن : كلية البيئة العالمية ، 2008 ) ص . 12 .

(3)- خليل حسن ، مرجع سابق ، ص . 501 .

(4)- مبروك غضبان ، المدخل إلى العلاقات الدولية ( الجزائر : دار العلوم ، 2007 ) ص . 249 .

ثانياً /المنظمات غير الحكومية المحلية و الدولية :

و يقصد بها المنظمات التي تنشأ بدون هدف ربحي<sup>(1)</sup>. وهي تنشط في المجال المحلي ، الدولي والعالمي و تستمد فاعليتها من خلال الاشتراك في صناعة و تنفيذ القرارات ، من أجل معالجة قضايا ذات توجه عالمي كقضايا البيئة و حقوق الإنسان ... الخ . بحيث تلعب هذه الأخيرة دوراً مهماً في عملية التعبير عن مختلف القضايا و المشاكل الاجتماعية والسياسية ، و إيصالها إلى الجهات الرسمية الفاعلة و الضغط عليها إن لزم الأمر من أجل إحداث التغيير و الاستجابة اللازمين لمعالجة تلك المشاكل و القضايا . و المجتمعات المدنية تُعتبر الدعامة الأساسية التي تشكّل المنظمات الدولية غير الحكومية بمبادئها و خصائصها و أهدافها<sup>(2)</sup>. إذ تُعتبر الوسيلة التي من خلالها تقوم بنشر مبادئها و أهدافها، إذ تساهم المنظمات المحلية في معرفة القضايا والمسائل التي تحدث على المستوى المحلي بحكم اتصالها المباشر مع الجماهير المحلية ، و بذلك تكون الأقدر على معرفة الأوضاع الداخلية ، بخصوص تلك القضايا ورفعها إلى المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي مما قد يسهل من عملها و تحقيق أهدافها المتعلقة بحل و معالجة القضايا الدولية المشتركة .

يمكن القول أنّ المنظمات غير الحكومية المحلية تمثل حجر الأساس لبناء مؤسسي غير حكومي دولي فعّال . وقد أثبتت الدراسات حول طبيعة الأنشطة و الحركات الاجتماعية أنّ العديد من منظمات حقوق الإنسان و البيئية قد تأسست بفضل الحملات و المظاهرات التي قامت بها الحركات الاجتماعية على المستوى المحلي .

ثالثاً/ وسائل الإعلام:

يعود الفضل في كثافة شبكات المناصرة غير الحكومية في مختلف أنحاء العالم و اتساع نطاق نشاطها و استمرارها إلى وسائل الإعلام، التي تُعتبر مصدراً حيويّاً و فعّالاً لما تقوم به من وظائف تساعد على عملية النشر الإعلامي للمعلومات و تسهيل تبادلها بين أعضاء الشبكات

(1) عبد الحميد الشواربي، موسوعة الشركات التجارية: شركات الأشخاص والأموال و الاستثمار ( الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003 ، ص. 9.

(2) عبد الحميد الشواربي ، المرجع السابق ، ص . 10 .

إذ أنّها تُسهّل عملية التنسيق و التشبيك بين أعضاء الشبكات، كما تُعتبر وسيلة هامة لجمع المعلومات التي تبني عليها الشبكات حملاتها لكسب التأييد و الدعم حول قضاياها المختلفة ، وإيصال مطالبها ونشرها على نطاق أوسع ، فقد أصبح من الواضح أنّ الحكومات لم تعد قادرة على احتكار المعلومات التي كان يتعذر على الجماهير الوصول إليها إذ كان من غير الممكن التطلّع إلى إحداث تغيير في السياسات ، لكن وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها ومصادرها .يسّرت عمليات نقل المعلومات بين الدول وبين المنظمات ، و أصبح من السهل تداولها بين أعضاء الشبكات ، التي أسهمت بدورها في استخدام وسائل الإعلام بشكلٍ ساعدها على إضفاء طابع الشرعية على استخدام معلومات الشهادات التي يدي بها المواطنون إلى جانب المعلومات الإحصائية و الفنية التي تسهم في إبراز الحاجة إلى التحرك أمام الجماهير . وسائل الإعلام تُعتبر شريكا ضرورياً في سياسة الشبكات الإعلامية في سبيل الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور ، ففي سبيل ذلك قد تبذل جهوداً كبيرة لكسب تأييد عدد كبير من الصحفيين المتعاطفين معها و التأثير عليهم من أجل الحصول على دعمهم في حملاتهم الإعلامية حول بعض القضايا العامة (1).

#### رابعا/العلماء و مراكز البحث :

إنّ مراكز و مخابر البحث غالباً ما تلعب دوراً أساسياً في إنتاج و توفير المعلومات الحديثة ،واكتشاف الوسائل التكنولوجية التي تساعد على توفير البدائل و الخيارات اللازمة لمعالجة بعض القضايا و المشاكل العامة كالمشاكل البيئية على سبيل المثال و توظيفها في عملية صنع السياسات العامة.

#### خامسا /الشركات العالمية :

قد تشكّل جزءاً من شبكات المناصرة غير الحكومية و ذلك لما تقوم به المؤسسات و الشركات الكبرى من دورٍ محوري في عملية صنع السياسات الدولية ، ذلك باعتبارها قوى مرنة أفقية

(1)- Myra Marx , **filling resources & social motions** ( New York : without publishing house , 1985 ) p . 50



التنظيم ، ولما لها من قدرات هائلة و تأثير اقتصادي كبير يجعلها تنافس الدول الحديثة في وظائفها الجديدة باعتبارها وحدات للتنظيم الاقتصادي .

وقد أثبتت الشواهد العلمية أنّ حوالي 200 شركة عالمية كبرى تسيطر على 27% من النشاط الاقتصادي العالمي . وكل هذه الخصائص تمكّنها من اكتساب القدرة على التغلغل و النفاذ إلى أعضاء الحكومات و المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية ، و الضغط عليها من أجل تغيير سياساتها وهي من أجل تحقيق ذلك تستعمل وسائل تأثير مختلفة كالمال ، النفوذ ، الإعلام ، الابتزاز ، الضغط ، التهديد و غيرها من الوسائل الأخرى المتاحة أمامها .

الكثير من الشركات يعمدون إلى تأسيس بعض المنظمات غير الحكومية لتقوم من خلالها ببناء علاقة شراكة و تعاون مع أعضاء شبكات المناصرة غير الحكومية لتقديم المساعدات المالية بعض الأعمال الخيرية كصورة من صور تحمل المسؤولية الاجتماعية و كطريقة من أجل الحفاظ وعلى صورة وسمعة شركاتها الخاصة .

سادسا/ دور العبادة و منظمات حماية المستهلك و المثقفون: هي عبارة عن مؤسسات تقوم بوظائف التربية و التنشئة و التوعية الاجتماعية و حماية المواطن من كل الآفات الاجتماعية التي قد يواجهها في بيئته المجتمعية.<sup>(1)</sup>

تجدر الإشارة في الأخير إلى أنّ شبكات المناصرة قد تختلف في تركيبها المؤسسة فليس بالضرورة أن تكون كل شبكات مناصرة مشتملة على جميع أولئك الأعضاء و الفروع و المؤسسات . إلا أنّ المنظمات غير الحكومية تشكّل عنصراً أساسياً ضمن عضوية كل شبكة مناصرة. إذ تبادر هذه الأخيرة إلى الضغط على الأعضاء الأكثر قوة و نفوذاً لكسب تأييدهم حيال القضايا المستهدفة ، كما تقوم بتقديم الأفكار و المعلومات الحديثة والعمل على بناء علاقات و تحالفات جديدة ضمن إطار عمليات التشبيك و توسيع نطاق المتعاطفين مع القضايا المستهدفة وزيادة عضوية الشبكة ، الأمر الذي يجعل الشبكات تنضوي على مؤسسات ذات خبرات متعددة

(1)- لينا حمدان البلاونة ، مرجع سابق ، ص . 23 .

الاختصاصات و متنوعة النشاط . و يتوقف نجاح الشبكات و استمرارها على توحد الرؤيا والأهداف و آليات العمل بين جميع أعضائها .

### المبحث الثالث : مفهوم الحوكمة البيئية العالمية

يُعد مصطلح الحوكمة البيئية العالمية Global Environmental Governance من أهم المفاهيم والمصطلحات الحديثة التي ميّزت بداية الألفية الثالثة ، وأحدثت تغييرات بنيوية هامة على مستوى مفاهيم التنظيم البيئي ، الاجتماعي و السياسي ، كما أنّه من المفاهيم التي لم يتم بعد ضبط تصوّر واضح بشأنها من طرف الباحثين ، إذ لا يزال المصطلح محلّ نقاشٍ وجدلٍ على المستوى العلمي و الأكاديمي . ويرجع ذلك إلى تعدد المنظورات و اختلاف وجهات نظر الباحثين وإلى التعارض الموجود بين الاتجاه الوحدوي ، الذي يمثله مفكرو و أنصار العولمة والذين ينظرون للقضايا من زاوية واحدة وهي الناحية المؤسسية ومن ناحية الفواعل المتضمنة في الظاهرة البيئية ، فهذا المنظور يحاول عولمة القضايا البيئية ضمن إطار مؤسسي ما بعد دولاتي عالمي مهيمن ، والاتجاه التعددي : والذي يعبر عن العمليات و الأدوار التي تنتجها الفواعل المحلية في المجال البيئي . إنّ هذا الاختلاف و التضارب في وجهات نظر الباحثين حول مفهوم الحوكمة البيئية العالمية خلق إشكالات منهجية ، معرفية علمية حول طبيعتها ، خصائصها وعناصرها المكونة لها .

### المطلب الأول : تعريف الحوكمة البيئية العالمية .

لضبط تصوّر واضح و دقيق لمصطلح الحوكمة البيئية العالمية يجدر بنا أولاً تحديد مفهوم كل من : الحوكمة ، الحوكمة البيئية و الحوكمة العالمية ، وفهم العلاقات عبين هذه المفاهيم التي وتسهم في تحديد العناصر التي من خلالها يمكن التوصل إلى تعريف واضح للحوكمة البيئية العالمية .

أولاً / تعريف الحوكمة **Gouvernance** : تعددت التعريفات التي قُدمت حول مفهوم الحوكمة وذلك لتعدد الجوانب السياسية ، الاقتصادية و الإدارية التي ارتبط بها المفهوم ، كما تعددت الصيغ و التسميات التي تم اعتمادها من قبل الباحثين و المفكرين ، حيث نجد صيغ متعددة مثل : الحكم الراشد ، الحكم الصالح ، الحكم الجيد ، الحكم الواسع ... الخ . لكن على الرغم

من اختلاف هذه الصيغ إلا أن جميعها يشترك في خصائص معينة يتضمنها هذا المفهوم مثل : المساواة ، العدالة ، الشراكة ، المحاسبة ، المساءلة ، الشفافية و التمكين .

وما يجب التأكيد عليه هو أنّ لفظ الحوكمة Governance يختلف عن لفظ الحكومة Government فهذه الأخيرة تُعبّر عن البنية الفوقية و المؤسساتية المرتبطة بعمليات اتخاذ القرار في الدولة و ممارسة الأدوار الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة و تنفيذها استجابة لمطالب المواطنين. بينما تمثّل الحوكمة مجموعة البنى الوظيفية التي تعتمد إلى ممارسة مجموعة من العمليات لتحقيق أهداف مجتمعية على نطاق واسع على سبيل الشراكة والتعاون مع مؤسسات الدولة. والجدول أدناه يوضّح النقاط الأساسية التي تساعد على التحليل والتمييز بين مفهوم الحوكمة والحكومة<sup>(1)</sup>.

الجدول رقم (01) الحكومة و الحوكمة : تحليل مفهومي

الحكومة Governance	الحكومة Governement
Functionality	فوق بنائية
وظائفية	Superstructure
Process	القرارات
العمليات	Pecisions
Coals	الأدوار
الأهداف	Rules
Performanc	الأدوار
الإنجاز	Rules
Coordination	التنفيذ
التنسيق	Inplementation
Outcones	النتائج - المخرجات
المدخلات	Outputs

المصدر: Paninirajan and sntap Mishra, **E.Governance** (New Delhi :himalayapublihing house , 2009) p.31

لقد ظهر مصطلح الحوكمة كنتيجة للتغيرات الاقتصادية و السياسية في عقد الثمانينات ، حيث برز المفهوم لأول مرة في وثيقة البنك الدولي international Bank المتعلقة بالتنمية

(1) - عبد الكريم الكايد زهير ، الحكمانية : قضايا و تطبيقات ( القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003) ص . 7 .

المستدامة ومحاربة الفساد في جنوب صحراء إفريقيا Sud Africa Sahara . وقد تضمنت الوثيقة أربعة مفاتيح أساسية لمفهوم الحوكمة تمثلت في :

- تسير القطاع العمومي Public Sector Management؛
- المحاسبة Accountability ؛
- إطار عادل للتنمية Legal Framework For Development ؛
- الإعلام و الشفافية information And Transparency (1).

وبذلك يعتبر البنك العالمي أول من أسهم في تقديم تعريف الحوكمة على أنها الهياكل ، الوظائف و التقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالتها (2).

يفهم من هذا التعريف أنّ الحوكمة هي أسلوب تسيير الإدارة الحكومية الجديدة New Public Mangement و الذي يعتمد على إدخال أساليب وميكانيزمات جديدة في الإدارة العامة .

وبالتالي فهذا التعريف يقترب من التعريفات التي تبنتها المنظمات المالية ، الاقتصادية والإدارية مع بداية سنة 1980 ، حيث تم اعتماد الحوكمة كسلطة اقتصادية و إدارية لتسيير مختلف شؤون وأعمال منظمة ما . وتأخذ بعين الاعتبار ميكانيزمات و سيورة هياكلها وكل الجهات التي من خلالها يعبر الأشخاص عن رغباتهم حسب حقوقهم و واجباتهم (3).

إنّ هذا الجزء من التعريفات على الرغم من تبنيه فكرة الإدارة الرشيدة من خلال مضامين الحوكمة الرشيدة إلا أنه يركّز على الجانبين الاقتصادي و الإداري فقط. و ذلك على عكس التعريفات المقدّمة من طرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) والذي تضمنت تعريفاته للمفهوم بعداً سياسياً و آخر اجتماعياً حيث يرى بأنّ الحوكمة هي " التقاليد ، الأعراف والمؤسسات التي تمارس من قبل أي سلطة في الدولة ، و هذا يأخذ بعين الاعتبار ماذا تتبع

(1)- Pani Niranjani & Santap Mishra ,E-Governance ( New Delhi : Himalaya publishing house ,2009 ) p . 31 .

(2)- خليل حسن ، مرجع سابق ، ص . 501 .

(3)- Pani Niranjani & Santap Mishra , op - cite , p . 32 .

الحكومات ، وماذا تراقب و كذا قدرة الدولة في التأثير و صياغة و تنفيذ سياسة ثابتة و سليمة مع احترام احتياجات المواطنين و الدولة و موقع المؤسسات التي تحكم بينها التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية . (1).

كما يعرفها أيضا بأنها " قواعد و أساليب الأنظمة السياسية في اتخاذ القرارات و حلّ الصراعات بين مختلف الفواعل " .

و سيخدمها البرنامج الإنمائي (UNDP) لاستحضار نفوذ وفعالية الحكومات و إنجازاتها المتخذة بالإجماع و ذلك عن طريق الأساليب و الوسائل الديمقراطية التي تعتمد على إشراك كل الأطراف المجتمعة في اتخاذ القرارات (2).

الملاحظ على هذه التعريفات أنّ جميعها يتقارب إلى حدّ بعيد في تعريف الحوكمة فهي تحمل بعداً سياسياً و اجتماعياً بتأكيدهما على ممارسة الحكم بمعناه الواسع و الذي يتضمن إشراك مختلف فئات المجتمعة في إدارة الشؤون المجتمعة و السياسية في الدولة .

في الأخير يمكن تعريف الحوكمة على أنّها عبارة عن منظومة سياسية اقتصادية و اجتماعية تتضمن مجموعة من القواعد و المبادئ و الأساليب التي يمكن تطبيقها لتسيير مختلف المؤسسات والمنظمات و القطاعات العامة و الخاصة . معتمدة في نمط تسييرها على إشراك الفواعل والأطراف المجتمعية لما يحمله ذلك من قيم الرشادة كالمشاركة ، الشفافية ، والعدالة .

### ثانياً / تعريف الحوكمة العالمية Global Governance

يعتقد الكثير من الباحثين و المفكرين السياسيين أنّ الحوكمة ظهرت كنتيجة لتأثيرات العولمة Globalization، وازدياد الاندماج العالمي المتبادل الناتج عن قوة المؤسسات عبر الدولية Inter Governmental Bodies مثل : منظمة التجارة العالمية (WTO) ، البنك الدولي (WB) ، صندوق النقد الدولي (MF) و الأمم المتحدة (UNO) ، والتي تشرف على إدارة المسائل و القضايا الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية و الأمنية المعولة مثل : انتشار الأمراض و الأوبئة الخطرة

(1) - United Nations Development Programme, **Governance For Sustainable human Development** (New York : UNDP Policy Document , 1996) P . 3.

(2) - UNDP , op- cite , P . 4 .

الهجرة غير الشرعية ، الحروب ، المخدرات ، الأخطار البيئية و الجريمة المنظمة . فهذه التحديات العالمية الكبرى فرضت على الدول و الحكومات تبني نموذج من الهياكل الإدارية ;المسؤوليات والعمليات المنسجمة مع بعضها البعض لزيادة التعاون و التنسيق لمعالجة تلك القضايا و يطلق على هذا النموذج بالحكومة العالمية .<sup>(1)</sup>

في هذا الإطار تحدث المفكر " بلمبتر تايم ، Plumptre Time " و " جون جراهم John Graham " في كتابهما المعنون بـ " الحوكمة و الحوكمة الجيدة 1999 " ، عن ثلاث مجالات مكانية يمكن أن ترتبط بها الحوكمة وهي : الحوكمة الوطنية National Governance ، و الحوكمة المؤسسية Corporate Governance و الحوكمة العالمية Global Governance و يقصد بهذه الأخيرة التي تكون في المجال العالمي و تتعامل مع قضايا خارج مجال الإدارة الحكومية الواحدة<sup>(2)</sup> .

إنَّ المتأمل لهذا التعريف يجد أنَّ مصطلح الحوكمة يحلّ محلّ المفهوم السائد في إدارة العلاقات والمسائل بين الدول في ظل العولمة و مفهوم " الاعتماد المتبادل " الذي كان يعتبر الدول والحكومات الفاعل الأساسي في إدارة المسائل الدولية .

ولعلّ من أهم التعريفات التي تدعم هذا الكلام تعريف " جوزيف ناي ، Joseph Nay " الذي يرى بأنّ الحوكمة العالمية هي عبارة عن " تقنيات و مؤسسات و قواعد و أصول و ترتيبات قانونية تُستخدم لإدارة العلاقات بين الدول ، بقصد تسهيل التعاون العالمي عبر مختلف المسائل والقطاعات<sup>(3)</sup> .

يمكن كذلك تعريف الحوكمة العالمية على أنّها عملية للقيادة التعاونية تجمع مع الحكومات والوكالات العامة متعددة الأطراف و المجتمع المدني لتحقيق أهداف مقبولة لدى الجميع . إنّها توفّر توجهها استراتيجياً ثم تحشد الطاقات الجماعية للوقوف أمام التحديات العالمية .ولكي

<sup>(1)</sup> - زهير عبد الكريم الكايد ، مرجع سابق ، ص ص . 28 ، 29 .

<sup>(2)</sup> - المرجع السابق ، ص . 27 .

<sup>(3)</sup> - جوزيف ناي و روبرت كوهن ، ( محررين ) : الحكم في عالم ينتجه نحو العولمة ( السعودية : مكتبة العبيكات . 2005 ) ص . 33

تكون الحوكمة فعالة ينبغي أن تعمل من خلال القوة الناعمة و ليس الصلبة و ينبغي أن تكون أكثر ديمقراطية .<sup>(1)</sup>

هذا التعريف يعبر عن ظهور و إشراك فواعل جديدة إلى جانب الدول في إدارة الشؤون والقضايا العالمية ، فبعدها كانت الدول و الحكومات هي الفاعل الرئيسي و الأساسي في النظام الدولي ظهرت فواعل أخرى تمثلت في تنظيمات المجتمع المدني العالمي Global Civil Society، أي القوة الناعمة ، الشركات و الوكالات الخاصة . و هو الأمر الذي يميز عالمنا اليوم الذي يشهد تعددية في القوى الفاعلة المتنقلة ، العامة و الخاصة على مستوى الساحة الدولية والعالمية ، بحيث تسعى مختلف الفواعل إلى تحقيق الأهداف المشتركة و المتمثلة في حلّ مشكلات القرن الواحد والعشرين و استيعاب تغيراته و تحولاته المتسارعة .

بناءً على ما سبق يمكن تعريف الحوكمة العالمية Global Governance على أنّها الوظائف والممارسات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية و الفواعل غير الحكومية المستقلة و الخاصة في ظلّ جهود منسقة ضمن نظام مؤسسي عالمي ، من أجل إدارة مختلف المشاكل و التحديات التي تواجه العالم و التي لا تستطيع الدول بمفردها التصدي لها .

### ثالثاً / تعريف الحوكمة البيئية العالمية Global Environmental Governance

يعود تاريخ ظهور مصطلح " الحوكمة البيئية إلى بداية الدراسات حول تحليل التعاون البيئي والتي رافقت أحداث مؤتمر " ستوكهولم " عام 1975 . حيث ظهرت موجة من الدراسات الأكاديمية حول التعاون البيئي من بينها دراسات كل من " جونسن Johnson " عام 1972 ، و " كالدوال Cold Well " عام 1984 و " كنان Kennan " عام 1970.<sup>(2)</sup>

وكانت أكثر النقاشات ارتباطاً بظهور الحوكمة العالمية بداية النقاش حول الأنظمة البيئية العالمية في الثمانينات مع " كراسنر Krasner " عام 1983 و " يونغ Young " في سنوات 1980 ،

<sup>(1)</sup> صالح زباني ومراد بن سعيد، مرجع سابق ، ص. 43 .

<sup>(2)</sup> - Michell Betsill & Others , **Palgrave Advances international policies** (New.York :Polagrave Macnillan , 2006) P . 238 .

1996 ، 1989 و كذلك في التسعينات مع " برناد ، Bernaur " عام 1995 و كذلك " براون وايز Brown Wiss عام 1998 و " ميشال زورن Michelle Zurn عام 1998 .

وقد دارت معظم الدراسات و البحوث حول المنظمات البيئية العالمية . وبعد ذلك ركزت على المنظمات البيئية غير الحكومية فظهرت دراسات و أبحاث " كونكا Conca عام 1995 و " برينكن Princen عام 1995 . و " وابنر، Wapner " عام 1996 . وقد زادت هذه الدراسات من اهتمام الباحثين بموضوع الحوكمة البيئية .<sup>(1)</sup>

يشير مصطلح الحوكمة البيئية Environmental Gouvernance إلى جملة المنظمات، الآليات والممارسات التنظيمية التي من خلالها يتمكن الفاعلون السياسيون من التأثير في الأفعال والنتائج و القرارات البيئية<sup>(2)</sup> .

كما تعني الحوكمة البيئية أيضا ذلك النظام المركب من القواعد ، القوانين المترابطة و الفواعل الرسمية و غير الرسمية التي تقوم بقيادة المجتمعات نحو التكيف مع التغيرات البيئية المحلية و العالمية و تحقيق التنمية البيئية المستدامة<sup>(3)</sup> .

و في هذا السياق تُعرّف الحوكمة البيئية بأنها تلك الوظائف و المسؤوليات التي تهتم بمجموعات اتخاذ القرارات البيئية ، والتي تحمل تأثيرات و ضغوطات و أداء مختلف التنظيمات و الشركات المختلطة بين الفواعل الحكومية و غير الحكومية .

على الرغم من الجهود المبذولة في سبيل تعريف الحوكمة البيئية العالمية إلا أنّ هذا المصطلح مازال يكتنفه نوع من الغموض ، فالتعريفات السابقة و المقدمة بخصوصه لم تقدّم تعريفاً علمياً يجيب عن التساؤلات التالية : ماذا نقصد بالهيكل الإدارية الرسمية ؟ أي بصيغة أخرى من يقوم بإدارة المشاكل البيئية على المستوى العالمي بشكل رسمي ؟ ما المقصود بالعمليات أو الممارسات البيئية ؟ و ما هي الفواعل غير الرسمية التي تقوم بتلك الممارسات ؟ .

(1) - Michell Betsill , *ibid* , P .238 .

(2) - صالح زباني و مراد بن سعيد ، مرجع سابق ، ص . 72 .

(3) - المرجع السابق ، ص . 19 .



للإجابة عن هذه التساؤلات و كمحاولة لإزالة البعض من ذلك الغموض الذي يحيط بالمصطلح واستنادا إلى التعريفات السابقة ، يمكن اقتراح تعريفاً إجرائياً وعملياً للحوكمة البيئية العالمية و ذلك على النحو التالي :

الحوكمة البيئية العالمية هي تلك الشبكات المعقدة و المركبة من المؤسسات و المنظمات والهياكل الإدارية البيئية الحكومية و الرسمية و المحددة ضمن نظام الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى الفواعل و المؤسسات و المنظمات غير الحكومية و غير الرسمية و المستقلة المتمثلة في الشركات والوكالات الخاصة ، منظمات المجتمع المدني العالمي ، الجامعات ، مؤسسات و مراكز البحث التي تنظم جهودها في إطار ترتيبات بيئية إقليمية و دولية عالمية من أجل وضع الإجراءات ، التدابير ، القوانين ، الاتفاقيات ، المعاهدات و السياسات اللازمة لإدارة التحديات البيئية عابرة الحدود .

### المطلب الثاني : خصائص الحوكمة البيئية العالمية

تعددت التعريفات الخاصة بتحديد مفهوم الحوكمة البيئية العالمية و اختلفت ، وذلك حسب وجهات نظر الباحثين و المفكرين في المجال ، وبالرغم من الاختلافات الموجودة بين الباحثين في تحديد شكل و نموذج الحوكمة البيئية العالمية ، إلا أنّ جُلّ التعريفات المقدمة في هذا الشأن تتفق في إبراز السمات و الخصائص الأساسية للمفهوم و التي يمكن عرضها في ما يلي :

#### أولاً / التعددية المؤسسية :

إنّ عدم تمكن الباحثين من الاتفاق حول الهندسة و الشكل المؤسسي للحوكمة البيئية العالمية يرجع إلى التنوع و التعدد الكبير على مستوى المنظمات و المؤسسات الخاصة بالدفاع عن القضايا البيئية إذ لا توجد منظمة عالمية أساسية مهيمنة على إدارة الشؤون البيئية العالمية . فالمواضيع و القضايا و المسؤوليات البيئية الدولية موزعة عبر : المنظمات و الوكالات البيئية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ( UNEP ) ، صندوق البيئة العالمي ( GEF ) ، و منظمة التجارة العالمية ( OMC ) .

- برنامج الأمم المتحدة كالبرنامج الإنمائي ( UNDP ) ؛

- الوكالات المتخصصة في مجالات بيئية معينة ؛

- المنظمات الدولية غير الحكومية النشطة في المجال البيئي كمنظمة السلام الأخضر؛
  - الاتحاد الدولي للموارد الطبيعية IUCN.
- للتوضيح أكثر يوضع أدناه كشفًا لبعض المؤسسات و المنظمات بإدارة بعض القضايا البيئية في إطار الحوكمة البيئية العالمية .

الجدول رقم (02) : الهندسة المؤسسية لبعض قضايا البيئة العالمية .

البيئة و التنمية	التنوع البيولوجي	تغير المناخ و الرصد الجوي	الكيمائيات و الطاقة	نظام الأرض	الثروة الغابية	المياه الملاحه والصيد	القضايا البيئية المنظمة البيئية
			●		●		برنامج القضايا الشمالية و التقييم AMAP
						●	الشراكة العالمية للمياه MPA
			●				البرنامج الدولي للسلامة الكيماوية IPCS
	■					■	المنظمة الدولية لصيد الحيتان IWO
					●		المنظمة الدولية لأشجار الاستوائية ITTO
		●		●			المنظمة العالمية لأرصاد الجوية WMO
			●				منظمة الطاقة الزرقاء BEO
	●			●	●		مجلس مناصرة الموارد الطبيعية NRDC
				●		●	المجلس العالمي للمياه WWC

●							لجنة التجارة و البيئية CTE
			●	●			الأمم المتحدة للخدمات USFS الغابية
●			●				منظمة مراقبة الأرض EWO
●							الصندوق العالمي للبيئة GEF
●			●				المركز العالمي لرصد حماية البيئة WCMC
■	■						الاتحاد الدولي لحماية الموارد الطبيعية IWCN
		●		●			الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC
	●			●			الصندوق العالمي للحياة البرية WWF
●	●			●			منظمة السلام الأخضر GPO
●							اللجنة العالمية للبيئة و التنمية WCED
	■						البرنامج متعدد المنظمات لإدارة السلمية للكيمياويات IOMC
						●	منظمة الملاحة الدولية IMO
				●			منظمة أصدقاء الأرض FOE
●	●			●			صندوق مناصرة البيئة EDF
		●		●			اللجنة الدولية للتغيرات المناخية IPCC
				●			شبكة مراقبة البنك BWN

●				●			المجلس الدولي لاتحادات العلمية ICSU
						●	اللجنة العالمية للسدود WCD
●							برنامج الصحة و السلامة البيئية EHS
●				●			مؤسسة سياسات الأرض EPI
							المشروع العالمي لسياسة المياه GWPP
●							برنامج الأمم المتحدة للبيئية UWEP

منظمات دولية بيئية هجينة .



منظمات دولية بيئية حكومية

منظمات بيئية غير حكومية

المصدر: إعداد الباحث .

يبين الجدول التعداد المؤسساتي لسبعة قضايا بيئية عالمية و هي تركيبة معقدة ، حيث نجد من بين 34 منظمة دولية 17 منظمة خاصة بنظام الأرض . و 4 منظمات خاصة بقضية تغير المناخ و 6 منظمات بقضية التنوع البيولوجي ، و تعنى بقضية المياه لوحدها 7 منظمات و 4 أخرى تختص بقضية الكيماويات .

قد يبدو أن هذا التنوع المؤسساتي ميزة إيجابية . لنظام الحوكمة البيئية العالمية لما يوفره من إيجابيات كتكاثف الجهود و التعاون و التبادل الوظيفي بين المؤسسات البيئية ، و لما توفره من معلومات وبدائل في مجال السياسات البيئية . ولكن في كثير من الأحيان قد يخلق هذا التعداد المؤسساتي إشكالات كبيرة أثناء الممارسة فتجزئة المنظمات البيئية على المستوى الدولي و العالمي قد يؤدي إلى صعوبة التنسيق بين تلك المنظمات كما قد يؤدي إلى عدم التوافق و التنازع حول بعض المسائل والقوانين و الاتفاقيات البيئية .

ثانياً : المشاركة و الشراكة في إطار الحوكمة البيئية العالمية :

لقد أصبحت السياسات البيئية الدولية تضمّ إلى جانب الدول العديد من الأعضاء الفاعلين الآخرين وهم يتعاونون مع بعضهم البعض من جهة ومع الدول و المنظمات الدولية غير الحكومية ، الشركات العابرة للدول ومتعددة الجنسيات ومراكز الدراسات Think Thanks، من جهة أخرى ويطلق على هذا النوع من الفاعلين " بالفواعل غير الدولاتية"<sup>(1)</sup>. والتي يمكن اعتبارها بالغة الأهمية محلياً و عالمياً ، إذ أنّها تعمل على ربط جسور التعاون بين أعضائها في المجتمعات المدنية ، والدول و المنظمات الدولية ممّا يضاعف من قنوات الوصول إلى النظام العالمي ، كما تعمل على تزويد أعضائها بالموارد المالية في المساعي السياسية و الاجتماعية المحلية في القضايا البيئية .

إنّ الفواعل غير الدولاتية أصبحت تساهم بشكل كبير في وضع السياسات البيئية العالمية ، وذلك من خلال التأثير في النقاشات حول البدائل و الحلول المقترحة و المشاركة في وضع الصيغ النهائية للاتفاقيات و المعاهدات البيئية ، كما أنّها تعمل على مراقبة مدى التزام الدول بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية و المشاريع ، وبذلك فهي تساهم بشكل كبير في ديمقراطية السياسة البيئية العالمية و تعمل على تحسين شرعية السياسات البيئية الدولية و تسهّل عملية تجسيدها على أرض الواقع .

شهد تاريخ السياسة البيئية العالمية الدولية إشراك الفواعل غير الدولاتية في الكثير من المحافل والمؤتمرات البيئية ، بدءاً من مؤتمر " ستوكهولم " عام 1972 ، الذي شهد مشاركة 255 منظمة غير حكومية مروراً بمؤتمر قمة الأرض " بريو ديجانيرو " عام 1992 الذي ضمّ 1420 منظمة غير حكومية ، ثم قمة " جوهانسبرغ " العالمية حول التنمية المستدامة عام 2002، و التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام حيث أسفرت عن مشاركة أكثر من 1000 مندوب دولي و 8000 منظمة غير حكومية و 4000 صحفي ، حيث أظهرت المؤتمرات الثلاث مستوى جديد من الحوار والنقاش بين مختلف أطراف الحوكمة البيئية العالمية ( الحكومات ، القطاع الخاص ،

(1) - مراد بن سعيد " من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية ، التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية " المستقبل العربي ، ص

المجتمع المدني ) حيث التزمت الأطراف الثلاثة بتحسين إدارة النظام البيئي و تحسين التنوع البيولوجي ، و توسيع إمكانية الحصول على المياه و مصادر الطاقة ، و بذلك فقد تم تحديد النشاطات و الجهات الفاعلة و المسؤولة التي ينتظر منها تطوير السياسة البيئية العالمية من خلال تجسيد نتائج و قرارات المؤتمرات على أرض الواقع<sup>(1)</sup>.

إلى جانب المنظمات غير الحكومية تمثل الشركات العالمية و منظمات الأعمال أو مؤسسات القطاع الخاص شريكاً مهماً في إطار الحوكمة البيئية العالمية ، و يتجلى ذلك من خلال الدور البالغ الذي تقوم به مؤسسات القطاع الخاص لتجسيد الاتفاقيات البيئية الدولية و الالتزام بتطبيق السياسات التنموية الصديقة للبيئة و كذلك من خلال ابتكار تكنولوجيات الإنتاج ، الأنظف كأسلوب من أساليب تحمل المسؤولية الاجتماعية للبيئة و إسهامات القطاع الخاص في التمويل لتنفيذ البرامج و السياسات البيئية .

### ثالثاً : تعدد أشكال و نماذج الحوكمة البيئية العالمية

يؤكد الباحثين و الدارسين في مجال الحوكمة البيئية العالمية أنه لا يوجد شكل واحد أو نموذج واحد للحوكمة البيئية العالمية ، بل هناك نماذج متعددة و هي تختلف من حيث الأطراف أو الفواعل المكونة لها ، و التوجه و الافتراضات و الخصائص التي تقوم عليها ، ويمكن توضيح هذه النماذج على النحو التالي<sup>(2)</sup>:

**1- نموذج التسيير التعاوني :** وهو ذو توجه سياسي و يطلق عليه بهذا الاسم لأنه يفترض وجود ثلاثة أطراف ( حكومات الدول ، القطاع الخاص و المجتمع المدني ) ، تتفاعل فيما بينها وتتعاون و الاتصال و الحوار يشكلان الطريقة المثلى لمعالجة القضايا البيئية ، وهذا النموذج يعبر عن وجود رغبة كبيرة لدى الفواعل و قدرة كبيرة على التصرف .

(1) محمد حسن عمران ، " مرجع سابق " ، ص. 14 .

(2) صالح زياتي ومراد بن سعيد ، مرجع سابق ، ص ص 138 ، 139 .

2- نموذج السوق : وهو ذو توجه اقتصادي يمثل فيه القطاع الخاص الفاعل الرئيسي و يفترض بأن آليات السوق تساعد على الرقابة و أنّها قادرة على إحداث التغيير المطلوب ، و ما يميز هذا النموذج هو قدرة السوق على حلّ المشاكل البيئية عن طريق آلية السعر.

3- نموذج المجتمع المدني : ذو توجه سياسي تمثل فيه منظمات المجتمع المدني الفاعل الرئيسي القادر على إحداث التغيير و حلّ المشاكل البيئية من خلال الحوار و النقاش و نقد الحكومات مما يؤدي إلى صياغة سياسات بيئية فعالة .

4- نموذج الضبط : هذا النموذج ذو توجه قانوني ، يعتبر أنّ الحكومات هي الأقدر على حلّ المشاكل البيئية و إحداث التغيير المناسب ، و ذلك من خلال تعديل القواعد و السياسات وقوة إجبار الناس على الالتزام بالقواعد و التعليمات .

5- نموذج الرقابة السياقية و الضبط الذاتي : وهو ذو توجه قانوني سياسي، ووفقاً له فإنّ الأنظمة الفرعية أو شبكات الفواعل غير الحكومية و غير الحكومية تساهم في إحداث التغيير البيئي بطريقة ديمقراطية تعتمد على الرقابة و المساءلة و المشاركة .<sup>(1)</sup>

رابعاً / الاهتمام بالقضايا البيئية ذات البعد العالمي :

تعني الحوكمة البيئية العالمية بمعالجة المشاكل البيئية ذات البعد العالمي والتي لا يمكن التصدي لها إلا من خلال تكاتف الجهود العالمية . و تُشكّل مواضيع الغلاف الجوي ، التنوع البيولوجي ، النفايات و المواد الكيماوية و السامة ، المجالات الرئيسية لجدول أعمال القرن الواحد والعشرين وكذلك مسائل الحوكمة الرئيسية التي ألقى تقرير لجنة "برونتلاند" الضوء عليها . و بعد عقد من الزمن على مؤتمر قمة الأرض المنعقد بريوديجانيرو 1992 ، أكّد زعماء العالم ثانية على التنمية المستدامة (WSSD) في جوهانسبرغ عام 2002 و التي حددت خمس مجالات بيئية ذات أولوية للمناقشة : المياه و الصرف الصحي ، الطاقة ، الصحة ، الزراعة و التنوع البيولوجي . ثم

<sup>(1)</sup> صالح زياتي ومراد بن سعيد ، المرجع السابق ، ص . 138 .

أصبحت هذه المجالات الخمس تعرف بالوهاب ( WEHAB ) وهذه المسائل تعود بدايتها إلى مبادرات مثل لجنة برونتلاند .<sup>(1)</sup>

يؤكد العديد من الباحثين البيئيين أنّ تلك القضايا البيئية تُعدّ الأكثر خطورة على حياة الإنسان لأنّها مشاكل ناشئة أو دائمة ، فهي مشاكل عميقة الجذور تتعلق بالظروف التي يدار بها الإنتاج والاستهلاك على المستويات المحلية ، الوطنية ، الإقليمية والعالمية ، وهي تميل في إدارتها إلى أن تكون ذات أبعاد متعددة و عالمية النطاق ، وتشمل هذه المشاكل حسب " Speth"<sup>(2)</sup> .

- الملوثات العضوية الدائمة و الغازات الثقيلة ؛
- أوزون مستوى الأرض ؛
- الأمطار الحمضية ؛
- التدهور واسع النطاق لمصائد الأسماك ؛
- انقراض الأنواع أو إدخال أنواع دخيلة للمرة الأولى .

إنّ مثل هذه المشاكل و التحديات البيئية الكبرى لا يمكن مواجهتها إلّا من خلال منظومة الحوكمة البيئية العالمية ، و ذلك لما تحتوي عليه من مدخلات متعددة يمكن أن تؤدي إلى عمليات فعّالة و ذات كفاءة ، وذلك من خلال إدماج أنظمة المعرفة المتعدّدة التي تساهم إلى حدّ كبير في وضع إنتاج مشترك و متبادل ، يقوم على أسس ديمقراطية تبني مختلف الروابط المجتمعية الدولية ويكون بمثابة آلية لبناء الإجماع ، ذلك أنّها تتميز بالمرونة و التعلم و القدرة على مواجهة مختلف التعقيدات و الاضطرابات الحاصلة في النظام البيئي العالمي .

<sup>(1)</sup> جون آجارد و آخرون ، توقعات البيئة العالمية GEO4 ( تقرير مقدّم إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ) برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، 2007، ص . 8 .

<sup>(2)</sup> المرجع السابق، ص . 11 .



## المطلب الثالث : أطراف الحوكمة البيئية العالمية

تتكوّن الحوكمة البيئية العالمية من ثلاث مكونات رئيسية هي : الحكومة ، مؤسسات القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني العالمي .

أولاً / الحكومة government :

يستعمل تعبير الحكومة للدلالة على طبيعة نظام الحكم في الدولة وكيفية ممارسة السلطة العامة في جماعة سياسية معينة ، وهو المعنى الواسع للفظ الحكومة (1). والحكومات تمارس أدواراً ووظائف عديدة ومهمّة في مجال الحوكمة البيئية العالمية منها :

- 1- تنشئة المواطن وتربيته تربية بيئية صالحة من خلال عمليات التحسيس ونشر الوعي البيئي وغرس قيم المواطنة في المجتمع ؛
- 2- تراقب وتتحكم بالممارسات البيئية ؛
- 3- تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البيئية ؛
- 4- وضع السياسات البيئية وتنسيقها وتنفيذها على الصعيدين المحلي ، الإقليمي و الدولي ؛
- 5- النهوض بالمهام الرقابية في المجال البيئي ؛
- 6- وضع المبادئ والمعايير و إقرار القوانين واللوائح البيئية ؛
- 7- إبرام المعاهدات والاتفاقيات والمؤتمرات والمنتديات البيئية محلياً و دولياً وبناء جسور التعاون الإقليمي والدولي في مجال حماية البيئة ؛
- 8- تشجيع أعمال البحث والتطوير المتعلقة بتكنولوجيات حماية البيئة و الإنتاج الأنظف ؛
- 9- المبادرة بحلول معالجة المشاكل والقضايا البيئية (2).

(1)- إبراهيم عبد العزيز شيماء ، مبادئ الأنظمة السياسية : الدول و الحكومات ( بيروت : الدار الجامعية للنشر ، بدون سنة النشر ) ص 125 .

(2)- إبراهيم عبد العزيز شيماء ، المرجع السابق ، ص . 129 .

تواجه الحكومات أثناء القيام بتلك الوظائف تحديات كبيرة لأنها تطرح احتياجات مختلف الفئات في المجتمع وخاصة الفئات الفقيرة والمهمشة ، والعمل على خلق الفرص للمواطنين للمساهمة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة ، حيث تأتي التحديات للتغيير من المصادر التالية :

1- القطاع الخاص الذي يحتاج إلى بيئة مساعدة للأسواق الحرة ، إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق ؛

2- المواطن الذي يحتاج إلى مزيد من الاستجابة من قبل الحكومات ؛

3- الضغوط العالمية من طرف القوى العظمى والاتجاهات العالمية الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه وتتحدى كيان وطبيعة الدولة فيها .

لتجاوز تلك التحديات ينبغي على الحكومات أن تُشرك مختلف الفواعل المجتمعية ( القطاع الخاص و المجتمع المدني ) في القيام بمختلف المهام والوظائف الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية والبيئية .

#### ثانياً / القطاع الخاص private sector

يُعتبر القطاع الخاص شريكاً مهماً إلى جانب الحكومات لبلوغ التنمية المستدامة عموماً والتنمية البيئية خصوصاً ، إذ تُعتبر هذه الأخيرة مسؤولية مشتركة . وتأتي أهمية مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في الحوكمة البيئية في حماية البيئة بشكل خاص ، و ذلك تعويضاً عن الضرر الكبير الذي تلحقه مؤسسات القطاع الخاص بالبيئة جراء ممارستها لأنشطتها الصناعية والتنموية . وتبرز إسهامات القطاع الخاص في مجال الحوكمة البيئية من خلال :

1- تجسيد الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين البيئية على أرض الواقع ، وذلك من خلال الالتزام بتطبيقها وتنفيذها ؛

2- تطبيق السياسات والبرامج والمشاريع التنموية الصديقة للبيئة ؛

3- تحمّل المسؤولية الاجتماعية تعويضاً عن الضرر الذي تلحقه مؤسسات القطاع الخاص بالبيئة

4- ابتكار تكنولوجيا الإنتاج الأنظف كأسلوب لحماية البيئة ؛

5- المساهمة في تمويل برامج البيئة ؛

6- المشاركة في المحافل والمؤتمرات البيئية الدولية ؛

7- ترويج الاستثمار في المجال البيئي.<sup>(1)</sup>

نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية المستدامة فإن معظم دول العالم تتجه اليوم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ، وبالتالي الاعتماد على القطاع الخاص واعتباره شريكاً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية ، لذلك على الحكومات اليوم أن تهتم أكثر بالقطاع الخاص وتعمل على تطويره وتقويته وذلك من خلال الآليات التالية<sup>(2)</sup>:

1- العمل على تهيئة البيئة الاقتصادية المستقرة والملائمة ؛

2- تمكين جميع المواطنين بجميع فئاتهم من الحصول على الفرص والإمكانات من تسهيلات مالية وفنية للمساهمة في الإنتاجية في المجتمع ؛

3- تشجيع المشاريع والاستثمارات الخاصة ؛

4- إدامة التنافسية في الأسواق ؛

5- نقل المعلومات والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص ؛

6- الالتزام بتنفيذ القوانين ؛

7- المحافظة على البيئة والموارد البشرية.

من شأن هذه الآليات أن تعمل على تفعيل دور القطاع الخاص في مجال البيئة ، بحيث يكون دور هذا الأخير أكثر تفاعلاً وتحاوياً وأكثر مسؤولية تجاه المجتمع ، بحيث يأخذ موقفاً وسطياً بين أهدافه التنموية و الربحية و بين مسؤوليته الاجتماعية تجاه البيئة ؟، ولا يكون ذلك إلا في إطار منظومة تشريعية بيئية عالمية و منظومة رقابية صارمة .

(1)- سلوى جمعة شعراوي ، مرجع سابق ، ص . 129 .

(2) - زهير عبد الكريم الكايد ، مرجع سابق ، ص . 47 .

## ثالثاً : المجتمع المدني العالمي global civil society

لقد ظهرت بوادر نشاط منظمات المجتمع المدني العالمي في مجال البيئة لأول مرة في ندوة الأمم المتحدة حول البيئة بمؤتمر "ستوكهولم" عام 1972 . وتستند عملية إشراك المجتمع المدني العالمي إلى قناعة تقضي بأنّ الحلول الجذرية للمشاكل البيئية لا تأت احتمالاً من الحكام السياسيين وإنما من خلال آلاف القرارات الحكيمة المستخلصة من وقفة ضمير ملايين الأشخاص الذين يعملون من أجل حماية هذا العالم . فخبرات المجتمع المدني العالمي وتجاربه تُعتبر أدواراً مكّمة لعمل الحكومات، و تشمل أدوار ومسؤوليات المجتمع المدني العالمي في مجال الحوكمة البيئية العالمية ما يلي (1):

- 1- التوعية و بناء القدرات ( المعرفة ، التدريب ، تبادل المهارات ) ؛
  - 2- حشد جهود المواطنين في إطار العمل الديمقراطي ؛
  - 3- المشاركة بالعمليات المتعلقة بالسياسات والقرارات العامة ؛
  - 4- تنشيط روح المسؤولية الاجتماعية وتشجيع ممارسات الحكم ؛
  - 5- المساهمة في تشكيل رؤى المجتمعات للمعلومات محورها الإنسان ودعامتها حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والتمكين . (2)
- مؤسسات المجتمع المدني واسعة النطاق ومجالاتها واهتماماتها متنوعة لذلك على الحكومات أن تعمل على تهيئة البيئة المساعدة لها لتحقيق التنمية البشرية والبيئية وإدامتها .

كما يلاحظ أنّ الحوكمة البيئية العالمية تتكوّن من ثلاث قطاعات متكاملة الأدوار هي القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي ، بحيث أنّ الحكومات تعمل على تهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة ، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق

(1) - زهير عبد الكريم الكايد ، مرجع سابق ، ص . 47 .

(2) - سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ، مقارنة المجتمع المدني و الأهلي من منظور إسلامي : المجتمع المدني وأبعاده الفكرية ( دمشق : دار الفكر ، 2003 ) ص . 139 .

الدخل لأفراد المجتمع ، أما المجتمعات المدنية فتُهيأ للتفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية ، الاجتماعية و الاقتصادية .

### خلاصة الفصل :

تُعدّ الشبكات غير الحكومية و الحوكمة البيئية العالمية من أهم المصطلحات الحديثة التي نالت اهتماماً واسعاً لدى الباحثين و المفكرين السياسيين و بعد أن أخذ هذان المفهومان جزءاً من التدقيق و التحليل في هذه الدراسة ، تمّ التوصلُ للنتائج التالية :

- على الرغم من أنّ معظم الكتابات المتصلة بمصطلح الشبكات غير الحكومية يعود إلى فترة التسعينات من القرن العشرين ، إلا أنّ هذه الشبكات في الواقع تؤدي دوراً في الشؤون العالمية منذ قرون و قد يكون ذلك قديماً قدم الديانة فكما رأينا فإنّ المنظمات الدينية كانت وراء حملة إنهاء العبودية في القرن التاسع عشر .
- هناك العديد من المفاهيم و المصطلحات التي تتداخل مع مصطلح الشبكات غير الحكومية كالمجتمع المدني العالمي ، الروابط ، الاتحادات ، التحالفات ذلك أنّ هذه الأخيرة تتشابه في جوهر نشاطها مع الشبكات غير الحكومية و لإزالة اللبس و الغموض الذي يكتنف هذه المصطلحات فقد تمّ وضع الخصائص التي تميز الشبكات غير الحكومية عن غيرها من تلك المصطلحات و التي تتمثل أساساً في : المرونة ، استعمال التكنولوجيا والاتصال و تبادل المعلومات ، التنسيق و التعاون بطريقة أفقية غير تراتبية ، القدرة العالية على التأثير في مختلف قوى المجتمع . و هذه المميزات و الخصائص هي التي ظهر بها مصطلح الشبكات غير الحكومية في فترة التسعينات من القرن العشرين .
- على الرغم من أنّ الحكومات مازالت تُشكّل أكبر قوة في المجتمعات المحلية ، الوطنية والدولية إلا أنّ ذلك لا ينف وجود ما يعرف بالحوكمة البيئية العالمية ، إذ أصبحت هذه الأخيرة تشير إلى ظهور حقلٍ موضوعيٍّ متخصصٍ له موضوعاته و قضاياها و خصائصه، كصنف ثانوي للسياسة الدولية ، يُفترض أنّ الدول و الحكومات تُشكّل الفاعل الرئيسي فيها و تُشكّل مختلف المؤسسات و المنظمات الدولية البيئية غير الحكومية شريكاً أساسياً لا

يمكن تجاهله ضمن منظومة الحوكمة العالمية . و بذلك أصبحت الحوكمة البيئية العالمية حقيقة لا يمكن نكرانها في أوساط الحقائق العلمية الأكاديمية .

## الفصل الثاني /

شبكات مناصرة البيئة : دراسة في الآليات و الوسائل واستراتيجيات العمل

مرّت شبكات المناصرة غير الحكومية بثلاث مراحل أساسية ميّزتها أجيال مختلفة من هذه الشبكات ؛ فكانت شبكات الجيل الأول خيرية و شبكات عون ذاتي كالشبكات المكوّنة من التعاونيات والنقابات ؛ لتأتي بعد ذلك شبكات الجيل الثاني و هي الشبكات التنموية تتبعها شبكات الجيل الثالث من شبكات حقوق الإنسان و البيئة و المناصرة . وهذه الشبكات تسعى إلى تغيير مجتمعي هيكلي يزيل الأسباب الجذرية لهذه المشاكل . والتحوّلات الجذرية التي تسعى لها عمليات المناصرة تتطلب آليات ووسائل و أدوات و استراتيجيات قادرة على تحقيق مضامين ومبادئ و أهداف شبكات المناصرة و التي تتمثل أساساً في تحقيق التغيير المجتمعي المطلوب .

### المبحث الأول : آليات العمل المعتمدة لدى شبكات المناصرة غير الحكومية

لقد كانت الشبكات غير الحكومية في الجيل الثاني ؛ أي ذات الطابع التنموي تعتمد في تحقيقها لمبادئها و مضامينها على برامج التدريب ، مثال ذلك : التركيز على دورة المشروع ومسك الحسابات ، إدارة الاجتماعات و كتابة التقارير...إلخ . أمّا شبكات المناصرة غير الحكومية الحديثة أي في جيلها الثالث ، فقد أصبحت تعتمد على آليات حديثة ذات علاقة وثيقة بتحقيق أهدافها وتشمل هذه الآليات : التشبيك ؛ المناصرة و التخطيط الاستراتيجي .

### المطلب الأول : التشبيك

يشكّل التشبيك أداةً لتقوية المنظمات و الشبكات غير الحكومية في سعيها نحو استقلالية قرارها في مواجهة نزعة الحكومات للهيمنة عليها ولتوجيهها . كما يعدّ وسيلةً ناجحة لتبادل المعرفة والمعلومات حول الاحتياجات و الحلول والخبرات الفضلى والمنافع والمساهمة في نشرها وتداولها ؛ كما يعتبر التشبيك وسيلةً لتقوية المنظمات والشبكات غير الحكومية من خلال توحيد الخطاب وزيادة التأثير في المفاوضات والضغط ؛ كما يساهم أيضا في تعزيز الأداء الديمقراطي وتفعيل دور الشبكات غير الحكومية .

### أولا / أهداف التشبيك :

تسعى المنظمات و الشبكات غير الحكومية من خلال التشبيك إلى تحقيق الأهداف التالية :



- 1- بلورة رؤية مشتركة و جديدة حول القطاع الثالث ؛
- 2 - الانتقال من الدور الخيري و تقديم الإعانات والمساعدات إلى دور فاعل في عملية التغيير المجتمعي ،
- 3 - إيجاد البيئة القانونية الملائمة لعملها ؛
- 4 - التكامل و المشاركة مع وجود دول و حكومات عصرية ؛
- 5- تنمية المهارات وبناء القدرات و التدريب ؛
- 6 - تحقيق تحالف واعي و أهداف واضحة و رؤية شاملة و دور محوري للشبكات ؛
- 7 - الحدّ من التنافس بين المنظمات غير الحكومية و التركيز على تطوير التعاون و العمل الجماعي ؛
- 8 - تعزيز مفاهيم و آليات المشاركة في اتخاذ القرار ضمن إطار الشبكات غير الحكومية ؛
- 9 - تحديد الدور الفاعل و المؤثر لشبكات المناصرة غير الحكومية من خلال الحوار و النقاش الجماعي .
- 10 - تعزيز المواقع التفاوضية مع صنّاع القرار و على كافة المستويات ؛
- 11 - تنظيم حملات الضغط و التأثير في السياسات و التشريعات الحكومية (1).

بذلك نجد أنّ التشبيك يعتبر آلية و إطاراً فاعلاً للتنسيق لأنّه يساهم في بلورة رؤية مشتركة تشكّل الهدف السامي الذي يلتقي الأعضاء لتحقيقه . كما يؤدي إلى بلورة " رسالة " ، هي بمثابة الأهداف بعيدة المدى التي يصبو الأعضاء إلى تحقيقها من خلال تعاونهم وعملهم المشترك .

ثانياً/ الخطوات التي تمر بها عملية التشبيك: إذا كانت عملية التشبيك تتعلق بالمنظمات البيئية أو منظمات تعمل في مجالات أخرى من مجالات الحياة كمنظمات حقوق

(1) \_ التأهيل الدولي - الإقليم العربي ، " التشبيك و التنسيق بين منظمات المجتمع المدني " ، تمّ تصفح الموقع يوم : 18 / 07 /

2013 <http// www . uea org .

الإنسان أو منظمات مناهضة حقوق المرأة ... إلخ ، فإنها تمر بالخطوات والإجراءات ذاتها ،  
وتتحدد عادة خطوات التشبيك في ما يلي :

### 1- اختيار الأعضاء : Selection members .

أي محاولة البحث و التعرف على الهيئات أو المنظمات و الأفراد الذين يعملون في المجال نفسه،  
و الذين يسعون لتحقيق الهدف ذاته و يدافعون عن القضية البيئية ذاتها، فإذا كانت المنظمات  
التي تقوم بعملية التشبيك تعمل في مجال حماية الغابات على سبيل المثال ، فإنها بالتأكيد  
سوف تقوم بالبحث عن المنظمات و الأفراد الذين يدافعون عن الثروة الغابية.

### 2- مقابلة الأعضاء المختارين للشبكة : Meeting the selected members of network

بعدما يتعرف أعضاء المنظمات عن الأفراد و الهيئات الأخرى التي تعمل بالمجال نفسه ، يقوم  
أعضاؤها بمحاولة بناء علاقات قوية مع الأطراف الذين تم اختيارهم ، و ذلك بإتباع أساليب  
معينة كدعوتهم لحضور اجتماعاتهم الخاصة و التفاوض معهم حول بعض المشروعات المشتركة  
أو مساعدتهم في مشروعاتهم الخاصة و بناء جسور التعاون كتبادل الخبرات و المعلومات.

### 3- إقناع الأطراف المختارة بأهمية القضية التي تبناها :

#### Persuading members of network about importance of issue

في هذه المرحلة يحاول كل الأطراف التفاوض و النقاش حول قضية معينة مشتركة و الاتفاق  
بشأنها ، تسمى هذه القضية بقضية الدعوة ، " advocacy issue " . كما يتم وضع مبادئ عامة  
و رسالة مشتركة هي " رسالة الشبكة " ، بعد ذلك تُطرح القضية أمام كل الأعضاء وإشراكهم  
في تقديم مقترحاتهم و أفكارهم ليتسنى لهم وضع الخطة و الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف  
الدعوة<sup>(1)</sup>.

(1) \_ عطية محسن أفندي، المنظمات غير الحكومية و التنمية : إعادة التفكير من أجل دور أكثر فعالية مع إشارة للحالة المصرية (القاهرة):

بدون دار النشر، 1999) ص . 35 .

## 4 - توزيع الأدوار والمسؤوليات: Distribution of roles and responsibilities

في هذه المرحلة يتم إسناد الأدوار والمسؤوليات لأعضاء الشبكة مع مراعاة قدرات و مهارات كل عضو، كما يتم الاتفاق على الجوانب والمسائل المالية: كتحديد الاشتراكات لكل عضو.

## 5- تحديد النظام الداخلي و الهيكلي للشبكة :

حيث تمّ تحديد الوحدات والأجهزة الإدارية، و وضع نظام اختيار و انتخاب القيادات وتحديد نظام مشاركة الأعضاء في عملية صنع القرار داخل الشبكة .

## 6- كيفية توظيف الشبكة لخدمة القضية :

## How to utilise the network to serve the cause of advocacy

تعتبر هذه المرحلة الخطوة النهائية لعملية التشبيك، حيث يتم تكليف الأعضاء بالقيام بالوظائف والأعمال التنفيذية في سبيل تحقيق أهداف الدعوة، كعرض الأفكار والمقترحات الخاصة بموضوع الدعوة أو القيام بمقابلة شخصيات العلاقة بموضوع الدعوة<sup>(1)</sup>.

## ثالثاً/ المبادئ العامة التي تركز عليها عملية التشبيك:

ليس هناك من شك أنّ عملية بناء العلاقات الشبكية بين المنظمات غير الحكومية يجب أن تركز على مجموعة من المبادئ والقيم العامة General principle values حتى يمكن تطبيقها والحفاظ على استمرارها والحصول على الفعالية اللازمة لتحقيق أهدافها و فيما يلي أهم هذه المبادئ والقيم:

## 1- الوحدة و الشراكة الكاملة: Shared objectives interests :

يتحقق هذا المبدأ من خلال توحيد الأهداف و الاهتمامات المشتركة بين المنظمات الأعضاء وحقهم في المشاركة في عملية صنع و اتخاذ القرارات ، و كذا عمليات التخطيط و التنفيذ والمراقبة لمختلف برامج و نشاطات الشبكة.

(1) عطية محسن أفندي ، المرجع السابق ، ص ص. 38 - 40 .

1- الثقة المتبادلة بين الأعضاء : يتحقق ذلك حين يثق الأفراد بعضهم ببعض و حين يعملون معاً و يوحدون جهودهم لتحقيق أهدافهم المشتركة .

2- الاحترام المتبادل: **Reciprocal respect**: يقصد به احترام وجهات نظر الأطراف الأخرى حتى و لو كانت نظرتهم تختلف عن وجهة نظرك، و احترام ثقافتهم و انتماءاتهم و عدم التمييز بين الأعضاء على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو اللّغة... إلخ .

3- مبدأ الاستقلالية:

يقصد به حق المنظمات غير الحكومية في وضع برامجها الخاصة و التي تنسجم مع احتياجاتها و أولوياتها، و تمويل تلك البرامج بطريقة مستقلة.

4- مبدأ التقييم و المراجعة:

هو قيام المنظمات غير الحكومية بتقييم و مراجعة الأهداف و الاستراتيجيات و البرامج المسطرة من خلال المراجعة النقدية لها و إدخال التعديلات اللازمة لتطويرها من خلال عمليات المساءلة و المحاسبة .

5- مبدأ الديمقراطية و سيادة القانون:

يجب أن تستند العلاقات بين المنظمات غير الحكومية إلى مبادئ ديمقراطية و تقوم على أسسٍ قانونية<sup>(1)</sup>.

لقد ظهرت عملية التشبيك البيئي و بناء التحالفات البيئية في أواخر عقد الثمانينات ، و كان ذلك بسبب حدوث العديد من الكوارث و القضايا البيئية مثل : كارثتي "فوبال"

(1) \_ التأهيل الدولي - الإقليم العربي ، مرجع سابق ، ص . 2 .

و " تشرنوبيل " و اكتشاف ثقب الأوزون Ozone hole. وتزايد المؤشرات العلمية الدالة على تغير المناخ، ظهور الأمطار الحمضية، قطع و إزالة الغابات الاستوائية و انقراض النوع البيولوجي، إذ ساهم ظهور هذه الأخطار البيئية في ارتفاع مستوى الاهتمام الشعبي بالبيئة، وبدأت وسائل الإعلام تبدي اهتماماً متزايداً بالقضايا البيئية العالمية، فارتفع حجم العضوية في المنظمات البيئية بشكل متسارع حيث بدأت جميع المنظمات البيئية العالمية بتنظيم الحملات البيئية environmental campaigns لحشد الموارد و جمع التبرعات requesting donations، وكسب التأييد gaining support من مختلف المنظمات الناشطة في المجال، فتضاعف بذلك حجم العضوية في صندوق مناصرة البيئة (EDF) ومجلس حماية الموارد الطبيعية (NRDC)، الذي حقق نمواً بمقدار 2,7 مرة خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى غاية 1990. كما ظهرت العديد من شبكات المناصرة البيئية كشبكة السلام الأخضر Green peace network التي تأسست كمنظمة بيئية غير حكومية في "فانكفو" عام 1971، ثم تضاعف حجم عضويتها من 400 ألف إلى 850 ألف خلال فترة الثمانينات. كذلك شبكة أصدقاء الأرض العالمية (FOEIN) و التي تأسست عام 1969، و تشمل أكثر من 2 مليون ناشط في 77 دولة. بالإضافة إلى ظهور العديد من الشبكات البيئية في مختلف أنحاء العالم كشبكة المرفق البيئي العالمي (GEFN)، الشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED)، اللجنة العالمية للسودود (WCD)، الشركة الدولية للأشجار الاستوائية (ITTN)... الخ (1).

من خلال ما سبق نستنتج أنّ الشبكات البيئية تلجأ إلى ممارسة وظيفة التشبيك لتنمية قدراتها في الحصول على المعرفة و المعلومات و الخبرات و الموارد التي تمثل مصدراً لقوتها وفعاليتها، بالإضافة إلى دعم مصداقيتها و رفع قدرتها في التأثير على الآخرين و كسب تأييدهم بخصوص النشاطات و الأهداف التي يسعون لتحقيقها، فيصبح بذلك من غير الضروري أن تبحث منظمات المناصرة غير الحكومية على الشرعية القانونية لممارسة نشاطها، فعملية التشبيك التي تقوم بها الشبكات غير الحكومية للحفاظ على استمرارها وتحقيق أهدافها

(1) شبكة المنظمات غير الحكومية لمرفق البيئة العالمي، " السياسات و الإجراءات لمشاركة المجتمع المدني في برنامج مرفق البيئة العالمي "

تم تصفح الموقع يوم : 2013/07/18 <<http://www.ecw.org>>

المنشودة تجعلها تستمد شرعيتها من علاقتها بأعضائها أولاً و علاقتها بالناس ثانياً و علاقتها بالحكومة ثالثاً و علاقتها بالجهات المتاحة رابعاً.

### المطلب الثاني: التخطيط الاستراتيجي و وضع السياسات البديلة:

إنّ الشبكات الناجحة و الفاعلة هي التي لا تقتصر جهودها على نقد الأوضاع الراهنة ومحاولة تغير الوعي بشأنها ، بل يجب أن تطرح البدائل و السياسات و الخطط والاستراتيجيات التي تؤدي إلى إحداث التغيير المطلوب في الأوضاع السائدة. فالتحولات والتغيرات التي تسعى شبكات البيئة إلى تحقيقها من أجل إحداث التغيير المطلوب في الأوضاع البيئية ، تتطلب منها القيام بمجموعة من الأنشطة و الوظائف و في مقدمتها التخطيط الاستراتيجي .

و التخطيط الاستراتيجي هو ذلك الجهد المنظم لصناعة القرارات المصيرية ، و هو الذي يساعد المنظمات و الشبكات غير الحكومية على أن تصنع قرارات فعّالة تؤدي إلى تحقيق أهدافها ورسالتها و خلق واقع جديد يتجاوب مع تحديات المستقبل المتوقعة .

و التخطيط الاستراتيجي هو عملية متكاملة تشارك فيها كل العناصر المكوّنة للشبكات غير الحكومية ( أعضاء ، متطوعون، متحالفون... إلخ ) و ذلك لتقييم قدرتها الذاتية و صياغة رسالتها و أهدافها و اختيار الحلول و الاستراتيجيات المناسبة ثم وضع البرامج و المشاريع و الخطط الإستراتيجية لتنفيذ تلك الاستراتيجيات .

و لتوضيح الأهمية البالغة التي تكتسبها عملية التخطيط الاستراتيجي في أعمال شبكات المناصرة البيئية ، سيتم إلقاء الضوء على مختلف عناصر التخطيط الاستراتيجي من خلال العناصر التالية:

#### أولاً/ مراحل وضع الخطط الإستراتيجية و عناصرها:

تتكوّن عملية وضع الخطط الإستراتيجية بشبكات المناصرة غير الحكومية من مجموعة من المراحل و المتمثلة أساساً في: وضع رؤية الشبكة، رسالة الشبكة، وضع القيم و المبادئ التي تسترشد بها الشبكة، التخطيط الاستراتيجي، وضع البرامج و تحديد المشاريع<sup>(1)</sup>.

(1) \_ عبد الرحيم أحمد هلال ، مرجع سابق ، ص . 91 .

الشكل رقم (01):عناصر و مراحل عملية التخطيط الاستراتيجي.



**المصدر :** عبد الرحيم أحمد بلال ، " المجتمع المدني و المناصرة " في المجتمع المدني و دوره في دعم النزاهة و الشفافية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ( مصر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 ) ، ص . 91 .

يُوضّح الشكل أعلاه العناصر و المراحل الأساسية للتخطيط الاستراتيجي و المتمثلة في:

### 1 الرؤية: vision

هي النقطة المحورية التي ينطلق منها كلّ عضو في الشبكة و تمثل هذه النقطة الهدف السامي و الحلم الواقعي و الطموحات و الآمال التي تسعى الشبكات إلى تحقيقها في المستقبل:

أمثلة عن رؤى بعض الشبكات البيئية:

- عالم ينعم ببيئة سليمة و نظيف ؛
- تنمية بيئية مستدامة و سلام دائم ؛

- مجتمع صحي و نظيف .

- 1- وضع الرسالة : mission.

تتضمن الرسالة التعريف بالمؤسسة ، و نوع الخدمات التي تقدمها من خلال التعريف بهدفها العام و أسباب تأسيس الشبكة و ما هي الجهات المستهدفة أو المستفيدة من تلك الخدمات، و تُعتبر الرسالة بمثابة مبرر لوجود المنظمات أو الشبكات، كما تُعتبر كوسيلة اتصال مع الجمهور الخارجي<sup>(1)</sup>.

مثال عن رسالة لشبكة مناصرة للبيئة:

رسالتنا هي تحقيق حماية و تعميم البيئة كضرورة لتحقيق التنمية البيئية ، و كشبكة بيئية نشطة تتمتع بدور رائد في وضع البرامج و المشاريع الخاصة بحماية البيئة و حماية النوع البيولوجي من الانقراض، و حماية البيئة من التدهور و الاستغلال البشع للموارد الطبيعية، فإننا نسعى لتأكيد العلاقة بين حالة البيئة واستمرار حياة الإنسان . و في شبكتنا نؤكد على أنّ المشاركة و الشراكة هي إحدى المبادئ الأساسية التي تمكنا من تحقيق أهدافنا، و نحن كأعضاء في الشبكة ملتزمون بالمساهمة في خلق عالم ينعم ببيئة سليمة و نظيفة و سلام دائم .

2- القيم و المبادئ: values & principles :

هي المعتقدات و المبادئ القويّة التي تشكّل الإطار الأخلاقي الذي يحدد سلوك الأفراد والأعضاء داخل المنظمات و الشبكات غير الحكومية، و كمثال عن القيم و المبادئ التي تستهدف بها الشبكات و المنظمات غير الحكومية البيئية نجد: التطوُّع المشاركة، الشراكة ، الثقة المتبادلة و الاحترام المتبادل بين الأعضاء، الشفافية... الخ.

3- تحليل الوضع الراهن: situation analysis: يُعتبر تحليل الوضع الراهن أساس التحليل الاستراتيجي في إستراتيجية الدعوة الخاصّة بالقضايا التي تسعى شبكات المناصرة والمنظمات غير الحكومية البيئية إلى معالجتها، و يقصد بتحليل الوضع الراهن ، تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف داخل المنظمات والشبكات و معرفة المخاطر التي تواجهها في البيئة المجتمعية

(1) \_ عبد الرحيم أحمد هلال ، المرجع السابق ، ص . 93 .



و معرفة الأوضاع السياسيّة ، الاقتصاديّة و الاجتماعيّة المحيطة . ثم تحديد قضية المناصرة والهدف منها و تحليل موقعها في الوضع الراهن . و اختيار القضية يستخلص من رؤية ورسالة الشبكة ومبادئها و قيمها و أهدافها الإستراتيجية هي موضوع التخطيط الاستراتيجي .<sup>(1)</sup>

#### 4- تحديد الأهداف :stratigic goals.

تستخلص الأهداف من تحليل الوضع الراهن و تحديد القضية المختارة و المستخلصة من رسالة المنظمات و الشبكات غير الحكومية و على أساس تحديد أسبقياتها، و تكون مستمدة من تعظيم و استثمار نقاط القوة و الفرص ، و التقليل من التأثير بنقاط الضعف والتهديدات.

#### 5- وضع البرامج و المشاريع : programmes & projects .

و تكون البرامج و المشاريع المسطرة ملائمة لأهداف الشبكة، و يمكن أن تكون برامج بحوث أو برامج مناصرة قضية بيئية ، خدمات اجتماعية أو كسب تأييد...الخ.

6- وضع الأنشطة الخاصّة بتنفيذ البرامج و المشاريع الإستراتيجية: و هي مجموعة الخطوات والأنشطة التي من خلالها تقوم الشبكات بتنفيذ استراتيجياتها و أهدافها العامة و تكون هذه الأنشطة محددة في فترة زمنية معينة، و قد يوجد أكثر من نشاط لتنفيذ الخطة الإستراتيجية الواحدة<sup>(2)</sup>.

مثال عن الأنشطة الخاصّة بإعطاء قروض صغيرة لتنفيذ برامج لتربية الحيوانات المهددة بالانقراض.

-توفير التمويل اللازم ؛

- تحديد الفئة المستهدفة ؛

(1) \_ برنامج دعم المجتمع المدني المصري ، التخطيط الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني ( مصر : ورشة التخطيط الاستراتيجي

للمنظمات غير الحكومية ، 2005) ص . 40

(2) \_ بولا شفيق وصال ، التخطيط الإستراتيجي للمنظمات غير الحكومية ( مصر : بدون دار النشر ، 2005 ) ص . 58 .

- وضع نظام خاص بعملية الانقراض ؛

- تعيين مسؤول عن عملية الانقراض.

من خلال ما سبق نستنتج أنّ التخطيط الاستراتيجي هو أحد الوظائف و الآليات المبتدعة من طرف الشبكات غير الحكومية ، التي يمكن لشبكات مناصرة البيئة الاعتماد عليها في تحقيق أهدافها . إذ أنّها تساعد على خلق هوية الشبكة و تنمية قاعدتها الشعبية الداخلية و الخارجية وتمنحها المزيد من الأمان و المصادقية التي تكسبها شرعية مصدرها مساندة الشعب . فمن المهم أن تكون للشبكات البيئية غير الحكومية خطة إستراتيجية تحتوي على العناصر الأساسية للرؤية الخاصّة بها و بيان رسالتها . ولا بد أن تُعبّر الخطة الإستراتيجية عن أهدافها العامة لأن ذلك يساعد الشبكة على التعبير عن نفسها و هدفها من خلال برامجها و مشروعاتها و سياساتها المسطرة ، التي من خلالها تقوم بإحداث التغيير البيئي المطلوب، و هذا ما يجعلها متميزة و يضمن معرفة القاعدة الشعبية و دعمهم الدائم لها. و هو الأمر الذي يعمل أيضاً على ضمان استمرارية الشبكات غير الحكومية في أداء دورها البيئي التنموي ، و بالتالي تطوير دورها ليلاءم احتياجات البيئة المتنوعة والمتغيرة للمجالات و الفئات المستهدفة، و تحسين نوعية القرارات و البرامج والسياسات البيئية التي تتخذها شبكة المناصرة البيئية.

### المطلب الثالث: المناصرة و كسب التأييد Advocacy and gaining support.

يُطلق على شبكات المناصرة البيئية بهذا الاسم لأنّها تعمل كمحامي الدفاع الذي يترافع لكسب القضايا و الأفكار التي يؤمن بها، فالدفاع عن القضايا و نصرتها هو القاسم المشترك بين المحامي و شبكات المناصرة البيئية العالمية، حيث تعمل هذه الأخيرة على بذل كل ما في وسعها من أجل دعم القضايا التي من شأنها أن تحقق أهدافها المتعلقة بالحفاظ على البيئة العالمية و حمايتها من كل أوجه الفساد البيئي الذي قد يلحق بها، فالمناصرة هي النشاط و العملية الأساسية التي من خلالها يمكن للشبكات البيئية العالمية أن تحقق الأهداف و النتائج التالية:

1- التأثير في السياسات البيئية و تغييرها عن طريق تعديل القوانين البيئية أو إصدار القرارات... إلخ ؛

2- التأثير في عمليات صنع القرار بحيث تجعل المسؤولين السياسيين يفسحون المجال لمشاركة المواطنين في عملية صنع القرارات، و يمكن أن يتحقق ذلك فقط من خلال تنظيم العديد من الحملات و المظاهرات الشعبية لتغيير عملية صنع القرار ،

3- توعية المواطنين و جعلهم يدركون بأنهم قادرين على استخدام قوتهم من أجل التأثير في عملية صنع القرار . و هذه تُعتبر أهم نتيجة من نتائج عملية المناصرة و قد يستغرق لتحقيق هذه النتيجة جيلاً أو أكثر ، لأنها ترتبط بتغيير الاتجاهات الثقافية نحو المشاركة السياسية ؛

4 - إدراك الإنسان لحقوقه بالعيش في بيئة سليمة و نظيفة، و كيفية الدفاع عن تلك الحقوق

5- الاستجابة للمشاكل البيئية التي قد تنشأ و معرفة ما يجب عمله بشأن ذلك؛

6- توحيد جهود جميع الأطراف المعنيين بالقضايا البيئية المشتركة، و جعلهم يسيرون في اتجاه واحد و منعهم من التشتت و التفرق<sup>(1)</sup> .

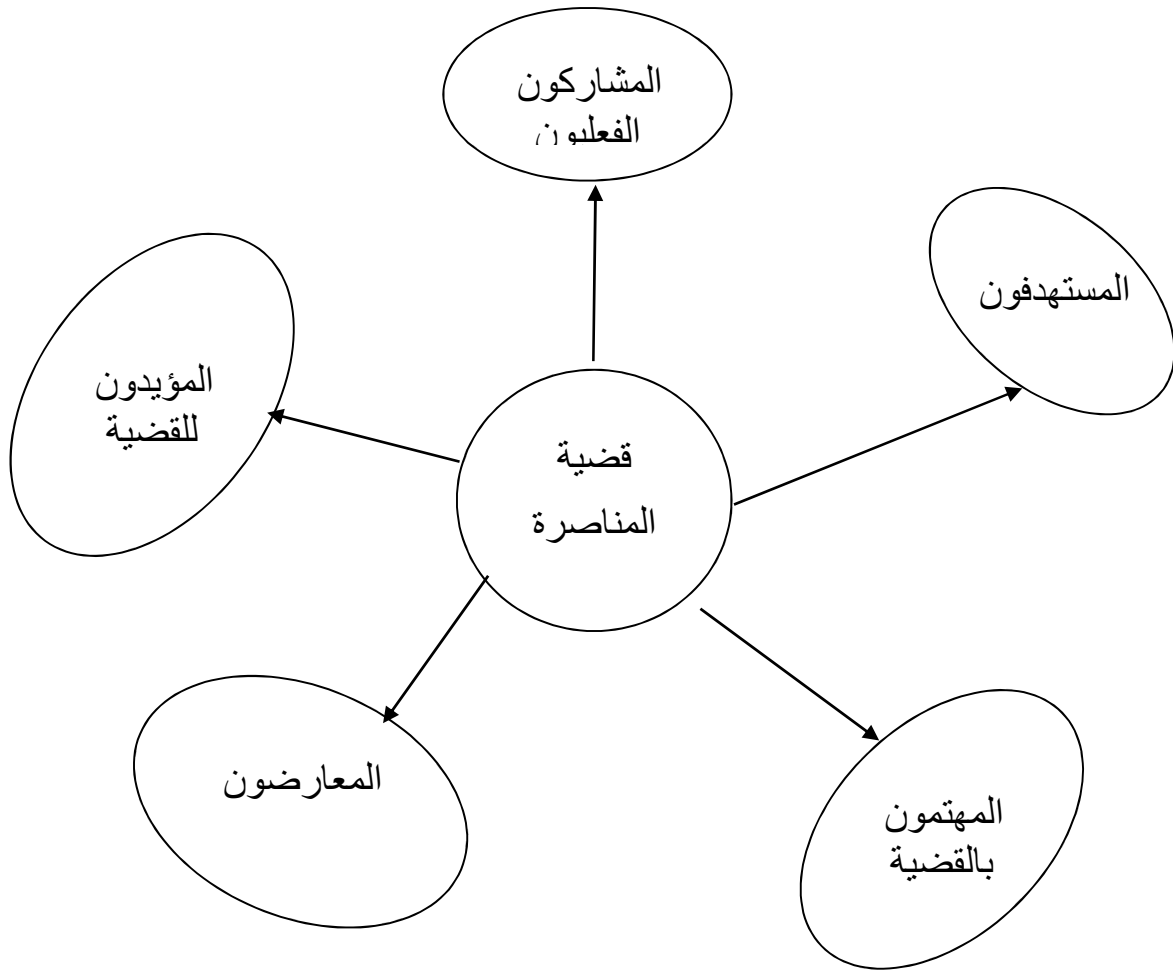
لتحقق شبكات المناصرة البيئية التغيير البيئي والسياسي المطلوب و لتحقيق النتائج المرجوة آنفة الذكر ينبغي عليها أن تحدد الأطراف المسؤولة عن عملية المناصرة و أن تحدد الخطة الإستراتيجية اللازمة لتنفيذها.

أولاً / أطراف المناصرة: إنَّ إحداث التغيير في الأوضاع الراهنة من أوضاعٍ سلبية إلى أوضاعٍ أفضل يتطلَّب وقتاً، كما يتطلَّب تضافر جهود مختلف قوى التغيير Agents of change في المجتمع ذوي العلاقة ( صانعي القرار، المؤثرين في صناعة القرار و الجمهور) و

(1) - عبد السلام محمد العريفي ، مواجهات عامة لعملية تحديد واختيار قضايا المناصرة ( اليمن : منظمة شركاء ، 2013 ) ص . 12

الذين يُطلق عليهم بأطراف المناصرة . و الذين كلما اتسعت قاعدة دعمهم كلما تحققت النتائج المرجوة من المناصرة.  
و يمكن توضيح دائرة المشاركين في عملية المناصرة من خلال الشكل الموضح أدناه.

الشكل رقم (2) : أطراف عملية المناصرة.



المصدر : من إعداد الباحث .

يوضح الشكل رقم (2) أهم الأطراف الذين قد يشاركون في مناصرة مختلف القضايا التي تواجه المجتمع سواءً أكانت قضايا البيئة أو حقوق الإنسان أو غيرها من القضايا الأخرى، و الذين يمكن تحديدهم على النحو التالي:

### 1 - أصحاب القضية:

هم المشاركون الفعليون في عملية المناصرة و الذين يمثلون المجموعة التي تحتاج إلى الدعم والمساندة و كسب التأييد<sup>(1)</sup>. مثال: إذا كانت القضية تتعلق ببناء السدود الكبيرة كسد " لاور غرانيت "، " Lower Granitte" في نهر " سنايك " في ولاية واشنطن عام 1975 في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنَّ أصحاب القضية هم أهالي المنطقة التي ستبنى عليها السدود الكبيرة.

### 2- المستهدفون:

هم مجموع المنظمات و المؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالقضية ، التي يراد من خلال عملية المناصرة التأثير على قراراتها و سياساتها و من بينهم صانعي القرار، المنظمات و الجهات المانحة<sup>(2)</sup> و يمكن حصر هذه الجهات في المثال السابق و المتعلق بقضية السدود الكبرى في (الحكومة الفدرالية الأمريكية، وزارة البيئة و البنوك متعددة الأغراض).

### 3- المؤيدون للقضية :

هي الجهات التي تدعم قضية المناصرة و يكونوا بمثابة حلفاء لأصحاب القضية و المهتمين مثل: الشبكات غير الحكومية، الإدارات الحكومية المختصة، منظمات إقليمية و عالمية غير حكومية، الباحثين، الإعلاميين... الخ  
في المثال السابق تمثل مؤسسة السياسة البيئية بالولايات المتحدة الأمريكية و مجلس حماية الأنهار الأمريكية جهات مؤيدة في قضية بناء السدود الكبرى.

(1) \_ آن فلوريني ، مرجع سابق ، ص . 111 .

(2) \_ عبد السلام محمد العريفي ، مرجع سابق ، ص . 13.

## 4- المهتمون بالقضية:

و هم الشبكات الطوعية و الحركات الناشطة في مجال محدد و الأفراد الذين يرغبون في الانضمام لمناصرة القضية و إيجاد الحلول المناسبة لها<sup>(1)</sup>. و في مثال السدود الكبرى تمثل المقاومة الشعبية لكلفة و رائحة السدود و التدهور البيئي الذي تسببه مشاريع بناء السدود الكبرى واللجنة العالمية للسدود (WCD)، و مجلس مناصرة الموارد الطبيعية (NRDC)، الجهات المهتمة بالقضية أو المشاركون الفعليون في مناصرة قضية إيقاف إنشاء السدود الكبرى.

## 5- المعارضون:

هي الجهات التي تتخذ موقفاً لا مبالياً و معادياً للقضية مثل: المؤسسات والهيئات السياسية والحكومية، المجموعات الدينية... الخ. و الذين يمكن للمهتمين و المؤيدين للقضية أن يؤثروا عليهم و يكسبوا تأييدهم و دعمهم للقضية بإتباع وسائل معينة<sup>(2)</sup>.

إنّ تعدد الأفراد المحيطة بعملية مناصرة قضايا البيئة ترجع إلى طبيعة القضية البيئية في حد ذاتها و التي تنسم بالتعقيد الناتج عن اختلاف التيارات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئة المتصارعة حول القيم و المبادئ و المصالح التي تسعى إلى تحقيقها و بالتأكيد كلما اتسعت قاعدة الأطراف المؤيدة و الداعمة للقضية، كلما زادت الفرص لتحقيق أهداف المناصرة. ولكن على الجهات المشاركة في عملية المناصرة أن تضع في الحسبان بأنّ عملية المناصرة قد تتحوّل إلى حركات اجتماعية واسعة النطاق قد يصعب مواجهتها، و ذلك جرّاء عمليات التأثير التي تقوم بها مختلف قوى التغيير المجتمعي، لذلك على دعاة المناصرة أن يتعاملوا بحذر مع الإجراءات و الخطوات و الخطط الإستراتيجية اللازمة لتنفيذ حملات المناصرة.

ثانياً/ الأنشطة و الخطوات الأساسية لتنفيذ المناصرة البيئية .

قد تؤدي عملية مناصرة القضايا البيئية إلى إحداث أخطار معينة إذا ما نفذت بطريقة صحيحة لأنها تجري في ميدان السياسات العامة، و لتفادي حدوث ذلك على المناصرين أن

(1) \_ آن فلوريني، مرجع سابق، ص . 110 .

(2) \_ عبد السلام العريفي، مرجع سابق، ص . 14 .

يقوموا بوضع الإجراءات و الخطوات و الأنشطة اللازمة بدقة و إحكام و يمكن تحديد تلك الأنشطة و الخطوات على النحو التالي:

1- تحديد قضية المناصرة و تحليلها:

في غالب الأحيان تحدث المشكلة البيئية و قد تفاهم بسبب الجهات المسؤولة و المتسببة في إحداثها أو جراء تهميشها من طرف الجهات الحكومية إما لعدم إدراك و جودها بالأساس أو لجهلها لحجم المخاطر التي قد تتسبب بها<sup>(1)</sup>. في هذه الحالة يأتي دور الناشطين غير الحكوميين للتعريف بالقضية وإدراجها في جدول أعمال المؤسسات و المنظمات غير الحكومية المعنية بوضع السياسات اللازمة لحل المشكلة و حتى يتحقق ذلك فعلى شبكات المناصرة أن تقوم بتحليل القضية، و ذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

- ما اسم القضية البيئية؟ ؛
- ما هي الحقوق المعنية؟ ؛
- ما هي الأدلة و البراهين و الحجج عن أهمية القضية (التقارير، البحوث العلمية الإحصاءات... الخ)؟ ؛
- ما هي الأسباب الكامنة وراء حدوث المشكلة؟ ؛
- ما هي الآثار السلبية للمشكلة؟ (وجود متضررين أو خسائر خاصة بالموارد البيئية)؟ ؛
- هل توجد حلول و بدائل واضحة لحل المشكلة؟ ؛
- من هم أطراف القضية (المؤيدون، المعارضون، المهتمون... الخ)<sup>(2)</sup>؟ .
- هل هناك إجراءات متخذة سابقا بشأن القضية ؟
- هل يمكن تحسين الإجراءات المتعلقة بالقضية ؟
- من يقوم بتطبيق تلك الإجراءات ؟ ( الجهات الأمنية ، المؤسسات التعليمية ، الإعلام ، المؤسسات الدينية ،... الخ .

(1) \_ مركز خدمات المنظمات غير الحكومية ، مبادئ الدعوة وكسب التأييد : دليل تدريبي ( القاهرة : مركز خدمات المنظمات غير

الحكومية ، 2004 ) ص . 18

(2) \_ المرجع السابق ، ص . 20 .

إنَّ تحليل القضية البيئية بشكل جيد يساهم في ظهور الوعي العام بالمشكلة أي الاعتراف بوجودها و زيادة عدد المتأثرين بها ، كما يساهم في تكوين الرأي العام بخصوصها كتسجيل القضية على جدول الأعمال و السياسات الحكومية.

#### 1- وضع أهداف حملة الدعوة الخاصة بالقضية:

الحملة عبارة عن سلسلة من الإجراءات المتخذة خلال فترة زمنية محددة من أجل تحقيق أهداف المناصرة . و الحملات التي تقوم بها شبكات المناصرة البيئية غير الحكومية هي من دون شك الحملات الشبكية التي تضم مختلف المنظمات الشريكة و المتطوعين العاملين في المجال ، وقبل وضع أهداف حملة الدعوة يجب أن تصاغ القضية بشكل يوضح التأثير الايجابي الفوري والملموس في حياة الناس نتيجة التصدي لها كما يجب توضيح التكلفة والمنافع القصيرة والبعيدة المدى و الفئة التي يمكن أن تتضرر من إهمال القضية والفئة المستفيدة وكيفية الاستفادة كما يلزم تقدير احتياجات المجتمع بالمشاركة مع أعضائه لتحديد الهدف المرجو تحقيقه في هذا المجتمع و إشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد والجماعات في هذه العملية ومن ثم فإن طرح القضايا التي تعالج اهتمامات الناس الرئيسية تعد أساسا جيدا لكسب المؤيدين وتعبئة المتطوعين للحملة وكسب أصوات المواطنين وتوفير الدعم المالي وهي كلها أمور لازمة للتأثير في عملية صنع القرار. ومن ثم محاولة وضع أهداف حملة الدعوة ثلاثية الأبعاد أي بعيدة، متوسطة وقصيرة المدى.

- الأهداف بعيدة المدى: وهي التي تعكس النجاحات التي يمكن أن تتحقق في منتصف

الطريق أو التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف بعيدة المدى لحملة الدعوة وهي تكرار الأهداف

النهائية للدعوة ( أي الأهداف العامة)

- الأهداف متوسطة المدى: و تعكس الأهداف الوسيطة التي يمكن تحقيقها في منتصف

الطريق ، و التي قد تؤدي إلى تحقيق الأهداف بعيدة المدى . مثال: إقناع البنوك والجهات

المانحة بوقف التمويل اللازم لبناء السدود الكبرى .



الأهداف قصيرة المدى : وهي الإجراءات و التدابير اللازمة و التي يمكن تطبيقها لتحقيق الأهداف متوسطة المدى <sup>(1)</sup>. مثال: إعداد التقارير و الإحصاءات التي تبين حجم الأضرار التي ستلحقها مشاريع بناء السدود بأهالي المنطقة التي تُجسد أو تُبنى عليها السدود من أجل تقديمها للجهات المانحة.

## 2- بناء القاعدة الشعبية و تحديد أطراف الدعوة أو المناصرة:

يقصد بالقاعدة الشعبية الفئات و المجموعات و الأفراد المتأثرين بالقضية و المهتمين بها والمؤيدين لها . و تُبنى القاعدة الشعبية من خلال الخطوات التالية :

### 2-1- تحديد القاعدة الشعبية وذلك من خلال معرفة :

- من هم أصحاب المشكلة؟ ؛

- ما الأضرار أو المنافع التي يتم تحقيقها جراء فشل أو نجاح الدعوة؟ ؛

### 2-2- تصنيف القاعدة الشعبية وتحليلها وذلك ب:

تحديد الخصائص السكانية كالعمر، النوع الاجتماعي، الحالة الاقتصادية، الحالة الاجتماعية، الخصائص الثقافية و السلوكية كالعادات و التقاليد، الاتجاهات و المستوى التعليمي.

2-3- اشتراك الجمهور في القيام بالحملة الخاصة بالدعوة من خلال استقطاب المتطوعين، كاشتراك أفراد المجتمعات المحلية، الإقليمية و العالمية. و بعد بناء القاعدة الشعبية يتم تحديد أطراف القضية -المذكورة آنفا- و التي تشمل الجمهور المستهدف، الحلفاء و المعارضون.

### 3- صياغة رسالة الدعوة:

الرسالة كما - ذكر آنفا- تتضمن التعريف العام بهدف الدعوة و الغاية من صياغتها هو كسب التأييد و الدعم السياسي و الاجتماعي لقضية الدعوة و تشمل الرسالة العناصر الأساسية التالية:

- مضمون الرسالة: بحيث يجب أن تحتوي الرسالة على الحجج و البراهين و الأدلة اللازمة لإقناع الآخرين بأهمية الدعوة.

- أسلوب الرسالة: أي مدى استعمال المفردات و الكلمات المفتاحية الدالة عن أهمية الدعوة.

(1) \_ Osman Elzubeir Ahmed, **guid book ,for capacity building of arab non - governmental organizations** ( Egypt arab administrative development organization , 2008 ) p : 101

- ناقل الرسالة: أي الشخص أو الجهة التي تقوم بنقل الرسالة.
- طريقة نقل الرسالة: قد تكون خطابات، إعلانات، كتيبات، نشرات ، رسومات إعلانية واجتماعات...الخ.
- الزمان و المكان المحدد لترويج الرسالة: أي اختيار الزمان و المكان المناسب لتوجيه الرسالة<sup>(1)</sup>

#### 4 - اختيار الأساليب و الاستراتيجيات المناسبة لتنفيذ خطة الدعوة:

في هذه المرحلة يراعى استخدام الأساليب و الاستراتيجيات التي تتلاءم مع أهداف الشبكة ،ولتحقيق هذا الأمر ينبغي مراعاة أمرين أساسيين: الأول و يتعلق بمدى قوة الشبكة و قدرتها على تنفيذ حملة الدعوة و قدرات بقية الأطراف المختلفة ذوي العلاقة بالقضية . و الأمر الثاني: يتعلق بإمكانية توفر فرصة تسمح بتحقيق نتائج إيجابية لحملة الدعوة. و ذلك لتقدير مدى إمكانية تحقيق التغيير المطلوب<sup>(2)</sup>.

#### 6- تنفيذ حملة الدعوة:

في هذه المرحلة يتم تقدير التقدم المحرز لحمات المناصرة والقيام بدراسة شاملة للموارد الإمكانيات المتاحة وتحديد البدائل المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من الحملة.

7- الرصد و التقييم: و يقصد بعملية الرصد و التقييم متابعة مدى تنفيذ حملة الدعوة على أرض الواقع و معرفة خط سير حملة الدعوة و آثارها أي النتائج المحققة من المناصرة<sup>(3)</sup>.

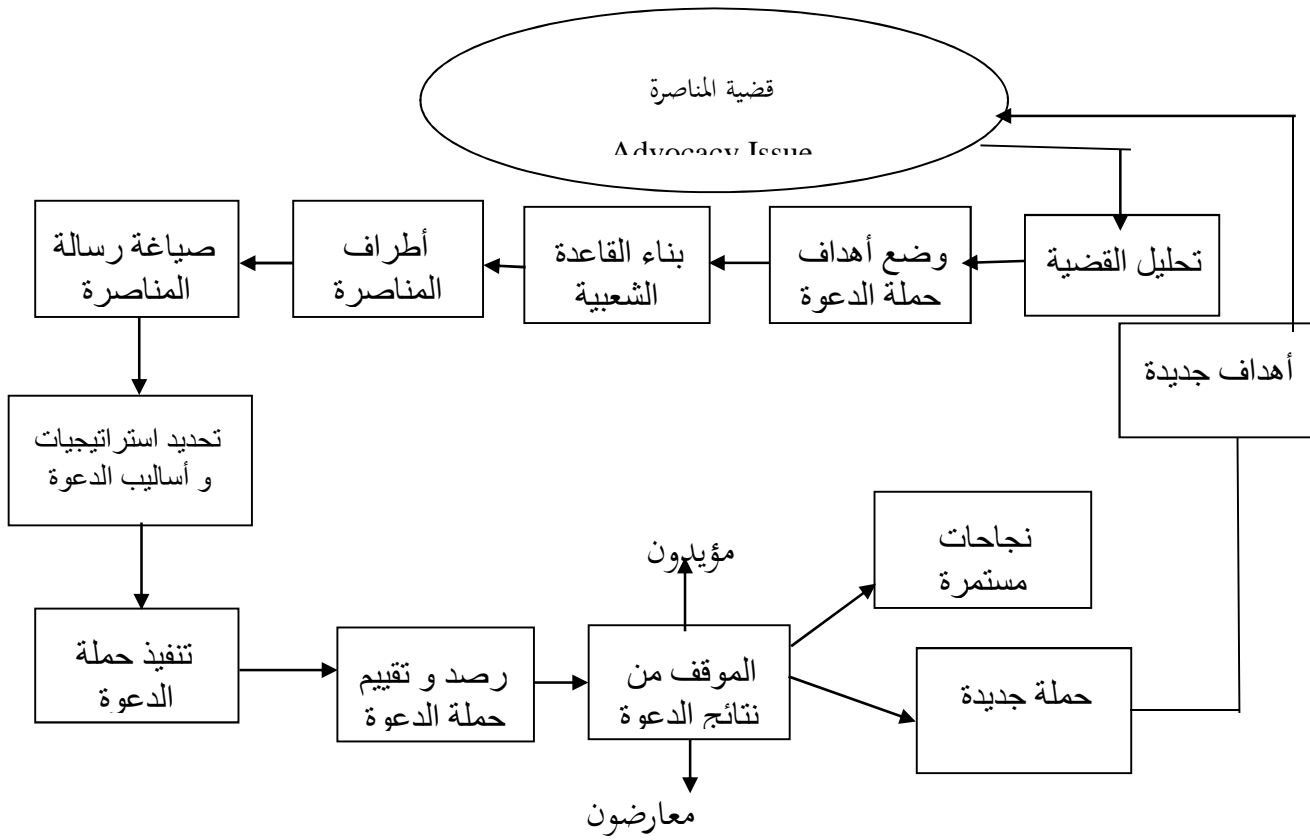
في حالة عدم تحقيق التغيير المطلوب من حملة الدعوة قد تبدأ الشبكات غير الحكومية في التحضير لبدء حملات مناصرة جديدة.

(1)- Osman Elzubeir & Rachid ben khalifa , op \_ cite ,p p.105 , 106 .

(2) \_ ibid , p , 108 .

(3) \_ محمد عبد السلام العريفي ، مرجع سابق ، ص . 16 .

الشكل رقم (3): دورة المناصرة.



المصدر : من إعداد الباحث

من خلال ما سبق يتضح أنّ الوظائف الثلاثية (المناصرة، التشبيك و التخطيط الاستراتيجي) للشبكات البيئية غير الحكومية بمثابة العمليات التي من خلالها يجمع المواطنون جهودهم و قدراتهم وإمكاناتهم لتحقيق أهدافهم المشتركة و التي من خلالها يدركون قوتهم و يستخدمونها للمشاركة في عملية صنع القرار و إحداث التغيير المطلوب لمواجهة مختلف التحديات و المشاكل البيئية.

### المبحث الثاني: الوسائل و الأدوات المعتمدة لدى شبكات المناصرة البيئية:

تسعى شبكات البيئة العالمية لفرض تأثيرها و نفوذها باستعمال الأساليب، الأدوات والوسائل ذاتها التي تعتمد عليها الحركات الاجتماعية و الجماعات السياسية الأخرى لتحقيق الهدف ذاته. ذلك أنّها لا تملك مقومات القوة بمفهومها التقليدي، الأمر الذي يُحتم عليها استغلال وسائل معينة من قوتها المعلوماتية و المعرفية في سبيل الوصول إلى إقناع أكثر

شريحة ممكنة من الجمهور بأهمية القضية المتنبأة ولفت الأنظار إليها مما قد يسهم في إدراجها ضمن جدول أعمال الأجنات السياسية الحكومية ووضع السياسات و القرارات بشأنها.

### المطلب الأول: حشد الرأي العام

تعتمد شبكات المناصرة البيئية إلى توسيع دائرة المهتمين بقضاياها المتنبأة من أجل كسب تأييدها وزيادة تأثيرها في صناع القرار السياسي و ذلك من خلال حشد الرأي العام والتواصل مع مختلف الجهات و الفواعل الطوعية العالمية ذوي العلاقة بالموضوع أو القضية.

أولاً/ التفاعل و التواصل مع الشبكات و المنظمات غير الحكومية الأخرى:

يقوم أعضاء شبكات المناصرة غير الحكومية بمحاولة الاتصال مع المنظمات و الشبكات غير الحكومية الأخرى الناشطة في المجال ذاته و دعوتهم للمشاركة و التنسيق معها ، من أجل تكوين تحالفات وشراكات قائمة حول الموضوع محل الاهتمام و يتحقق ذلك من خلال الخطوات التالية:

- 1- تعيين الأشخاص و الأفراد الذين يقومون بعملية الاتصال و التنسيق و الذين يشترط أن تتوفر فيهم سمات معينة كالثقة، اللباقة، القدرة على العرض و الإقناع... الخ ؛
- 2- التعريف بأهداف و مبادئ الشبكة ؛
- 1- في حالة إتباع المنظمات الأخرى يقومون بالتوقيع على الوثيقة التي توضح أهداف ومبادئ التحالف أو الشبكة ، و يطلق عليها بوثيقة النداء Appeal document ؛
- 2- بعد التوقيع على وثيقة النداء ، يتم تحديد الوظائف ، الأدوار و المهام التي من خلالها يمكن التأثير على الرأي العام ؛
- 3- الإعلان عن الأهداف قصيرة، متوسطة و طويلة المدى ؛
- 4- وضع الخطط الإستراتيجية لتنفيذ الأهداف و الأعمال المشتركة.
- 5- الاستمرار في مراجعة و تقييم مدى تقدم أعمال الشبكة أو التحالف<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> \_ مؤسسة فريد ريش إبيرت و الإتحاد التعاوني الإنتاجي ، دليل التخطيط الإستراتيجي في المنظمات غير الحكومية ( القاهرة : 1998 )

كثيراً ما يتحقق التحالف و التنسيق بين الشبكات البيئية من خلال تنظيم الفعاليات المشتركة ، كتنظيم المؤتمرات ، الندوات ، ورشات العمل و اللقاءات الدورية كلما دعت الحاجة إلى ذلك من أجل فتح المجال للحوار و المنافسة حول القضايا و المسائل المشتركة واتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة لتعزيز المناصرة و الدعم.

مع مرور الوقت تمّ التوصل إلى نتيجة مفادها أنّ أقوى التحالفات و الشراكات في المجال البيئي تلك التي تقوم ببناء علاقات قويّة مع نظيراتها ، حيث تساعدها تلك العلاقات في الاستفادة من الخبرات و التجارب الميدانية ، التي تقوم بها مختلف الشبكات بشكل أفضل لاتصالها المباشر مع المجتمعات المحلية و الناس الذين تقوم بخدمتهم.

ثانياً/ التواصل مع المسؤولين السياسيين و صانعي القرار:

يمكن تصنيف أشكال التواصل و التفاعل الذي تقوم به شبكات المناصرة البيئية مع المسؤولين السياسيين أو صانعي القرار داخل الحكومة ضمن إطار الإقناع أو التكييف وفقاً للمطالب الاجتماعية أو الضغط أو التأثير من خلال النفاذ و التغلغل إلى أوساط تلك الأجهزة عن طريق التعامل مع بعض أعضائها، و يمكن تحقيق هذا الأمر باستعمال مجموعة من الأساليب و الطرق المشروعة و غير المشروعة ببناء علاقات العمل و الشراكة و التعاون مع الأجهزة السياسية و الحكومية. و عموماً يمكن تلخيص أشكال التواصل و التفاعل مع مختلف الأطراف السياسية في ما يلي:

1- محاولة التعرّف على أهم الأعضاء السياسيين و البرلمانين الذين لديهم اهتمام مباشر أو غير مباشر بالقضية و محاولة إقناعهم بعرضها أمام السلطات المعنية من أجل إدراجها في جدول أعمالها .

2- طلب الدعم و المساندة و تقديم المساعدة من القادة السياسيين كرؤساء الحكومات والدول و أعضاء الأجهزة الحكومية بعد إقناعهم بطريقة مرنة بمدى أهمية القضية و توضيح النتائج الوخيمة و الأضرار التي يمكن أن تحدث في حالة عدم إيجاد الحلول و البدائل المناسبة لمعالجتها، و يمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم القضية في شكل مطالب و وسائل يتم نقلها من خلال قنوات الاتصال بين الجماهير و الأجهزة الحكومية ، كأجهزة الإعلام

و الاتصال السمعية و البصرية و القنوات التمثيلية كأعضاء المجتمع المدني، الأحزاب السياسية... الخ .

3- استغلال و توظيف أجهزة الدولة بالتأثير على المسؤولين و متخذي القرار في الأجهزة التنفيذية و التشريعية عن طريق الاتصالات الشخصية أو الرسمية و استغلال نفوذهم في مناهضة عملية المناصرة. و طريقة الاستقواء بالأجهزة الحكومية تعتبر من أخطر الوسائل التي يلجأ إليها الأفراد و المجموعات المناهضة للمناصرة في ظل فساد الأجهزة الحكومية<sup>(1)</sup>.

4- عرض بعض الامتيازات و الحوافز للتعاون مع المسؤولين السياسيين مثل و عدمهم بالتغطية العلمية الايجابية.

5- الاستمرار في اطلاعهم بكل المعلومات و المستجدات بخصوص القضية حتى يتمكنوا من مواكبة كل التطورات حول القضية .

6- دعم الأعمال والأنشطة التي يقوم بها السياسيين و الحكوميين ، كالتحضير للمؤتمرات والمعاهدات التي تتعلق بموضوع بيئي معين ، مما قد يساهم في إنشاء أوامر و روابط التعاون المتبادل بين الطرفين<sup>(2)</sup>.

يعتبر التواصل و التفاعل بين شبكات المناصرة البيئية أمراً في غاية الأهمية لإدراج القضايا البيئية على جدول أعمالها ووضع القوانين ، القرارات و السياسات المتعلقة بجلها و تاريخ السياسات البيئية العالمية يزخر بالعديد من أشكال التفاعل و التواصل بين شبكات المناصرة البيئية والجهات السياسية و الحكومية . كمثال على ذلك: قضية قطع الغابات الاستوائية في عقد الثمانينات من القرن العشرين ، التي أسهم في معالجتها شبكة من الناشطين المناصرين، العلماء و صنّاع السياسات ( كالحكومات و المنظمات الدولية مثل : الاتحاد الدولي للحفاظ على الموارد الطبيعية IECN ، برامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، منظمة أصدقاء الأرض FAO، الصندوق الدولي للحياة البرية، حكومة البرازيل و حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، و الذين

(1) \_ عبد الرحيم أحمد بلال ، مرجع سابق ، ص . 112 .

(2) \_ المرجع السابق ، ص . 113 .

عملوا بشكلٍ مشتركٍ من أجل إنتاج و تبادلٍ كمٍ هائلٍ من المعلومات وإدراج القضية على جدول أعمال المنظمات الدولية.

ثالثاً/ التواصل مع المنظمات الإقليمية و الدولية و العالمية:

يمكن أن تُشكّل المنظمات الخارجية دعماً و سنداً قوياً لأعمال شبكات المناصرة البيئية، خاصةً في مجال نقل و نشر خبرات و حركة المناصرة إلى كافة أنحاء العالم . و يمكن تصنيف المنظمات إلى:

1- منظمات و وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال البيئة ، أهمها:

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ؛

- منظمة الغذاء و الزراعة FAO ؛

- منظمة الصحة العالمية ؛

- منظمة التجارة العالمية OMS ؛

- الأمم المتحدة للخدمات الغائية USFS ؛

- الصندوق العالمي للبيئة ؛

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP .

2- المنظمات الإقليمية:

المنظمات الإقليمية هي الهيئات الدائمة التي تضم منطقة جغرافية معيّنة عددًا من الدول تجمع بينها روابط التجاور و المصالح المشتركة . تتعاون جميعا على حلّ ما قد ينشأ من مشاكل بطريقة سلمية<sup>(1)</sup> . و أهم تلك المنظمات:

- الاتحاد الأوروبي ؛

- الاتحاد الإفريقي ؛

- اتحاد الدول الأمريكية ؛

- الاتحاد البرلماني العربي ؛

- جامعة الدول العربية ؛

(1) \_ حسين خليل ، مرجع سابق ، ص . 12 .

- المنظمة العربية للصحة ؛
  - رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)... الخ .
- يمكن للمنظمات الإقليمية و المنظمات الدولية أن تقدم دعماً مادياً أو لوجستياً لشبكات المناصرة البيئية . فعلى سبيل المثال : يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أكثر المنظمات العالمية تفاعلاً و تعاوناً و دعماً للشبكة العربية للبيئة و التنمية ، حيث ساهم في مناسباتٍ عديدة في تمويل العديد من أنشطتها مثل:
- مؤتمر الشبكة حول التنمية المستدامة 1998.
  - تنفيذ البرنامج التدريبي لبناء القدرات عام 2001.
  - المنتدى الإقليمي الأول للإعلاميين العرب حول البيئة و التنمية المستدامة عام 2002.
- من خلال هذا العرض المختصر للتواصل و التفاعل المحلي و الإقليمي الدولي و العالمي لشبكات المناصرة البيئية مع مختلف الفواعل الحكومية و غير الحكومية ، يظهر بشكل واضح مدى أهمية حشد الرأي العام و توسيع دائرة المهتمين بموضوع القضية. إذ كلما زاد عدد المؤيدين للقضية كلما اقتربت الشبكة من بلوغ أهدافها المرجوة.

### المطلب الثاني: وسائل الإعلام و الاتصال:

تعتمد شبكات البيئة غير الحكومية في تواصلها مع الأعضاء و مع القاعدة العريضة من المؤسسات السياسية و البيئية العالمية ، على مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام السمعية والبصرية و وسائل الاتصال المختلفة.

#### أولاً/ وسائل الإعلام السمعية و البصرية:

تعتبر وسائل الإعلام بمثابة الأدوات التي تسمح للناس بالمشاركة مباشرةً في أعمال الشبكات غير الحكومية بدلاً من العمل عن طريق التفويض ، كما تسمح للأفراد أن يكونوا جزءاً من مجتمع نشط بدلاً من أن يكونوا سلبين و معزولين عن المجتمع.

لقد أصبحت الشبكات غير الحكومية تستخدم أدوات الإعلام و الاتصال الاجتماعي من أجل توفير بيئة للاجتماع و المحادثة لأنها تتيح للأفراد الاجتماع بسهولة معاً لمناقشة و حلّ المشاكل المشتركة ، و هي بذلك تكون أيضاً أداة لبناء العلاقات والتواصل مع أصحاب المصلحة لزيادة تأثير الشبكات ، فمن خلال الاستثمار في العلاقات يقنعون الأشخاص



بالمشاركة في مهمتهم و تبادل الرسائل مع أفراد آخرين. و من أهم وسائل الإعلام التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق كل هذه الأمور نذكر :

### 1- وسائل الإعلام التقليدية: و تشمل ما يلي :

1-1 التلفزيون : يعتبر من أهم الوسائل التي تعتمد عليها شبكات المناصرة لتنفيذ حملاتها البيئية و التي بواسطتها تتمكن من كسب أكبر عدد ممكن من المشاركين و الداعمين للقضايا البيئية. إذ يستعمل التلفاز كوسيلة لنقل الأحداث و الأخبار الهامة و العاجلة خاصة تلك المتعلقة بالكوارث الطبيعية و البيئية كالزلازل ، الفيضانات، الأمراض و الأوبئة البيئية. وبذلك تتمكن من الحصول على الدعم و المساعدات المادية و المعنوية بشأها، كما يوجد لهذه الوسيلة العديد من المزايا منها:

- السرعة في نقل الأحداث و معرفة النتائج تكون فورية فهي وسيلة لإعطاء المعلومات والحصول عليها في الوقت ذاته ؛
- وسيلة سهلة لطلب الدعم و المساعدة و الحصول على المنح و التبرعات لمواجهة القضايا البيئية ؛
- همزة وصل تجمع بين مختلف أطراف القضية من مؤيدين و معارضين و مناصرين ؛
- عن طريقها يمكن الحصول على دعم جهات جديدة و تجديد الاتصال بالمتطوعين القدامى ؛
- وسيلة مباشرة للفت انتباه المواطنين بأهم القضايا و المواضيع البيئية المستجدة و إعلامهم بالأضرار التي قد تسببها في حالة عدم مواجعتها و كذا إعداد البرامج التعليمية التي تعمل على تعليم المواطن و تلقينه طرق مواجهة تلك القضايا و التصدي لها ؛
- وسيلة هامة للإعلان عن أهم القرارات و البرامج و السياسات البيئية الحكومية المستجدة على جميع الأصعدة الوطنية ، الدولية و العالمية ؛
- بث المقابلات و الزيارات و البرامج مع مسؤولي المنظمات و الشبكات غير الحكومية البيئية وأهم الأعمال البيئية التي تقوم بها تلك الشبكات. أو بث الأفلام المسجلة والإعلانات القصيرة (التنويهات) <sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> \_ Lebanon Alumni Association, **building capacities of civil society : workshop on social ,media strategies** ( Lebanon : Dlumni Association 2012 ) p 3

- 1-2- الراديو: يعتبر الراديو من أهم وسائل الإعلام السمعية التي تستخدمها الشبكات للتواصل و الانفتاح على الجماهير الخارجية و معرفة اهتماماتهم و مخاوفهم و آرائهم ،بخصوص البرامج والسياسات أو المشاكل البيئية التي يواجهونها . و توجد للراديو العديد من المزايا التي يمكن أن تستفيد منها شبكات المناصرة البيئية ، نذكر منها :

- إعداد المقابلات مع مسؤولي المنظمات البيئية (حكومية و غير حكومية) ؛
- إعداد البرامج البيئية ؛
- إعلانات قصيرة (تنويهات) ؛
- المساهمة في إعداد برامج التوعية و التنشئة البيئية ؛
- نقل أحدث الأخبار و المعلومات المتعلقة بالمواضيع البيئية ؛
- معرفة رأي الجماهير بشأن الإجراءات و السياسات والبرامج البيئية المتخذة من طرف المسؤولين الحكوميين ؛
- الحصول على الدعم المادي و المعنوي من مختلف الأطراف المتعاطفين مع القضايا البيئية المطروحة من خلال برامج الراديو<sup>(1)</sup>

2- وسائل الإعلام الحديثة: وتشمل ما يلي :

2-1 أدوات الإعلام الرقمي :

و تشمل أدوات الإعلام الرقمي بحيث تساهم هذه الأخيرة في إيصال رسالة الشبكات البيئية إلى مجموعة واسعة من الجماهير و على كافة الأصعدة الوطنية، الدولية و العالمية و تشمل أدوات الإعلام الرقمي على ما يلي:

- المدونات مثل : مدون ؛
- شبكات الهاتف المحمول الاجتماعية مثل : التويتر ؛
- شبكة الانترنت الاجتماعية مثل : الفيس بوك ؛
- الفيديو مثل اليوتوب ؛

<sup>(1)</sup> \_ Lebanon Alumni Association , op - cite , p . 24 .

- الصور مثل : فليكر ؛
- قوائم البريد الإلكتروني مثال: مجموعات الدردشة على جوجل ؛
- تطبيقات الهاتف المحمول مثال : الرسائل القصيرة ؛
- التطبيقات الأمنية<sup>(1)</sup>.

لقد أصبحت أدوات الإعلام الرقمي بالنسبة لشبكات المناصرة أدوات لا تقدر بثمن و لا يمكن الاستغناء عنها لتنفيذ نشاطاتهم و خططهم الإستراتيجية و الوصول إلى أهدافهم . وذلك لما تتميز به هذه الأدوات من خصائص كسهولة الحمل و العمل لفترات طويلة (كالحاسوب المحمول و الهاتف النقال على سبيل المثال: فهي مفيدة لغايات الاستجابة كحالات الطوارئ والأزمات أو الكوارث الطبيعية، فالهواتف الذكية تلعب دوراً هاماً في عملية تحديد و تسجيل الضحايا و أعدادهم ومواقعهم: مثال على ذلك استخدام الهواتف المحمولة في نقل ما حدث بشكل مباشر في زلزال هايتي 2010، حيث استخدمت خدمة الرسائل القصيرة لجمع البيانات و الوصول إليها من قبل الآلاف من العاملين و المتطوعين، بالإضافة إلى خدمة الترجمة لمن لا يتحدث باللُّغة الأصلية للبلد كما تستعمل الهواتف النقالة الذكية من خلال خدمة (GPS) لتحديد الاتجاهات و المسافات و لتحديد مواقع أفراد المنظمات العاملين في الميدان من خلال التعرف على أماكن تواجدهم في حال كانت هناك أي مخاطر على حياتهم أو سلامتهم ، خاصةً إذا كانت الأماكن التي يعملون فيها نائية<sup>(2)</sup>.

و تعتبر أدوات الإعلام الرقمي وسائل مباشرة لجمع البيانات و الموسوعات و الدراسات، حيث يساهم إرسال البيانات من الميدان مباشرة عبر الرسائل القصيرة أو البريد الإلكتروني في تشكيل قاعدة بيانات مركزية ، و يقلل من التكاليف الناتجة عن استخدام الأوراق وعمليات النسخ كما أنّها أرخص نسبياً من حيث الانتشار و الإدارة.

(1) \_ الشراكة الشرق أوسطية ، " عشر أدوات اجتماعية لجمع التمويل و كسب التأييد " ، تمّ تصفح الموقع يوم : 2013/07/20

<[http // www .anadigital .org](http://www.anadigital.org)> .

(2) \_ الشراكة الشرق أوسطية " تطبيقات الهواتف النقالة لمنظمات المجتمع المدني " ، تمّ تصفح الموقع يوم : 2013/ 07/20

<[http // www .anadigital .org](http://www.anadigital.org)>.

ثانيا/ وسائل الإعلام المكتوبة :

تشمل وسائل الإعلام المكتوبة مجموعة المطبوعات و الإصدارات المكتوبة . و ميزة هذه الوسائل هي أنّها تقوم على الكلمة المكتوبة المرئية Visualization ، فتضيف بذلك للكلمة المنطوقة فاعلية وكفاءة بالإضافة إلى أنّها تبقى أثرها لدى القارئ أو المتلقي . و يمكن تعداد الإصدارات كما يلي:

1-2 المنشورات :

تستخدم المنشورات كوسيلة لاتصال رسالة الشبكات إلى الجماهير وعادة يتكون المنشور من صفحة واحدة، و يتضمن المنشور المعلومات التالية:

- المعطيات الخاصّة بنشاط الشبكة كتحديد طبيعة النشاط ؛
- أهم الأحداث المرتبطة بشبكة المناصرة ؛
- الأسباب المؤدّية إلى وضع نشاطات الشبكة ؛
- مكان عقد و إقامة النشاط ؛
- أهم الشخصيات المسؤولة عن عقد النشاط.

1-2 المطويات Flyers:

تتضمن المطويات المعلومات ذاتها التي يتضمّنّها المنشور ، و الفرق الوحيد بينهما هو أنّ المطوية تتكوّن من ثلاث صفحات يتم طيها و تعتبر المطويات من أكثر وسائل الاتصال فعالية إذا تم توزيعها في الوقت المناسب و المنشورات و المطويات يتم توزيعها عادة في الأماكن العامة كالجوامع، دور العبادة، المراكز الاجتماعية، السينما، المسرح، الكافيتريات والمطاعم... إلخ .

2-3 الكتيبات :تستخدم من أجل إعطاء معلومات و تفاصيل أكثر بشأن قضية معيّنة، وتستخدم من أجل توطيد المصداقية و تحقيق الظهور لدى وسائل الإعلام و المؤسسات التعليمية ومن أمثلة الكتيبات الدليل الإرشادي<sup>(1)</sup>.

(1) \_ عبد الرحيم أحمد هلال ، مرجع سابق ، ص ص. 106- 109 .

المبحث الثالث: إستراتيجيات عمل شبكات المناصرة للتأثير في الحوكمة البيئية العالمية  
 إن الهدف النهائي لحملة الدعوة التي تقوم بها شبكات المناصرة العالمية هو التأثير على صانع القرار أو منفذه ، و تحقيق هذا الهدف يحتم علينا استغلال كافة الأساليب التكتيكية اللازمة لذلك ، كمارستها الإقناع ، التشجيع، الضغط أو حتى المساءلة وضمن هذا الإطار يمكن للشبكات البيئية التي تتبنى استراتيجيات عديدة للعمل في حملات الدعوة وكسب التأييد، و لعل ابرز و أهم تلك الاستراتيجيات :

- إستراتيجية التوعية و التعليم Awareness and education strategy ؛
- إستراتيجية الحوار و الإقناع Dialogue and persuasion strategy ؛
- إستراتيجية المواجهة Confrontation strategy .

### المطلب الأول: إستراتيجية التوعية و التعليم

تقوم هذه الإستراتيجية على استثمار قوة الجماهير و توجيهها للتأثير و الضغط على صانعي القرار، فالشبكات التي تتبنى هذه الإستراتيجية تحاول قدر الإمكان أن لا تكون في موقع المواجهة مع صانع القرار المستهدف من الحملة بشكل مباشر، بل إنها تفعل ذلك من خلال توعية الجماهير ، للقيام بالضغط على المسؤولين السياسيين و منفذي السياسات (1). وقد يستغرق تحقيق هذا الأمر سنوات عديدة ، لأن الأمر هنا يتعلق بتغيير الثقافات المجتمعية و التأثير في الوعي العام لأفراد المجتمع ، للدرجة التي يتمكنون فيها من المشاركة في عملية التغيير المجتمعي و القيام بالدعوة و كسب التأييد . و من أجل تطبيق إستراتيجية التوعية و التعليم تلجأ الشبكات إلى استخدام سياسات و أساليب تكتيكية عديدة أهمها ما يلي :

#### أولاً / تكتيك المعلومات Information tactic:

تعدّ المعلومات أهم العناصر الإستراتيجية التي تهدف لإقناع الجماهير و صنّاع السياسات بتغيير آرائهم ، لذلك فإنّ شبكات المناصرة تبذل جهوداً مضيئة في سبيل جمع

(1) - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، استراتيجيات و أساليب كسب الدعوة و التأييد ( القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2008)

المعلومات التي تكشف المشاكل و تبين أسباب حدوثها ، و تساهم في إبرازها للصحافة وللجماهير و ضياع السياسات، فهي تمثل المصادر البديلة للمعلومات التي ما كانت لتتوفر لدى مصادر أخرى . إن تدفق المعلومات الموثوقة إلى الشبكات يتم في غالب الأحيان ضمن أطر غير رسمية ، كاتصال الأعضاء غير الحكوميين بالجماعات التي تتفق معها في الأفكار والرؤى في الداخل و الخارج ، و التي تقوم بمساعدتهم على الحصول على المعلومات اللازمة لأداء مهامهم عبر المكالمات الهاتفية ، الرسائل الالكترونية ، الفاكس أو النشرات و الكتيبات أو اللجوء إلى إقامة علاقات مع المنظمات المحلية و تعيين ممثلين، يقومون برصد الأحداث المحلية و متابعة الروايات و شهادات الأفراد الذين عايشوا تلك الأحداث<sup>(1)</sup>، حيث تمكنهم تلك الحقائق من صياغة القضايا بشكل مبسط ، كما تساعدهم في إقناع الناس من خلال إضفاء طابع الإثارة على أوضاع الضحايا ، و يعتبر هذا الأسلوب في الحصول على المعلومات بمثابة منهجية في الترويج للتغيير من خلال عرض الحقائق و إضفاء المصدقية على المعلومات الصادرة من الشهادات الحية للأفراد<sup>(2)</sup>، و التي أصبحت مصدراً معلوماتياً هاماً، إلى جانب المعلومات الغنية والكمية التي تستخدمها الشبكات غير الحكومية بهدف التأثير في الجماهير وحثهم على التحرك نحو إحداث التغيير في السياسات ، بالرجوع إلى قضايا و حالات وأحداث دراماتيكية و إنسانية فردية وجماعية ، على سبيل المثال : قضية إنشاء السدود الكبرى ، تزخر بالأحداث الدراماتيكية الحافلة التي تم استغلالها بشكل جيد في سبيل تحرك الرأي العام و الضغط على البنوك متعددة الأغراض ، من أجل تغيير سياستها بشأن تمويل مشروع البناء ، كمثال على ذلك ، ما حدث في الهند في عقد الثمانينات من القرن العشرين ، حين باشر صندوق الحياة البرية العالمي لحماية الطبيعة (WWF) بإلقاء الضوء دولياً على العواقب و المخاطر البيئية الناتجة عن مشروع بناء سد "هيراكودا"، و سد "نارمادا"، مستعينة في ذلك بعرض حالة القرويين الذين خافوا أن يفقدوا مصدر رزقهم بسبب القضاء على موارد الغابة ، و على " القرد ذي ذيل الأسد" ، المهدد بالانقراض و الذي كان يعيش " بغابات الوادي

(1) -لينا أحمد، مرجع سابق، ص. 37 .

(2) - Thomas Dorothy , **accountability of governmental through pressure of the people** (London : zd books, 1993) p. 83, p. 84

الصامت silent rally forests " في كيرالا<sup>(1)</sup> . كمثال آخر عن الاستخدام الجيد لسياسة المعلومات من طرف الشبكات البيئية هو ما حدث مع شبكة أصدقاء الأرض الدولية و إحدى منظماتها البيئية " Sahabat Alam Malaysia "، و التي قامت بتبني قضية إزالة الأشجار بالغابات الاستوائية " Deforestation tropical " بمدينة ساراواك " Sarawak " بماليزيا في عقد الثمانينات من القرن الماضي ، حيث بلغ مستوى قطع الأشجار ب 12.2 مليون متر مكعب عام 1985، وهو الأمر الذي تسبب في إلحاق أضرار بيئية خطيرة بالمنطقة كالجفاف التربة ، تلوث الأنهار، الحد من مخزون الأسماك و زيادة فرص حدوث فيضانات بالإضافة إلى التسبب في قطع أرزاق جماعات البدو و الرحل القاطنين بالمنطقة آنذاك و الذين كانوا يعرفون باسم " Penan "<sup>(2)</sup> .

للحد من هذه الأخطار قامت جماعات أصدقاء الأرض و منظمة سام " SAM " بجمع أكبر وقدر ممكن من المعلومات اللازمة حول القضية ( كمعرفة المشاريع الإنشائية و المؤسسات والشركات التجارية المشجعة و المستفيدة من عمليات قطع أخشاب الغابات " تمهيداً للقيام بحملات دولية ، و التي أطلق عليها اسم " حملة غابات المطر " ، و التي كانت تهدف إلى مقاطعة الشركات التي تقوم بشراء الأخشاب مثل : ميتسوبيتشي " Mitsubishi " لأخشاب ساراواك من أجل القيام بالمشاريع الإنشائية و الضغط على أعضاء المنظمة الدولية للأشجار الاستوائية (ITTO) و الحكومات الوطنية لفرض حظر على الأخشاب الاستوائية و تطوير متطلبات استدامة الغابات.

وقد حققت "حملة غابات المطر" بعض النتائج الايجابية حيث أسهمت في تخفيض صادرات الأخشاب الماليزية إلى أوروبا إلى المنتصف، ابتداء من 1992 إلى غاية 1995<sup>(3)</sup>. كما شجعت ماليزيا على تبني سياسات للحد من عمليات قطع الأشجار، و معالجة الأخشاب المحلية و اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير ممارسات استدامة الغابات الاستوائية .

(1) - رافي شارما، السدود الكبرى : نظرة ثانية (الهند : منظمة غاندي للسلام، 1990)، ص. 108

(2) - إيفلاين هوكينغ، سكان ساراواك الأصليين : النجاة في غابات المطر المتلاشية (ماليزيا : بدون دار نشر 1987) ص. 125

(3) - المرجع السابق ، ص. 127 .

## ثانياً/ تكتيك الرموز : Symbols tactic:

تقوم شبكات المناصرة في كثيرٍ من الأحيان باستعمال الأحداث الرمزية القويّة التي قد تدعم آراءهم و مواقفهم بخصوص بعض القضايا التي تعمل على مناصرتها . و يُعد ذلك جزءاً مهماً من عمليات الإقناع التي تساعد في خلق الوعي لدى الجماهير و توسيع دائرة المؤيدين لها<sup>(1)</sup>. مثال على ذلك ، ما حدث مع مجلس الدفاع عن المواد الطبيعية (NRDC) ، صندوق الدفاع البيئي (EDF)، مؤسسة شارل ستوارت موت "Charls Stewart Mott"، وأصدقاء الأرض ، حين قاموا بحملةٍ ضدّ البنوك متعددة الأغراض في الفترة الممتدة من 1988 إلى غاية 1992 بهدف تغيير سلوك هذه البنوك خاصّة البنك الدولي (WB) المتعلق بتمويل العديد من المشاريع التنموية بدول العالم النامي بآسيا، و التي كانت تحمل معها العديد من الآثار السلبية(عمليات الهجرة ، إعادة التوطين و تدمير البيئة) حيث تزامن مع إعداد الحملة ضدّ البنوك ، صدور كتاب يحمل عنوان " كوارث التمويل financial disasters " عام 1986 الذي قام بتأليفه " ستيفن شوارتزمان Stephan Shwartzman"<sup>(2)</sup> أحد علماء تطور الإنسان و الناشطين البيئيين، والذي قدّم وصفاً للعديد من المشاريع التي كان البنك الدولي يقوم بتمويلها كمشروع السدود الكبيرة، على الأخص مشروع سد " نارمادا" بالهند و مشروع إزالة الغابات الاستوائية بالبرازيل ... الخ . حيث كان صدور الكتاب بمثابة حدثٍ رمزيٍّ هامٍ ساهم في دعم حملة البنوك متعددة الأغراض و نشر الوعي لدى الجماهير و تحسيسهم بمدى خطورة الوضع .

كما ساهم في تغيير سلوك البنوك نحو وقف عملية تمويل تلك المشاريع . كما أسفرت عن عمليات إعادة تنظيم البنك الدولي عام 1987، حيث تقرّر إنشاء قسم خاص بالبيئة، وأجريت العديد من الإصلاحات الخاصّة بمشروع "ساردار ساروفار، Sardar sarovar " على نهر " نارمادا " بالهند . و في عام 1993 قام البنك بتشكيل لجنة شبه مستقلة لمراقبة و تفتيش اتفاقيات وإجراءات الإقراض و التمويل الخاصّة بالبنك الدولي و التي تمكنت من الكشف عن

(1) - لينا حمدان البلاونة، مرجع سابق، ص. 43

(2) - للمزيد من التفاصيل ينظر ا للمزيد من التفاصيل ينظر إلى :



الكثير من الوثائق السريّة الخاصّة بالبنك و التي تم عرضها لإجراءات الفحص و التدقيق<sup>(1)</sup> . وبالمثل فقد ترتب عن احتراق الغابات الاستوائية بالبرازيل ، خلال صيف 1988 إقناع العديد من المواطنين في الو.م.أ بمدى خطورة الوضع و مدى ترابط قضية ارتفاع درجات الحرارة بإزالة الغابات الاستوائية ، الأمر الذي جعل البنك الدولي يُعلّق نفقاته على مشروع "Plonoroeste" و يقوم عام 1990 بتوسيع نطاق مشروع الأمازون ، الذي كان برعاية مجموعة السبع (G-7).

### المطلب الثاني: إستراتيجية الحوار و الإقناع Dialogue and persuasion strategy

تعتمد هذه الإستراتيجية على استدراج الحكومات و الجماهير للحوار و النقاش حول قضايا معينة ، و ذلك من خلال إقناعهم بوسائل عقلانية و حجج و براهين و دلائل منطقية ، علمية وأخلاقية ، من أجل التأثير عليهم لاتخاذ قرارات و سياسات و قوانين و سلوكيات أخلاقية تخدم القضايا المتبناة . و من بين الأساليب و السياسات المستخدمة لتحقيق هذا الأمر، تتبنى شبكات المناصرة أساليب التنسيق و التعاون، الإقناع الشخصي، الارتباط والشراكة.

#### أولاً / تكتيك التنسيق و التعاون :

في الكثير من الأحيان لا يتوقف نجاح عمليات مناصرة القضايا على موافقة الجهات المستهدفة أو صانعي القرار فقط، بل إنّ الأمر يتعلق أيضاً بمدى توفر القدرة و الإمكانية والظروف المساعدة لدى الجهات المعنية بصنع القرار، و لكن قد تواجهها عوائق و ظروف معينة لعمل التغيير المطلوب، كفقدان القدرة على التنفيذ أو اتخاذ المبادرة أو الخوف من المعارضين أو غيرها من الظروف المشابهة . وفي هذه الحالة يكون من المفيد بل و من الضروري أن تبادر شبكات المناصرة بتقديم المساعدة و الدعم للجهات المستهدفة، كنوع من التنسيق والتعاون، و ذلك عن طريق عدد من الأنشطة و الأدوات التي تدخل الشبكة مع الجهة صانعة القرار في شكلٍ يبدو و كأنه عمل مشترك حتى تتمكن من إحداث التغيير المطلوب في القضايا المتبناة<sup>(2)</sup>.

(1) – لوري أدا، دليل المواطن إلى السياسة الإعلامية للبنك الدولي ( واشنطن: المركز الإعلامي للبنك، 1994) ص . 45 .

(2) – المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مرجع سابق، ص. 143

حيث يمكن لشبكات المناصرة أن تساعد صانعي القرار في عقد اجتماعاتها بخصوص الاتفاقية البيئية و مساعدتها في توفير المعلومات و البيانات و الإحصاءات اللازمة حول بعض المسائل البيئية، و مراقبة مدى تنفيذ و تجسيد الاتفاقيات البيئية على أرض الواقع، و مدى التزام الدول والشركات و المؤسسات بتنفيذها. في مجال النشاطات الأخرى التي تدعم حماية البيئة نجد شبكة أصدقاء الأرض مثال مهم في تاريخ التعاون و التنسيق البيئي ما بين المنظمات البيئية الحكومية الدولية و شبكات المناصرة غير الحكومية، حيث أثبتت الشبكة فعاليتها في مساندة الحكومات و المنظمات البيئية الدولية و مساعدتها على تجسيد الاتفاقيات البيئية المتعلقة بحماية البيئة في عدة مجالات ( كاتفاقية الحد من التلوث الهوائي، المائي و النفطي من السفن الساحلية و سفن البضائع و ناقلات النفط و الزوارق الترفيهية و العبارات، حماية الغابات و المحيطات، حماية النوع البيولوجي و قضايا التغيير المناخي) و ذلك من خلال تقديم المعلومات اللازمة حول مدى التزام الحكومات و المؤسسات و الشركات بالاتفاقيات البيئية الدولية، و بفضل الجهود الكبيرة التي قامت بها شبكة أصدقاء الأرض في هذا المجال أصبحت تتمتع بصفة "مراقب"، بالعديد من المنظمات الحكومية العالمية مثل : منظمة التغذية و الزراعة (FAO)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، المنظمة البحرية الدولية (IMO) و مفوضية صيد الحيتان الدولية (IWE)<sup>(1)</sup>. و من الأدوار الرقابية التي قامت بها شبكة أصدقاء الأرض في هذا المجال، مراقبة عابرة القوميات ضمن إطار ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، كما حدث مع شركة " مونسانتو" المتخصصة بمجال التكنولوجيا الحيوية للمحاصيل الزراعية حيث أصدرت شبكة أصدقاء الأرض تقريراً حول أعمال الشركة سنة 2010 ضمن برنامج أعمالها الخاص بمكافحة أعمال القرصنة البيولوجية ، كشفت من خلاله أنّ الشركة عملت باستمرار على إضعاف القوانين الأوروبية لحماية المستهلكين ، البيئة و المزارعين من أجل الترويج لمنتجاتها المعدلة وراثياً دون أي اعتبار للتكاليف و الأضرار الاجتماعية و البيئية المرتبطة بها.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> - Keith Suter, **friends of the earth international : international co-operation on environment and development** ( London : earth scan publication, 2003) p.69

<sup>(2)</sup> - Friends of the earth international report, " who benefits from GM crops ", the web site as visited on 15/05/2014. < [Http://stopoGM.net](http://stopoGM.net) >

ثانيا/ تكتيك الإقناع الشخصي :

يسهم الدور المركزي الذي يلعبه عامل الإقناع الشخصي في حشد الجمهور و توسيع دائرة المتعاطفين مع القضايا البيئية و توسيع نطاق شرعيتها، الأمر الذي يساعد الشبكات على أداء مهامها و أهدافها بسرعة و بفعالية<sup>(1)</sup>.

إنَّ أغلبية الشبكات غير الحكومية لا تستطيع تحمل تكاليف الإبقاء على كوادر بشرية لديها في دول متعددة، لذلك تقوم بإرسال أعضاء رئيسيين لديها في مهام استطلاعية لإبقائهم على اطلاع دائم على التطورات الروتينية، و لمساعدتهم في إقناع الجماهير بأهمية القضايا المتبناة، و يمثل الانتقال إلى مقرات العمل، المنازل أو مخاطبة الناس في الشوارع و الأماكن العامة، وذلك من أجل كسب تعاطفهم مع القضية المتبناة و الحصول على تأييدهم، و ليتحقق هذا الأمر، يلجأ القائمون بالإقناع إلى استعمال بعض الأدوات الهامة كالمنشورات و الكتيبات و النشرات و مواد التوعية<sup>(2)</sup> أو يلجأون إلى ممارسة أسلوب الحوار و النقاش كالحديث مع الناس عن القضية، كالتعريف بموضوع القضية و الأسباب أو الدوافع الكامنة وراء نشوئه والأضرار أو المخاطر المحيطة به، و بذلك توفر طريقة الإقناع الشخصي فرصة الاستماع إلى آراء أعضاء المجتمع المحلي بشأن القضية المطروحة . كما توفر الفرصة لتعديل أو تغيير الرسالة وفقاً لتلك الآراء، و قد يكون الحديث عن المصالح الذاتية للناس بسماع الأنباء التي تروج للموضوعات التي تؤثر عليهم بصورة مباشرة<sup>(3)</sup>.

و تاريخ الشبكات البيئية حافل بالأمثلة و الأحداث القويّة عن فعالية الشبكات وقدردتها على توظيف مهارات الإقناع و الحوار في حلّ القضايا و المشاكل البيئية فخلال عقد الثمانينات مع وبداية عقد التسعينات قامت شبكة الأنهار الدولية بإطلاق نشرات السدود الدولية الكبرى من أجل إقناع السكان المحليين في الصين، ماليزيا و الهند بمساندتهم في قضية

(1) - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مرجع سابق ، ص.147 .

(2) - المرجع السابق ، ص . 147 .

(3) - لينا حمدان البلاونة، مرجع سابق، ص.40.

منع إنشاء السدود الكبيرة بهذه الدول، حيث تضمنت الأعداد الأولى لنشراتها انتقادات لتلك المشاريع. و قد تمكنت شبكة الأنهار الدولية من توزيع 2500 نسخة على الأفراد و المنظمات في 56 دولة فيما بعد أدت تعليقات القراء إلى خلق سلسلة من النقاشات الداخلية التي ساهمت بدورها في إنشاء بنية تنظيمية رسمية جديدة لمجموعة متطوعي نشرة السدود الدولية، على إثرها أُعيدت تسمية نشرة السدود الدولية إلى مراجعة الأنهار العالمية ، و بفضل تلك الجهود الإقناعية للناشطين غير الحكوميين تم تنظيم " مؤتمر سان فرانسيسكو "، عام 1988، حول الآثار الاجتماعية و البيئية للسدود الكبرى، الأمر الذي فتح مجالاً جديداً للحوار و النقاش ومحاولات جديدة لإقناع مختلف الأطراف المحيطة بالقضية بضرورة مراجعة مشاريع السدود الكبرى<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً/ تكتيك الشراكة و الارتباط:

تعدّ الشراكة إحدى صور التعاون و التنسيق بين عدد من الأطراف ( مجموعة من الأفراد والهيئات و المنظمات الحكومية و غير الحكومية أو بعض المؤسسات الخاصة) و الذين يتوفر لديهم الاستعداد التام لتكوين علاقات تعاون من أجل تحقيق أهدافهم المشتركة، بحيث تساعدهم تلك الشراكة على تحقيقها بشكل أفضل من تحقيقها بشكل منفرد<sup>(2)</sup>. ذلك أنّ الشراكة تمنح قوة تفاوضية أكبر لأطرافها و صوت أقوى و تعظيم و توسيع من نطاق الوصول إلى عدد أكبر و متنوع من الجمهور، فصوت طرف واحد لا يؤثر مثل تأثير صوت أكثر من طرفين أو شريكين مجتمعين . كما أن الشراكة تمنح فرص تنمية القدرات لأطرافها المختلفة عن طريق تبادل الخبرات و المعلومات والأفكار و المعارف فيما بينها.

إن شراكة شبكات المناصرة غير الحكومية تأخذ عدة صور و أشكال، فقد تقوم هذه الأخيرة بإقامة علاقة شراكة مع نظيراتها من الشبكات غير الحكومية الأخرى ومع المؤسسات والمنظمات الحكومية الوطنية و الدولية. مثال على ذلك: الشراكات التي قد تنشأ في الحملات البيئية العالمية الكبرى، مثال على ذلك: الشراكة التي نشأت في أواخر السبعينيات من القرن

(1) - آن فلوريني، مرجع سابق، ص. 114 .

(2) - عثمان الزبير أحمد، مرجع سابق، ص. 161.

العشرين، في الحملة التي أقيمت ضدّ صيد الحيتان بين كلِّ من اللّجنة الدولية لحرفة صيد الحيتان (IWC)، منظمة أصدقاء الأرض و السلام الأخضر (Green peace)<sup>(1)</sup>.

و قد تقوم بإقامة علاقات شراكة مع مؤسسات من القطاع الخاص، هدفها حماية البيئة من الممارسات السلبية التي قد تلحقها الشركات الصناعية الكبرى بالبيئة جرّاء قيامها بنشاطاتها الصناعية. مثال ذلك : الشراكة بين صندوق الحفاظ على البيئة الخاصّة بحماية موارد الأرض الطبيعية، و مؤسسة "جورجيا باسفيك"، التي تعد من أكبر الشركات العالمية للمنتجات الغابية حيث قام الطرفان بتوقيع اتفاقية تعاون عام 1994 من أجل تسيير المنتجات الغابية في كارولينا الشمالية، فيما بعد توسعت هذه الشراكة لتشمل العديد من المشاريع البيئية الأخرى<sup>(2)</sup>.

تبقى إستراتيجية التعاون و بناء الشراكات و الحوار، التي تعتمد عليها شبكات المناصرة من الاستراتيجيات الهامة التي تؤمن بأنّ أسلوب الحوار و استخدام الإقناع العقلاني و تقديم الحجج الأخلاقية مع الجهات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص ، من شأنه أن يحمل هذه الأخيرة على الموافقة الإرادية و الطوعية للالتزام بمبادئ حماية حقوق الإنسان و حماية البيئة .

### المطلب الثالث: إستراتيجية المواجهة Confrontation strategy

تعتبر إستراتيجية المواجهة من أصعب و أخطر الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الشبكات في سبيل تحقيقها لأهدافها البيئية لأنّها تعتمد على القيام بإحداث مواجهة مباشرة مع صانعي القرار بطريقة تؤدي إلى إحداث التغيير المطلوب بشكل مباشر، و ليتحقق ذلك يجب أن تكون لديها القدرات، الوسائل، الأدوات و المعلومات الكافية، و أن تكون قائدة لحملة الدعوة و أن تمتلك الفرصة لاتخاذ القرار اللازم و قدرة بالفعل على تحقيق الهدف<sup>(3)</sup>. فالشبكات تستخدم هنا كل الأساليب و التكتيكات التي من شأنها أن تجبر صانع القرار على

(1) - لينا حمدان البلاونة، مرجع سابق، ص ص 194 - 196

(2) - Street Kids international, NGO and private sector partnerships :A Framwork work for success ( Street Kids international, 2002) p.9.

(3) - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق ، ص.142

اتخاذ قرارات إلزامية دولية شرعية ومن أهم هذه التكتيكات نجد: تكتيك النفوذ الأخلاقي، المحاسبة و التقاضي .

### أولاً/تكتيك النفوذ الأخلاقي:

يطلق عليه بعض المفكرين أحيانا مصطلح "تفعيل العار"، أو التشهير حيث يتم بموجبه دراسة سلوك و تحركات و سياسات و أفعال الجهات الفاعلة المستهدفة<sup>(1)</sup> كالحكومات، مؤسسات التمويل الدولية كالبنك العالمي أو مؤسسات القطاع الخاص كالشركات العالمية الكبرى. و في حال لم تلتزم هذه الجهات بالمبادئ و القوانين و المعايير و السياسات الدولية أو قيامها بإحدى المخالفات المتعارضة مع حقوق الإنسان و البيئة، يقوم الناشطين غير الحكوميين باستخدام نفوذهم الأخلاقي كورقة ضغط على الجهات المستهدفة بغية تحقيق التغيير المطلوب في سياستها أو سلوكها . ذلك أن الجهات المستهدفة كالحكومات أو الشركات أو المؤسسات الدولية) تقيم وزناً لنظرة الآخرين الايجابية لها. و في حال عدم استجابتها لمطالب الناشطين غير الحكوميين، يكون هؤلاء على استعداد لتعريض سمعتها و مصداقيتها للخطر إلى حدّ يكفل إحداث التغيير المطلوب منها .

يعتمد نجاح تكتيك النفوذ الأخلاقي على قدرة الناشطين على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الجهات المستهدفة و مراقبة سلوكها بدقة. كما يعتمد على قدرة الشبكات في تعبئة و تحريك أعضائها و التأثير في الرأي العام عبر رسائل الإعلام. لقد أصبح أسلوب " تفعيل العار" و التشهير " بالأفعال غير الأخلاقية للجهات المستهدفة، الأكثر استخداما من طرف الشبكات غير الحكومية خاصة في مجال مراقبة السلوك السيئ للشركات الكبرى و فضح ممارساتها اللاأخلاقية و المسيئة للبيئة. و تعتبر "مجلة المرصد عبر القومي " مثالا رائداً في هذا المجال، حيث تقوم هذه الأخيرة بنشر فضائح و أعمال المؤسسات الا أخلاقية في تقاريرها،

(1) - Morton Winston, NGO strategies for promoting corporate social responsibility " international affairs, 2002", p.81

حيث تقوم بتقديم تقارير و إحصاءات سنوية و قوائم بأسماء الشركات العشرة الأولى الأسوأ عالمياً<sup>(1)</sup> الجدول أدناه يوضح ذلك :

جدول رقم (03) " يوضح قائمة بأسماء أسوأ عشر شركات عالمية لسنة 2008:

المرتبة	مجال النشاط	اسم الشركة
01	الائتمان المالي	المجموعة الدولية الامريكية American international group AIG
02	صناعة الأغذية	كارجيل Cargil
03	النفط	شركة شيفرون البترولية Chevron petroleum corporation
04	الطاقة	مجموعة الطاقة Constellation energy
05	النفط	شركة البترول الوطنية الصينية CNPC China national petroleum corporation
06	الأغذية	شركة دول Dool company
07	صناعات	جنرال إلكتروك General electric
08	السكر	إمبراطورية السكر Imperial sungari
09	التبغ	فيليب موريس الدولية Philip morisinternationnal
10	الأدوية	شركة روش Roche company

المصدر : مجلة المرصد القومي لسنة 2008.

يوضح الجدول تصنيف مراتب الشركات الأسوأ عالمياً على أساس عدم التزامها بمعايير تحمل المسؤولية الاجتماعية و البيئية، و فائدة نشر قائمة هذه الشركات في المجالات العالمية، هو تعريض سمعتها للتشويه لدى المستهلكين، و هو ما قد يساهم في إرغامها على تغيير سلوكها اللاأخلاقي من اجل تحسين صورتها أمام المجتمع.

(1) - Robert Wissman , " the system implodes : the 10 worst corporations of 2008 " multinational monitor vol 29 No, 3 Nov/Dc 2008, p.1

## ثانيا/ تكتيك المحاسبة: Accountability tactic

كثيرا ما تسعى شبكات المناصرة جاهدة للتحاور مع الحكومات و الجهات المستهدفة و إقناعها بضرورة تغيير سياساتها و آرائها تجاه عدد من القضايا البيئية، لكن غالبا ما تذهب جهودها سدى جراء الوعود الكاذبة و الأقوال المزيفة التي اعتادت الحكومات استعمالها، على أمل أن يكون ذلك كفيلا بصرف انتباه الشبكات و الشعوب عنها<sup>(1)</sup>. لذلك فإنَّ النشاط غير الحكوميون يحاولون الاستفادة من التصريحات و الخطابات العلنية التي يلقيها المسؤولون الحكوميون و تحويلها إلى فرص ضمن تكتيك المحاسبة و المسؤولية فما أن تعلن الحكومات والمنظمات الدولية أو الجهات المستهدفة بصفة عامة عن الالتزام بأحد المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان أو البيئة، حتى تصبح الشبكات قادرة على استغلالها في إبراز التباين بين خطاباتها وممارساتها، الأمر الذي يجعل تلك الجهات المستهدفة في وضع يجبرها على تغيير سلوكياتها والعودة للالتزام بتطبيق مبادئها و سياساتها المعلنة حتى تحافظ على سمعتها و صورتها الإيجابية أمام الشعوب.

## ثالثاً/ تكتيك التقاضي و الدعاوى القانونية:

يعتبر تكتيك التقاضي أو كما يطلق عليه بعض المعلقين الدعاوى القانونية صورة أخرى من صور المحاسبة و استراتيجيات المواجهة فيها، تلجأ شبكات المناصرة إلى طرف ثالث محايد، و هو القضاء. من مميزات هذه الإستراتيجية أنها توفر الدعم و الحماية اللازمة للإفراد والجمعيات و المنظمات من التعريض للقمع و الاضطهاد و في الوقت ذاته تظهر مدى عمومية القضية موضوع حملة الدعوة<sup>(2)</sup>.

إنَّ الكثير من المفكرين يعتقدون أن إستراتيجية التقاضي و رفع الدعاوى القانونية يمكن أن تكون ذات فعالية أكبر من مجال مراقبة الشركات العالمية و محاسبتها بسبب الآثار الاجتماعية و البيئية السلبية جراء نشاطاتها التنموية.

(1) - لينا حمدان البلاونة، مرجع سابق ، ص 46 .

(2) - ياسمين جادو، " مبادئ وآليات مساءلة الشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان " ، ورقة عمل في المنتدى حول : " السبل الممكنة لمحاسبة الشركات المتورطة مع إسرائيل في قمع الشعب الفلسطيني " ، فلسطين: مركز بديل، أكتوبر 2010، ص.14



تعتبر شركة "شيفرون Chevron" أولى الشركات التي رفعت ضدها دعوى قانونية بسبب نشاطاتها الخاصة بإنتاج النفط في نيجيريا. إلا أن الدعوى أسقطت بالمحكمة العليا الو.م.أ ذلك لان الموضوع أساس الدعوى لم يكن مسندا إلى قواعد قانونية عالمية محددة بوضوح في القانون الدولي<sup>(1)</sup>. إلا أنَّ قضية شيفرون قد فتحت المجال لتسجيل العديد من الدعاوى ضد شركات عالمية أخرى في المحاكم الأمريكية، و التي حققت بعضها انتصارات بارزة ضمن هذا الإطار من أهمها انتصار الدعوى القانونية ضد شركة "شل Shell" الهولندية حيث تم اتهام الشركة بالتواطؤ مع نظام "ساني باشا" ، رئيس نيجيريا في عام 1995، بقتل "كي سارو ويوا" و هو أحد النشطاء البيئيين و مؤسسي حركة "Mosop" ، و التي تعني " من أجل حياة شعب أوغوتي " التي كان ينادي من خلالها بوقف نشاط شركة ' شل ' بسبب تلويثها للبيئة في جنوب نيجيريا وكان من نتائج الدعوى ضد الشركة أن قامت هذه الأخيرة بدفع تعويضات مالية قدرت قيمتها ب 15.5 مليون دولار أمريكي مقابل إنهاء الدعوى التي قدمت منذ عشر سنوات<sup>(2)</sup>.

و بذلك أثبتت سياسة التقاضي نجاعتها و فعاليتها في إحداث التغيير المطلوب في مجال السياسات البيئية و قدراتها على حماية الفقراء و بيئتهم حتى في ظل غياب سياسيات دولية فعّالة .

من خلال تحليل ووصف الاستراتيجيات التي تتبناها شبكات المناصرة في سبيل تحقيق أهدافها البيئية نستنتج انه يوجد تصنيف أساسي للاستراتيجيات المطبقة في مجال الحملات البيئية و كسب الدعوة. التصنيف الأول : يتعلق بالاستراتيجيات التي تقوم على الحوار والإقناع باستخدام الوسائل العقلانية و الحجج الأخلاقية، لذلك يطلق على الأفراد، المنظمات والشبكات الذين يستعملون هذه الأساليب الملتزمون بالحوار. التصنيف الثاني: و يتضمن

(1) - ياسمين جادو ، المرجع السابق، ص 16 ، 17

(2) - إذاعة هولندا العالمية ، " شركة شل تعوّض الشعب الأوغوتي " ، تمّ تصفح الموقع يوم: 2013/10/25

الاستراتيجيات التي تقوم على المواجهة، التهديد، الضغط، المحاسبة أو التقاضي و يطلق على مستخدمي هذه الأساليب بالمواجهين.

و في الواقع العملي لا نجد شبكات تستخدم أساليب المواجهة فقط، أو شبكات تستخدم الحوار فقط، بل إن جميع شبكات المناصرة تستخدم مزيجاً من استراتيجيات الحوار و المواجهة.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن اختبار الإستراتيجية في حملات الدعوة هو أمر ضروري و ليس رفاهية تنظيمية، فنجاح الحملات مرهون بتجديد الإستراتيجية المناسبة لكسب الدعوة، لذلك يجب على الشبكات أن تراعي بعدين أساسيين في اختيار الإستراتيجية الأنسب في إعداد حملاتها البيئية هما :

- مدى قوة الشبكة القائمة بالحملة، حيث يجب على الشبكات أن تقدر مدى قدرتها و قوتها على تنفيذ حملة الدعوة و على العمل بطريقة مباشرة لمواجهة الجهة المستهدفة.
- وجود فرصة متاحة لإحداث التغيير المطلوب في الواقع العملي، فعلى الشبكة أن تقوم بتقدير مدى الفرصة المتاحة أمامها لتحقيق نتيجة حملة الدعوة، فقد تكون الفرصة متاحة جدا وبالتالي تكون احتمالية تحقيق إحداث التغيير عالية ا وان تكون الفرصة ضيقة و الاحتمالية لإحداث التغيير منخفضة.

## خلاصة الفصل :

يحتاج العالم بشدة إلى طرف يكون بمثابة الضمير العالمي ليمثل القضايا العامة واسعة النطاق والتي لا تندرج بالضرورة ضمن حدود الدول القومية أو تلك التي أبدت الحكومات استعدادا لتجاهلها كان الهدف من هذا الفصل تحديد ما إذا كانت شبكات المناصرة قادرة على سد الثغرة بين تأمين حلول المشاكل البيئية العالمية و الحاجة إليها و معرفة ما إذا كان عليها القيام بذلك وضمن حدود هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تمتلك شبكات المناصرة غير الحكومية القدرة على استعمال أدوات السلطة المرنة كالسلطة الأخلاقية أو قوة الإقناع و تعتمد عليها بصفة أساسية لتحقيق أهدافها المتمثلة في مناصرة قضاياها التي تدافع عنها . هذه الأدوات قد لا تكون بذات القوة مقارنة بسلطة الإكراه التي تمتلكها حكومات الدول أو سلطة المال والنفوذ التي تمكن القطاع الخاص من التأثير على الحكومات و الرأي العام قد تكون كفيلا بأن تكون قادرة على التأثير في الحكومات و الرأي العام وكذا التحكم في كثير من الأحيان بشركات القطاع الخاص إذا ما استغلت بطريقة صحيحة و مناسبة من طرف شبكات المناصرة غير الحكومية .

- إن آليات التغيير المجتمعي التي تعتمد عليها شبكات المناصرة غير الحكومية كالتشبيك التخطيط الإستراتيجي و المناصرة هي آليات تزيد من إيمان الشبكات بأهمية القضايا التي تدعمها كما أنّها تمثل مصدرا لقوتها وفعاليتها كما تدعم مصداقيتها وترفع قدرتها في التأثير على الآخرين وكسب تأييدهم ويصبح بذلك من غير الضروري أن تبحث عن الشرعية القانونية لممارسة نشاطها فآليات المناصرة التي تقوم بها الشبكات للحفاظ على استمراريتها وتحقيق أهدافها تجعلها تستمد شرعيتها من علاقتها بأعضائها وبالناس وبالحكومات والجهات المانحة والمؤيدة لنشاطها .

- حتى الآن فإن دراسة الآليات والأدوات وحدها غير كاف لتوضيح ما إذا كانت شبكات المناصرة غير الحكومية تؤدي على أرض الواقع دورا هاما في صنع قرارات تصوغ مستقبل السياسات البيئية العالمية لذلك ينبغي سدّ هذه الفجوة المعرفية بإيراد نماذج مختلفة لشبكات المناصرة غير الحكومية من مختلف أنحاء العالم و التي قد تساعد على تفسير وتحديد مكانة شبكات المناصرة غير الحكومية في مجال الحوكمة البيئية العالمية .

## الفصل الثالث /

نماذج عن إسهامات شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية

هذه الدراسة هي محاولة لتوثيق ظاهرة شبكات المناصرة غير الحكومية في العالم ، والنماذج المختارة لدراسات الحالة متنوعة سواءً من حيث الأهداف ، أو مجال النشاط أو الهيكل التنظيمي لها ، إلا أنّ هناك أبعاداً مشتركة فيما بينها ، وسوف يتم إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الشبكات ، والشبكات المختارة في هذه الدراسة هي :

- شبكة أصدقاء الأرض العالمية Friends of earth international network

- شبكة المرفق البيئي العالمية global environmental fondation network

- الشبكة العربية للبيئة والتنمية Arab network for environment & development

لقد اختيرت هذه الشبكات لأنها تبدو من الوهلة الأولى أكثر قدرة على تغطية مجموعة واسعة من المسائل و الإشكالات التي تدور حول أهمية شبكات المناصرة غير الحكومية في نظام الحوكمة البيئية العالمية، و استمرارها وقوة الأثر الذي تتركه هذه الأخيرة ، وما درجة الرغبة في وجود هذا الأثر .

#### المبحث الأول : شبكة أصدقاء الأرض العالمية (FAOI)

تعتبر شبكة أصدقاء الأرض من أهم الشبكات غير الحكومية التي تهتم بالقضايا البيئية الكبرى عبر كافة أنحاء العالم ، ومن المؤسسات الرائدة في هذا المجال ، وقد ظهرت نتيجة للحاجة الماسة لوجود مؤسسات دولية قوية ؛تعنى بالتنسيق الدولي فيما يتعلق بالمشكلات البيئية الخاصة بحماية المحيط الحيوي والحفاظ على الموارد الطبيعية في عقد الستينات ، ولفت انتباه الحكومات والرأي العام إلى أهمية وخطورة هذه المسائل لتعمل على تحديد الجوانب الوحيدة أو الفضلى التي يمكن معالجتها بالتنسيق والاتفاق الدولي .

وقد تم اختيار شبكة أصدقاء الأرض ضمن هذه الدراسة بسبب تاريخها الحافل بالأحداث والنشاطات السياسية والبيئية المتنوعة التي مكنتها من تبوؤ الريادة العالمية في مجال حماية البيئة .

#### المطلب الأول : تأسيس الشبكة وتشكيلها

أولاً / تأسيس الشبكة :

أصدقاء الأرض العالمية Friends of the Earth international هي شبكة عالمية تضم مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة ، تأسست عام 1969 في الولايات

المتحدة الأمريكية ، وقد تم إعدادها منذ البداية للعمل كمنظمة دولية ، ومع مطلع عقد الثمانينات أصبحت لدى الشبكة منظمات تابعة لها في 25 دولة ، وتزايدت أعداد تلك الدول لتصل إلى 54 دولة عام 1996<sup>(1)</sup> .

يمكن اعتبار تطور الشبكة ناجما عن حالة النشاط الاجتماعي ؛ التي شهدتها فترة أواخر عقد الستينات ومطلع عقد السبعينات من انتقاد المذهب المادي والتعبير عن تقديرها للطبيعة حيث قامت شبكة أصدقاء الأرض حينها بتوظيف مزيج إبداعي من أساليب المواجهة وتشكيل جماعات الضغط ، إلى جانب استراتيجيات مؤسسية أخرى في حملات صيد الحيتان ، التي أقيمت في عقد السبعينات ، حيث ضاقت الشبكة إلى جانب شبكات المناصرة وجماعات الفعل المباشر الأخرى التي تعمل بالمجال نفسه باستراتيجية الإقناع طويلة الأمد التي كان يتبعها الاتحاد الدولي لحماية الموارد الطبيعية (IUCN)<sup>(2)</sup> ، و ذلك للربط بين العلماء وصناع السياسات ، وعلى إثر ذلك أصبحت شبكة أصدقاء الأرض تتمتع برتبة مراقب بمفوضية صيد الحيتان \* IWC ، وكذلك بالعديد من المنظمات الحكومية العالمية مثل : منظمة التغذية والزراعة (FAO) ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) .

لقد تأسست أصدقاء الأرض العالمية على يد الناشط البيئي الأمريكي " ديفيد براور "brower David" المدير التنفيذي الأول " لنادي سيرا cirra club " ، الذي قام بإدارة العديد من الحملات من أجل منظمة ذات أهداف سياسية تعمل على الاهتمام بالقضايا البيئية الكبرى ، ونتيجة لذلك تبوّأت المنظمة مكانةً ومرتبة دولية ، إذ انضم إليها مندوبون وممثلون من مختلف البلدان الأوروبية ، وأصبحت لها فروع بهذه الدول مثل : اتحاد أصدقاء الأرض بفرنسا ، كما تم الاعتراف بها لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة .

(1) - Peter willetts , **pressure groups in international system** ( New York : Sant Martin , 1982 ) p .104 .

(2)- Robert Paelke ,**environmental tendency & liberal politics future** ( New Haven :Yaeil university press , 1989) p.75.

\* مفوضية صيد الحيتان (IWC) : هي منظمة دولية غير حكومية أنشأت عام 1946 بموجب الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان ، وهي تعمل في مجال حماية المحيط الحيوي ( البحار والأنهار ) .

تعود الأهمية والشهرة الكبيرة التي تكتسبها منظمة أصدقاء الأرض العالمية إلى العوامل والظروف والأسباب التي كانت سبباً في نشأتها وتطورها ، حيث كان هناك تحوفاً كبيراً من الأوضاع البيئية التي كان العالم عليها في مطلع عقدي الستينات والسبعينيات (1).

وتمثل إحدى المؤشرات الدالة على أهمية الشبكة في يوم الأرض الأول في 22 أبريل عام 1970 وهو اليوم الذي وجد فيه حوالي 20 مليون أمريكي في أوساط المظاهرات والملتقيات ، والمؤشر الآخر هو أنّ القلق المتزايد حول البيئة كان سبباً في عقد العديد من المؤتمرات البيئية الدولية، كمؤتمر " المنتدى البيئي للمنظمات غير الحكومية " ؛ برغبة من الأمم المتحدة في الحصول على المعلومات والمداخلات المتوفرة لدى المنظمات غير الحكومية (NGOs) ، والذي تزامنت فعالياته مع مؤتمر "ستوكهولم" حول البيئة الإنسانية 1972" (2) ، إذ أصبح ذلك المنتدى بمكانة المنتدى الخاص بالمنظمات غير الحكومية بما فيها أصدقاء الأرض .

#### ثانياً : عضوية الشبكة وتكوينها

منذ البداية كان يُنظر لشبكة أصدقاء الأرض على أنّها منظمة دولية ، وإن كانت قد أصبحت لا مركزية في إدارتها ؛ ( بمعنى أنّه تمّ توزيع السلطات والاختصاصات فيها ) وهي ذات تركيبة هرمية تصاعدية من الأسفل إلى الأعلى (3) ( فيدرالية ) ، وهي عبارة عن تجمع لمنظمات محلية صغيرة شكّلت الشبكة العالمية الكبيرة التي تعمل على حلّ المشاكل البيئية الآنية والعاجلة والملحة ، وتستمد الشبكة قوتها من خلال العمل مع الشركاء المحليين والمجتمعات والسكان المحليين ، من أجل وضع برامج دولية مستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية العالمية .

تستند العضوية في منظمة أصدقاء الأرض على جماعات الأعضاء الوطنية و كذلك الانضمام إلى المنظمات غير الحكومية ، حيث " تُعتبر كلّ جماعة من جماعات الأعضاء الوطنية

(1) - اتحاد أصدقاء الأرض ، " أصدقاء الأرض -فرنسا- " ، تم تصفح الموقع يوم: 02/05 / 2016

<<http://www.Faoc.org/france>> .

(2) - عدنان صايفي ، التنمية البشرية المستدامة وقضايا البيئة ( عمان : دار الشروق للنشر ، 2002 ) ، ص 45 .

(3) - جيفري نوبنهايم ، قاموس بنغوين العلاقات الدولية ( مركز الخليج للأبحاث ، ط2 ، ( بنغوين للنشر ، 2000 ) ص 57 .

جهازاً مُستقلاً بذاته وبميزانيته الخاصة ، لذلك يُطلق عليها أيضا اسم " الفيدرالية الدولية لأصدقاء الأرض "

يقع مقر الفيدرالية في "أمستردام " عاصمة " هولندا " ، حيث لها مكتب صغير يؤمّن الدعم والتنسيق للشبكة وحملاتها البيئية<sup>(1)</sup> .

تكوّنت وتأسّست شبكة أصدقاء الأرض عام 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع مطلع عقد الثمانينيات أصبحت لها منظمات تابعة في 25 دولة وتزايدت أعدادها لتصل إلى 54 دولة عام 1996 . وبعد ذلك أصبح للشبكة منظمات بيئية في 77 دولة موزعة في ( إفريقيا محيط آسيا ، أوروبا ، أمريكا اللاتينية ، الكاريبي ، روسيا وأمريكا الشمالية ) يتواجد داخل هذه المنظمات أكثر من مليون عضو حول العالم ، كاتحاد أصدقاء الأرض في أوروبا ، شبكة المنظمات البيئية في آسيا ، اتحاد إيكوبيس في الشرق الأوسط... الخ<sup>(2)</sup> .

لشبكة أصدقاء الأرض أمانة دولية تضم تسعة موظفين محترفين ، بالإضافة إلى أربعة متطوعين . تصل العائدات المالية لأمانة المنظمة إلى حوالي 1.167.000 أورو سنوياً ، مصدر تمويل المنظمة هو اشتراكات الأعضاء الوطنية والمنظمات الدولية المتواجدة في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أمانة المنظمة تعمل على تنسيق أعمال ونشاطات المنظمة على المستوى العالمي .

### المطلب الثاني : أهداف الشبكة ومبادئها

تعمل شبكة أصدقاء الأرض على تحقيق مجموعة من الأهداف البيئية وذلك باتباع مجموعة من المبادئ والقيم الإنسانية والبيئية السامية .

(1) - جيزار إيربيري ، " أصدقاء الأرض سان - مارن " ، تمّ تصفح الموقع يوم : 02/03 / 2015 ،

<<http://www.Faoi.france>> Tapez une équation ici .

(2) - أصدقاء الأرض - فرنسا - " الاندماج والشراكة " ، تمّ تصفح الموقع يوم : 02/03 / 2015 ، <[http:// www.Faoi.org](http://www.Faoi.org)> .



## أولاً / أهداف الشبكة :

تعمل شبكة الأصدقاء الأرض على تحقيق التنسيق الدولي في مجالات بيئية عديدة ومتنوعة وواسعة النطاق ، تشمل ما يلي :

- التهديدات البيئية : كالتلوث ( الجوي ، المائي ، الضوضائي ، البصري والوراثي )  
الاحتباس الحراري ، نضوب الأوزون ، ارتفاع منسوب البحار ؛
  - تدمير الموائل الطبيعية ( التصحر ، قطع الأشجار ) ؛
  - تلوث الأرض والتربة ، انحلال التربة ؛
- 2- تهديدات الحيوانات :

- الصيد غير القانوني ، صيد السمك الجائر، اجتياح الأنواع ، الرعي الجائر، ابيضاض الشعاب المرجانية ، أضرار إنتاج اللحم بالبيئة .

## 3- الحلول والصيانة :

- الطاقة المتجددة ( الهوائية ، المائية ، الشمسية ) ، حفظ الطاقة ، تهموية داخلية ، الصيانة البيئية ، حماية الحيوانات ( المحميات الطبيعية ، حفظ التربة ، إعادة تأهيل الأرض ؛
- ومنظمة أصدقاء الأرض وأهداف واهتمامات تتعلق بالمواضيع تتعلق بالمواضيع - سابقة الذكر - تتمثل في ما يلي<sup>(1)</sup> :

- 1- حماية الأرض من الفساد ومعالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة والتي تنتج عن النشاطات التنموية والصناعية التي يزاولها الإنسان ؛
- 2- الحفاظ على الطابع البيئي والثقافي للأرض ؛
- 3- زيادة المشاركة العامة وصناعة القرار الديمقراطي في عملية حماية البيئة وسني الموارد الطبيعية ؛

(1) - أصدقاء البيئة " مشاكل بيئية ... أولويات ... حلول مجتمعية " ، تمّ تصفح الموقع يوم : 01 / 02 / 2015 ،

< <http://www.friends of earth .org>>

- 4- تحقيق العدالة الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية وكذلك المساواة في توزيع الموارد وتكافؤ الفرص على المستوى المحلي الوطني والعالمي.
- 5- الترويج للتنمية المستدامة للبيئة على الصعيد المحلي ، الوطني والعالمي وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للجميع دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة واقتسام الموارد الطبيعية بعدل مع إعطاء الحق لكل فرد في العيش والعمل في بيئة صحية مع واجب احترامها والحفاظ عليها .
- 6- جميع المواطنين الفاعلين يتشاركون في تشكيل مجتمع قائم على مبادئ الديمقراطية والقرارات المتعلقة بمستقبل الإنسان خصوصاً المتعلقة بالبيئة وبالاستهلاك التكنولوجي والتي تشكل خطراً ، وهذا يجب أن يتم باستشارة مع المواطنين على أساس سيادة مبدأ الحيطه والمشاركة<sup>(1)</sup>.

ثانياً / مبادئ الشبكة :

تسعى شبكة أصدقاء الأرض العالمية إلى تحقيق مجموعة من المبادئ الرامية إلى تحسين حياة الإنسان وترقيتها ، و تشمل هذه المبادئ ما يلي :

### 1- العدالة : Equity

تسعى المنظمة إلى إعادة الحق للمجتمعات المحلية لاختيار واستخدام مصادر التنمية المستدامة والسليمة وتطوير مستوى الاستهلاك ، من خلال تقاسم الموارد الطبيعية بعدالة وعلى قدم المساواة لجميع الناس .

### 2- الاستدامة sustainability :

ويتحقق هذا المبدأ من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبيئية من طرف الإنسان بطريقة تضمن بقاء هذه الموارد في خدمة الأجيال الحالية ، دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة ، لأنّ البيئة تنتمي إلى الجميع ولهذا يجب على الجميع حمايتها .

### 3- التغيير الشامل Systemic Change :

(1) - أصدقاء البيئة ، المرجع السابق .

تعمل شبكة أصدقاء الأرض على محاولة البحث عن الإصلاحات والحلول الجذرية للمشاكل البيئية وليس مجرد الإصلاحات الجزئية والظرفية وقصيرة المدى ، فلا يمكن مثلا لمؤسسات القطاع الخاص أن تستمر في نشاطاتها الربحية على حساب البيئة ، لذلك ينبغي محاسبتهم عن التكاليف والخسائر التي ألحقتها بالبيئة جرّاء مزاولتها لنشاطاتها التنموية والربحية .

#### 4- الترابط : Connectivity :

يؤمن أعضاء شبكة أصدقاء الأرض بأنّ الكفاح للحفاظ على أمن الكوكب ومصادره يرتبط بصورة جوهرية بالكفاح العالمي لأجل العدالة الاجتماعية و الاقتصادية ، وذلك لأنّ الاستمرار القوي في استنزاف مصادر الأرض سيؤدي إلى عدم المساواة و عدم تحقيق العدالة بين الأجيال (1) .

لتجسد شبكة أصدقاء الأرض مبادئها على أرض الواقع عليها أن تكافح وتستخدم استراتيجيات عديدة ومتنوعة من أجل إنجاح ومناصرة قضاياها البيئية ، كتحليل السياسات والتواصل مع المجتمعات الشعبية المحلية والعالمية ، إذ أنّها تُعبّر عن مبادئها وأفكارها وآرائها بكلّ جرأة وشجاعة ، فهي تؤمن بأنّ حلّ المشاكل البيئية يستلزم فضح ومحاربة القوى الاقتصادية والاجتماعية التي تتسبب في حدوثها ، ولذلك فهي تحتل المركز الأول ضمن مجال عملها طيلة 42 سنة من عملها ونشاطها الإنساني (2) .

#### المطلب الثاني : إسهامات أصدقاء الأرض في الحوكمة البيئية العالمية

تسعى شبكة أصدقاء الأرض العالمية (FAON) إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية السياسية في مجال رسم السياسة البيئية الدولية ، وذلك من خلال التأثير على صنّاع القرار وإجراء تغيير في قرارات وسياسات الجهات الفاعلة والمستهدفة (Target actors) كالحكومات والمنظمات الدولية كالبنك الدولي ، برنامج البيئة للأمم المتحدة (UNEP) أو جهات فاعلة تُتبع للقطاع الخاص مثل الشركات العالمية ، فأصدقاء الأرض تُعتبر نمطاً جديداً من المنظمات البيئية

(1) - أصدقاء الأرض العالمية ، " تهديدات بيئية " ، تم تصفح الموقع يوم : 01/01/2015 < <http://www.Faoe.org> >

(2) - المرجع السابق .

غير الحكومية الجزئية والتميزة بإقبالها على النشاط السياسي وتسليطها الضوء على القضايا البيئية والاجتماعية الكبرى والملحة في هذا العصر ، إذ أنّها تمتلك أجندة جد واسعة ذات اهتمامات بيئية بعيدة المدى وهي تسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع ، إذ تُعتبر مساهمة كبرى في مجال الحوكمة البيئية العالمية ، وذلك من خلال المشاركة في وضع السياسات والبرامج البيئية المتنوعة وتحليلها ، الاتصال الشعبي والمشاركة في إعداد الحملات والمظاهرات البيئية... الخ .

أولاً / المشاركة في وضع السياسات والبرامج البيئية :

تضع شبكة أصدقاء الأرض مجموعة من السياسات والبرامج في مجالات بيئية متنوعة تشمل :  
التنوع البيولوجي للغابات ، الطاقة ، النظم الغذائية والتنمية الاقتصادية المستدامة .

#### 1 - سياسات وبرامج العدالة والطاقة :

تُكافح الشبكة من أجل تحقيق العدالة للمجتمعات المتضررة من جرّاء تغيّر المناخ ، و تعزيز سيادة الطاقة والحق للمجتمعات المحلية في اختيار نظمها لمصادر الطاقة المستدامة ، فالعالم اليوم أصبح يواجه تحديات كبيرة ذات صلة بتهديد حياة وسبل معيشة الملايين من الناس كتغير المناخ و أزمة الطاقة العالمية ، فالسبب الرئيسي لهذه التحديات هو أسلوب الإنسان في استهلاك الطاقة المستدامة ، إذ يستهلك كميات كبيرة من الطاقة في الصناعة والنقل . والحلّ لمواجهة هذه التحديات هو إعادة حق المجتمعات المحلية لاختيار واستخدام مصادر الطاقة المستدامة والسليمة ، وتطوير مستوى الاستهلاك وخفض انبعاث الغازات الدفيئة ، ولتحقيق ذلك فإنّ شبكة أصدقاء الأرض تعمل على تحقيق العدالة في المناخ وسبل الحصول على الطاقة من خلال وضع مشاريع مجتمعية وإعداد حملات إستباقية<sup>(1)</sup>.

#### 2 - سياسات وبرامج السيادة الغذائية :

(1) أصدقاء الأرض العالمية ، "تحديات بيئية " ، تمّ تصفح الموقع يوم : 20 / 01 / 2015 <<http://www.foei.org/programms> < . /food /energy

تهدف هذه السياسات والبرامج إلى كشف الأخطار الناجمة عن الكائنات المعدلة وراثيا ومنع الشركات من السيطرة على الغذاء والدفاع عن حق الشعوب في اختيار النظم الغذائية الخاصة بها ، إذ أنه من الضروري أن تتبنى النظم الغذائية العالمية على أساسٍ مختلفٍ عن النظم التقليدية واستبدالها بالحلول الزراعية محلياً ، إذ ينبغي أن يُسمح للسكان المحليين بالسيطرة على النظم الغذائية الخاصة بها ، لأنّ هذا النوع من الزراعة يفيد السكان ويدعم مقاومة تغيّر المناخ<sup>(1)</sup>. لتحقيق هذا الأمر عملت شبكة أصدقاء الأرض على دعم المزارعين الصغار في مقاومة الشركات التي تدمر أرزاقهم وتجلب الجوع والصراعات في مجتمعاتهم ، إذ تقوم بالمساعدة في بناء الجسور بين الناس و طعامهم وبين أولئك الذين ينتجونها وأولئك الذين يستهلكون المواد الغذائية .

### 3 - سياسات وبرامج التنوع البيولوجي للغابات :

تواجه الغابات في عصرنا الحالي مُشكل قطع الأشجار بطريقة غير معقولة ، وذلك بسبب زيادة الصادرات وتحرير التجارة الدولية ، التي أدت إلى زيادة كبيرة في المزارع الكبرى التي تُخصّص منتجاتها للصناعة وتصدير الأخشاب واللّب ، وهذا بدوره ساهم في زيادة الطلب على اللحوم ، الأخشاب والمحاصيل التجارية مثل : الصويا وزيت النخيل . كلّ هذه الضغوطات أدت إلى اختفاء نصف غابات العالم ، والتي أصبحت بحاجة إلى الحماية التي توفرّ سبل العيش للمجتمعات المحلية ولكثير من الشعوب الأصلية . الغابات تخزن الكربون وتنظم المناخ ، وبالتالي تُشكّل عاملاً حاسماً في كفاح المنظمات والشبكات البيئية ضدّ تغيّر المناخ ، كما أنّها الموطن الطبيعي لكثيرٍ من الأحياء على الكرة الأرضية ، و أصدقاء الأرض هي جزء فاعل للعمل مع المجتمعات المحلية للحفاظ على الغابات واحترام حقوقهم في إدارة موارد الغابات وتأمين سبل العيش المستدامة والحفاظ على النوع البيولوجي .

### 4 - سياسات وبرامج العدالة الاقتصادية :

(1) - المرجع السابق .

التجارة ، الاستثمار ، تمويل التنمية ولوبي الشركات هي المحرك للنموذج الاقتصادي الحالي وهذا النموذج يقوم على أساس الاعتقاد بأن الصادرات والنمو الاقتصادي سوف يجعل العالم مكاناً أفضل ، في حين أنّ هذا النموذج مفيدٌ جداً للشركات الكبيرة و مُسيء للناس الأكثر فقراً ، وبالمقابل لا يُقدم شيئاً يذكر لحماية البيئة (1).

شبكة أصدقاء الأرض تعمل على الحدّ من تأثير الشركات الكبيرة والمسائل السياسيّة الليبرالية الجديدة والتجارة التي لا تأخذ احتياجات الشعوب بعين الاعتبار ، وذلك من خلال إعداد حملات دولية ترمي إلى تغيير مسار الاقتصاد بطريقة ديناميكية وخلاقة وبنّاءة ، وهي تشاطر التجارب الإيجابية القديمة والجديدة بشأن التنمية المستدامة والممارسات البيئية .

ثانياً / إعداد الحملات والمظاهرات البيئية :

تلجأ شبكة أصدقاء الأرض إلى إعداد الحملات\* البيئية من خلال حشد جمهور المناصرين لقضاياها البيئية ، من أجل إقناع الجهات المستهدفة باتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة إزاءها ، وقد استطاعت " شبكة أصدقاء الأرض العالمية " أن تُعد العديد من الحملات حول قضايا بيئية متنوعة من أجل مناصرتها ، وذلك باستخدام مزيج من الاستراتيجيات والتكتيكات الفعّالة ، ويمكن التطرق إلى البعض من الحملات البيئية التي قامت بها أصدقاء الأرض من خلال العناصر التالية :

#### 1 - الحملة ضد صيد الحيتان :

قامت " شبكة أصدقاء الأرض العالمية " إلى جانب منظمة " السلام الأخضر ، Green peace " بتوظيف مزيج إبداعي من تكتيكات المواجهة وتشكيل جماعاتٍ أخرى في حملات صيد الحيتان ، التي أُقيمت في أواخر عقد السبعينات ومطلع عقد الثمانينات ، من أجل إقناع العلماء وصنّاع السياسات باتخاذ الإجراءات اللازمة للاحتجاج على مواقع الاختبارات النووية

(1) - أصدقاء الأرض العالمية ، المرجع السابق .

\* الحملة : هي عبارة عن سلسلة من الإجراءات تتخذ خلال فترة زمنية محدّدة من أجل تحقيق هدف محدد.

وصيد الحيتان ، من خلال إرسال قوارب صغيرة إلى داخل مناطق التجارب النووية الأمريكية والفرنسية أو في مواجهات مباشرة مع قوارب صيد الحيتان اليابانية و السوفياتية<sup>(1)</sup> . ونتيجةً للجهود والمسعى التي قامت بها الشبكة في سبيل حماية المحيط الحيوي والنوع الحيواني، تحصّلت أصدقاء الأرض على صفة مراقب بمفوضية صيد الحيتان الدولية (IWC) .

### 2 - الحملة ضدّ قطع الغابات الاستوائية :

أصبح مصطلح إزالة الغابات الاستوائية جزء من قاموس المفردات اليومي لمناصري البيئة فقط ، في مطلع عقد السبعينات ، قبل ذلك ، كان الاهتمام بمسألة فقدان الغابات الاستوائية يقع ضمن قاعدة حماية العادات والأعراف . وقد بادرت أصدقاء الأرض بتخصيص عام 1985 ، كعامٍ دولي للغابات فعملت على تفعيل خطة عمل مقترحة حول الغابات الاستوائية ، وذلك بمشاركة عددٍ من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مثل : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ( UNDP ) ، الصندوق الدولي للحياة البرية (WWF) ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية عن تمويل مشروع إزالة غابات الأمازون بالبرازيل ، حيث قامت " أصدقاء الأرض " برفع دعوى رسمية ضدّ المشروع إلى طاقم التفتيش التابع للبنك الدولي عام 1995 ، بحيث تضمنت الدعوى شكوى مفادها أنّ مشروع إزالة الغابات يتضمن انتهاكاً لسياسات البنك الدولي<sup>(2)</sup> ، ومع محاولاتٍ ومسعىٍ أخرى لأصدقاء الأرض والمنظمات الدولية الأخرى تمّ إيقاف تمويل البنك الدولي لمشروع إزالة الغابات الاستوائية بالبرازيل .

### 3- الحملة ضدّ المؤسسات المالية الدولية :

قامت شبكة " أصدقاء الأرض " بالعديد من الحملات ضدّ البنوك والمؤسسات المالية ، التي تقوم بتمويل أنشطة ومشاريع لا تراعي الأبعاد البيئية ، من بين تلك الحملات : الحملة الدولية " حررونا من الأحفور " ، هذا المشروع الممول من طرف البنك الدولي ، وكذلك البنوك الفرنسية، حيث طالبت " أصدقاء الأرض " من هذه المؤسسات بوقف كل تمويلٍ موجهٍ لإنتاج

(1) - لينا حمدان البلاونة ، مرجع سابق ، ص 198 .

(2) - محمد باتر ، وعلى وردم ، العولمة ومستقبل الأرض ( الأردن : دار الأهلية ، 2003 ) ، ص 335 .

الطاقة الأحفورية وتركيز أنشطتها حول الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية ، كما قامت الشبكة (FADN) باستجواب البنوك الخاصة الأوروبية و بنوك الاستثمار، حول المساهمات المباشرة وغير المباشرة في الأنشطة النووية وفي الأزمة المناخية التي نعيشها . وتمثلت الحملة أيضا في توزيع الصحف بمقالات ساخرة حول التمويل النووي أمام مقر منظمة " التعاون والتنمية " في باريس " ، حملة بُنوكنا " ، حيث طالبت شبكة " أصدقاء الأرض " عشرات المجموعات المصرفية بتقييم وضعها الاجتماعي ، البيئي والاقتصادي ، وتمّ نشر تقرير " البنوك تحت ضغط المواطنين : حان وقت المساءلة "(1) .

كما تابعت " أصدقاء الأرض " حملتها على البنك الأوروبي لاستثمار (BEI) والبنك العمومي للإتحاد الأوروبي ، المشاركين في مجموعة من مشاريع المعادن بإفريقيا وتعتبر الشبكة وقف تمويل مشروع " موباني" كانتصار لها وكذلك توقّف البنك الأوروبي للاستثمار عن دعم مشاريع لشركة " جلن كور" السويسرية ، بسبب نتائج تحقيق خارجي يُدين التجاوزات الخطيرة للشركات متعددة الجنسية ، وقد بثّت فرنسا فيلماً وثائقياً لهذا الحدث بعنوان " زامبيا : من المستفيد من النحاس ؟ " .

### ثالثا / ترقية المسؤولية الاجتماعية للشركات :

تسعى شبكة " أصدقاء الأرض العالمية " إلى تغيير السلوك البيئي والاجتماعي للقطاع الخاص ، و ذلك من خلال مكافحة ومحاربة أعمال و ممارسات الشركات غير المسؤولة والتي تؤدي إلى انتهاك البيئة وتدمير الأنظمة الإيكولوجية جرّاء أنشطتها التنموية والربحية ، ومن الأعمال والانجازات التي قامت بها أصدقاء الأرض في هذا المجال نذكر :

#### 1 - محاربة المؤسسات تعمل في مجال الانتشار النووي :

لقد كانت محاربة النووي من بين المعارك التي خاضتها " أصدقاء الأرض " ، وقد كان ذلك أثناء الاجتماع الأول لمختلف المجموعات " برامبوي " حين طالبت هذه الأخيرة بوقف اختياري

(1)- جيرار إيريبيري ، مرجع سابق .



لمصانع ومؤسسات الطاقة النووية ، حيث ذهب أعضاء أصدقاء الأرض إلى جزيرة "مورورا" لمنع التجارب النووية في الغلاف الجوي ، ومنذ سنة 1957 استفادت الجمعية الإلكترونية من شبه إعفاءٍ من المسؤولية المدنية للمشغلين والمصنعين ولم تقبل وكالات التأمين تحمُّل المخاطر وكان الطلب هو إغلاق المحطات النووية فوراً، والتخلي عن الإلكترونيات في فرنسا خلال خمس سنوات ووقف أي استخدام لليورانيوم المنضب في الأسلحة والمعدات أو المنتجات الاستهلاكية وبالمعنى الحقيقي للخدمة العامة وليس بالمضاربات المالية حول الكهرباء (1) .

## 2- مواجهة الشركات النفطية:

في سياق الاستغلال المفرط لاحتياطي النفط التقليدي سنة 2001 ، ندّدت " أصدقاء الأرض " بالشركات التي تستثمر أكثر من مصدرٍ للمواد الهيدروكربونية غير التقليدية مثل: الرمال النفطية، وأشارت " أصدقاء الأرض " إلى شركة " توتال Total" الفرنسية التي تشتغل بكندا كأكبر مستثمرٍ، وتهتم أيضاً باستغلال المناجم "مدغشقر"، وعلى هذا الأساس نشرت المنظمة سنة 2012 ، تقريراً بعنوان " أدوار جديدة للشركات التي تستغل المناجم والبترو" (2) . كما قامت " أصدقاء الأرض " بإعداد تقريرٍ آخر عام 2010 ، يعمل على فضح والتشهير بأعمال أسوأ عشر شركات في العام ، حيث تضمّن التقرير شركات تعمل في مجالات مختلفة (الطاقة، صناعة الأدوية، الأغذية، الائتمان المالي والنفط) ويتضح من خلال التقرير أنّ شركات التكنولوجيا لديها أفضل سمعة، في حين أنّ الشركات المالية والنفطية لديها أسوأ سمعة(3) ، ويرجع ذلك إلى أنّ هذه الأخيرة تسببت في فضائح شهيرة مثل: تسرّب النفط بالخليج والذي تسببت به شركة " بريتيش بتروليوم ، (BP) " . في مجال الشركات النفطية دائماً يمكن الحديث عن مواجهة " أصدقاء الأرض " لانتشار ظاهرة عسكرة عمليات النفط، حيث تعتمد قوات الأمن

(1) - جيرار ايريري، المرجع السابق .

(2) - المرجع السابق .

(3) - لطفى قواسمي، " دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص "، رسالة ماجستير في الإدارة الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة: 2013، ص ص.86-89.

إلى التصرف بشكل متعسف لحماية عمليات التصنيع خصوصاً لصالح الشركات النفطية متعددة الجنسيات ، التي تقوم باستئجار شركات أمن خاصة أو التورط مع الجيوش الوطنية والمحلية والمليشيات التي تمارس انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان كالتعذيب أو العمل الإجباري والإعدام ، وتتم عملية العسكرة من خلال محاولات شركات النفط والحكومات، لإخضاع أو وضع حدٍّ نهائيٍّ للمقاومة المحلية للآثار الواسعة لعمليات الاستخراج ومد أنابيب النفط ، و أبرز مثال في هذا المجال هو تورط شركة " شل ، shell " و شركة " شيفرون chevron " في نيجيريا ، و شركة " يونيكال ، unical " في " بورما " .

وقد كانت شركة " شل " هدفاً أساسياً لحملة منظمة " أصدقاء الأرض " لأكثر من مرة في مجال حماية البيئة ، حيث رفعت ضدها دعوة قضائية في أواخر التسعينات ، بسبب تلويثها للبيئة في جنوب نيجيريا . وكان من نتائجها أن قامت هذه الأخيرة بدفع تعويضات مالية قدرت قيمتها ب 15.5 مليون دولار أمريكي مقابل إنهاء الدّعوة القضائية .

يمكن القول أنّ " أصدقاء الأرض " قد نجحت إلى حدٍّ بعيد في تغيير السلوك الاجتماعي و البيئي لشركة " شل " ، فبعد جملة الانتقادات الموجهة ضدّ نشاطها في نيجيريا ، بادرت شركة " شل " في عام 1997 ، بإجراء سلسلة من الحوارات و المناقشات مع أصحاب المصلحة و من بينهم ، منظمة العفو الدولية حول سياساتها البيئية و الاجتماعية ، ممّا قاد الشركة فيما بعد لتصبح الأولى في مجال الصناعات البيتروكيماوية المندمجة والمجسدة لقضايا حقوق الإنسان في قوانين السلوك البيئي ، كما باشرت بتدقيق سياساتها بهدف تقييم أدائها البيئي .

### 3 - مواجهة الشركات المنتجة للغاز الصخري :

في السنوات الأخيرة عرف إنتاج الغاز الصخري تقدماً ملحوظاً خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا ، و في فرنسا أيضاً حيث حصلت كل من شركة " توتال ، total " و دوفون ، devon " وبعض الشركات الأخرى سنة 2010 ، على تراخيص الاستغلال حيث حصلت الشركات على مساحة تقدر ب 9672 كلم مربع ، و بالنسبة لأصدقاء الأرض فإنّ

الشركات المنتجة للغاز الصخري تعرضه على أنه غاز طبيعي وهي غالباً تستخرج من الأحفور النظيف، وأشارت وكالة حماية البيئة (EPA) في الولايات المتحدة، والمديرية العامة للطاقة والمواد الأولية (DGEMP) في فرنسا ، في التقرير السنوي عن صناعة النفط والغاز في عام 2009 ، إلى وجود تأثيرات بيئية هامة في هذا الصدد، لذلك قدّمت شبكة "أصدقاء الأرض" للسلطات طلباً لضمان الامتثال لمبدأ الحذر من الأخطار ونشر دراسة شاملة عن المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة باستغلال الغاز الصخري والطلب من الشركات وقف نشاطها الخاص بإنتاج الغاز الصخري كلياً ونهائياً، وتحويل استثماراتها إلى إنتاج طاقات متجددة وإلى النجاعة الطاقية وطلب عدم تمويل المشاريع الخاصة بالغاز الصخري من طرف البنوك.

#### 4- مواجهة الشركات ضدّ أعمال القرصنة البيولوجية :

قامت شبكة "أصدقاء الأرض" بلفت انتباه الحكومات والمواطنين في أوروبا إلى النشاط الذي تقوم به بعض الشركات ، والمتعلق بإنتاج المحاصيل الزراعية المعدلة وراثياً ومدى خطورته وتأثيراته السلبية على الصحة البشرية، وعلى أجزاء كثيرة من السياسات الغذائية، كما قامت بفضح أعمال تلك الشركات من خلال تقاريرها لسنة 2010 ، والتي أبرزت المنظمة من خلالها إضعاف القوانين الأوروبية لحماية المستهلكين، البيئة و المزارعين، وذلك على الرغم من الرفض الشعبي الكاسح لنشاطاتها في أوروبا، خاصة من طرف شركة "مونسانتو، Monsanto" المصدر الرئيسي للمحاصيل المعدلة وراثياً، والتي تقع بالولايات المتحدة الأمريكية ولها أكثر من 400 فرع في 66 دولة، حيث تعمل هذه الشركة على تصنيع المواد الكيميائية الزراعية<sup>(1)</sup>.

لكن بفضل الجهود والمسامي الكبيرة التي قامت بها شبكة أصدقاء الأرض في مجال مكافحة القرصنة البيولوجية التي تقوم بها شركة "مونسانتو" ونظيراتها في المجال، تمكنت هذه الأخيرة من تخفيض نسبة المناطق في أوروبا والتي بلغ عددها 165 و 4500 منطقة صغيرة على أنّها حرّة تماماً

(1) - لظني قواسمي ، المرجع السابق، ص ص. 116 - 119.

من أيّ منتجات معدّلة وراثياً، خاصّة بعد أن أثبتت هذه الأخيرة فشلها في مكافحة الجوع والفقر في أوروبا<sup>(1)</sup>.

في الأخير و بإلقاء نظرةٍ عامّة عن المسار المهني و تاريخ الأحداث والنشاطات البيئية الحافل لشبكة "أصدقاء الأرض" والذي دام أكثر من خمسة وأربعون عاماً، يمكن القول أنّ هذه الأخيرة حققت شوطاً كبيراً من الانجازات والانتصارات الكبيرة في مجال عملها، وذلك بفضل امتيازها عن غيرها من الشبكات غير الحكومية البيئية الأخرى باستخدامها مزيج إبداعي من الاستراتيجيات والتكتيكات الجريئة للتأثير على صنّاع السياسات والجهات المستهدفة لإحداث التغيير البيئي المطلوب كاستراتيجيات (التعاون، الحوار، الشراكة، الإقناع، التشهير والتقاضى)، وهو ما جعلها تُعدّ أوّل المنظمات والشبكات البيئية الأكثر نشاطاً وحنكةً و جرأةً في مجال الدفاع عن كبرى القضايا البيئية المعاصرة في العالم.

#### المبحث الثاني: شبكة مرفق البيئة العالمي (GEFN)

جاءت شبكة "مرفق البيئة العالمي، Global Environment Foundation Network" نتيجةً لرغبة صندوق البيئة العالمية\* بتعزيز علاقات الشراكة مع القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية، وذلك لإيمانها بأنّ أقوى التحالفات هي التي أُقيمت مع الشبكات غير الحكومية، حيث تساعد خبراتها وتجاربها الميدانية على التواصل بشكلٍ أفضل مع الشعوب والمجتمعات المحلية التي تقوم بخدمتها.

يُورد هذا الجزء من الدراسة وصفاً لتنوع مشاركة "شبكة مرفق البيئة العالمي"، (GEFN) في مشروعات الصندوق وسيّاساته ومجالات تلك المشاركة ونطاقها، كما تعرض التوجّهات المستقبلية التي تدعو إلى تعزيز هذه الشراكة الفريدة للتصدي لشواغل الحوكمة البيئية العالمية.

(1) - قواسمي لطفي، المرجع السابق، ص. 119.

## المطلب الأول: تاريخ وظروف تأسيس الشبكة.

## أولاً/ظروف تأسيس الشبكة :

شبكة " مرفق البيئة العالمية للمنظمات غير الحكومية " هي شبكة مستقلة، تأسست عام 1995 من أجل المشاركة في مشاورات المنظمات غير الحكومية واجتماعات المجلس، وتلقي معلومات حول الصندوق بصورة منتظمة، وجاء إنشاء هذه الآلية بعد قرار مجلس صندوق البيئة والمنظمات غير الحكومية لحضور اجتماعاته، وذلك بهدف تسهيل أعماله.

شبكة مرفق البيئة العالمية عبارة عن شراكة بين صندوق البيئة العالمية والشبكات غير الحكومية والتي يتفق عملها في مجال البيئة والتنمية المستدامة مع اختصاصات الصندوق، وقد تمّ توثيق أثر هذه الشبكة في بعض التقييمات التي أبرزت أنّ صندوق البيئة العالمي قام بتحفيز تأسيس هذه الشبكة كهيئة استشارية وقناة معلومات للمنظمات غير الحكومية بشأن سياسات الصندوق و برامجه، وقد تمّ الاعتراف بالشبكة من قبل مجلس مرفق البيئة العالمية GEF conciel والأمانة العامة بدور الشبكة و بكونها كيان رئيسي وشريك في أعمال مرفق البيئة العالمية، وبذلك أصبح المجلس قبل أن يجتمع (مرتين سنوياً) للمناقشة واتخاذ قرارات بشأن السياسات واستعراض المشروعات والموافقة عليها وقبيل الاجتماع الرسمي للحكومات المشتركة في الصندوق، يُعقد اجتماعاً تشاورياً بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية، ويشارك في تنظيم الاجتماع التشاوري شبكة مرفق البيئة والأمانة العامة للصندوق<sup>(1)</sup>. و تسيير من مركز التنسيق المركزي تُعدّ المنظمات غير الحكومية نفسها للتفاعل مع الأمانة العامة للصندوق ، و الهيئات التي تتولّى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته ، وكذلك مع أعضاء المجلس، وخلال هذه الاجتماعات التشاورية يُعرب أعضاء شبكة " المرفق البيئي العالمي " عن مشاكلهم ويقومون

(\*) صندوق البيئة العالمي GEF : يعدّ أكبر مؤسسة دولية مموّلة لمشاريع تحسين البيئة الدولية، تمّ إنشائه عام 1991، يعمل الصندوق بالشراكة مع الحكومات الأعضاء والتي يبلغ عددها 182 دولة، مع المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، للمزيد من التفاصيل حول تأسيس الصندوق ينظر للملحق رقم (01) ص ص 1-5.

(1)- مجلس مرفق البيئة العالمية، "الاجتماع التشاوري لمنظمات المجتمع المدني " ، جوان 2012 ، حول: " المبادئ والخطوط الإرشادية الجديدة للشراكة مع السكان الأصليين " ، واشنطن، 5-7 جوان 2012 ، ص 4.

بالتعليق على السياسات والمشروعات ويعرضون مواقفهم حيال القضايا الجوهرية المطروحة على جدول أعمال المجلس .

إنَّ عروض ومناقشات شبكة " المرفق البيئي العالمي " ليست مجرد تبادل للآراء وإطلاع على الشواغل ، فقد أجرى أعضاء الشبكة بعض التعديلات الهامة على سياسات الصندوق من خلال إعرابها عن مشاغلها خلال المشاورات ، وإحدى الأمثلة عن ذلك : المناقشات التي أسفرت عن الموافقة على مشروعات متوسطة، وعلاوة على ذلك و خلال اجتماع المجلس تتاح لمنظمات الشبكة غير الحكومية فرصة التفاعل مع أعضاء المجلس وتنفيذ إجراءات داخلية رسمية في هذه الاجتماعات.

هناك فرصة أخرى لمشاركة منظمات " شبكة المرفق البيئي " من خلال الجمعية العمومية للصندوق، التي تجتمع مرّة كل ثلاث وأربع سنوات بما يتوافق مع بداية دورة تجديد الموارد الجديدة، حيث يحضر ممثلون عن جميع البلدان المشتركة اجتماعات الجمعية العمومية، بهدف استعراض سياسات الصندوق العامة وعملياته و وضع إرشادات للسياسات المعنية بدورة تجديد الموارد . كما تتيح الجمعية العمومية فرصاً لحوارات مهمة حول التحديات الكبيرة التي تواجه الصندوق و طرق مجابهة هذه التحديات وزيادة الوعي بالتحديات البيئية العالمية الرئيسية وفهمها وتعزيز التزام جميع المشتركين في الصندوق<sup>(1)</sup>.

ثانياً / عضوية الشبكة (GEFN) :

ازداد اهتمام المنظمات غير الحكومية بتأسيس حوار رسمي مع الصندوق زيادة مطردة منذ سنة 1995، وهناك حالياً أكثر من 450 عضو نشط من المنظمات غير الحكومية المشتركة في هذه الشبكة بتقديم مداخلات متعلقة بالسياسات والبرامج وتقييم أنشطة الصندوق. ويتولى تسيير أعمال شبكة صندوق البيئة العالمية للمنظمات غير الحكومية 15 مركزاً للتنسيق الإقليمي: ثلاثة منها تمثل منظمات الشعوب الأصلية، بالإضافة إلى تنسيق مركزي.

(1) مجلس مرفق البيئة العالمية ، المرجع السابق ، ص ص 6، 7.

وتشمل مسؤوليات مراكز التنسيق على سبيل المثال الاحتفاظ بقائمة محدثة بالأعضاء النشطين، والتنسيق بانتظام مع أعضاء كل منطقة على حدة لتقديم تقارير حول المشاغل الإقليمية، واختيار المنظمات غير الحكومية التي تُدعى لحضور اجتماعات المجلس وتقديم معلومات للأعضاء وأصحاب المصلحة مباشرة الآخرين حول الأنشطة ذات العلاقة بالصندوق بما في ذلك المشاورات واجتماعات المجلس ورفع تقارير لهذه الاجتماعات<sup>(1)</sup>.

ويبين الجدول التالي المناطق الممثلة في شبكة مرفق البيئة والدول التي تشملها كل منطقة<sup>(2)</sup>.

الجدول رقم (05): الدول الأعضاء بشبكة الـ (GEFN)

مناطق	شبكة	الدول المشمولة
الجنوب الإفريقي		أنغولا، بوتسوانا، ملاوي، موزامبيق، جنوب إفريقيا، نيوزيلندا، زامبيا، زمبابوي، ليوسوتو، ناميبيا.
شرق إفريقيا		جيبوتي، إرتيريا، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، رواندا، الصومال، السودان، تنزانيا .
غرب إفريقيا		الكامرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، كوت ديفوار، الكونغو، السينغال، غامبيا، مالي، النيجر.
شمال إفريقيا		الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس، موريتانيا.
جنوب آسيا		بنغلاديش، الهند، باكستان.
شمال شرق آسيا		الصين، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، اليابان، منغوليا.
غرب آسيا		الأردن، لبنان، سوريا، تركيا، اليمن، إيران.
المحيط الهادي		أستراليا، جزر كركوك، فيجي، ساموا، نيوزيلندا.

المصدر: شبكة مرفق البيئة العالمية، النشرة الإعلامية (واشنطن: مركز البيئة العالمي، 2012)، ص 04..

(1) - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، " الفعل التعاوني من أجل البيئة العالمية "، ورقة بحث قدمت في المؤتمر حول: " مرفق البيئة العالمية ومنظمات المجتمع المدني "، في 08 جويلية 2013.

(2) - شبكة مرفق البيئة العالمية، النشرة الإعلامية، (واشنطن: مركز البيئة العالمي، 2012) ص. 4 .

### المطلب الثاني: مهام شبكة مرفق البيئة العالمي.

عمل صندوق البيئة العالمي على توسيع دائرة التعامل مع الشركاء و الفواعل غير الحكوميين (الشبكات غير الحكومية على المستويات المحلية، الوطنية، الدولية وجماعات المجتمعات المحلية، منظمات الشعوب الأصلية، الجماعات النسائية، المؤسسات البحثية والأكاديمية والقطاع الخاص). ذلك لإدراكه بأنّ تعزيز الشراكة مع هذه الفواعل هو السبيل الأمثل للتصدي للمشاكل البيئية العالمية.

وقد كانت شبكة مرفق البيئة العالمي (GEFN) من أوائل المؤسسات التي اهتمت بتدعيم مسار التعاون والشراكة مع صندوق البيئة العالمي، وذلك من خلال المشاركة في تحديد مشروعاته وتنفيذها، والتأثير على حوكمته وعملية اتخاذ القرار بشأنها. وقد وافق صندوق البيئة العالمي وعمل على توطيد شراكته مع شبكة المرفق منذ عام 1995 من أجل إسناده مجموعة من المهام التي تساعد على تحقيق أهدافه حيال سياسات البيئة العالمية، وتشمل هذه المهام ما يلي:

#### أولاً/ الحصول على موارد مالية من الصندوق لتجسيد المشروعات البيئية:

يقوم الأساس المنطقي لمشاركة شبكة المرفق في المشروعات الممولة من صندوق البيئة العالمي على مبدأ أنّ المشاركة عنصر ضروري لتطوير الجودة النوعية والمشروعات المستدامة وتحسين أداء المشروعات وآثارها من خلال :

- 1- تعزيز ملكية البلد المستفيد من نتائج المشروع ومسؤوليته عنها ؛
- 2- تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المتأثرين بالمشروع ؛
- 3- إقامة علاقات شراكة بين الهيئات المنفذة وأصحاب المصلحة المباشرة ؛



- 4- الاستفادة من المهارات والخبرات والمعارف، لاسيما التي لدى الشبكات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص في تصميم أنشطة المشروعات وتنفيذها وتقييمها<sup>(1)</sup>؛
- 5- تعزيز الشعور القطري بأنّ مشروعات الصندوق نابعة من صميم مصلحة البلد المعني وضمان القيام بالصورة الملائمة بتلبية حاجات المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروع؛
- 6- تحسين تصميم المشروعات وتنفيذها وتقييمها ورصدها؛
- 7- العمل كحلقة وصل بين المستويات الوطنية، المحلية والدولية و التفاعل بشكل مباشر مع المستفيدين، من خلال التواصل والتشاور وتوفير خبرات ومعارف متخصصة.

#### ثانيا/ الانخراط والمشاركة في مشروعات الصندوق:

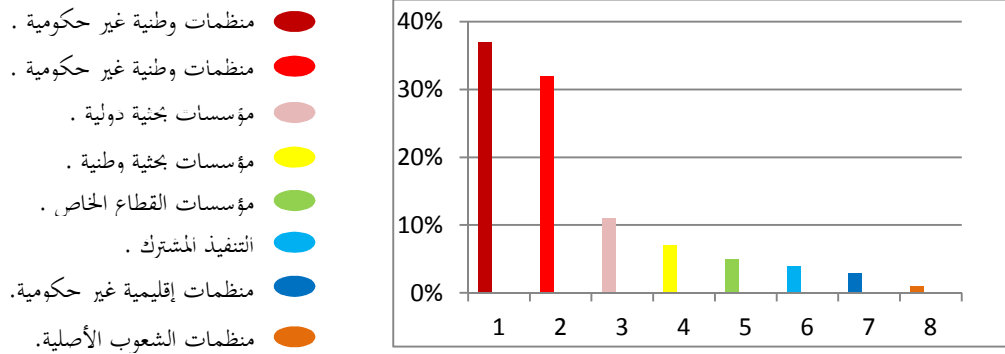
تعدُّ مشاركة شبكة " مرفق البيئة العالمي " جزءاً لا يتجزأ من إطار تحقيق مشروعات صندوق البيئة العالمي وأهدافه، فمنذ عام 1991، ساند الصندوق أكثر من 1500 مشروع ضمن مجالات بيئية متنوّعة ( التنوع البيولوجي، تغيُّر المناخ، المياه الدولية، تدهور الأراضي والملوثات العضوية الثابتة) . وتنخرط شبكة " مرفق البيئة العالمي " في أغلبية هذه المشروعات على مختلف مستويات دورة المشروع وتنفيذه . فمنذ تأسيس الشبكة عام 1995، إلى غاية 2010، تمَّ منح 13% من مخصّصات الصندوق مباشرة لشبكة مرفق البيئة أي ما يعادل 236 مشروعاً، بما فيها مشروعات متوسطة وكبيرة، بإجمالي 543 مليون دولار، واستقطب هذا المبلغ تمويلاً مشتركاً يزيد عن 1.5 مليار دولار، ومن إجمالي عدد المشروعات بلغت نسبة المشروعات الكبيرة 24% أي 57 مشروعاً باعتماد قدره 393 مليون دولار من الصندوق، و 1.2 مليار دولار كتمويل مشترك ممَّا أدّى بصورة ملموسة إلى تسريع إجراءات الاستعراض، والموافقة بالنسبة لهذه المشروعات وتسهيل القدرة على الحصول على أموال من الصندوق مباشرة من جانب مجموعة كبيرة ومتنوعة من أصحاب المصلحة مباشرة وخصوصاً شبكة " مرفق البيئة العالمي " <sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> - مونيكا باريوت، صندوق البيئة العالمية ومنظمات المجتمع المدني: شراكة إستراتيجية ( واشنطن: الأمانة العامة لصندوق البيئة العالمية، 2004 ) ص 10.

<sup>(2)</sup> - مونيكا باريوت، المرجع السابق، ص 12.

الشكل الموالي يوضح استفادة شبكة المرفق من تمويل صندوق البيئة ومدى انخراطها في مشاريعه ضمن مختلف الجهات المستفيدة وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين<sup>(1)</sup>.

الشكل رقم (01): توزيع الإستفادات المالية من الصندوق حسب أنواع المنظمات غير الحكومية من 1991 - 2008.



المصدر: مونيكا باريوت ، صندوق البيئة العالمية ومنظمات المجتمع المدني (واشنطن: صندوق البيئة العالمية، 2004) ص. يوضح الشكل رقم (01)، أنّ مؤسسات شبكة مرفق البيئة العالمي غير الحكومية من الشركاء الأساسيين في استقطاب التمويل المشترك ، وتقديم المساهمات لإتمام مشروعات الصندوق. وتُشكل المساهمات النقدية والعينية من المنظمات غير الحكومية ، والجهات المستفيدة ومؤسسات القطاع الخاص، وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين حوالي 30% من إجمالي التمويل المشترك لحافظة مشروعات الصندوق 193 مليار كتمويل مشترك .

### ثالثاً/ المشاركة في وضع و رسم سياسات صندوق البيئة العالمي:

ترسي سياسة المشاركة الجماهيرية في المشروعات الممولة من صندوق البيئة العالمي المعتمدة من مجلس الصندوق في أبريل عام 1996، الأساس لمشاركة الشبكات غير الحكومية في تصميم مشروعات الصندوق وتنفيذها وتقييمها، وتنطوي مشاركة هذه الأخيرة على ثلاث عمليات مترابطة ومتداخلة في كثير من الأحوال :

نشر المعلومات ، التشاور ومشاركة أصحاب المصلحة المباشرة. علماً بأنّ هذه العمليات تنطبق على جميع البرامج والمشروعات الواقعة ضمن مجالات اهتمام الصندوق. وهي توضح أساس وشروط ومبادئ مشاركة الشبكات غير الحكومية بصفة خاصة والمشاركة الجماهيرية بصفة

(1)- مونيكا باريوت ، المرجع السابق ، ص ص. 14، 15.

عامة. وترسخ المتطلب التشغيلي لمشاركة أصحاب المصلحة المباشرة في أنشطة تصميم وتنفيذ وتقييم الأنشطة الممولة من جانب الصندوق.

وقد أكد مجلس الصندوق لدى اعتماد هذه السياسة على مشاركة المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المباشرة المحليين، مع ضرورة أخذ الظروف الوطنية والمحلية المحددة بعين الاعتبار، وتقر الوثيقة بالحاجة إلى وضع استراتيجيات تتضمن مشاركة أصحاب المصلحة المباشرة في دورة المشروع بأكملها بما في ذلك تصميم المشروع وتنفيذه ورصده وتقييمه<sup>(1)</sup>.

علاوة على ذلك قدّمت إستراتيجية صندوق البيئة العالمي عشرة مبادئ تشغيلية واتجاهاً عاماً لمجالات تركيز الصندوق من أجل تعظيم المنافع البيئية العالمية وتعلق المبدأ السابق مباشرة بالمشاركة الجماهيرية، بما في ذلك الشبكات غير الحكومية، و ينص على أن تنطوي مشروعات الصندوق على التشاور الكامل مع المستفيدين والجماعات المتأثرة والمشاركة عند الحاجة، ومن أجل الاستفادة من وجهات نظر شبكات المناصرة غير الحكومية مداخلتها يتم تنظيم اجتماعات دورية للتشاور بين الصندوق والشبكات غير الحكومية، وذلك قبل كل اجتماع نصف سنوي للمجلس لإعطاء الصندوق والهيئات التي تتولى إدارته وتنفيذ مشروعاته وأعضاء المجلس فرصة مناسبة للتفاعل مع شبكات البيئة غير الحكومية، وقد حدّد مجلس الصندوق معايير لتفاعل الشبكات غير الحكومية ضمن فعاليات المجلس، ومن ضمنها ما يلي:

- 1- وجوب أن تكون المنظمات غير الحكومية معتمدة لدى الصندوق ؛
- 2- ضرورة أن يكون التمثيل الجغرافي عريض القاعدة ؛
- 3- وجوب أخذ جدول أعمال اجتماع المجلس في الاعتبار واختيار المنظمات التي تتفق اختصاصاتها مع بنود الجدول ؛
- 4- وجوب ضمان التمثيل واسع النطاق لوجهات النظر والخبرات المختلفة وتحقيق التوازن بين التمثيل على المستويات المحلية، الوطنية والدولية ؛

(1) - صندوق البيئة العالمية، منظمات المجتمع المدني: السياسات والمشاركة ، تقرير الصندوق السنوي 2008، واشنطن: 2008، ص 9.

5- مراعاة الحضور السابق للمنظمات غير الحكومية في اجتماعات المجلس وضرورة العمل على تناولها في الحضور<sup>(1)</sup>.

واحتراما لاستقلالية الشبكات غير الحكومية فقد ترك مجلس الصندوق عملية اختيار المقبلين لهذه الشبكات ولم يحتفظ إلا بحق الاستعراض والمراجعة للتأكد من إتباع هذه المعايير.

بالنظر إلى الإطار التنظيمي الذي وضعه وحدده صندوق البيئة العالمي لعمل شبكة مرفق البيئة العالمي، وبالنظر إلى المهام التي تمارسها هذه الأخيرة ضمن صندوق البيئة العالمي الذي يُعدُّ أكبر آلية دولية حكومية لتحويل السياسات البيئية العالمية، يتضح أنَّ " شبكة مرفق البيئة" تحتل وتنبوُّ مكانةً هامةً ضمن مؤسسات النظام البيئي العالمي تمكنها من ممارسة أدوار مختلفة ضمن سياسات وقضايا الحوكمة البيئية العالمية .

### المطلب الثالث: دور شبكة المرفق في دعم وتمويل قضايا الحوكمة البيئية العالمية.

تُعدُّ شبكة " المرفق البيئي العالمي " (GEFN) ، من الفاعلين الأساسيين المساندين لقضايا البيئة العالمية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال إسهامها في جمع التمويل لتنفيذ أهم المشاريع البيئية في مختلف دول العالم، وذلك بالاشتراك مع صندوق البيئة العالمي الذي يُعدُّ أكبر مؤسسة عالمية مموّلة لمشاريع تحسين البيئة الدولية. ولعلَّ من أهم المشاريع التي ساهم المرفق في إنجاح فعاليتها هو برنامج المنح الصغيرة.

#### أولاً / الهيكل البيئي لبرنامج المنح الصغيرة (SGP)

برنامج المنح الصغيرة هو برنامج مؤسسي تابع لصندوق البيئة العالمي، يقوم بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالنيابة عن الهيئات التي تتولَّى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، يقوم البرنامج على مبادئ المشاركة ، المرونة والشفافية و يُشجع على تحقيق أقصى درجة من الالتزام الذاتي والمبادرة من قبل البلدان والمجتمعات المحلية، وتُتخذ القرارات بالإجماع على المستوى القطري من قبل اللجنة التوجيهية

(1)- صندوق البيئة العالمية ، المرجع السابق ، ص ص. 10 ، 11.

الوطنية<sup>(1)</sup>، وهي هيئة متعددة القطاعات وذات تمثيل قوي للشبكات غير الحكومية، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والعلمية ومنظمات الشعوب الأصلية. فضلاً عن المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة المعنية. كما تُعتبر اللجنة الوطنية مسؤولة عن وضع إستراتيجية البرنامج الخاص بالبلد المعني، وتكييف الإطار الاستراتيجي العالمي لبرنامج المنح الصغيرة وفقاً للظروف القطرية الخاصة. ويوجد منسق وطني يعمل كحلقة وصل بين اللجنة التوجيهية الوطنية والشركاء المحليين، و يتولّى فريق الإدارة المركزية للبرنامج الموجود في وحدة صندوق البيئة العالمية في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسؤولية الإدارة العالمية العامة لبرنامج المنح الصغيرة .

#### ثانياً / تحليل حافظة مشروعات برنامج المنح الصغيرة :

قام برنامج المنح الصغيرة حتى مارس 2010 بإسناد أكثر من 12500 مشروع ، بإجمالي يبلغ أكثر من 295 مليون دولار . كما استقطب 408 مليون دولار كتمويلٍ مشترك، منها 178 مليون دولار مساهمات عينية من الشبكات غير الحكومية . و تستجيب المشاركة في برنامج المنح الصغيرة لطلب كل من الحكومات و المجتمعات المحلية و رغبتها في المشاركة في البرنامج . و بناءً على منجزاتها ازداد توسيع نطاق برنامج المنح الصغيرة باطراد عبر مراحل التشغيلية فمنذ مرحلته التجريبية للسنة المالية ( 1992 - 1996 ) ، عندما كان البرنامج يعمل في 42 دولة فقط تضاعف عدد البلدان المشتركة بواقع ثلاثة أضعاف تقريباً ، و في مرحلته التشغيلية الثالثة للسنة المالية ( 2005 - 2007 ) ، كما أنّ هناك 99 بلداً مشاركاً ، وفي مرحلته التشغيلية الرابعة للسنة المالية ( 2007 - 2010 ) بلغ إجمالي عدد البلدان 122 بلداً مشاركاً .

أُسندت حافظة برنامج المنح الصغيرة إلى شبكات غير حكومية بيئية متنوّعة منها المنظمات المحلية و الدولية و ذلك بنسبة 63% من حافظة مشروعات البرنامج ، منظمات الشعوب الأصلية بنسبة 33% و المؤسسات الأكاديمية و البحثية بنسبة 4% . ويشترط لإسناد المشروع

(1) - مرفق البيئة العالمية ، " مرفق البيئة العالمية ومشروع المنح الصغيرة " ، تمّ تصفح الموقع يوم : 20 / 02 / 2014.

للشبكات غير الحكومية أن تُقدّم هذه الأخيرة تقارير نهائية عن إنجازات المشروع و تقييمه تتضمن معلومات مفصّلة عن المشروع و ميزانيته و تمويله .

ثالثاً / أهم المشروعات البيئية المنفّذة من طرف شبكة المرفق البيئي العالمي ضمن برنامج المنح الصغيرة :

لقد شارك مرفق البيئة العالمي في العديد من المشاريع ضمن برنامج المنح الصغيرة ، والتي تخص المجالات البيئية التالية :

#### 1- الحفاظ على التنوع البيولوجي :

شاركت شبكة المرفق البيئي العالمي في إنشاء شراكة " الأنظمة الإيكولوجية المهددة بالخطر" ، وهو مشروع تمّ إسناده إلى منظمة الحفظ الدولية إحدى المنظمات غير الحكومية المنخرطة في شبكة المرفق البيئي العالمي ، يُعدّ المشروع من المشاريع الكبيرة التي تُدار من طرف صندوق البيئة العالمي و البنك الدولي ، و ذلك بتمويلٍ مشتركٍ قيمته 75 مليون دولار من السنة المالية 2001 .

لقد جاء المشروع من أجل معالجة تحدي فقدان التنوع البيولوجي في المناطق المهددة بالخطر ويهدف المشروع إلى تقديم مساعدة إستراتيجية للشبكات غير الحكومية و منظمات القطاع الخاص لأغراض حماية الأنظمة الإيكولوجية المهدّدة بالخطر و الأشدّ عرضة للتهديد في العالم و التي تشمل :

1- الأنواع المهددة عالمياً و المركزة جغرافياً ؛

2- المواقع ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لبقاء هذه الأنواع ؛

3- المناظر و البيئة الطبيعية الضرورية للحفاظ على العمليات الإيكولوجية و المتطورة .

قدّم صندوق " شراكة الأنظمة المهدّدة بالخطر" منحاً لأكثر من 1500 منظمة ضمن شبكة مرفق البيئة العالمي، مُنفّذاً بذلك مشروعات متنوّعة للمساعدة على حفظ مناطق التنوع البيولوجي المهدّدة بالخطر في 51 بلداً ، من خلال هيكلية و عمليات مُتّسمة بالمرونة و البراعة، وقد أثبتت المنح المقدّمة للشبكة فعّاليتها بشكلٍ خاص في توسيع نطاق المناطق المحمية و تعزيز إدارتها و تشجيع سبل كسب العيش المستدامة البديلة في إنتاج المناظر الطبيعية ، التثقيف

البيئي ، التوعية ، بناء القدرات و تعزيز تنمية المجتمع المحلي . و قد ساعد الدعم المقدم من صندوق و مرفق البيئة العالمية على إطلاق صندوق " شراكة الأنظمة الإيكولوجية المهددة بالخطر " ، وقد أثبت النموذج الذي قدّمه المشروع نجاحه و فعاليته في تحقيق هدف حفظ التنوع البيولوجي ، وقد واصل " صندوق شراكة الأنظمة الإيكولوجية " عمله فيما بعد كبرنامج مشترك بمساندة " الوكالة الفرنسية للتنمية " ، " منظمة الحفظ الدولية " ، " صندوق البيئة العالمية " ، " الحكومة اليابانية " و " البنك الدولي " .

## 2 - في مجال الملوثات العضوية الثابتة :

من أهمّ المشروعات المنفّذة ضمن برنامج المنح الصغيرة ، تعزيز مشاركة منظمات مرفق البيئة العالمي بصورة نشطة وفعّالة في تنفيذ اتفاقية "ستوكهولم" ، وهو من المشاريع المتوسطة التي تمّ إسنادها إلى صندوق الصحة البيئية ( منظمة غير حكومية ) تحت إدارة صندوق البيئة العالمي وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وذلك بتمويل مشترك قيمته 14.000.000 دولار من السنة المالية 2003.

يرمي مشروع اتفاقية " ستوكهولم " إلى حماية صحّة الإنسان والبيئة بالحدّ من الملوثات العضوية الثابتة وإزالتها ، كما يهدف إلى زيادة قدرة الشبكات غير الحكومية على المشاركة في الأنشطة التي تُوفّر إسهامات ملموسة وفورية في جهود البلدان في التحضير لتطبيق اتفاقية " ستوكهولم " حيث نفّذ مشروع الاتفاقية من خلال شراكات مع شبكة من المنظمات غير الحكومية ، والتي بلغ عدد أعضائها نحو 160 منظمة مع صندوق "الصحة البيئية" والشبكة الدولية لإزالة الملوثات العضوية<sup>(1)</sup>.

من ضمن المنجزات المستفادّة من المشروع ، إسهام أكثر من 200 منظمة غير حكومية في 65 دولة في زيادة الوعي بالملوثات العضوية الثابتة ومصادرها وأثارها الصحية والبيئية ، بإنتاج وثائق معلوماتية ووثائق سياسات خاصة بالبلدان ووضع موقع إلكتروني يعمل كقاعدة بيانات عالمية للشبكات غير الحكومية و الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المباشرة بشأن القضايا

(1) - مونيكا باريوت، حلول محلية لشواغل بيئية عالمية ( واشنطن : صندوق البيئة العالمية ، 2004 ) ، ص . 19 .

ذات الصلة بالملوثات العضوية الثابتة، وقد كان هذا المشروع فعّالاً في مناصرة السياسات والمساهمة في الشراكات في دولٍ كثيرة ما بين المنظمات غير الحكومية والحكومات، من بين البلدان العربية المستفيدة من برنامج المنح الصغيرة في مجال الملوثات العضوية، مصر،) للمزيد من التفاصيل حول المشروع ينظر للملحق رقم (03) حيث استفادت من مشروع الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة (1).

### 3- في مجال تغيير المناخ :

من أهم المشروعات المنفذة ضمن برنامج المنح الصغيرة في مجال تغيير المناخ "خلق القدرة على التنمية المستدامة للطاقة المتجددة وتعزيزها في أمريكا الوسطى، وهو مشروع مُنفذ من طرف "شبكة مستخدمي الكتلة الإحيائية في أمريكا الوسطى"، وهو مشروع متوسط يتولّى إدارته "صندوق البيئة العالمية " وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بتمويل قيمته 750 ألف دولار وتمويل مشترك قيمته 3.400.000 دولار.

لقد نُفذ المشروع لخلق وتعزيز القدرة على تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة المستدامة وتخفيض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري ، عن طريق تشجيع الطاقة المتجددة صغيرة النطاق، تضمّنت الأهداف النوعية ما يلي :

- 1- زيادة إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الأساسية بالنسبة لعدد أكبر من سكان أمريكا الوسطى، وخصوصاً في المناطق الريفية ؛
- 2- استخدام مصادر الطاقة المتجددة، بدلاً من أنواع الوقود الأحفوري ، في أنشطة توليد الكهرباء صغيرة النطاق ؛
- 3- الدخول في مناقشاتٍ لتيسير دمج حماية البيئة العالمية في أجندة سياسات الطاقة لأمريكا الوسطى (2).

(1) - وزارة البيئة بمصر، تجربة استخدام الأنظمة المصرية لمعالجة القضايا البيئية في المشروع الممول من GEF، مصر: تقرير وزارة البيئة ، 2005.

(2) - مرفق البيئة العالمية ، " مرفق البيئة العالمية ومشروع المنح الصغيرة "، مرجع سابق ، ص ص.26- 28 .



ومن أهم المنجزات والدروس المستفادة من هذا المشروع هو أنه تم تنفيذ العديد من تجارب وتطبيقات الطاقة المتجددة القابلة للتكرار والمحاكاة من خلال ثمانية مشروعات إيضاحية، بما في ذلك الطاقة الكهرومائية والتوليد المشترك، وتوليد الطاقة الكهربائية الشمسية، بإجمالي قدره 9.7 كيلواط، وقد نفذت جميع هذه المشروعات الإيضاحية من خلال شراكات مع شبكة غير حكومية، محلية و دولية وقد وضعت دراسات جدوى لتحديد آليات مالية مبتكرة للطاقة المتجددة. وعلاوة على ذلك، زاد وعي المسؤولين الحكوميين بدرجة كبيرة بشأن الطاقة المتجددة والقدرة على توليدها. ونتيجة لذلك، تحققت التكامل الإقليمي للمؤسسات الحكومية وتم دمج الطاقة المتجددة في سياسات وخطط الطاقة والبيئة في كل البلدان المشتركة.

#### 4- في مجال الأراضي الرطبة والمياه الدولية :

من أهم المشروعات في هذا المجال مشروع " الإدارة المستدامة للأراضي الرطبة " في منطقة الجنوب الإفريقي ، وهو مشروع متوسط يتم إسناده إلى المعهد الدولي لإدارة المياه ( مؤسسة بحثية ) ، يتولى إدارته صندوق البيئة العالمية تحت إشراف وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتمويل قيمته 999 ألف دولار أمريكي وتمويل مشترك 1.211.000 دولار للسنة المالية 2005. يرمي هذا المشروع إلى الحد من تدهور الأراضي الرطبة المستخدمة في الإنتاج الغذائي في منطقة الجنوب الإفريقي بمعالجة الافتقار إلى البيانات العلمية ، لتوفير خيارات على صعيد السياسات وتطبيق استراتيجيات سبل كسب عيش سليمة إيكولوجياً ومعتمدة على الأراضي الرطبة، ومن أجل تعظيم مدى وأثر هذا المشروع، دخل المعهد الدولي لإدارة المياه في شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة والمكتب الإقليمي للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة في الجنوب الإفريقي، علاوة على الحكومات والشبكات غير الحكومية و الجامعات في الدول المشتركة (ليسوتو، ملاوي موزامبيق، تنزانيا، جنوب إفريقيا، زامبيا، زمبابوي)<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> مرفق البيئة العالمية ، المرجع السابق ، ص ص.24، 25 .

من المنجزات والدروس المستفادة من هذا المشروع استخدام بيانات جديدة حول الأراضي الرطبة، وتشمل الأدوات المعلوماتية المفيدة التي تم تطويرها رسم خرائط للأراضي الرطبة، ومعلومات مفصلة حول مساحتها حسب استخدامات الأراضي وتقييم الاستخدام الموسمي للأرض، والرصد والنمذجة الهيدرولوجية، وهذه البيانات الجديدة تكملها دراسات أخرى كاستعراض وتحليل مفصلين لسياسات وتشريعات الأراضي الرطبة والاستقصاءات الاجتماعية، الاقتصادية ودراسات الحالة حول آثار تدهور الأراضي المرتبط باستخدام الأراضي الرطبة وسبل كسب العيش وقيمة الأراضي الرطبة.

وتتمثل الخطوات التالية في صياغة سياسات واستراتيجيات محسنة بناءً على هذه المعرفة الجديدة والقدرة المعززة من أجل الإدارة المستدامة للأراضي الرطبة .

بنظرة عامة على ما تم إنجازه من برامج ومهام من طرف شبكة المرفق البيئي العالمي في مجالات البيئة المختلفة، نجد أنّ إسهامات هذه الأخيرة شديدة الأهمية بالنسبة لصندوق البيئة العالمية، وذلك من حيث فعالية مشروعاته والتأكد من أنّ خبراتها ووجهات نظرها الخاصة منعكسة ومجسدة في سياسات الصندوق بصفة خاصة وسياسات الحوكمة البيئية العالمية بصفة عامة، إذ تجسدت على أرض الواقع علاقات شراكة جديدة ما بين الحكومات وشبكات المناصرة غير الحكومية ، أصحاب المصالح المباشرة والمجتمعات المحلية في مجال إنجاح خطط وبرامج المحافظة على البيئة على مستوى عالمي.

#### المبحث الثالث: الشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED) :

جاءت شبكة البيئة والتنمية (RAED) نتيجة للحاجة الماسة إلى وجود هيئة أو إطار لتوحيد جهود المنظمات العربية وجمع شملهم في الوطن العربي، وتعبّر عن تطلعاتهم وآرائهم إزاء القضايا البيئية والتنمية المستدامة المحلية الإقليمية والدولية في المؤتمرات والمحافل الدولية. وقد تم اختيار هذه الشبكة ضمن هذه الدراسة لأنها تملك كلّ الإمكانيات المادية والبشرية التي تؤهلها لاحتلال مكانة هامة ضمن مختلف الشبكات البيئية في شتى أنحاء العالم، حيث أنّ شبكة رائد أصبحت اليوم تمثل شبكة من المنظمات غير الحكومية العربية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تأسيس الشبكة العربية للبيئة والتنمية وتشكيلها.

أولاً/ المراحل التاريخية لتأسيس الشبكة:

تأسست الشبكة في البداية تحت مسمى "الاتحاد العربي للشباب والبيئة"، وذلك عام 1983، واستمر إلى غاية 1990 بسبب اكتشاف أعضائه أن الاتحاد تواجهه مشكلة الصراع على المناصب، وأن المشاركة لجميع الأعضاء محدودة بسبب تركيز القوة في مجلس إدارة الاتحاد، والأمر الذي دفع بالأعضاء إلى البحث عن إطار جديد يحقق المشاركة الكاملة لكل عضو من الأعضاء ضمن إطار تنسيقي وهيكل تنظيمي جديد، فأنشأت بذلك "الشبكة العربية للبيئة والتنمية" عام 1990. وذلك من أجل التحضير لمؤتمر قمة الأرض في "ريو دي جانيرو" عام 1992، بعد سنوات من كتاب "مستقبلنا المشترك Our common future" أثناء اللّجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED)<sup>(1)</sup>، والتي اتضح أثناءها أهميّة مشاركة المجتمع المدني والمواطنين من خلال إبراز آرائهم حول العمل البيئي والتنموي، وحين اجتمعت المنظمات الدولية والمحلية بالقاهرة في نوفمبر 1990، للتشاور والتحضير لمؤتمر "ريو" عام 1992، أيقنت المجموعة العربية المشاركة في الاجتماع أهميّة تنظيم نفسها، من خلال هيئة تضمن التنسيق الكامل فيما بينها، كذلك إظهار المنطقة العربية كمنطقة لها إمكاناتها التي تضعها في المقدمة أو على الأقل على نفس مستوى المناطق الأخرى من العالم، من حيث تكوين الشبكات الإقليمية مثل: الشبكات الآسيوية أو شبكات أمريكا اللاتينية، وعلى هذا الأساس فإنّ المجموعة العربية التي حضرت هذا الاجتماع التشاوري (نوفمبر 1990)، أعلنت عن إنشاء الشبكة العربية للبيئة والتنمية، والتي أطلق عليها اسم مختصر وهو رائد "RAED" كان التفويض الذي أعطى للشبكة هو العمل فقط للتحضير لمؤتمر قمة الأرض، ونتيجةً للتحضير والإعداد العلمي المنظم، الذي قامت به الشبكة العربية للبيئة والتنمية لأعمال المنظمات غير الحكومية وعرض وجهة نظرها تجاه مشكلات وقضايا البيئة والتنمية للمنطقة العربية أثناء مؤتمر "ريو"، تيقنت المنظمة غير الحكومية العربية مدى أهميّة استمرار الشبكة، وقرّر أعضاؤها أن تستمر في أعمالها البيئية والتنموية وأن

(1) عماد الدين عدلي، الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2003) ص 84.

يقوم مؤسسوها بتحويلها إلى شبكة إقليمية، وأن يتبعوا الطرق القانونية في هذا المجال، ولتحسيد هذا القرار تم عقد أول اجتماع تأسيسي في القاهرة في ديسمبر 1993، وفي هذا الاجتماع تم الاتفاق على عمل نظام أساسي للشبكة العربية للبيئة والتنمية، وقد تم إعطاء المسؤولية للمكتب العربي للشباب والبيئة للقيام بأعمال سكرتارية الشبكة، وأن يبذل قصارى جهده لكي تصبح الشبكة العربية للبيئة والتنمية شبكة رسمية وقانونية، وقد سارت خطة عمل الشبكة بمراحلها الأولى في ثلاث اتجاهات<sup>(1)</sup>.

#### 1- الاتجاه الأول:

التعريف بالشبكة ومحاولة ضم أكبر عدد من الجمعيات الأهلية في الدول العربية إليها. وقد انضمت للشبكة العربية العديد من الجمعيات المعنية بشؤون البيئة والتنمية المستدامة في 15 دولة عربية هي ( الجزائر، موريتانيا، المغرب، تونس، السودان، مصر، فلسطين، الأردن، لبنان، سوريا، الكويت، البحرين، قطر، اليمن، المملكة العربية السعودية).

#### 2- الاتجاه الثاني:

تعاملها وتعاونها وتنفيذها للعديد من اللقاءات الإقليمية بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، وفي عام 1995 اعترفت الجامعة العربية بشبكة "رائد" وأكسبتها صفة العضو المراقب لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وبناءً عليه تشارك الأمانة العامة الفنية لمجلس وزراء البيئة العرب ويمثل لها في الاجتماعات التي تعقدتها الشبكة، كذلك تشارك في اجتماعات مجلس إدارتها.

#### 3- الاتجاه الثالث:

تعاونها مع المنظمات الدولية في عديد من اللقاءات الإقليمية، سواءً أكان ذلك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بنبروبي أو مع برنامج الأمم المتحدة بغرب أسيا أو غيرهما من المنظمات الدولية. ونتيجةً لمصداقية الشبكة وشفافيتها في عرض الحقائق والمعلومات والتزامها

(1) عماد الدين عدلي، المرجع السابق، ص ص . 86 ، 87.

بأداء ما يوكل إليها من أعمال وإخلاصها في تحقيق الأهداف واعتراف جامعة الدول العربية بها، فقد حصلت الشبكة على الصفة الاستشارية كمنظمة إقليمية عربية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة. كذلك تمّ اعتماد الشبكة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في "نيروبي"، وأيضاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة بغرب آسيا (ROWA)، وخطة عمل البحر المتوسط (MAP)، وعلى مستوى البحر المتوسط فقد استطاعت الشبكة أن تشارك مع شبكة المنظمات غير الحكومية الأوروبية (EEB) والمنظمة اليونانية للبيئة. كما أنّ للشبكة تعاوناً علمياً واضحاً من خلال إتباعها أسلوب الشراكة في طرح القضايا الإقليمية والدولية من خلال المؤتمرات وحلقات العمل الإقليمية مع العديد من المؤسسات الدولية الأخرى مثل: الاتحاد الأوروبي EU ، مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية (FES)، مؤسسة "هنريش بول الألمانية (HBO)، مكتب معلومات البحر المتوسط (MIO-ESCDE)، مجلس الأرض Earth conciel والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة<sup>(1)</sup> .

#### ثانياً/ عضوية الشبكة :

تتكوّن عضوية الشبكة العربية للبيئة والتنمية من :

#### 1- الأعضاء العاملين بالشبكة:

يمثل هؤلاء المنظمات غير الحكومية العربية العاملة في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها بالدول العربية، والأفراد الطبيعيين الذين ترى الشبكة فائدة من انضمامهم للعضوية.

#### 2- الأعضاء المنتسبين بالشبكة:

يشمل هؤلاء المنظمات غير الحكومية المهتمة بأهداف وأنشطة الشبكة بالدول العربية كما تشمل الأفراد الطبيعيين المهتمون بحماية البيئة في الدول العربية.

#### 3- الأعضاء المؤازرين بالشبكة :

(1)- أماني قنديل ، " إلى أي حدّ تطوّر المجتمع المدني في مصر " ، ورقة بحث قدمت في مؤتمر علمي حول : "التطور الديمقراطي" ، القاهرة، 1997، ص 15.

قد يكون العضو المؤازر منظمة غير حكومية غير عربية مهتمة بأهداف الشبكة، أو فرد طبيعي غير عامل يهتم بحماية البيئة وأهداف الشبكة.

#### 4- أعضاء الشرف بالشبكة :

يُقبل هؤلاء بقرار من الجمعية العمومية للهيئات أو الأفراد التي تقدّم خدمة جليّة للشبكة وتوجيه من المجلس التنفيذي تقدّم الهيئات والأفراد الراغبين بالانضمام لعضوية الشبكة طلباً كتابياً إلى السكرتارية العامة، يتم التعهد فيه بالالتزام بالنظام الأساسي للشبكة وسداد رسم اشتراك العضوية ، على أن يُرفق بالطلب المستندات الدالّة على توفّر شروط العضوية، ويقيد ذلك في سجل خاص ويجب عرض طلب الانضمام لعضوية الشبكة على اجتماع المنسقين الوطنيين للبحث فيه، وذلك في أول اجتماع له يلي تاريخ تقديم الطلب وذلك خلال مهلة قصوى لا تتجاوز سنة من ذلك التاريخ، فإذا انقضت تلك المهلة دون قرار بالبحث في الطلب يُعتبر ذلك بمثابة قبول له<sup>(1)</sup>.

لقد بلغ عدد أعضاء الشبكة العربية للبيئة والتنمية منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2002 حوالي 87 عضواً عاملاً، يمثلون سبعة وثمانون جمعية ومنظمة غير حكومية تعمل في مجال البيئة والتنمية المستدامة، ويمثلون 15 دولة عربية، بياناتهم كما هو موضّح في الجدول الآتي<sup>(2)</sup>:

(1) - أماني فنديل ، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية ( القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2003 )، ص ص.95-97.

(2) - المرجع السابق ، ص. 96 .

الجدول رقم (04): قاعدة العضوية في الشبكة العربية للبيئة والتنمية.

اسم الدولة	عدد أعضاء الشبكة	عدد الجمعيات الممثلة
مصر	14	14
السودان	12	02
تونس	12	12
الجزائر	03	03
موريتانيا	18	18
لبنان	12	12
الأردن	08	08
فلسطين	03	03
سوريا	06	06
السعودية	02	02
الإمارات العربية المتحدة	02	02
اليمن	03	03
قطر	02	02
البحرين	03	03
المغرب	07	07

المصدر: أماني فنديل، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية ( القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2003)، ص. 96.

### ثالثاً/ أجهزة الشبكة:

#### 1- المؤسسون:

هم الأعضاء العاملون الدائمون الذين يُشكّلون مجلس الأعضاء الدائم، وهو بمثابة جهاز استشاري له صفة الرقابة على أعمال وأنشطة الشبكة.

#### 2- الجمعية العمومية:

تتكوّن من جميع الأعضاء العاملين في الشبكة، ولأعضاء المنتسبين حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية والاشتراك في مناقشاتها دون أن يكون لهم حق التصويت، وتختص الجمعية العمومية بما يلي<sup>(1)</sup>:

#### 1 - انتخاب المنسقين الوطنيين ؛

(1)- عماد الدين عدلي، مرجع سابق، ص. 100، 101.

- 2- النظر في خطة الشبكة واعتمادها ؛
  - 3- تحديد رسوم الانضمام والاشتراكات السنوية لأعضاء الشبكة ؛
  - 4- النظر في الميزانية العمومية والحسابات الختامية وتقارير مراقب الحسابات والتصديق عليها ما بين سنوات انعقاد الجمعية ؛
  - 5- النظر في التقرير الذي يُعدّه المنسق العام عن نشاط الشبكة ما بين سنوات انعقاد الجمعية؛ في أيّ موضوعات أخرى متعلّقة بنشاط الشبكة شريطة أن يقرّها المنسقون الوطنيون قبل الدعوة بعقد الجمعية العمومية وإدراجها في جدول الأعمال؛
  - 6- يرأس الجمعية العمومية أحد منسقي الدول بالانتخاب، وتعقد الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً كل ثلاث سنوات، ويشترط لقبول العضو في الاجتماع أن يكون قد سدد الاشتراكات المستحقة حتى نهاية السنة المالية السابقة، وتصدر الجمعية العمومية قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين.
- 3- المنسقون الوطنيون:
- يتشكّل مجلس المنسقين الوطنيين من عددٍ من منسقي الدول الأعضاء، وتكون مدة العضوية للمنسق الوطني ثلاث سنوات، ويختص المنسقون الوطنيون بما يلي:
  - 1- اعتماد خطة عمل الشبكة وعرضها على الجمعية العمومية للتصديق عليها ؛
  - 2- تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة اللازمة لتحقيق أغراضها ؛
  - 3- اعتماد اللوائح المالية والإدارية للشبكة؛
  - 4- إقرار الهيكل التنظيمي للشبكة؛
  - 5- اعتماد تعيين موظفي الأمانة العامة الرئيسيين وإنهاء خدماتهم ؛
  - 6- تقرير وسائل التعاون مع الهيئات والجهات المعنية بالشؤون التي تدخل في مجالات نشاط الشبكة؛
  - 7- وضع التقرير السنوي عن نشاط الشبكة والميزانية التقديرية والميزانية العمومية والحساب الختامي وعرضها على الجمعية العمومية للتصديق عليها.
- 4- السكرتارية العامة:



تتكوّن السكرتارية العامة للشبكة من منسق عام يعاونه جهاز من الموظفين طبقاً للهيكل التنظيمي للشبكة. ويتم اختيار المنسق العام من دولة مقر الشبكة، وتختص السكرتارية العامة بما يلي:

- 1- إعداد الخطط السنوية وتنفيذها بعد إقرارها ؛
  - 2- إعداد مشروع جدول أعمال اجتماعات المنسقين الوطنيين ؛
  - 3- تبليغ قرارات وتوصيات اجتماع المنسقين الوطنيين إلى أعضاء الشبكة ومتابعة تنفيذها ؛
  - 4- إعداد مشروعات اللوائح المالية والإدارية والهيكل التنظيمي ؛
  - 5- إعداد مشروع الموازنة ومشروع التقرير السنوي عن نشاط الشبكة ؛
  - 6- تصريف الشؤون العادية واليومية للشبكة<sup>(1)</sup> ؛
  - 7- يزاول المنسق العام جميع الأعمال والإجراءات التنفيذية وفقاً لهذا النظام ويكون مسئولاً أمام المنسقين الوطنيين عن كل أعماله وتصرفاته ؛
  - 8- يكون المنسق العام أو نائبه هو الممثل القانوني للشبكة.
- المطلب الثاني: أهداف الشبكة العربية للبيئة والتنمية.**

تهدف الشبكة العربية للبيئة والتنمية إلى تحقيق التكامل :

- 1- تهيئة بيئة أعضاء الشبكة، بما يتيح استفادة الأعضاء من الخبرات المختلفة على المستوى العربي ؛
- 2- العمل على إيجاد قنوات للاتصال بين المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي من جانب، وبين المنظمات غير الحكومية العربية المشاركة في الشبكة من جانب آخر لضمان تواجدهم العربي على المستوى الدولي
- 3- العاملون في مجال أنشطة الشبكة
- 4- المشاركة في الندوات والمؤتمرات العربية والدولية إذا كانت موضوعاتها لها صلة بأنشطة

(1) عماد الدين عدلي ، المرجع السابق . 102 103 .

5- توفير أحدث المعلومات والإحصاءات التي لها صلة بأنشطة الشبكة لتكون مرجعاً

6- معاونة الأعضاء في توفير احتياجاتهم م

7- العمل على دعم الشبكة من خلال الجامعة العربية ومنظمات الأمم المتحدة وكذلك الهيئات  
(1)

8- شروعات في العالم العربي ككل

عربي

ته

9-

المعنية بالبيئة في الوطن العربي وجامعة الدول العربية

إضافة إلى هذه القائمة المسطر  
لديها أولويات ذات أهمية  
بالغة تسعى إلى تحقيقها تتمثل فيما يلي:

1- القاعدة العريضة من المواطنين المنضمين للجمعيات غير

الحكومية، ورؤيتهم وممارساتهم الجديدة في العمل التنموي والبيئي هي المركز الأساسي  
ة الشبكة في فعالية أعضائها في كل بلد عربي، لذا كان أهم

ته

. قد ظهرت مساعي تحقيق هذا الهدف من

طرف الشبكة من خلال إعدادها للبرنامج التدريبي لبناء قدرات الجمعيات العربية بالتنسيق مع  
أمانة مجلس وزراء البيئة العرب أثناء التحضير للقمة العالمية للتنمية المستدامة "جوهاسبرغ" سنة  
دورات متقدمة تكميلية في واشنطن بلجيكا وبالي  
2002

(2)

(1)- تقييم خبرة الشبكات في المنطقة العربية ( ) : ير الحكومية، (2004) . 65 - 68 .

(2)- المرجع السابق . 74 - 77 .

-2-

فعلى سبيل المثال: قامت شبكة رائد بالتحضير لمؤتمر الأرض " بريو " عام 1992  
مها بإصدار تقرير يعبر عن وجهة نظر المجتمع المدني العربي تجاه قضا  
م والانجازات والأولويات في قضيه  
ا مجموعة من التوصيات والإجراءات الضرورية  
التنمية المستدامة في العالم العربي خصوصاً ومختلف دول العالم عمومً .  
بعد ذلك أسندت شبكة رائد إلى منسقيها  
غير الحكومية العربية حول مسيرة التنمية المستدامة لمد  
ديجانيرو " 1992. وتحديد متطلبات المنظمات غير الحكومية واقتراحاتهم لحل  
يد من المنسقين العرب في كل من: موريتانيا،

3- التركيز على التوعية والتربية والتثقيف البيئي في قطاعات التعليم غير النظامية كوسيلة  
لممارسة مشروعات وأنشطة عملية بيئية تهدف إلى تحقيق الصح  
لمساعدة المتدربين على اتخاذ قرارات مساهمة في تحسين نوعيه  
بيئتهم المحلية. ومن الأمثلة الواقعية التي تدل على نجاح الشبكة في تحقيق هذا المسعى قيام  
بتنفيذ حملة "نظفوا العالم" والتي تتم في شهر سبتمبر من كل عام (1).  
4- التي تستهدف ترشيد استهلاك الموارد وإعادة استخدامها،

التحارب الناجحة بعد تقويمها والاستفادة من نتائج التغذية الرجعية لها، ثم تعميمها بعد  
: في برنامج إدارة المخلفات الصلبة والذي يتم تنفيذه في أربع  
: ان، وتمويل من الإتحاد الأوروبي

(1) ، "ثقافة المجتمع المدني"، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الثاني حول : ( : 1997 )

هذا البرنامج إلى عمل نماذج قابلة للتكرار في أربع مدن عربية حول إدارة المخلفات الصّ  
المنبع إلى التدوير<sup>(1)</sup>.

5- العمل على إيجاد نوع من وحدة التفكير في الخطوط العريضة بين الأعضاء المنظمين للشبكة  
العربية للبيئة والتنمية في مختلف الدول العربية وعلى اختلاف تخصصاتهم البيئية المتجددة  
لج " "

عتبر المجلة خير وسيلة يتم فيها التعبير عن أفكار وطموحات المنظمات  
غير الحكومية فيما بينها، وكذلك فيما بينها وبين العالم الخارجي، ويتم  
مستمرة وكذلك زيادة مساحتها، ويساهم في كتابة مقالات لجهة العديد من وزراء البيئة في  
المنطقة العربية وأعضاء الشبكة وخبراء من الدول العربية.

6- أدوات ووسائل لترشيد الطاقة

فات الصلبة في المنطقة العربية والمتوسطة وقد أقامت الشبكة مؤتمراً  
حول إدارة المخلفات الصلبة البلدية في المنطقة العربية والمتوسطة بالقاهرة في ديسمبر 1999  
وتحت رعاية رئيس مجلس الوزراء. كذلك تم إعداد بوستر وكتيب عن هذا المعرض الدولي، وذلك

7- إعداد أنشطة تعليمية حول المياه في حوض البحر المتو  
غير  
صفية في التعليم النظامي وغير النظامي .

8- نشر مفاهيم التربية البيئية  
غير ال

مراجع وحدات تعليمية للتربية البيئية غير النظامية وقد تم  
جنة المصرية للتربية والعلوم

المرجع السابق . 26 .

(1) -

والثقافة، ويستفيد من مراجع الوحدات التعليمية المشرفون على المديرين في مجال الثقافة البيئية من يعمل في قطاع التعليم البيئي غير النظامي<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: إسهامات شبكة رائد في الحوكمة البيئية العالمية

تسعى الشبكة العربية للبيئة والتنمية إلى تنمية وتطوير وتنسيق مجالات عمل أعضائها وتوثيق الروابط بينهم والإسهام في تحقيق التكامل البيئي والتنموي على المستوى العربي والإقليمي وعلى المستوى الدولي والعالمي، وذلك من خلال المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة المساهمة في عمليات التوعية البيئية والمشاركة في المؤتمرات والندوات

:

#### أولاً/ الإسهام في نشر تجارب مبتكرة لحل المشاكل البيئية:

من أمثلة الموضوعات للتجارب التي قامت بها الشبكة العربية للبيئة والتنمية في مجال

:

- 1- حملة نظفوا العالم
- 2-
- 3- انتقاء التكنولوجيات الملائمة في معالج
- 4- ات وتصنيع الاسمنت
- 5- حملات لإعادة تأهيل غابات المانجروف في العالم العربي
- 6- نوعية المياه ومشاكل تلوث المياه
- 7-
- 8- تجارب عربية في مجال حماية البيئة الحضرية<sup>(2)</sup>

(1) مشروع إستراتيجية لتعزيز مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ) : مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002 . 52 .

(2) - عماد الدين عدلي، "MAP" 17 2008 . 50 .

ثانياً: المساهمة في حملات التوعية والتربية البيئية:

RAED بإصدار مجلة المتوسطة المستدامة بالتعاون

مع مكتب معلومات البحر المتوسط، والمكتب الأوروبي للبيئة، وذلك لنشر التجارب البيئية  
نشر هذه المجلة كل ثلاثة شهور

وتقوم بإرسالها للأعضاء بالشبكة لكي يستفيدوا من مقترحات وحلول المشاكل البيئية .

كما تعمل الشبكة على توفير أحدث المعلومات والإحصاءات التي لها علاقة بأنشطتها البيئية  
وم الشبكة بإعداد نشرة الكترونية شهرية تغطي مختلف الموضوعات الخاصة

عالمية للتنمية المستدامة "بجوهاسبرغ" عام 2002

كما تقوم بإصدار مجلة "منتدى البيئة" إلى كل

- (RAED) بإصدار كتيبات تعالج مشاكل بيئية معينة وتضع الحلول لها، ومن  
أمثلة هذه الإصدارات (1):

1 - يل المعلم للحفاظ على مياه الشرب

2 - ليات المؤتمر والمعرض الدولي، حول إدارة المخلفات البلدية في الم

3 - التقرير العربي حول "ريو"

4 - المجتمع المدني العربي والقمة العالمية للتنمية المستدامة جوهاسبرغ 2002

5 - "نحن وقم"

لج

البيئة العرب في القم

ثالثاً/ التفاعل الإقليمي لشبكة رائد مع المنظمات والمؤتمرات البيئية الدولية:

(1) - ماد الدين عدلي المرجع السابق .51.

1 - نتيجة اعتراف جامعة الدول العربية بالشبكة العربية للبيئة والتنمية وأنش

لج

اعتماد شبكة رائد من قبل الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في "نيروبي" وأيضا برنامج الأمم

2- معتبر برنامج

للشبكة العربية للبيئة والتنمية، حيث يساهم في تمويل كثير من أنشطتها مع غيره من المؤسسات

:

- يق إلى التنمية المستدامة 1998

- مشروع المحافظة على البيئة الطبيعية بجبل علبه 1999

- تنفيذ البرنامج التدريبي "قدرات 21 ورشة عمل" بلبنان في سبتمبر 2001

- تنفيذ البرنامج التدريبي لبناء القدرات ( جامعة الدول العربية في أكتوبر 2001)

- المنتدى الإقليمي الأول للإعلاميين العرب حول البيئة والتنمية المستدامة بأبوظبي 2002<sup>(1)</sup>.

3- 2001 ساهمت الشبكة العربية للبيئة والتنمية في الاجتماعات التحضيرية على

بمضورها الاجتماعات التالية:

- الاجتماع التحضيري الأول للإعداد للقمّة العالمية للتنمية المستدامة "جوها سبرغ" 2002

تم عقد هذا الاجتماع بنيويورك في الفترة 31 أبريل إلى 2 2001.

- الاجتماع التحضيري الثاني للإعداد للقمّة العالمية للتنمية المستدامة بجوها سبرغ 2002

عقد هذا الاجتماع بنيويورك في الفترة الممتدة من 28 جانفي إلى غاية 08 2001 .

- الاجتماع التحضيري الثالث للإعداد للقمّة العالمية للتنمية المستدامة جوها سبرغ 2002

عقد هذا الاجتماع بنيويورك في الفترة الممتدة من 25 مارس حتى 05 2002.

(1)- أماني قنديل، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية، مرجع سابق . 108 .

- الاجتماع التحضيري الرابع للإعداد للقمّة العالمية للتنمية المستدامة "جوهاسبرغ" 2002.  
عقد هذا الاجتماع في "بالي" خلال الفترة من 27 ماي إلى 07 2002 )

).

ساهمت الشبكة العربية للبيئة والتنمية بحضور وفدٍ من منسقيها في ورشة العمل التي نظّ

في أئينا 1995 حول إعادة توجه التربية البيئيّ

5- مت الشبكة العربية للبيئة والتنمية في إطار التحضير المتوسطي لمؤتم

المستدامة "جوهاسبرغ" 2002

الثروة المائية والفقير" في الفترة من 19 إلى 20 ديسمبر 2001، والثاني حول الإدارة الفعّالة للمياه

في الفترة من 20 إلى 21 ديسمبر 2001

برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقد شارك في الورشتين

152 دولة هي (الأردن، إسبانيا، تونس، تنزانيا، قبرص، البرتغال، سوريا،

(1).

لج

:

- اعتبار المياه الذ

- أهميّ قضايا المياه

- أهميّة التضامن بين الشمال والجنوب ودول حوض البحر المتوسط وأهميّة التضامن بين كل

لج

- ودوره في الإدارة الرشيدة للمياه

- أهميّة مساهمة القطاع الخاص للقيام بأعمال في مجال إدارة المياه واستغلالها بطريقة اقتصادية

(1) - مرجع سابق .235.



- ة المياه في مختلف دول العالم تمهيدا لرؤية مشتركة  
تعرض في قمة التنمية المستدامة في "جوهاسبرغ" عام 2002.

-6

( لجنة الدائمة الاستشارية للمجتمع المدني)، جامعة الدول العربية البرنامج الإنمائي  
للأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي) وقد نجحت الشبكة كنتيجة لذلك في الحصول على تمويل  
قدره 902 ألف يورو من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ البرنامج الإقليمي لإدارة المخلفات الصلبة في  
أربع بلدان عربية متوسطة ( المغرب، تونس، مصر ولبنان) ويهدف البرنامج إلى عمل نماذج  
قابلة للتكرار في أربع مدن عربية حول إدارة المخلفات الصلبة من المنبع حتى التدوير.

كما نجحت الشبكة في توفير نفقات سعر 100

جوهاسبرغ 2002

الأوروبي ومؤسسة فورد (1).

" إنجازه من الأهداف التي حدّته "

واضح إستراتيجي

(RAED)

مها إلى الواقع وإلى حيز التنفيذ، من خلال إقامة حلقات العمل والمؤتمرات المشتركة والتي

تساهم في تمويلها منظمات إقليمية ودولية تدعيما للعمل البيئي والتنموي المشترك

نماذج لترشيد بعض الموارد الطبيعية كالمياه، كذلك إقامة معارض تسهم في إدخال التكنولوجيا

النظيفة والأمنة في مختلف دول العالم بصفة عامة ودول العالم العربي بصفة خاصة

ذلك بروح محاولة تغيير الواقع وممارسة الحلول المتقدمة والحديثة للعديد من المشكلات البيئية في

لعالم.

"

"

"

"

نه

"

"

تقريبا حول محاولة ترقية السلوك البيئي والاجتماعي للمجتمعات المحلية والدولية

استراتيجيات وتكتيكات التوعية والتعليم فهي لم تصل بعد إلى مرحلة من النضج والفعالية الكافية التي تجعلها قادرة على تنفيذ استراتيجيات الضغط أو المواجهة أو محاسبة مؤسسات القطاع الخاص أو الحكومات لإحداث التغيير البيئي والمجتمعي المطلوب، وهي بذلك تشبه إلى كبير شبكة " التي تميّزت باكتفائها بتجسيد إستراتيجية الشراكة

تتم في الحصول على التمويل اللازم  
" التي تُعتبر من

ة، وذلك بسبب طول عمرها الزمني، حيث أنّ

1949، وبذلك اكتسبت الخبرة والحنكة السيئة

نت من النفاذ إلى أكبر المنظمات البيئية والحكومات ومحاسنة

تغيير سياساتها ومواقفها تجاه القضايا البيئية لك بتطبيق استراتيجيات المواجهة المحاسبة

وحتى يكون التقييم أكثر موضوعية لفاعلية الشبكات الثلاث التي تمّ ق إليها في هذا

مع الجدول الموالي (RAED, GEFI, FAOI)

من خلاله إلى إبراز الظروف والمتغير التي تحيط ببناء الشبكات الثلاث

الأهداف التي تدعو إليها وتبيان القضايا والإشكالات البيئية التي تعالجها، وأهم الاستراتيجيات

بعدة في ذلك ، والاستفادة من خبراتها وتجزئة .

الجدول رقم (06) : مقارنة وتقييم موضوعي لفاعلية الشبكات الثلاث

RAED-GEFN-FAON

اسم شبكة المناصرة غير الحكومية			معايير التقييم
الشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED)	مرفق البيئة العالمية (GEFI)	أصدقاء الأرض (FAOI)	
عام 1990 بالقاهرة	عام 1995 بواشنطن	عام 1969 بواشنطن	التأسيس والمقر
- أكثر من 97 منظمة في 15 دولة بآسيا وإفريقيا.	- أكثر من 450 منظمة ب 80 دولة موزعة بكافة أنحاء العالم.	- أكثر من مليون عضو ب 77 دولة موزعة بكافة أنحاء العالم.	العضوية

<p>- معترف بها من طرف جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة. - لها صفة مستشار في UNEP وبرنامج الأمم المتحدة بغرب آسيا ROWA</p>	<p>معترف بها من طرف مجلس البيئة العالمي. - شراكة دائمة مع صندوق البيئة العالمي.</p>	<p>- معترف بها من طرف الأمم المتحدة (ONU) - تتمتع برتبة مراقب ل IWC, IMO, UNEP, FAO</p>	<p>مكانة الشبكة ضمن مؤسسات النظام البيئي العالمي.</p>
<p>"مجتمع يعبر عن واقع وتطلعات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية.</p>	<p>"مجتمع ديناميكي يؤثر على السياسات والأفعال على جميع المستويات لحماية البيئة العالمية وتشجيع التنمية المستدامة.</p>	<p>- شبكة تعمل على القضايا البيئية والاجتماعية الملحة في عصرنا، تستمد قوتها من خلال العمل مع المجتمعات المحلية من أجل صنع برامج دولية مستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية العالمية".</p>	<p>الرؤية</p>
<p>- مراعاة البعد القيمي والثقافي للمنطقة العربية، الاستدامة، الرشادة، المساواة - الوعي البيئي.</p>	<p>المشاركة، تحقيق الجودة في المشاريع الخضراء، الاستدامة، الاستجابة، التمكين.</p>	<p>العدالة، الاستدامة، الترابط، التغيير الشامل.</p>	<p>المبادئ</p>

<p>- تبادل المعلومات بين أعضاء الشبكة وإيجاد قنوات للاتصال . - وضع برامج التدريب والتأهيل لأعضائها. - المشاركة في المحافل والمؤتمرات البيئية العربية والدولية. - الحصول على الموارد المادية والمالية لتنفيذ المشروعات البيئية. - تحقيق التنمية المستدامة</p>	<p>- العمل على جلب الموارد المالية والمادية لتنفيذ المشروعات البيئية. - مشاركة المجتمعات المحلية والسكان الأصليين في رسم السياسات والمشروعات البيئية الدولية لصندوق البيئة العالمية. - العمل كحلقة وصل بين المجتمعات المحلية والدولية. - توفير المعارف والخبرات المتخصصة.</p>	<p>- زيادة المشاركة العامة وصنع القرار الديمقراطي. - تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الموارد وتكافؤ الفرص. - حماية الأرض والموارد الطبيعية من الفساد. - الحفاظ على الطابع البيئي والثقافي للأرض. - تحقيق التنسيق البيئي الدولي.</p>	<p>الأهداف</p>
<p>- إستراتيجية الحوار والإقناع وتكتيك التنسيق والتعاون من خلال الاستشارات والمقترحات التي تقدمها الشبكة في المحافل والمؤتمرات الدولية. - إستراتيجية التوعية والتعليم التي ظهرت بشكل واضح من خلال برامج التدريب والتأهيل وبناء القدرات للأعضاء ومختلف الإصدارات والمنشورات العلمية في مختلف مجالات البيئة والتنمية المستدامة.</p>	<p>- تجسيد إستراتيجية الحوار والإقناع. - تكتيك التنسيق والتعاون والشراكة والارتباط مع صندوق البيئة العالمي من خلال حضور الاجتماعات ورسم السياسات والمشروعات البيئية. - إستراتيجية التوعية والتعليم. - تكتيك الضغط من أجل استقطاب مساهمات من المانحين خلال مفاوضات تجديد موارد الصندوق. - تكتيك التوعية للتواصل بشأن القضايا البيئية الدولية.</p>	<p>- إستراتيجية المواجهة. - تكتيكات (المحاسبة، التقاضي، النفوذ الأخلاقي) لترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. - إستراتيجية التوعية والتعليم. - تكتيك (المعلومات والضغط) لتغيير سلوك المؤسسات المالية والمتعلق بتمويل المشروعات التي لا تراعي الأبعاد البيئية. - إستراتيجية الحوار والإقناع من خلال تطبيق تكتيكات الشراكة والتنسيق والترابط مع المجتمعات المحلية لتنفيذ الحملات</p>	<p>الاستراتيجيات المعتمدة</p>

		البيئية..	
<p>الانجازات والدروس المستفادة</p>	<p>– ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.</p> <p>– إعداد الحملات والمظاهرات البيئية والحفاظ على الموارد البيئية.</p> <p>– المشاركة في رسم وصياغة البرامج والمشاريع البيئية العالمية.</p> <p>– المساهمة في تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية والعالمية.</p>	<p>– تجسيد المشروعات الخضراء لصندوق البيئة العالمي في أكثر من 80 دولة في مختلف أرجاء دول العالم، من أهمها مشروع المنح الصغيرة GPS</p> <p>– المشاركة في رسم سياسات وبرامج صندوق البيئة العالمي في مجالات بيئية مختلفة.</p>	<p>– الإسهام في نشر تجارب مبتكرة لحل المشاكل البيئية.</p> <p>– المساهمة في حملات التوعية والتربية البيئية.</p> <p>– التفاعل الإقليمي والدولي مع المنظمات والمؤتمرات الدولية والعمل على تجسيد الاتفاقيات البيئية وخاصة المتعلقة بالتنمية المستدامة.</p>

المصدر:

(RAED, GEF, FAOI)

(06)

ت مبادئ الحوكمة البيئية )

الرشادة، المساواة) وسعت لتحقيق أهداف مشتركة تتمحور كلاً

( ع البيولوجي، تغير المناخ، المياه الدولية، الحفاظ على الموارد

العضوية، التنمية المستدامة) وذلك بتطبيق استراتيجيات مباشرة تستهدف الضغط على

الحكومات والمنظمات الدولية لتغيير سـ تـ وهي تشمل توفير المعلومات لهذه

الجهات والمشاركة في المحافل الدولية كعقد المؤتمرات والاتفاقيات دولية، واستراتيجيات

غير مباشرة وهي تلك التي تستهدف الحكومات ولكن من خلال استغلال القنوات الثانوية

كوسائل الإعلام والاتصال توجيه المجتمعات المحلية والرأي العام، وتشمل تنظيم الحملات التوعوية والتثقيف والتربية البيئية ولفت الانتباه لقضايا الـ .

قدرة الشبكات على تطبيق هذه الاستراتيجيات وإحداث التغيير البيئي المطلوب يتوقف على عدّة عوامل أهمّ :

- 1- العمر الزمني للشبكة واتساع نطاق عضويتها، إذ كلّما وتأثيرها والعكس صحيح، ويلاحظ ذلك من خلال المقارنة بين فعالية ونشاط شبكة أصدقاء الأرض وشبكة المرفق البيئي العالمي، أو بين أصدقاء الأرض وشبكة رائد، إذ تعتبر أصدقاء الأرض الأكثر نشاطا وفعالية بسبب طول عمرها وزيادة عدد أعضائها واتساع نطاقها وتوزعها وانتشارها في مختلف مناطق العالم.
- 2- الاعتراف الرسمي بالشبكة من طرف المنظمات الحكومية في النظام البيئي العالمي، فشبكة أصدقاء الأرض العالمية معترف بها رسميا في العديد من المنظمات الدولية أهمّ

المرفق البيئي العالمية التي تمّ الاعتراف بها رسمياً من طرف مجلس البيئة العالمي،

والتنمية التي توّ

الاعتراف بها لدى منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بالقاهرة.

3- مدى توفر المعلومات الكافية ومدى أهمّيّة التي تسعى الشبكات لمناصرتها فيما

تت

بها

4- أهمّيّة

انتباه المجتمعات والسكان المحليين لها، وإقناعهم بضرورة المساهمة والمشاركة في البحث عن من خلال البحث عن الاستراتيجيات والأساليب المناسبة للتأثير على باتخاذ القرارات والسيّ

## خلاصة الفصل :

(RAED, GEFI, FAOI)

بالغ الأهمية الاهتمام المتزايد بشبكات المناصرة غير الحكومية في مجال الحوكمة البيئية العالمية ليس مجرد أمر حماسي، بل  
الكبيرة في عدد شبكات البيئة  
ة في كل

من تحديد المسائل والقضايا التي تحتاج إلى الاهتمام و مروراً باتخاذ القرارات  
بمراقبة الالتزام بالاتفاقيات.

شبكات المناصرة غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة تُ

العالمية لنظام ذي ثقافة مشتركة مع قيم يتشاورها الجميع على نطاق . بعض من هذه  
القيم تحظى باعتراف مثل الحاجة إلى الاستمرارية البيئية .

إن إصرار شبكات المناصرة على هذه القيم يلزم الحكومات والقطاع الخاص بالمعايير الدولية  
وهي طموحات عالية، لهذه الأسباب ونظراً للأدوار المهمة التي لعبتها هذه الأخيرة في مجال  
بل المناسبة للتعاطي مع نقاط الضعف

والنقاط السلبية والتحديات أو المشاكل التي تواجهها شبكات المناصرة غير الحكومية من دون  
تأثيرها وليونتها حتى يكون لهذه الأخيرة مستقبل مهم تكون فيه طرف يساهم بقوة في

## الفصل الرابع /

إستشراف دور شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية في ظل الفرص والتحديات التي تواجهها



أثرت شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية في مجال البيئة على المستويات المحلية والعالمية حيث أتمها ساهمت في إدراج قضايا البيئة على أجندة الأعمال الدولية ، وبفضل ذلك باتت مواضيع البيئة من المعايير الدولية الأكثر تنظيماً، وبذلك أنشأت ش المعايير في مواجهة معايير سلطة الدول ، ولكن ذلك لا يعني أنّ شبكات المناصرة دائماً تفوز في نظامها ضدّ منتهكي المعايير ففي بعض الحالات استغرق الأمر عدّة عقود للتوصّل إلى تحسينات هامة في مجال البيئة ، لكن العالم كان ليشهد عدداً أقل من معايير البيئة الراضحة وربما تحسينات أقل في الممارسات البيئية في عدّة دول لولا الجهود المستمرة للناشطين في الشبكات ، و رغم أنّ أنشطة هذه الأخيرة ضرورية لتحقيق تحسين مستمر في أوضاع البيئة ميدانياً، إلا أنّ ثمة قيود تحدّ من نفوذها ، ورغبتها في الاستمرار في حماية معاييرها الرامية إلى

### المبحث الأول : التحديات التي تواجه شبكات مناصرة البيئة

بالرغم من أنّ شبكات المناصرة غير الحكومية قد أثبتت أهميتها وضرورتها لتحقيق تحسّن ودعم في العديد من القضايا البيئية ميدانياً إلا أنّ التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة أثناء ممارستها لنشاطها ليست بالهينة ، إذ تبرز تحديات صعبة ، أوّلاً :

عية في

شرعية هذه الشبكات ، ثانيها : مسألة التمويل ، إذ تعاني الشبكات من الحصول على التمويل الكافي لتحقيق أنشطتها ، ثالثها : بعض المسائل التنظيمية والتي تتعلق بضعف التنسيق بين أعضاء الشبكات وضعف التدريب وضعف التطوع .

### المطلب الأول : التحديات المتعلقة بالشرعية والمساءلة :

من أهم المشاكل التي تواجهها شبكات المناصرة غير الحكومية مسألتي الشرعية والمساءلة إذ تدور أسئلة مقلقة حول هذين الأمرين ، حتى بالنسبة للذين يتشاركون أهداف بعض

ومصالح أعمال ومجموعات أفراد تُؤثر فيها إلى أبعد الحدود ، وهي غالباً ما تتألف من أشخاص في دول معينة ويزعمون أنّهم يتحدثون باسم أشخاص في أماكن أخرى، وحتى وقتنا

الحالي بقي معظمها محقق نسبياً حيال الضغوط المتزايدة للشفافية، وهي ضغوط تم الحكومات والقطاع الخاص<sup>(1)</sup>

المناصرة لا تخضع للانتخابات أو لاختبارات السوق ، وهي مسألة قد تهدد الشرعية بعيدة الأمد لعنصر مهم مساهم في الحوكمة البيئية العالمية .

الشبكات في الواقع تميل إلى السعي وراء تفويض ضيق وغالبا ما تفتقر إلى آليات التوصل إلى اتفاقيات واسعة النطاق بين الناس والمناطق ، في النهاية إنَّ سبب وجودها عادة هو مجموعة تحصل على مساهمات أعضائها أو أطراف خارجية بالرغم من أنَّ قضيتها تستحق هذه الموارد أكثر من غيرها ، لكن المزايم المماثلة قد تُكوِّن قوَّة تفكيكية ، إنَّ تخلصها من عبء المساءلة أمام الهيئات المختلفة يعني أنَّ المنظمات غير الحكومية وشبكاتهما تستطيع في غالب الأحيان تفادي التدخل المزعج بين المسائل التي تُشكِّل مكب ونادراً ما يُطلب منها دمج عدد كبير من المصالح بقدر ما يُطلب من الحكومة ، بدلاً من ذلك بوسعها التركيز على تفويض ضيق مما يساهم في صب الحماس

(2)

المناصرة غير الحكومية حرّية العمل هذه ، قد يفسح المجال أمام أطراف حكومية أو من عالم الأعمال لوصف هذه الشبكات بأنّها عديمة المسؤولية وجاهلة وتثير المتاعب ، أو حتى بأنّها تخفي خططا سرّية ما ، تركز شبكات المناصرة غير الحكومية على عدّة قواعد لترعّم أنّ لها الحق للقيام بما تفعله ،

والحياد السياسي ، كمثال على ذلك :تدرّع شبكات المعارضة لبناء السدود الكبيرة بالمعرفة المتفوّقة حول تكاليف المشاريع وأرباحها الحقيقية<sup>(3)</sup>.

(1) - Markus Lederer & Philip muller ,op- cit, p.8.

(2) - جولي فيشر " بناء الشبكات الدولية : دور المنظمات غير الحكومية الجنوبية " ، في : الأبعاد التنظيمية للتغيير العالمي ، المحرر : ( : 2000 ) . 217 .

(3) - ، مرجع سابق . 264 .

والمصدر الثاني لشرعية بعض الشبكات والموافقة الحكومية ، إذ تتمتع معظم الشبكات غير الحكومية الرسمية المحلية والدولية بموافقة حكومية ضمنية عبر الاعتراف القانوني بهذه الشبكات - - تنحطى بعض العناصر من الشبكات غير الحكومية هذا القبول للسلطة الحكومية إلى حدّ العمل عن كئيب مع الحكومات كأطراف م كاملة لكن الاعتماد على الحكومة كمصدر لسلطة الشبكات هو أمرٌ مشكوك فيه إلى حدّ كبير حسب رأي العديد من المفكرين السياسيين المشككين طالما أنّ سلطة شبكات المناصرة الأخلاقية تعتمد على فكرة الترويج للقضايا القيّمة بدلاً من تركيز السلطة الحكومية قد تفوّض الشرعية الأوسع نطاقاً لهذه التحالفات .

لعلّ الأساس الأكثر دقة للشرعية هو التمثيل لأنّه في نهاية المطاف أساس شرعية الحكومات المنتخبة التي يتوقع منها الإذعان للمعايير المعترف بها في العالم من أجل إجراء انتخابات حرّة عادلة ومنظمة ، للتأكد من أنّ المسؤولين الحكوميين الذين يفشلون في تمثيل رغبات منتخبهم يمكن إبعادهم من مناصبهم ، بالنسبة إلى تحالفات شبكات المناصرة غير الحكومية يصعب

الأحيان يركّز الجدل حول عدم شرعية شبكات المناصرة على المزاعم بأنّ الشبكات غير الحكومية تدّعي أنّها تمثل الفقراء والمعوزين والمتضررين في العالم لكنها تتألف في الأساس من (1).

يتعلّق جزءٌ كبير من مشكلة الشرعية بنقص السبل الواضحة لمحاسبة الشبكات غير الحكومية ، إنّ الحكومات التي تفشل في تمثيل مواطنيها قد تستبعد عن السلطة في الأنظمة الديمقراطية غير الانتخابات أو الانقلابات، والمؤسسات التي لا تخدم موظفيها وزبائنّها أو مساهميها قد تعاني من انخفاض المبيعات وتمرد المساهمين ، لكن عندما تنشر بعض الشبكات تقريراً بأنّ بعض المؤسسات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص فاسدة إلى حدّ هائل فعندها تتوقف المساعدة إلى هذه المؤسسات على أساس الفساد، ما هو الحلّ ؟

(1) - جولي فيشر ، مرجع سابق ، 265.

هذه مشكلة حقيقية ، لكن غالباً ما يتمّ تضخيمها بناءً على مدى إقناع المعلومات التي تقدّمها في أوقات معينة ، وقد تتسبب الشبكات التي تقدّم وقائع وذرائع ومعلومات خاطئة بتشويه سمعتها ، فالشبكات غير النزيهة التي تفتقر إلى الكفاءة قد تلحق ضرراً قصير الأمد بهذه الأخيرة ، لكنها لن تترك أثراً دائماً على الأرجح .

إن مسألة الشرعية التي تواجهها شبكات المناصرة غير الحكومية قد ترجع أيضاً إلى مجموعة من المسائل المؤسسية والقانونية في النظام القانوني الدولي والعالمي، والتي يمكن إيجازها في النقاط :

1- ت غير الحكومية ليس لهم وجود في نظام القانون الدولي أي أنّه غير معترف بهم قانونياً كأشخاص ا عتر بممثلي الدول ذات السيادة ، كما ه غير مسموح للمثلين غير الحكوميين والوقوف أمام المحا (1) .

2- عدم وجود قانون عالمي بمواده التفصيلية لتسجيل المؤسسات الخاصة وغير الحكومية في

3- عدم وجود هيكل إداري وتنظيمي واضح في هيئة الأمم المتحدة يضمّ الشبكات غير معها ويحدّد اختصاصاتها ويساهم في تمويل مشاريعها التنموية البيئية .

4- في ظلّ غياب إعلان عالمي عن حماية البيئة ، فإنّ

تترك العديد من الأسئلة بغير إجابة ، وأغلب المفاوضات والمعاهدات البيئية الدولية القائمة ، وفي السنوات الأخيرة كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ( UNEP ) هو المحرّ في الدعوة إلى المؤتمرات ، حيث يكون الحق في التصويت ووضع القرارات في هذه

(1) - نادية حمد صالح ، الإدارة البيئية : المبادئ والممارسات ) : 20. ( 2003

حيث يُسمح للشبكات غير الحكومية المشاركة وحضور المعاهدات ، لكن لا يُسمح لهم بالتصويت ، ويمكن تقديم نموذجاً عن مساهمة الشبكات غير الحكومية في المؤتمر الإقليمي في 1990 للجنة الاقتصادية الأوروبية التي عقدت في "برجن" بالنرويج ، فقد أخذ منظمو دورة " برجن" خطوات غير مسبقة للتأكد من مساهمة المنظمات والشبكات غير الحكومية وقد عارضت توصيات " سترونج" من جانب ممثلي موريتانيا وتونس وهزمت في النهاية .

كما تمّ الاتفاق على ألا يكون للشبكات غير الحكومية أي دور تفاوضي في أعمال اللجنة التحضيرية، والأكثر من ذلك يسمح لهم فقط بأن يقدموا مذكرات مكتوبة للعملية التحضيرية من خلال الأمانة ، ومذكراتهم لا تصدر كوثائق رسمية ، فالشبكات غير الحكومية التي لم تمنح وضعاً استشارياً رسمياً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة يسمح لهم بالتحدث باختصار في الاجتماعات وإذا أصبح عدد طلبات التحدث كبيراً فيمكن للجنة التحضيرية أن تطلب من الشبكات غير الحكومية أن تشكل من نفسها مجموعات ويطلب من كل مجموعة أن تختار متحدثاً<sup>(1)</sup>.

وأغلب المؤتمرات الحديثة لصنع المعاهدات البيئية منحت للشبكات غير الحكومية نوعاً من اقب ، وللمراقبين أشكال مختلفة من المزايا ومن ذلك ، الحق في تقديم ووثائق في السجل والسماح لهم بالتحدث في الجلسات المختلفة أو حضور الجلسات كمساهمين ، ولكن ليس لهم حق التصويت ، و إن كانت المفاوضات النهائية تتم في جلسات عامة مغلقة أو إذا عاملاً كبيراً في تحريك الرأي العام أثناء مفاوضات الأوزون ، ولكنها منعت من حضور بعض اجتماعات اللجنة التنفيذية ، وبالمثل فإن اتفاقية "بازل" لم تسمح للأطراف غير الحكومية بما فيها الشبكات بالمساهمة في مجموعات العمل ، وإن كان قد سُمح لها بحضور الجلسات العامة ، وقد لعبت الأطراف غير الحكومية دوراً أكبر في مفاوضات معاهدة " cites " " " فيمكن لأي شبكة غير حكومية مؤهلة أن تساهم على أساس عدم التصويت ، إلا إذا اعترضت ثلث الأطراف غير الحكومية ، إذ مثلت الشبكات بمندوبين بلغ 173 من خمس قطاعات محدّدة ( الشب

62. 63. (1996)

(1) - أحمد أمين الجمل : مترجم ، دبلوماسية البيئة ( ) :

والمنظمان والشبكات التطوعية ) وقد قُسم المؤتمر إلى جزأين : دورة عمل أعقبتها دورة وزارية جرت خلالها المفاوضات النهائية ، وفي خلال دورة العمل كان ممثلو الأطراف غير الحكومية شركاء كاملين مع مندوبي الدول وقاموا بأعمال نواب الرؤساء في الجلسات وأعدوا أوراق عمل ، وقد انتهت دورة العمل بإقرار برنامج عمل مشترك للأداء ، أُعدَّ بالتعاون الكامل بين الشبكات غير الحكومية والمندوبين الحكوميين .

وعلى الرغم من أنه كان لهذه الأخيرة وضع مراقب خلال الدورة الوزارية، إلا أنه سمح له بالتحدث في الدورة و كانوا مشتركين لمندوبين رسميين من عشرة دول من بين الأربعة و الثلاثين دولة عضو، وفي ختام مؤتمر " برجن " أوصت اللجنة أن يُسمح للشبكات غير الحكومية بالمساهمة الكاملة في أعمال اللجان الإقليمية الأخرى للأمم المتحدة ، وفي الاجتماعات ضيرية لقمة الأرض<sup>(1)</sup>.

يتضح من خلال المعطيات السابقة أن الدول وحدها تملك سلطة التصويت رسمياً داخل الأمم المتحدة لصنع المعاهدات البيئية ، أمّا الشبكات غير الحكومية ، فقد منحت أدواراً كبيرة على أساس غير منظم ؛شاملة المشاركة في المسؤولية إدارة جلسه حق التصويت في الاجتماعات العامة الرسمية التي تُتخذ فيها القرارات النهائية ، ولكنه لا يمكن التنبؤ بالحقوق التي تمنح الشبكات غير الحكومية .

### المطلب الثاني : التحديات المتعلقة بالتمويل

أولاً / مصادر تمويل الشبكات غير الحكومية .

إنَّ كلفة شبكات المناصرة غير الحكومية منخفضة نسبياً لاسيما في مجال الدعم؛ فالمتطوعون يُنجزون معظم العمل؛ والذين يتقاضون الأجر ينالون عادة أقل مما قد يكسبون في وظائف مماثلة في القطاعين الخاص أو الحكومي ، إلا أن الرواتب ونفقات المكاتب وش الكمبيوتر والسفر المستمر يجب أن تُمول بطريقة ما ، ويصعب الحصول على أرقام تُظهر المبالغ التي تنفق ومن يقدمها ، ويصعب أيضاً الحصول على الأقسام إجمالية عن المبالغ التي تتلقاها

(1) - أحمد أمين الجمل ، المرجع السابق . 62-65 .

بأنّ الشبكات فرعٌ مستقل عن الحكومة ؛ إذ تعتمد الشبكات غير الحكومية على التمويل الحكومي بشكلٍ كبير ، ويزداد هذا الاعتماد في أمريكا الشمالية وأوروبا ، أمّا بريطانيا فقد ضاعفت أربع مرّات تمويلها لهذه الجهات في العقد الممتد من بداية الثمانيات حتى التسعينيات ، في هولندا وكندا نجد أنّ الأطراف غير الحكومية بما فيها شبكات المناصرة تتلقى 50% إلى 90% (1).

إنّ الميل مشابه بالنسبة إلى التمويل الرسمي الذي يتدفّق من حكومات الدول الثريّة إلى الدول التي هي في طور النموّ ، رغم أنّ المساعدة العامّة تتضاءل فإنّ الحصة النسبية والمبلغ المطلق للمساعدة المقدّمة عبر شبكات المناصرة تتزايد ويصل عدد أكبر منها مباشرة إلى الشبكات غير الحكومية الغربية بدلاً من المرور بالوساطة الشمالية .

لقد أصبحت المؤسسات الأمريكية أكثر نشاطاً في ا غير الحكومية بنسبة 75% أي خمس مرّات أسرع من البرامج الدولية المرتكزة في الولايات المتحدة، يساهم هذا التحوّل في التمويل في تقوية نقاط الالتقاء المحليّة لشبكات المناصرة غير الحكومية خارج نقاط القواعد المتطوّرة جدا في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، ولكن في غالب الأحيان لا يعرف الكثير عن تمويل الشبكات و مردّد ذلك بشكلٍ كبير إلى أنّ المنظمات الأعضاء المشاركة في الشبكات نادراً ما تُسهّل عملية التحقيق في تمويلها (2).

عموماً فإنّ مصادر تمويل الشبكات غير الحكومية محدودة ، فبالإضافة إلى المنح المالية التي تحصل عليها من طرف الحكومات فإنّها تعتمد على اشتراكات الأعضاء ، الهبات ، الوصايا

2015/05/20 :

(1) - وراء البحار " المنظمات غير الحكومية والدول المانحة - الرسمية "

< world.org /euforic/odi8gbHTM>.www.one

(2) - المرجع السابق .

## ثانياً / أسباب ضعف تمويل الشبكات

تعاني شبكات المناصرة غير الحكومية من صعوبة تحصيل التمويل الكافي لإدارة نشاطاتها ، ذلك راجع إلى عدّة عوامل نذكر منها ما يلي :

1- اشتراكات الأعضاء في الشبكات غير الحكومية عن طريق التراضي ، ويختلف الاشتراك عن غيره من المصادر المالية ، كونه غير قابل للاسترجاع خلافاً لة التي يشارك بها المساهم في شركة تجارية ، كما يُشترك الديمومة ، و على الرغم من هذه المزايا للاشتراكات معظم الشبكات تعاني من صعوبة الحصول على الاشتراكات السنوية من معظم الأعضاء في الشبكة إلا في حالة ا لا يحضرها إلا عدد من محدود .

2- التمويل المادي المحدود لأنشطة الشبكات غير الحكومية ، فعلى س

12 لم يحدث م

أنشطتها من هيئات مانحة مع وجود صعوبة بالغة لوجود تمويل إقليمي<sup>(1)</sup>.

3- ضعف التبرعات والهبات لتنفيذ البرامج البيئية ته قرار لهم وزنهم السياسي والمالي ، فهي تشك ا ماليا غير منتظم وغير أكيد.

4-

، ولا يجوز لها أيضاً أن تساهم الحكومات في تمويلها ، وذلك حفاظاً قحامها في أيّ نشاط سياسي ، إلا في حالات استثنائية وبشروط معينة كما في حالة الحصول

البيئة توافق عليه ولكن يبقى إنجاز هذا المشروع تحت المراقبة طيلة فترة إنجازه ، وبالتالي تكون

وبالتالي لا يمكن للشبكات استعمالها في مشاريع محدّدة في إطار المضامين الموجودة في البرامج المسطرّ .

(1) - أماني قنديل ، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية ، مرجع سابق ، 107.



5- ه أمر غير سليم يجعل من الشبكات غير الحكومية تابعة لها ، ومن بين اله (WB) الشبكات غير الحكومية منذ سنة 1985-1986 عندما بدأت هذه الأخيرة تقوم بمظاهراتٍ للتعبير عن سُ وبلد مجاهتها فضاً ل بعض المشاريع التي تديرها 5% من مجمل تعاملاته لسنة 1988 إلى ما يزيد عن 47% 1997 ، كما ساهمت هذه الشبكات غير الحكومية في إدخال بعض المفاهيم للبنك مثل الحفاظ على البيئة والمجتمع المدني والنوع<sup>(1)</sup>.

6- ضعف التمويل من طرف المؤسسات القطاع الخاص وتحمل الم هذه الأخيرة تُح كبيرة مستفيدة من الموارد البيئي تمويل القطاع الخاص للبرامج البيئة العالمية لا يزال في حدّه لأدنى ، وذلك بسبب ضعف الا البيئي الخاص وعدم تشجيع البنوك على تقديم القروض للمشروعات الصغيرة ، فضلاً عن المغالاة في الاقتراض الحكومي والضرائب المرتفعة التي تحدُّ من قدرة القطاع الخاص على منع التمويل والمساعدات والتبرُّ الخاريجة<sup>(2)</sup>.

7- يواجه الشبكات هو البحث عن التمويل وضرورة البحث عن رؤوس من أجل تغطية المصاريف الإدارية و التوظيف وتطبيقاتها تجبر الشبكات على تخصيص جزء مواها للإشها صت الشبكات غير الحك الأمريكية مدونة في قائمة وكالة 3.4% من إجمالي أموالها لهذا النوع من النشاط . و لأجل الحصول على التمويل تلجأ بعض الشبكات غير الحكومية إلى اختلاق

(1) - Stephen Schwartzman ,op- cite, p.18.

(2) - أيمن الصفدي ، أين القطاع الخاص " ، تمّ 2009/ / 28 :

< http// www.thawra Kalwehda .gov ,sy >

الحقيقية بهدف التأثير على الرأي العام ، والتعريف بأعمالها و جم

مجاعة

" OXFAM "

فة في " " 1986 بهدف التأثير على الممولين الرسميين الذين

ذلك مناورات الإساءة إلى صورة العالم  
صورة الأطراف غير الحكومية (1).

ضعف التمويل وعجز الشبكات غير الحكومية على تحصيل  
مد يعيق هذه الأخيرة عن أداء أنشطتها ويضعف من قدرتها وفعاليتها  
المناصرة على نفسها في تحصيل الموارد المالية الكافية ولجؤها إلى الحكومات والمؤسسات المالية  
والدولية يجعلها في محل شك وتجعل الكثير  
إلى سمعتها ومصداقيتها ويضعف من شرعيتها .

### المطلب الثالث : التحديات المجتمعية والتنظيمية

يقون النشاط في شبكات المناصرة غير الحكومية أنّ عمليات التش  
الأعضاء سيكون لها أكبر الأثر في تعزيز مهامهم وحملاتهم ولذلك يعملون على محاولة خلق  
وبناء قنوات الاتصال مع مختلف المجتمعات والشعوب والسكان الأصليين والمحليين في مختلف  
الدول وفي مختلف أنحاء العالم ، ولكن يبقى هذان الأمران من المساعي والمرامي  
التحقيق ، إذ تواجه العديد من شبكات المناصرة غير الحكومية تحديات مجتمعية وتنظيمية  
تحول دون تحقيق ذلك ، وتمثل أساساً في ضعف المشاركة و التطوع وضعف التنسيق مع  
الشبكات غير الحكومية الناشطة في مجال العمل .

### أولاً / ضعف التطوع والمشاركة المجتمعية : تج

صعوبات كبيرة تتعلق بالبنية الاجتماعية التي يعيش فيها الأفراد ، ومن بينها نقص الوعي  
بأهمية المشاركة الفردية والجماعية في حل المشاكل السياسية ، الاجتماعية الاقتصادية والبيئية

(1) - مليكة عياد ، " دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية " (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ،

على المستوى العالمي ، ويعود ذلك إلى غياب مفاهيم وقيم المواطنة العالمية ، والضمير الإنساني وضعف الرغبة في العمل التطوعي\*(1).

يمكن إرجاع أسباب ضعف المشاركة في العمل التطوعي والانخراط في الشبكات غير الحكومية إلى ما :

1- الج

الحكومية إلى من يعم  
الدعم المالي لممارسة نشاطاتهم ؛

2- الج

3- ات لم يتعود عليها المواطنون في العديد من الدول النامية خاصة  
تة  
سهم في بيان صوتهم

4- المناخ السياسي والاجتماعي في المجتمعات المختلفة للدول والذي كثيرا ما يفرض نوعا

5- التعقيد التنظيمي تجاه إجراءات السماح

6- والبطالة في سوق العمل من شأنه أ  
ر الأيدي العاملة الرخيصة التي

7- غتراب بين قطاعات المجتمع مما ينتج عنه عدم ا  
عتبر

(1)- أحمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمعات المحلية : الاتجاهات المعاصرة للإستراتيجيات ( الإسكندرية : المعهد العالي للخدمة .256. (2005

8 - ع أو تنظيمه في الج

9- مخاوف الممارسين في الخدمة الاجتماعية من ت المتطوعين في ممارستهم المهنية على المؤسسات التي يعملون بها

10 - ني لدى بعض الممارسين ، وعدم استي به شأنه أن يجعل الممارس يتخطى مسؤولياته وبذلك يقتل في المجتمع الجهود التطو

11- ؛ كثيرا ما يجعلهم ون أهداف التغيير الحقيقية في المجتمع والتي لا يمكن أن تتحقق إلا عية غير الرسمية (1).

وهناك بعض العوامل ترجع إلى المشاركين أو المتطوعين في حدّ ته :

1- محاولة المتطوعين التدخل في الممارسة المهنية وعدم الدراية الكافية بأبعاد المشاركة ووجود إطار وحدود يقف عندها المتطوع في عملية الممارسة ؛

2- يهدف بعض المتطوعين من وراء مشاركتهم في أعمال الشبكات غير الحكومية إلى اكتساب ميولهم ورغباتهم حتى ولو أدّى ذلك إلى التضحية بالأهداف

3- لا يمكن ضمان استمرارية المتطوع في العمل بالمؤسسة و يمكن له أن ينسحب في أيّ وقت مما يجعل المؤسسة تتخوّف من إسناد بعض المسؤوليات العامة له أو الميل إلى عدم الاستعانة

4- عدم الإحساس بالمسؤولية وانعدام الانضباط لدى بعض المتطوعين ؛

5- بكة نظير الجهود التي يبذلونها ، مما يخلق جوا (2).

(1) - " 4. 2004 "

(2) - أحمد مصطفي خاطر ، مرجع سابق ، 250 .

ثانياً / ضعف التنسيق بين الشبكات غير الحكومية :

يُعتبر التنسيق وظيفة أساسية وميزة وأساس فعالية الشبكات غير الحكومية الناجحة، وقد تمّ ملاحظة ذلك عندما تمّ عرض فعاليات ونشاطات شبكة أصدقاء الأرض والتي تميّزت بقدرة عالية على ضمّ وانخراط عددٍ كبيرٍ من المنظمات غير الحكومية تحت جناحها ، الأسباب التي قد تؤدي إلى فشل العديد من شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية هو عدم إدراكها لمدى أهمية التنسيق فيما بينها وبين الجهات المستهدفة والجهات المانحة ، وأهمية التشاور فيما بينها ، ويرجع ضعف اهتمام الشبكات بعامل التنسيق إلى العوامل التا :

1- ح أهم المشاريع والخطط التي تقوم بها الشبكات ، وعدم طرح نقاش أو حوارات

في حالة رغبة هذه الأخيرة في الإطّ

الي أو المنح ، المساعدات الهيئا والتبرُّ

2- غياب التنسيق فيما بين أعضاء شبكات المناصرة في مراحل التخطيط للمشاريع والنشاطات المنوي اتخاذها وكذلك على مستوى التنفيذ وتقييم الأثر

3- غياب التنسيق فيما بين الشبكات غير الحكومية والجهات المانحة

4- الة للتنسيق بين الجهات المحلية والشبكات وكذلك بين

5- صعوبة التّواصل والربط ما بين المجتمعات المحلية والشبكات غير الحكومية والدول ، وقد يكون ذلك بسبب ضعف الإمكانيات والوسائل المادية و البشرية ؛

6- نعدام الشفافية في أهداف الجهات المانحة في معظم الأحيان ممّ ي إلى

7- عمل الشبكات غير الحكومية في مجال بناء القدرات وتدريبها يمتاز بالبطء في كثير من وهذا قد يؤدي إلى تأخر تطوُّ

نية ذات خبر ، ولها القدرة على التأثير في الآ  
ذلك يحتاج  
إلى أموا وجهود كبيرة لتكوين وتدريب وبناء قدرات كهذه (1) .  
المبحث الثاني: مؤشرات وضع شبكات مناصرة البيئة في ظل المتغيرات البيئية  
المحيطة

مناصرة البيئة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية وما تلعبه في الحاضر الممتد للمستقبل ،  
وبناءً على عوامل وظروف البيئة الصغرى والكبرى التي تتفاعل معها هذه الأخيرة يمكن  
(2) \* ( ) ، تغير ؛  
الشبكات البيئية في مجال الحوكمة البيئية .

المطلب الأول : مؤشرات التوازن ( الثبات ) :  
بالدور المحدود الذي تلعبه شبكات المناصرة غير الحكومية في مجال الحوكمة البيئية العالمية في ما  
:

#### 1- خصائص السياسة الدولية في المجال البيئي :

" نتاج التفاعل السلوكي الصادر عن الوحدات التي يتشكك  
البيئي الدولي " ز عموما بما :

(1) - مان الزبير أحمد وراشد بن خليفة مرجع سابق . 71 .

(2) - : 2013/ 06/ 10 .

< <http://www.soudi infocus.com> > .

\* - التغير: ير عن تغير  
بمعناه الإيجابي ، الإصلاحي أي تغير وضع نحو الأفضل و .

\* - التحول: يعبر عن ملاب الوضع بشكل جذري بحيث لا يبق  
بحدوث ظروف مفاجئة وغير متوقعة ، وقد يكون ال ل إيجابي أو سلبي وقد تم استعماله هنا بالمعنى السلبي .

1-1 في نظر اللاعبين الدوليين السياق غير المتغير

لأولى

أساسية الدولية حتى النصف الثاني من القرن العشرين ، الأمر الذي

كبير .

2-1 نظام بيئي بيروقراطي متشبّه

التي

3-1 إلى سياسات تهدف إلى

حماية البيئة ، فراحت الدول تبحث عن مبادئ ومعايير وقواعد تنظم النشاط البيئي وأصبحت

(1)

4-1 الدولية ، حيث بقي معظمها حبراً على ورق ولم تدخل حيزاً

التنفيذ ، الأمر الذي جعل اتجاهها

التعاون الدولي هو عرض .

5-1 بالطابع الرسمي ، وبذلك تميّ

محدود وغير دائم لأنه يقوم على الأطراف الرسمية فقط ولأنه يقيّد

(2)

التي ترغب في المشاركة في صنع السِيِّ

2- سياسة المنظمات البيئية في مجال السياسة البيئية :

استبعادها للأطراف غير الحكومية عن عملية التصويت على القرارات المتخذة على طاولة

سماح لهم فقط بالتحضير لها<sup>(3)</sup>.

(1) - مركز الخليج للأبحاث : مترجماً ، عولمة السياسة العالمية ( مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2004 ) . 258.

(2) - مايكل سميث ، مركز الخليج للأبحاث : مترجماً ، قضايا في السياسة العالمية ( مركز الخليج للأبحاث ،

دبي ، 2004 ) . 267.

(3) - مركز الخليج للأبحاث مرجع سابق . 230.

- 3- علاقة الحكومات و المنظمات الدولية الحكومية بشبكات المناصرة غير الحكومية :
- يمكن وصف طبيعة العلاقة بين الأطراف الحكومية وشبكات المناصرة بالخصائص التالية :
- 3-1 تنظر الأطراف الحكومية كرؤساء الدول والحكومات أو المنظمات الدول  
مناصرة البيئة غير الحكومية كطرفٍ د سيادتها ، وبالتالي فهي تعمل على إبعادها عن
- 3-2 من نفوذ الشبكات إلى أقصى حدٍّ ممكن وتضع قيوداً
- 3-3 ير قوة الشبكات خدمة لمصالحها وتوجهاتها بجهتها
- 3-4 ية والشك من خلال التشكيك بمصداقيتها وشرعيتها في كثير من  
(1)
- 3-5 محاولة جعلها هيئات تابعة لها وذلك من خلال تقديم لها الدعم والهبات والتمويل المالي  
المشروط ؛
- 3-6 الشبكات غير الحكومية ليس لهم وجود في نظام القانون الدولي ه غير  
معترف بهم قانونياً مح لهم بالتفاوض مع الدول  
والوقوف أمام المحاكم الدولية ، كم ه لا يوجد قانون عالمي بمواده التفصيلية لتسجيل  
المؤسسات غير الحكومية في الشؤون الدولية .
- 3-7 عدم وجود هيكل إداري وتنظيمي واضح في هيئة الأمم المتحدة يضم الشبكات غير  
لفواعل غير الدولاة ة ويشجعها ويحدّ ه  
ويساهم في تمويل مشاريعها.

(1) - أماني قنديل الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية مرجع سابق .108.



3-8 علاقة الحوار والنقاش ما بين الجهات الحكومية وشبكات المناصرة في مجال السِّية  
ة موجودة نلمسها من خلال فرص التشاور والشراكة في سياسات ومجالات بيئية  
ولكنها تتغير أيضا بالمرآوة ، إذ تعمل الأطراف غير الحكومية على التحايل على  
الشبكات بمحاولة إسكاتها وإبعادها عن عملية التصويت على القرارات البيئية  
ته (1).

4- خصائص شبكات المناصرة غير الحكومية وظروف عملها :

انجازها في ما يلي

4-1 أعضاء الشبكة الواحدة في العديد من الدول واتساع نطاقها الجغرافي قد يؤ  
إلى ضعف التنسيق فيما بينها ممّا يعرقل  
ي إلى تفكك الشبكة مع

4-2 ضعف الموارد المالية وضعف التمويل الذي تواجهه الشبكات والذي يؤدي إلى عرقلة  
في حال رغبة الشبكات في عقد مؤتمرات ومنتديات بيئية موازية في أوقات معينة  
وذلك لعدم قدرتهم على توفير نفقات السفر  
(2).

4-3

د وتمامسك لديها ؛ ممّا يؤدي إلى ضعف موقفها في مجال رسم  
ة الدولية ويترك ذلك من اختصاص الأطراف الحكومية فقط .

4-4 لذلك نجدها في غالب الأحيان لا  
تميل إلى تطبيق استراتيجيات جريئة لمواجهة الحكومات والمنظمات الدولية بل تميل إلى  
استخدام استراتيجيات الشراكة والتعاون والتي قد لا تُحدث التغيير المطلوب ؛

(1) - أحمد أمين الجمل ، مرجع سابق ، 6.

(2) - سلوى شعراوي جمعة ، صنع السياسات البيئية في مصر ( : 1997 ) ، 66.

5-4 هم بالمسؤولية وروح الانضباط إمّا

لضعف قدراتهم وضعف تكوينها لانشغالهم بتحقيق مصالحهم الخاصّة

4-6 وضع الكثير من القيود التشريعية و القانونية من طرف الجهات الحكومية والتي تحدّية عمل الشبكات غير الحكومية .

5- ظروف الفرد والمجتمعات المحلية وعلاقتها بالسياسة البيئة والشبكات :

ويمكن توضيحها من خلال النقاط التالية :

1-5 محلية لمفاهيم ومعاني المواطنة

2-5 نظمه في المجتمعات المحلية على

ى فكرة الشبكات لحدثة تاريخها

في بيان صورتها و أعمالها ونشاطها<sup>(1)</sup>.

3-5 بحلّ

ة فحاولوا الانضمام إلى الشبكات غير

ة لإيجاد الحلول المناسبة لها ، أو

4-5 نظرة الأفراد إلى الشبكات بعين الشك والرّيبة والتشكيك في نشاطها سبب تلقيهم

بعض الدعم المالي من المؤسسات الدولية .<sup>(2)</sup>

5-5

ك من خلال شعاراتها الكاذبة التي تنادي بضرورة إشراكه في عملية

(1) - " " 2004 .7.

(2) - أماني قنديل ، مرجع سابق . 109.

6- مؤشرات عالمية أخرى :

يمكن إيجازها في ما يلي :

1-6 بر امية إلى تحريم الفرد وزيادة مشاركته في الشؤون

خلفية والخارجية ؛

2-6 دة الجنسيات ممّ

التنمية والتجارة الخارجية .

3-6 الكبرى على حساب السيّ

(1)

المطلب الثاني : مؤشرات التغير

أن يتغير دور هذه الأخيرة بحيث تصبح شريكاً هاماً يعمل على مساعدة صانعي السياسات ورجال الأعمال على صياغة سياسات بيئية أفضل تلبّي حاجات المحج

وفتح مجال واسع من النقاش والحوار ما بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية وتهيئة مناخ مناسب لعمل الشبكات ، يمكن إبراز مؤشراتته ضمن الخصائص والظروف التالية :

1- خصائص السياسة البيئية الدولية :

1-1 إنّ ظهور ما يعرف بالعملة الاقتصادية أدّى إلى خلق حالة نزاع ما بين البيئة والتجارة ، وظهر ذلك في العديد من المؤتمرات الوزارية ، على سبيل المثال في "سياتل" ، "seattle" 1999 " " " " "cancun" 2003 ، 2010 ، جوهانسبورغ 2002 ، 2009 2012 وهو الأمر الذي قد يجعل من المسائل البيئية تحتل المرتبة الثانية في أولويات أجندة

(2)

(1) - مرجع سابق 33.

(2) - صالح زباني الحوكمة البيئية العالمية : قضايا وإشكالات مرجع سابق 147.

2-1 ل عبئاً عليها، ممَّا

يجعلها تفسح مجالاً أوسع لمشاركة الشبكات غير الحكومية في سياساتها البيئية ؛

3-1 إنَّ كثرة الاتفاقيات والمعاهدات البيئية و تنوعها يجعل الحكومات والدول بحاجة إلى طرف آخر يساعدها على مراقبة مدى تنفيذها ،هذا الطرف قد يكون شبكات المناصرة غير

4-1

الموارد البيئية إلى سياسات تعمل على حمايتها يجعل الحكومات والمنظمات الدولية بحاجة إلى إشراك الشبكات في عملية صنع السياسات والقرارات البيئية ،لأنَّها بحاجة إلى وحلول و مقترحات وآليات جديدة قد تكون غير قادرة على توفيرها لوحدها .

2- سياسة المنظمات البيئية الدولية في مجال السياسة البيئية :

في ظل مناداة المنظمات الدولية والعالمية بتطبيق مبادئ الحكم الراشد يمكن لشبكات شراكة في عملية صنع السياسات البيئية وقد تسمح المنظمات الدولية بإشراكها في تقديم المقترحات والبدائل أثناء عملية الصنع ، وتسمح بتحديد نسبة من المشاركين في عملية التصويت على القرارات ولو بتطبيق نظام الحصص النسبية في ذلك حتى لا تهم .

3- ملامح علاقة الأطراف الحكومية بشبكات المناصرة غير الحكومية :

1-3

النظر إليها كطرف تعاون يمكن الاعتماد عليه في الظروف والأوقات الطبيعية ، كدعوة الشبكات للمشاركة في المؤتمرات والمحافل البيئية الدولية الكبرى ؛

2-3 فتح أبواب النقاش والحوار ، وتعزيز أواصر الشراكة بين الطرفين مثلما حدث مع شبكة

(1)

(1) - " حلول محلية لشو " مرجع سابق 20.

4-3

5-3 قوانين تسمح للوفود غير الحكومية المشاركة في التحضير لمؤتمراتها ومعاهداتها  
اتها بالجلوس على طاولة النقاش وضع القرار والسماح لها بالتصويت على اتفاقية  
ولو بتطبيق نظام الحصص في عملية التصويت<sup>(1)</sup>

6-3 نظر إلى الشبكات كمصدر خبرة وكفاءة يمكن الاستفادة منها وعدم التشكيك في

" ، يمكن أن تعتمد عليها في تقديم المقترحات وصية "

من تمويلها وتقديم الهبات لها يمكن أن تقدم لها قروضا م

حويل الكافي والاعتماد على نفسها وهو يفيد الطرفين

7-3 )

ومبدأ المشاركة المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة ) تمكن من تسج

ة و الاعتر به في الشؤون الدولية بشرط قيام هذه الأخيرة

شطات فاعلة في مجال حماية البيئة

الشبكات وتقديم أفضل ما لديها من أجل حصولها على امتياز التسجيل والاعتراف ؛

8-3 لان رسمياً

الأطراف غير الحكومية بما فيها يحدّ .

4- ملامح خصائص شبكات المناصرة غير الحكومية وظروف عملها : في ظل الرغبة في التوجه

نحو إحداث التغيير يمكن للشبكات أن تُد

:

(1) - المرجع السابق . 22 .

1-4 اتساع نطاقها الجغرافي يساعدها في فهم المشاكل البيئية التي تواجهها المحلية ويمكن أن يساعدها على فهم القضايا المشتركة بصورة أفضل وبذلك يحقق تنسيقاً

2-4 اعتماد على النفس في تحصيل التمويل اللازم

استثمارية ذات تمويل مشترك يتحصل عليه من اشتر

- (جتماعي) ، بالإضافة إلى تحصيل التبرعات والتمويلات غير المشروطة

... الخ

3-4

اسات ورؤى موحدة ، حتى تزيد من تأثيرها ونفوذها في المحافل الدولية ؛

5-4 التكثيف من البرامج التدريبية الخاص

(1)

6-4

7-4 الضغط على الأطراف الحكومية وإلغاء القيود التشريعية والقانونية المعرقة لنشاط

5- ملامح ظروف الفرد والمجتمعات المحلية وعلاقتها بالسياسة البيئية و الشبكات:

يمكن توضيحها في النقاط التالية :

1-5

2-5

نخراط في الشبكات البيئية

3-5 ابتعاد الشبكات عن التمويل الخارجي يزيد من مصداقيتها ويجسّد نهجاً أمام الأفراد والشعوب ، وبالتالي سيعملون على دعم نشاطها من خلال المشاركة في  
ة التي تعدّ

4-5 ا ، فيطالب بحقه في المشاركة في صنع القرار بالرغم من محاولات الأطراف الحكومية لإبعاده عن الحياة السيّ .

6- ملامح المجتمع السياسي الدولي المحتملة :

يمكن إيجازها في ما يلي :

1-6 الاتجاه نحو تعزيز مبادئ الحكم الراشد المنصوص عليها في مواثيق والإنسانية ضمن برامج الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها والتي ترمى إلى زيادة مشاركة الفرد والأطراف غير الية في شؤون الحكم وتحقيق الشفافية ، المساءلة والمحاسبة

2-6 بين جميع القطاعات ا

والثقافية ، أو بمعنى آخر تحقيق التنمية المستدامة أي مراعاة البعد البيئي في المسائل التنموية مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى إشراك الأطراف غير الحكومية في تحقيق ذلك ، وهو البعد  
عبر حديث الساعة لدى المجتمع الدولي والمجتمعات المح(1) .

7- مؤشرات أخرى :

1-7 الزيادة الهائلة في عدد الشركات متعددة الجنسيات قد يساهم في تدهور البيئة بشكل كبير ، الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل دور الشبكات غير الحكومية نحو تغيير السلوك البيئي لهذه الشركات ، وذلك من خلال دعوتها إلى

2-7 ع النشاط الصناعي

(1) - قضايا السياسات العامة : حالة البيئة ، نيروبي : مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 23-27

راك الشبكات غير الحكومية إلى جانب المؤسسات والمنظمات

### 3-7 حدوث ورقة غرائبية Wild card :

عدم التزام الشركات متعددة الجنسيات بمبادئ تحمل المسؤولية الاجتماعية والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية يؤدي إلى تدهور بيئي كبير و في ميادين بيئية متنوعة مثل :

1- تضائل النفط لأنه يحرق بسرعة هائلة ولأنه من الموارد غير المتجددة مما يؤدي إلى ظهور

2- تضائل مصادر المياه العذبة بسبب الاستغلال الواسع وغير الرشيد من طرف الإنسان وتغير المناخ الذي يتسبب في جفاف السدود ؛

3- تراجع المساحات الزراعية الذي ينجم عنه تدمير الغابات المطرية واسد

الذي يجعل الأراضي تتحول إلى صحاري ؛

4- تراجع في الثروة السمكية للمحيطات بسبب عمليات الصيد غير المنظمة وغير الشرعية ؛

-5

6- ارتفاع نسبي في مستوى المحيطات الذي يهدد العديد من المناطق الساحلية حول العالم وبداية ذوبان الجليد في القطبين وذلك بسبب الاحتباس الحراري (1).

هذا التدهور البيئي الكبير محتمل الحدوث قد يؤدي إلى حدوث ورقة غرائبية wild Card تتمثل في ظهور حركات احتجاجية كبيرة واسعة النطاق تقودها شبكات مناصرة البيئة، تبدي الشديدة للممارسات البيئية التعسفية التي تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات والمؤسسات الحكومية ، التي تقف متفرجة على هذه الممارسات اللاأخلاقية دون أن تحرك ساكناً ، وتطالب بضرورة إشراكها في إجراءات وسياسات حاسمة تؤدي إلى وقف

(1) إدوارد كورنيس حسن الشريف، مترجم، الاستشراق : مناهج استكشاف المستقبل ( بيروت : الدار العربية



البيئيّ ، قد تقود هذه الورقة الغرائبية إلى القيام بإصلاحاتٍ سياسيةٍ كبيرة، تمنح شبكات مناصرة البيئة فرصة لأداء أدوار جديدة في إدارة الشؤون البيئية على مسرح السياسات

### المطلب الثالث : مؤشرات التحول

المفكرين من أنصار الاتجاه السلبي الرافض لفكرة وجود الأطراف غير الحكومية في السياسة البيئية الدولية ، أنّ شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية لا تمتلك القوة الكافية لفرض وجودها في الساحة الدولية ، فهي تملك قوة السلطة الأخلاقية التي تعتمد على صياغة رؤية الآخرين لمصالحهم الخاصة ، وهي قوة نسبية وهي أقل فاعلية مقارنة بالدول التي تتمتع بقوة الإكراه ، أو القطاع الخاص الذي يتمتع بالقوة الاقتصادية<sup>(1)</sup> الأمر الذي يجعل دور هذه الأخيرة في طريقه إلى التراجع مع مرور الوقت ، ويمكن إبراز مؤشرات أو الملامح التي تدلّ على ذلك التراجع من خلال العناصر التالية :

#### 1- الخصائص السياسية البيئية الدولية :

بناءً على الأحداث والتطورات السياسية الراهنة و المتعلقة بتدهور الوضع السياسي والأمني ب ، خاصة في السنوات الأخيرة يُتوقع أن

يؤدّي إلى تراجع الاهتمام بالسياسات البيئية .

#### 2- سياسة المنظمات البيئية الدولية في مجال البيئة :

نية والإرهاق العام ، وزيادة الإنفاق على المجال الأمني والعسكري وشعور بعض الحكومات بأنّ دور الشبكات غير الحكومية فيها بدأ يخرج عن السيطرة - كما رأينا في مؤشرات التغير- ، قد يؤدّي إلى التقليل من عدد المؤتمرات الدولية الضخمة واستبعاد الشبكات غير الحكومية عنها بشكل نهائي .

(1) ن فلوريني ، مرجع سابق ، 240 .

3- ملامح علاقة الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية بشبكات المناصرة :

3-1 إنَّ الضَّغوطات المتزايدة من طرف الشبكات على الدول وحكوماتها قد يُوَدِّي إلى نف هذه الأخيرة ،مما يجعلها تعمل على خلق وسائل و أدوات و ميكانيزمات جديدة تعمل على الحد من نفوذ شبكات المناصرة في مجال السياسات البيئية وإقصائها وتهميشها .

3-2 تقدّم شبكات المناصرة معلومات مُهمّة لإقناع الحكومات و الدول بأهميّة القضايا المتبناة كنها في بعض الأحيان تقدّم وقائع وذرائع خاطئة تتسبب في تشويه صورتها ومصداقيتها ، ممّا يعطي سبباً وجيهاً لإبعادها عن طاولة المعاهدات والاتفاقيات البيئية، وفي حالة عدم تمكُّنها من ذلك ، وتمكُّن الشبكات من تحقيق استقلالها المالي فإنّها تعتمد إلى البحث أو إقصائها وتهميشها ، وهو الأمر الذي يجعل علاقة العداء حتمية بين الطرفين .

4- ملامح خصائص شبكات المناصرة وظروف عملها :

وصف ظروف عمل شبكات مناصرة البيئة وخصائصها من خلال النقاط التالية :

1-4

4-2 ا تجعله تغيير سيته  
تجعلها على تقديم مقترحات جديدة وبناءه بخصوص السلبيات البيئية وتجت  
تكتفي بالمقترحات التي تقدمها

4-3 ة الداخلية والخارجية  
ق بالعامل الأمني يحول دون تمكُّ  
اسات متينة ومشاركة وواضحة فيما بينها ممّا يضعف من فاعليتها ويزيد

4-4 لسياسات الأمنية يُوَدِّي إلى التقليل من حاجتها إلى شبكات  
مناصرة البيئة ، الأمر الذي قد يُوَدِّي إلى انسحاب أعضاء الشبكات وتفكُّكها بطريقة إرادية  
بسبب شعورها بالتهميش و الإقصاء .

5- ملامح ظروف الفرد والمجتمعات المحلية وعلاقتها بالسياسة البيئية الدولية وشبكات المناصرة:

يمكن توضيح هذه الملامح في النقاط التالية :

1-5 في ظلّ

2-5 نخراط في شبكات مناصرة البيئة ، وقد ترتفع رغبته في الانضمام

محاربة الفساد والإرهاب الدولي... إلخ ؛

3-5 اسة يحدث عجز اقتصادي وتخلق

وفقيرة يحول دون تفكيرها في القضايا البيئية ذات الآثار الاجتماعية رغم أهميّه

4-5 نتيجة لتأثير القنوات الفضائية و نترنت و وما تبثه هذه

الأخيرة من أحداث سيّ لديه رغبة في الاهتمام بالقضايا

6- ملامح المجتمع السياسي الدولي المحتملة وخصائصه :

يمكن التعبير عن ظروف المجتمع السياسي الدولي وخصائصه المحتملة في إطار التوجّه نحو التحول من خلال النقاط التالية :

1-6 ة قادرة على تطبيق مبادئ الحكم الراشد

المنصوص عليها في مواثيق التنمية الإنسانية ضمن برنامج الأمم المتحدة وبالتالي يبقى مبدأ مشاركة وشراكة الأطراف غير الحكومية إدارة الشؤون الدولية مجرد حبر على ورق

2-6 معظم الدول العظمي المسيرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لا تزال تهتم بالسيّ

وبالتالي تحقيق التمايز

جميع القطاعات الاقتصادية

(1)

7- مؤشرات دولية أخرى : توجد بعض المؤشرات الدولية التي تدعم سيناريو التحول، يمكن التطرق إليها في العناصر التالية:

#### 1-7 حدوث ورقة غرائبية في السنوات القادمة :

توقع العديد من الخبراء والباحثين السياسيين في المجال السياسي والأمني حدوث حروب نووية أو هجمات إرهابية نووية في الولايات المتحدة الأمريكية قبل عام 2001<sup>(1)</sup> الرهن يجعل الكثير من المحللين يرون بأن المعطيات الراهنة وظروف الوضع السياسي والأمني الرهن يتوقعون حدوث حروب إرهابية في مختلف دول العالم ، في حالة حدوث الحروب الإرهابية فإنه من المؤكد أنّ معظم شبكات مناصرة البيئة سوف تحلّ وتفكك بطريقة تلقائية كما سبق وأن حدث في الفترة الممتدة ما بين الحرب العالمية الأولى 1929 . 1939 .

#### المبحث الثالث : محددات القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه شبكات مناصرة البيئة

إنّ فعالية شبكات مناصرة البيئة وتبيان حقيقية الدور الذي تلعبه في إدارة الشؤون البيئية العالمية مرهون بمدى قوّتها ومدى قدرتها على مواجهة التحديات التي قد تعترضها في سبيل تحقيق ذلك ومرتبط أيضا بمدى قدرتها على الاستفادة من الفرص السياسية ، المادية ، الإدارية والبشرية التي تسنح لها في كثير من الأحيان ، ومدى قدرتها على التغلب على التحديات التي

#### المطلب الأول : محددات القوة والضعف ومؤشرات قياسها

تمكّنت شبكات مناصرة البيئة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، من تبوؤ مكانة هامة في مجال إعداد السياسات البيئية الدولية ، وذلك بفضل ما تمتلكه هذه الأخيرة من إمكانيات لا بعض النقاط السلبية التي

(1) - كورنيس ، مرجع سابق ، 180.

تحدُّ من نشاط العديد من شبكات مناصرة البيئة والتي يمكن توضيحها من خلال العناصر :

أولاً / محددات القوّة والضعف :

1- محددات القوّة : وتتمثل في :

1-1 الزيادة الفعلية والكبيرة في عدد الشبكات غير الحكومية العالمية وذ :

- نهاية الحرب الباردة التي أرخت النظام الدولي ومنحت الأطراف غير الحكومية فسحة للتكلم وإسماع صوتها .

-

الشبكات عبر رعاية المؤتمرات الدولية (1).

1-2 السلطة الأخلاقية التي تعتمدها الشبكات غير الحك

1-3 المحافظة على مصداقية الشبكة تبقيا قوياً

(2)

والتأثير في الرأي العام والمشاركة العام

1-4 ة منها والقدرة الهائلة في النفاذ إلى

1-5 القدرة على ممارسة الضغوط المفاجئة وترك أثر كبير في السلوك الفعلي و

للحكومات في مختلف أنحاء العالم ؛

1-6 القدرة على التأثير في المحادثات وصيِّ

ات التي تنتج عنها ومراق

(1) جوزيف ناي وجون دوناھيو ، " المقاطعة للمنظمات غير الحكومية " ، تمّ 2014 / 03 / 25 :

< http://elibrary.grc.to/ar/penquier > .

(2) - مرجع سابق .98.

7-1

المسائل التي تحتاج للاهتمام وتنظيم المعايير البيئية .

ثانياً / محددات الضعف : وتتمثل في ما يلي :

1-2 عنصر محلي أو ما بعد قومي يضمن تمثيل المصلحة

ما تفتقر إلى آليات التوصل إلى اتفاقاً

2-2 تفشل في تحقيق أهدافها

ل تقضي على السلطة الأخلاقية التي هي حجج

3-2

أمام مشاركة شبكات المناصرة غير الحكومية التي

تحتاج إلى خلق فسحة سيّ

4-2 ثمة حدود واضحة على قدرة الشبكات غير الحكومية ع

5-2 ما تعتمد فاعلية الإقناع على إيجاد أذن صاغية ومتعاطفة في الأماكن العليا<sup>(1)</sup>

6-2 لدى شبكات المناصرة غير الحكومية ؛

7-2 كبير على التمويل الخارجي وغيره من

الموارد التي تؤمنها البنوك والمؤسسات الخارجية والمنظمات الدولية .

ثانياً / مؤشرات القوة والضعف :

ت قياس نقاط القوة والضعف في هذه الدراسة، يساعد على فهم وتحديد

المسارات المستقبلية لدور شبكات مناصرة البيئة في تسيير الشؤون البيئية العالمية ، ومن أهم

هذه المؤشرات نجد مؤشر المشاركة و مؤشر الاستقلالية .

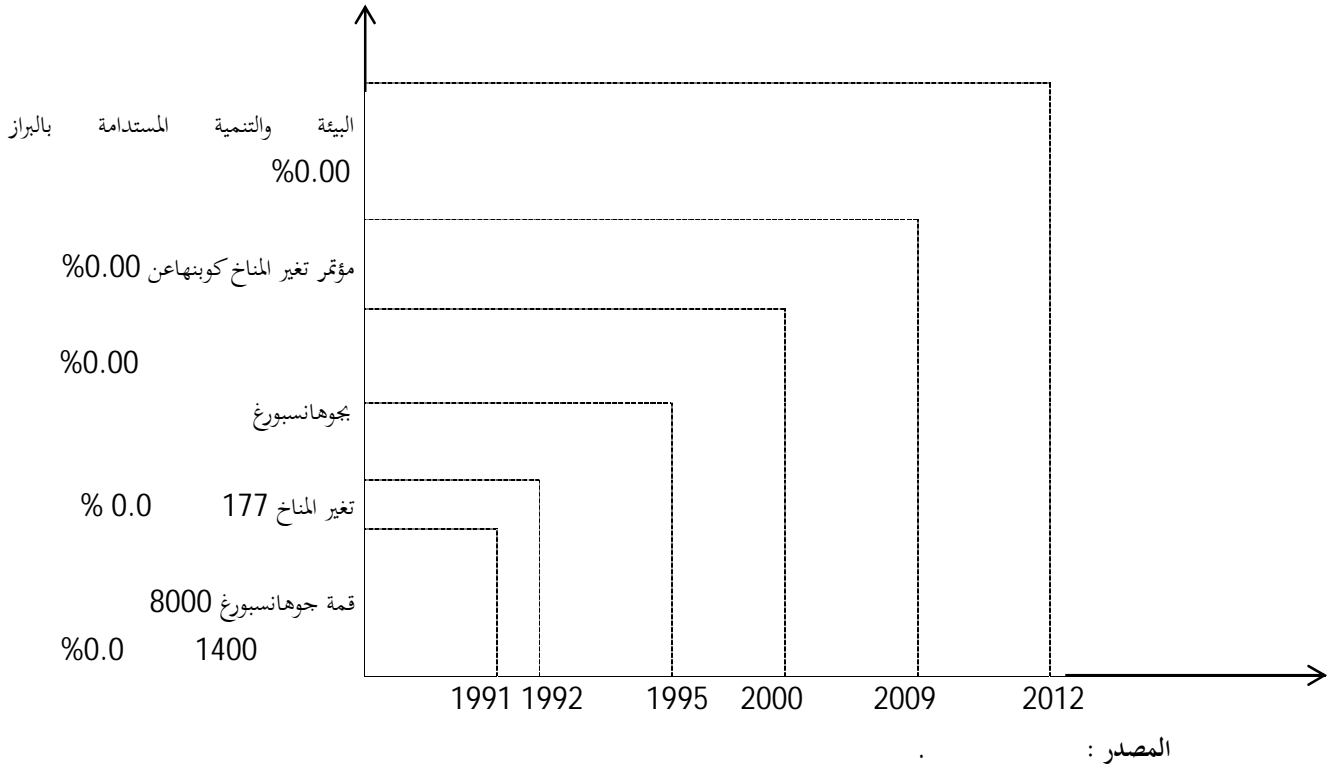
(1) - لينا حمدان البلاونة ، مرجع سابق . 25- 40 .

1- مؤشرات القوة والضعف حسب سيناريو التوازن ( ثبات الوضع ): وتتمثل في

1 مؤشر المشاركة :

أكدت الدراسات الأكاديمية في مجال البيئة أن العديد من شبكات مناصرة البيئة قد ساهمت في التعريف بقضايا البيئة المعاصرة وتوفير المعلومات اللازمة بشأنها ، كما ساهمت في التحضير للمؤتمرات والمعاهدات البيئية (05) يوضح أهم المحافل الدولية التي قامت شبكات مناصرة البيئة بحضورها والمشاركة في التحضير لها<sup>(1)</sup>، وفي منحها حق التصويت على القرارات والسياسات البيئية المتخذة ، وبالتالي كانت مشاركتها سطحية وليست فعلية .

الشكل رقم (05) : أهم المؤتمرات البيئية الدولية التي حظيت بمشاركة شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية



من خلال الرسم البياني رقم (05) شبكات مناصرة البيئة قد شاركت في أهم المحافل والمخطات البيئية العالمية ، إلا أن مشاركتها تبقى ضعيفة ، لأن دورها لا يزال مجرد دور استشاري وذلك لأن الدول والحكومات المسيرة للمؤتمرات البيئية لم تسمح لها بالتصويت على

قراراتها وسياساتها ، وإنما اكتفت بطلب الاستشارة وتسخيرها في عملية التحضير للمؤتمرات البيئية وطرح انشغالاتهم و قضاياهم البيئية التي يقومون بتمثيلها .

#### 1-2 مؤشر الاستقلالية :

إنّ مؤشر استقلالية شبكات المناصرة يقاس بمدى حرّيتها في تجنيد أعضائها ومدى حرّيتها في تمويل

بالنسبة للعضوية داخل شبكات المناصرة غير الحكومية فهي تكون عن طريق الاختيار أي التطوع الحرّ من طرف الأعضاء المنخرطين فيها . أمّا فيما يتعلق بميزانية الشبكات فهي مستقلة نسبياً إذ تعتمد في تحصيل ميزانيتها السنوية على رسوم انضام اشتراكات الأعضاء السنوية وفقاً للأنظمة التي تقرها الشبكات ، حصيلة الخدمات التي تقوم بها الشبكة والإعانات ، الهبات والتبرعات التي يتمّ قبولها من مختلف الهيئات<sup>(1)</sup>

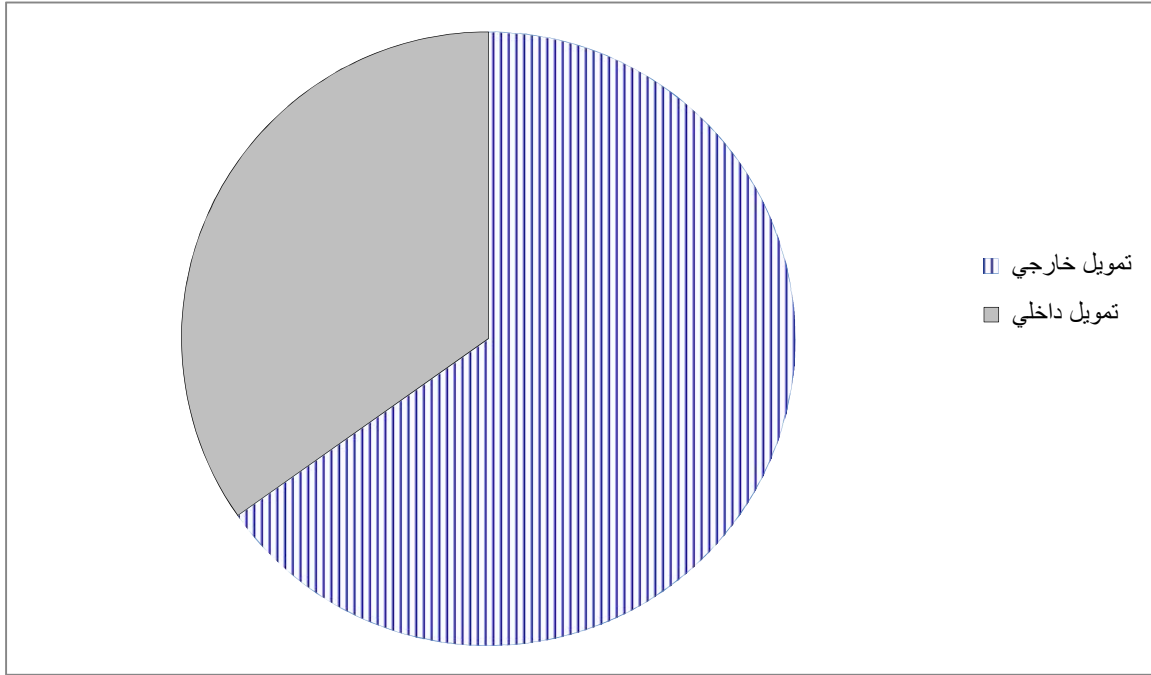
ة للأمم المتحدة تأكّد أنّ حوالي

60% من الشبكات غير الحكومية على مختلف أنواعها وأنماطها ومجالات عملها تعتمد بنسبة 50% من التمويل الخارجي والهبات ، فيما يتلقى 50%<sup>(2)</sup> ، والشكل الموالي يوضّح ذلك .

(1) يحي وناس ، المجتمع المدني وحماية البيئة : دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية النقابات ( : 2003



الشكل رقم (06) : الموارد المالية لشبكات المناصرة غير الحكومية .



المصدر :

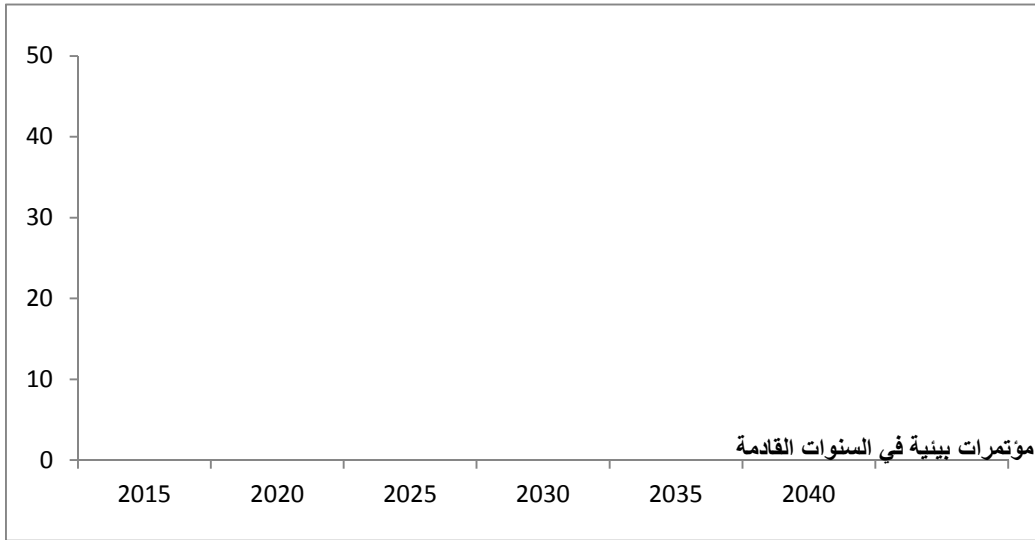
إنّ الاعتماد الكبير لشبكات المناصرة غير الحكومية على التمويل الخارجي يحدّ من استقلاليتها وهذا يفسر نقطة من نقاط ضعفها ، ولكن غالباً حسب ( النموذج اللولبي لصنع السياسات العامة ، فإنّه في الغالب تبرز الحاجة إلى الدّعم الخارجي لتمكين الشبكات المحلية . ( تمّه ) .

2- مؤشرات القوّة والضعف حسب سيناريو التغيّر ( التفاوض ) : تتمثل في :

1-2 مؤشر المشاركة :

في ظلّ الإصلاحات السّياسية ، الاجتماعية والثقافية التي تعمل على خلق مجال واسع للانفتاح وفتح المجال للحوار والنقاش ما بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية ، وتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية العالمية التي تدعو لإشراك الفواعل غير الحكومية في اتخاذ القرار السّياسي ترتفع جة مشاركة شبكات مناصرة البيئة في إدارة شؤون السّياسة البيئية العالمية ويتغيّر دورها من تقديم الاستشارة ، حضور المؤتمرات وطرح القضايا المتبناة إلى التصويت على السّياسات والبرامج البيئية الدولية والعالمية ، إذ تصبح بالموازاة مع الأطراف الحكومية ويكون لها 50 % الأصوات على طاولة المؤتمرات البيئية الدولية كما هو موضّح في الشكل رقم (06) .

الشكل (07) : مشاركة شبكات مناصرة البيئة في المؤتمرات الدولية والتصويت على قراراتها



المصدر :

إنّ تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية يقتضي ضرورة فسخ المجال لإشراك الشبكات في عملية التصويت ، غير أنّه وفي أفضل الحالات فإنّ الحكومات الدول وإن فتحت المجال لتطبيق المشاركة عن طريق التصويت فإنّ ذلك لا يعني أنّها قد تمنحها حصة 50%

ت

25% من حصص عملية التصويت الإجمالي.

2-2 مؤشر الاستقلالية :

وأكبر مثال يمكن تقديمه بهذا الصدد ما حدث عام 1997  
112 دولة في مؤتمر دولي ضخّم ، أعدته الشبكات غير الحكومية ، كان الهدف منه

2- مؤشرات القوة والضعف حسب سيناريو التحوّل ( التشارومي) :

1-2 مؤشر المشاركة :

في ظلّ ظروف عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي تضعف نسبة مشاركة الأفراد في العمل البيئي التطوعي ، وتحلّ العديد من الشبكات القائمة وتفكّك ، وبالتالي يضعف حضور الشبكات في المؤتمرات والمحافل البيئية الدولية ، لأنّ عدد الشبكات قد يتراجع بنسبة كبيرة

عيف جداً وتُصبح جل اهتماماته اقتصادية و أمنية بالدرجة الأولى ، وبالتالي فإنَّ نسبة مشاركة شبكات المناصرة في إدارة الشؤون البيئية تقلَّ إن لم نقل بأنَّ حالة هذه الأخيرة ستصبح في حالة تهميش وإقصاء ، والدليل على ذلك ما حدث في الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية .

### 2-3 مؤشر الاستقلالية :

في ظلَّ تدهور الأوضاع الاقتصادية يصبح من الصعب على الشبكات تأمين حاجاتها المالية وفي حال بقاء عدد ضئيل من الشبكات فإنَّه من الصعب الحصول على تمويلات وهبات ح شبكات المناصرة في حالة مالية صعبة ، وفي حالة تبعية مالية حتمية للحكومات والمنظمات الدولية الحكومية .

### المطلب الثاني : الفرص والتحديات

إنَّ شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية أمامها العديد من الفرص السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تساعد على تطوير وتفعيل أدوارها للمساهمة في الحوكمة البيئية العالمية و مواجهة العراقيل والتحديات التي تواجهها .

أولاً / الفرص : ويمكن ذكر أهمها في ما يلي :

#### 1- نمو الاتصالات الدولية وانتشار الثورة السبرانية :

فرص إقامة أنشطة للشبكات وإقامة روابط متعددة ، كما أدَّى انخفاض كلفة السفر جواً إلى زيادة الاتصالات الشخصية فيما بين الناشطين غير الحكوميين ، كما زادت فرص إنشاء الصّلات مع المجتمعات المدنية المحلية في الدول المنتهكة للمعايير البيئية ، إذ كلّما كانت الصّلات قويّة بين أعضاء الشبكات ومجموعات المعارضة المحلية المعبأة بشكلٍ كاملٍ والحركات

القمعية والتأثير فيها ، بحيث تُغيّر هذه الأخيرة مسارها بما يحقق التغير المطلوب .

كما أنّ ظهور العديد من الوسائل التكنولوجية الحديثة للاتصال الإلكتروني وظهور ما يعرف بالفضاء السبراني<sup>(1)\*</sup>

الاتصالات الشخصية لأعضاء الشبكات ، كما أدت إلى إحداث تحوّل ثقافي أوسع وأشمل ، إذ اعتمدت شبكات المناصرة ، إيجاد نوع جديد من قيم المواطنة العالمية وظهور بذبك ما يعرف بالجمهور والمجتمع العالمي الذي أسهم في انتشار الحركة النشطة التي ربطت غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من أجزاء ودول العالم الثالث

وسياسية ، حيث أصبح للناس رأي في السياسات البيئية العالمية ، وذلك بفضل التكوينات التي تقوم بها الشبكات بتمويل بعض الدول حول استعمالات الثورة السبرانية واستعمالات الانترنت والتكنولوجيا الجديدة في تعبئة مختلف الحملات السياسية<sup>(2)</sup>.

## 2- انتشار ظاهرة العولمة :

فته هذه الظاهرة من نقاط إيجابية خصوصاً ق بتكريس مبادئ الحوكمة والتي تساعد على إعطاء دور الشراكة لشبكات مناصرة البيئة وانتقالها من مجرد شبكات تعاونية خيرية إلى شبكات تسعى إلى تحقيق التغيير المجتمعي والبيئي المطلوب<sup>(3)</sup>.

## 3- تأثير المؤتمرات والمحافل البيئية الدولية :

ساهمت المؤتمرات والمحافل البيئية الدولية والعالمية الحكومية بشكل كبير في تصعيد أهمية دور الأطراف غير الحكومية في صنع القرارات ، المعاهدات والمواثيق البيئية وتنفيذها ، مثل مؤتمر " ريو دي جانيرو " عام 1992 " " " 2002 ، قمة " جوهانسبورغ " سنتي 2002 2009 الخ . إذ شملت هذه المؤتمرات مشاركة عشرات الآلاف من البشر والآلاف من الأطراف غير الحكومية<sup>(4)</sup>.

(1) - Oliver Vempt , Introduction a la cyberstrategie ( Paris : Economica , 2012 ) P. 9 .

(2) - لطفي لمن بلفرد ، " الفضاء السبراني : هندسة وفواعل " \_\_\_\_\_ 05 2016 .154.

(3) - زيري ر مرجع سابق . 102 .

(4) - محسن فكيرين ، القانون الدولي للبيئة ( 2006 ) .105.

## 5- الموافقة الحكومية :

تمتّع معظم الشبكات غير الحكومية البيئية الرسمية المحلية والدولية بموافقة ضمنية عبر الاعتراف القانوني بهذه الشبكات ، حيث تتخطى بعض عناصر الشبكات هذا القبول السلطة الحكومية إلى حدّ ا

لكن يبقى الاعتماد على الحكومة كمصدر لسلطة الشبكات أمرٌ مشكوك فيه إلى حدّ كبير .  
ثانيا / التهديدات :

يمكن حصر العوامل التي تهدّد دور شبكات المناصرة غير الحكومية في مجال الحوكمة البيئية العالمية في ما يلي :

### 1- حدوث أوراق غرائبية مروعة Wild cards :

التي تقوم بها شبكات مناصرة البيئة والتي قد تتحوّل إلى اشتباكات عنيفة أو حروب أهلية محلية و ما شابهه ، حيث السلطات الشرعية التي تحتكر القوّة أي الدول لم تعد موجودة ولم تعد هي التي ترتكب أسوأ الانتهاكات لحقوق الإنسان في التعبير عن آرائهم بل الجيوش الخاصّة والمجموعات الإرهابية التي تُموّلها عصابات معيّنة ، وحينها لا ينفذ النموذج اللّولي والأ ولا ينجح الضّغط ولا العقوبات الدولية والحكومية بما أنّ العديد من هذه الدول لا تتأثر

### 2- الحد من نفوذ الشبكات غير الحكومية من طرف الدول والمنظمات الدولية الحكومية :

2- في الأمم المتحدة أصبح الطريق إلى النفاذ الأكبر وعرّاً في الآونة الأخيرة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، إذ حدّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قوانين نفاذ المنظمات غير الحكومية في عام 1995 ردّاً على البروز المتزايد لهذه الأخيرة في مؤتمرات الأمم المتحدة في فترة الثمانينات كومية في المؤتمرات والمحافل البيئية من التغيّرات التي

عدّة حكومات في إفريقيا ، آسيا وأمريكا اللاتينية أنّ عرض الشبكات لمختلف المسائل

تت على سيادتها ، أما الحكومات الأوروبية والأمريكية لم تكن تجند الأطراف غير الحكومية التي تطالب بالعدالة الاقتصادية ، وبعد مفاوضات عديدة اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارين ، وسَّع أحدهما نطاق الوضع الاستشاري للأطراف غير الحكومية والثاني دعا الجمعية العامة إلى التفكير في احتمال تمثيل الشبكات غير الحكومية في نظام الأمم المتحدة ككله ، ولكن هذه الأخيرة تفادت الاتفاق على تفويضها وكان ذلك عام 1977 ، وبحلول عام 1998 انطلقت حملة للحد من نفاذ الأطراف غير الحكومية وتم اقتراح بعض عملية إشراك الأطراف غير الحكومية (1) .

### 3- الزخم في التكنولوجيات و وسائل الاتصال والإعلام الحديثة :

والذي أدى إلى كثرة المعلومات وتنوع القضايا والمسائل السياسية ، الاجتماعية ، الثقافية ، والاقتصادية و تضاربها مع بعضها البعض ، مما خلق عامل به تشتت الأفكار واختيار المسائل التي قد يشارك فيها أو لا ، أو قد يخلق فيه عدم (2) وبالتالي يقل اهتمامه بمسألة المشاركة في رسم القرارات والسياسات العامة .

### 4- انتشار المؤسسات الخاصة والشركات متعددة الجنسيات :

إن هذه الشركات والمؤسسات الخاصة تنظر إلى شبكات مناصرة البيئة كخطر حقيقي يحدق بسياساتها الاقتصادية التنموية ، ذلك أن هذه الأخيرة تكون المراقب الدائم لنشاطاتها التنموية التي لا تراعي الأبعاد البيئية لذلك فهي تعمل جاهدة على النفاذ إلى

من نفوذ شبكات مناصرة البيئة وتركها تحقق أهدافها ومصالحها الربحية دون حسيب أو رقيب

(1) - آن فلوريني مرجع سابق . 241. 242.

(2) - : مترجما ، الإعلام و السياسة ومجتمع الشبكات ( : مجموعة النية 2010 ) 127.

## المبحث الرابع : سيناريوهات مستقبل دور شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية ونسب تحققها

بعد معرفة النقاط الإيجابية والسلبية والظروف البيئية المحيطة بعمل شبكات مناصرة البيئة غير

هذه الأخيرة في مجال إدارة الشؤون البيئية العالمية والتي تتمثل أساساً في ما يلي :

1- السيناريو التوازني (الخطي) ( balanced ( linear ) scenario

2- السيناريو التفاؤلي (الإصلاحي) Optimistic scenario

3- السيناريو التشاؤمي (التحوُّلي) Pessimistic scenario .

المطلب الأول : السيناريو التوازني ( الخطي) ( balanced ( linear ) scenario :

أولاً / فرضيات السيناريو :

محدود في إدارة الشؤون البيئية العالمية ، وذلك انطلاقاً من المتغيرات البيئية المحيطة بظروف عمل شبكات مناصرة البيئة والمتمثلة أساساً في ما يلي :

1- ظروف البيئة الداخلية :

1-1 ظروف شبكات المناصرة والفرد والمواطن العالمي :

فيما يتعلّق بالمواطن فإنّه مواطن ذو ثقافة سيّاسية لا بأس بها ، وهو فاقد لمعاني المواطن العالمية وحس التطوُّع الحرّ والرغبة في الاندماج مع المجتمع العالمي وقضاياها ، وإن وجدت هذه الأخيرة فإنّها تجد العراقيل من طرف الجهات الحكومية .

أمّا ظروف الشبكات فهي ترغب في إحداث التغيير المجتمعي ولكن تواجهها في ذلك العديد ضعف التنسيق وقلة الموارد البشرية وضعف تكوينها ،

وعدم توفر الإطار القانوني والتشريعي الملائم من طرف الجهات الحكومية .

2- ظروف البيئة الخارجية :

1-2 منظومة العولمة : تحمله هذه الأخيرة من أبعاد ا

ر إلى حد كبير على نشاط الشبكات فمن الناحية السياسية والثقافية ساهمت هذه الأخيرة بنشر قيم الديمقراطية والحكم الراشد وتشجيع الأطراف غير الحكومية على المشاركة في . كما ساهمت في خلق قيم

والعدالة ، ولكن بقيت مجردة به بيرالية ، والمرجح أن يبقى حاله في غياب آليات دولية ملزمة لتطبيق القانون وعدم منح الإنسان حقوقه السيية المشاركة الكاملة في إدارة الشؤون السيية .

دة الجنسيات في العالم وتبسط نفوذها على

كل القطاعات الخاصة ، وبالتالي في حال خ

صة قطاع المياه ، تصبح تلك الشركات

المتحكم في زمام الأمور البيئية بذلك إبعاد شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية في عملية المشاركة في صنع القرارات والسيية

ة الدولية في ظل

( UNEP ) حول تولى قيادة

2-2 الظروف الأمنية :

إنَّ الحروب والثورات الشعبية والأزمات الإرهابية والأمنية المنتشرة في مختلف دول العالم تجعل الأنظمة السياسية الدولية في حالة توتر وعدم استقرار ، وهو ما يجعل هذه الأنظمة تعمل على تضيق نطاق عمل شبكات المناصرة غير الحكومية وعدم فتح المجال للمعارضة والمشاركة في سياساتها بشكل كبير .

3-2 الظروف السياسية الدولية :

الاعتراف بضرورة إشراك الفواعل غير الدولاتية في عملية التصويت على القرارات و السياسات



البيئية الدولية والعمل على فتح مجال أو حيز محدود للحوار والنقاش وتقديم الآراء والمشاورات والتحضير للمؤتمرات البيئية والسماح بطرح القضايا الب .

ما يمكن استنتاجه من خلال معطيات الظروف البيئية الداخلية والخارجية المحيطة بعمل شبكات مناصرة البيئة هو أنه سيستمر وضع هذه الأخيرة على حاله وهو منحها دور محدود في

ثانياً / نسبة تحقق السيناريو :

بناءً على ما تمّ التوصل إليه سابقاً من محددات ثبات الوضع ، نقاط القوة والضعف والفرضيات المتعلقة بالسيناريو التوازني أو الخطي يمكن استنتاج نسبة تحقق السيناريو ، وذلك والتي بُنيت على خمسة قواعد أساسية :

القاعدة (01): 100% .

القاعدة (02): فرصة حدوث السيناريو تُوزع على أربع مجموعات وقد تمّ حصرها في :

محددات الضعف والتحديات دون محددات القوة والفرص لأن التوازن يعني بقاء وضع حاله ، ولذلك فإنّ السيناريو المعنى ينقط على المحددات التي ستسهم في دوام

القاعدة (03) : عندما تكون الفكرة محلّ التنقيط في صالح السيناريو تُمنح العلامة الكاملة للفكرة ، في حين إذا كانت محايدة أو ضدّ السيناريو لا نضيف أيّ علامة ، وإذا كانت ما بين نضيف نصف العلامة ، لتكون في الأخير نسبة تحقق السيناريو مساوية لمجموع العلامات التي تمّ جمعها .

القاعدة (04) : أن تكون علامة كلّ مجموعة منفصلة عن العلامات الأخرى بمعنى أنّ كلّ مجموعة تتغيّر بعلامتها .

القاعدة (05) : = 25% ÷ الفرص في حال الفرص وهكذا دواليك.

بتطبيق هذه العملية الحسابية فإنّ :

1- فرصة حدوث السيناريو التوازني الخطي تساوي 100% هذه النسبة توزع على المجموعات :

أ- تأثير محددات الضعف ( نقاط / مؤشرات ) في تحقق توازن الوضع = 25 % .

ب- تأثير التهديدات في تحق = 25 %

ج- تأثير مؤشرات التوازن في تحقق توازن الوضع = 25 %

د- = 25 %

أ- نسبة تأثير محددات الضعف ( نقاط + مؤشرات ) في تحقق سيناريو التوازن :

تنقسم محددات الضعف إلى نقاط ومؤشرات وبالتالي تكون فرصة تأثير كل من نقاط الضعف

$$= 25\% \div 2 = 12.5\%$$

إذا كان عدد نقاط الضعف (ن ف) التي ذكرت في هذه الدراسة هو (07)

$$\text{ضعف تساوي } 12.5\% \div 7 = 1.78\%$$

تحصل نقاط الضعف (ن ف) حسب ترتيبها في الدراسة على احتمالات النسب التالية :

ن ف 1 = 0.00 % تاريخ الحملات الاجتماعية التي قامت بها شبكات المناصرة قديما  
وفي مجالات بيئية متعددة ( على سبيل المثال : لجنة السدود الكبرى العالمية ... ) أثبتت تمثيل  
المصلحة العامة ، كما توصلت إلى اتفاقيات عامة بين شرائح واسعة من الناس وبين جميع

$$\text{ن ف 2} = 1.78\% \div 2 = 0.89\%$$

لشبكات مناصرة البيئة و التي تميزها سلطة الدول التي تتمتع بسلطة الإكراه المادي وسلطة  
القانون ، وسلطة القطاع الخاص الذي يتمتع بسلطة النفوذ المالي .

ن ف 3 = 1.78% ÷ 2 = 0.89 % لأنه في كثير من الأحيان تطبق الدول القانون ولكن  
إرضاءً للشعوب والمجتمعات المحلية ، لذلك يكون للشبكات يد في تطبيق حكم القانون أيضاً .

$$\text{ن ف 4} = 1.78\%$$

ن ف 5 = 1.78 % ، فالأحداث التاريخية أثبتت ذلك فقضية إزالة الغابات الاستوائية  
لتوقف لولا تدخل بعض المسؤولين السياسيين في الكونغرس الأمريكي والمتعاطفين مع القضية.

$$\text{ن ف 6} = 1.78\%$$

ن ف 7 = 1.78 % .

وعليه تكون نسبة تأثير نقاط الضعف المتوقعة =

$$0.9\% + 0.89\% + 1.78\% + 1.78\% + 1.78\% + 1.78\% = 8.9\%$$

ب- نسبة تأثير مؤشرات القوة ( ن ف ) والضعف ( م ف ) :

إذا كان عدد المؤشرات التي تم حصرها في هذه الدراسة هو (04) =

$$12.5\% \div 4 = 3.12\% .$$

تحصل هذه المؤشرات وبالترتيب الذي وردت به في الدراسة على النسب التالية :

م ق 1 - مؤشر تقدير المشاركة ( ) : التالي تكون نسبة الفكرة مقسمة إلى

عنصرين بحيث يحصل كل عنصر على فرصة  $3.12\% \div 2 = 1.56\% .$

$$- \quad 1.56\% =$$

$$- \quad 0.00\% =$$

- م ف 1 - :

$$- \quad 0.00\% =$$

-  $1.56\% =$  ذلك أن الشبكات شاركت في التحضير

م ق 2 - مؤشر الاستقلالية : هذه الفكرة تتضمن عنصرين بحيث يحصل كل عنصر على فرصة

$$3.12\% \div 2 = 1.56\%$$

- استقلالية تجنيد الأعضاء =  $1.56\%$

تھ .

-  $0.00\% =$  لأن تمويل الشبكات يعتمد على التمويل الخارجي بنسبة

$$60\% .$$

- م ف 2 = عدم الاستقلالية هذه الفكرة تتضمن عنصرين وفرصة كل عنصر =  $1.56\% .$

- عدم استقلالية تجنيد الأعضاء =  $0.00\% .$

$$- \quad = 1.56\%$$

وعليه فإنَّ نسبة تأثير مؤشرات القوَّة والضعف المتوقعة =

$$. \quad = 1.56\% + 1.56\% + 1.56\% + 1.56\% = 6.24\%$$

ونسبة تأثير محددات الضعف الإجمالية = 15.14 % .

ب - نسبة تأثير التهديدات في تحقق السيناريو التوازني :

(هـ) التي تمَّ حصرها في هذه الدراسة هو (04)

$$ت هـ = 25\% \div 4 = 6.25\%$$

وتحصل هذه التهديدات حسب الترتيب الوارد في الدراسة على النسب التالية :

$$(هـ 1) \quad = 6.25\% \div 2 = 3.12\% \quad \text{ربحية أثبتت حدوثها}$$

$$(هـ 2) \quad = 6.25\% \quad ، \quad \text{لأنَّ الدول تسعى للحفاظ على سلطتها دائما}$$

$$(هـ 3) \quad \text{الزخم في التكنولوجيات ووسائل الإعلام} = 0.00\%$$

الزخم سيزيد من معرفة الفرد بما يحدث في عالمه من قضايا بيئية مما يزيد من وعيه واهتمامه بها

(هـ 4) انتشار الشركات الخاصة والشركات متعددة الجنسيات .

$$= 6.25\% \div 2 = 3.12\%$$

استراتيجياتها المتنوعة يمكنها أن تواجه القطاع الخاص وتوقف نفوذه ، كما سبق وأن حدث مع

" schell "

وعليه فإنَّ نسبة تأثير التهديدات في تحقيق السيناريو التوازني المتوقعة =

$$= 3.12\% + 0.00\% + 6.25\% + 3.12\% = 12.49\%$$

ج- النسبة المتوقعة لتأثير مؤشرات التوازن في تحقق السيناريو التوازني :

(م ز) التي تمَّ حصرها في هذه الدراسة هو (06)

$$= 25\% \div 6 = 4.16\%$$

تحصل هذه المؤشرات على احتمالات النسب التالية حسب الترتيب الذي وردت به في :

- م ز1 خصائص السياسة البيئية الدولية ، هذه الفكرة مقسمة إلى (05) (ع) و بالتالي  
= 4.16% ÷ 5 = 0.83% .

م ع1= 0.83%

م ع2= 0.83%

م ع3= 0.83%

م ع4= 0.83%

م ع5= 0.83%

م ز1= 0.83% + 0.83% + 0.83% + 0.83% = 4.15%

- م ز2 سياسة المنظمات الدولية في مج  
= 4.16%

- م ز3 علاقة الأطراف الحكومية شبكات المناصرة غير الحكومية :

(08) = 4.16% ÷ 8 = 0.52%

ف ع1 = 0.52% ÷ 8 = 0.52% لأنه في بعض الأحيان يُنظر للشبكات كطرف تعاون أيضاً .

ن ع2= 0.52%

ن ع3= 0.52%

ن ع4= 0.52%

ن ع5= 0.52%

ن ع6= 0.52%

ن ع7= 0.52%

ن ع8= 0.52% .

و عليه فإن النسبة المتوقعة لهذا المؤشر =

0.52% + 0.52% + 0.52% + 0.52% + 0.52% + 0.52% + 0.52% + 0.52% = 3.89% .

م ز 4 خصائص شبكات المناصرة غير الحكومية وظروف عملها :

(06) عناصر ، وبالتالي فإن فرصة كل عنصر =  $4.16 \div 6 = 0.69\%$  .

ن ع 1 =  $0.69\% \div 2 = 0.34\%$  ، لأنّ التوزيع الجغرافي هو عائق يمكن تجاوزه باتخاذ إجراءات وتدابير معينة .

ن ع 2 =  $0.34\%$  لأن التمويل أيضا يمكن تدييره .

ن ع 3 =  $0.34\%$  ل هذا المؤشر إلى مؤشر تغير ، فالاتفاق على جدول أعمال بين جميع أعضاء الشبكة أمر صعب ولكنه ليس مستحيل إذ يمكن تحقيقه بالمزيد في التنسيق .

ن ع 4 =  $0.34\%$  ، لأنّ حتى استراتيجيات التعاون والشراكة قد تؤدّي إلى إحداث التغير .

ن ع 5 =  $0.69\%$  .

ن ع 6 =  $0.34\%$  ، لأنّ هناك بعض التشريعات التي تسمح بمشاركة الشبكات .

و عليه فإنّ النسبة المتوقعة لم ز 4 =  $0.34\% + 0.34\% + 0.34\% + 0.34\% + 0.69\% = 2.39\%$

م ز 5 ظروف الفرد والمجماعات المحلية وعلاقتها بالسياسة البيئية الدولية وشبكات المناصرة.

(05) عناصر رئيسية و بالتالي تكون فرصة كل عنصر =

$4.16\% \div 5 = 0.83\%$  .

ن ع 1 =  $0.83\%$

ن ع 2 =  $0.83\%$

ن ع 3 =  $0.83\%$

ن ع 4 =  $0.83\%$

ن ع 5=0.83% / 2=0.41% ، ذلك أنه في العديد من الدول الكبرى والمتقدمة نجد أن الفرد أصبح يساهم في رسم مختلف الإستراتيجيات والأمنية .

$$5 = 0.83\% + 0.83\% + 0.83\% + 0.41\% = 3.73\%$$

ن م ز 6 :

(03) عناصر وبالتالي فإن نسبة جدوى كل عنصر = 4.16% ÷ 3

$$= 1.83\%$$

$$\text{ن ع 1} = 1.38\%$$

$$\text{ن ع 2} = 1.83\%$$

$$\text{ن ع 3} = 1.83\%$$

$$\text{ن م ز 6} = 1.83\% + 1.83\% + 1.83\% = 4.14\%$$

وعليه تكون النسبة المتوقعة لتأثير مؤشرات التوازن في تحقيق سيناريو التوازن  
= 4.15% + 4.16% + 3.89% + 2.39% + 3.73% + 4.14% = 22.43%

د- نسبة معقولة الفرضيات المتعلقة بالسيناريو التوازني :

(04)

والخارجية المحيطة بشبكات مناصرة البيئة ، وعليه فإن فرصة الفرضيات هي 25% ÷ 4 = 6.25%

(ن ف ز) :

ن ف ز 1 = 6.25% / 2 = 3.12% ، ذلك أن مفاهيم المواطنة العالمية انتشرت بصفة كبيرة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والدليل على ذلك انتشار الشبكات غير الحكومية المحلية والعالمية في مختلف دول العالم ، وعليه من المؤكد أنه أصبح لدى المواطن درجة من الوعي بأهمية

$$\text{ن ف ز 2} = 6.25\%$$

- ن ف ز 3 = 3.12 % لأنه قد يحدث العكس أيضاً ، لأنّ الدول قد توجه الشبكات غير الحكومية للبحث في القضايا السياسية ، الاقتصادية الاجتماعية والثقافية الأخرى .  
ن ف ز 4 = 6.25 % .

$$= 3.12\% + 6.25\% + 3.12\%$$

$$= 6.25\% + 18.74\% .$$

وعليه تكون نسبة تحقق سيناريو الدور المتوازن ( ثبات الوضع ) لشبكات مناصرة البيئة غير الحكومية في إدارة الشؤون البيئية العالمية

$$= 15.14\% + 12.49\% + 22.46\% + 18.74\% = 6.8\%$$

المطلب الثاني : السيناريو التفاضلي

أولاً : فرضية السيناريو

فاعل ورئيسي في إدارة الشؤون البيئية إلى جانب الحكومات والدول ، وذلك انطلاقاً من المتغيرات البيئية المحيطة بها و التي تشمل :

1- ظروف البيئة الداخلية :

1-1 ظروف شبكات مناصرة البيئة وظروف الفرد أو المواطن العالمي :

لديه رغبة في الانخراط في المجتمع العالمي وقضاياه  
وتعمل على تذليل كل الصعوبات التي تواجهها ، وتعتمد على نفسها في تحقيق استقلاليتها  
المالية وتطالب بتطبيق المواثيق العالمية التي تحث على إشراك الفرد في إدارة الشؤون والقضايا



## 2- ظروف البيئة الخارجية :

### 2-1 العولمة :

إنَّ منظومة من خلال ميكانيزماتها الاقتصادية والسياسية الرأمية إلى خلق الاعتماد الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي المتبادل سيؤثر إيجاباً على مسار الديمقراطية في مختلف دول العالم ، وذلك من خلال إدماج الفواعل غير الدولاتية في رسم السياسات ، الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية وفسح المجال للمعارضة ، المساءلة والحوار والنقاش فيما بين الأطراف الحكومية والأطراف غير الحكومية .

كما أنَّ دور الشركات متعددة الجنسيات في عوامة المنتج وتحسينه سيؤدّي إلى تدهور الـ وخلق الأمراض وتدهور صحّة الإنسان ممَّا يؤدّي إلى خلق وعي لدى الأفراد والمواطنين بالمشاكل البيئية والناجمة عن نشاط تلك الشركات ، وبالتالي سيزداد نشاط الشبكات التي تطالب الحكومات والدول باتخاذ إجراءات رديعة ضدّ الشركات التي تُلحق أضرار بالبيئة

### 2-2 الظروف الأمنية :

ة والأزمات الإرهابية والأمنية المنتشرة في مختلف دول العالم تخلّف دماراً في الدول ممَّا يجعل الحكومات تواجه عجزاً وأعباء اقتصادية ، اسية ، الأمر الذي يدفع بها إلى إشراك فاعلون آخرون في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية ، ة للإسهام في رسم السيّة المحلية والعالمية .

### 2-3 الظروف السياسية الدولية :

وتتمثل في الحكومات والمنظمات الدولية بمدى أهميّة إشراك الشبكات غير الحكومية في إدارة الـ م الحق في التصويت على القرارات ،

ثانياً / نسبة تحقق السيناريو:

فرصة حدوث السيناريو التفاؤلي تساوي 100 % ، توزّع هذه النسبة على (04) مجموعات بحيث تحصل كلّ مجموعة على 25% .

أ- نسبة تأثير محددات القوة ( نقاط / مؤشرات ) في تحقيق التغيير ( السيناريو التفاؤلي ) ؛

ب- تأثير الفرص في تحقيق التغيير

ج- تأثير مؤشرات التغيير في إحداث التغيير

د- معقولية الفرضيات المتعلقة بالسيناريو التفاؤلي .

أ- نسبة تأثير محددات القوة ( نقاط / مؤشرات ) في تحقيق السيناريو التفاؤلي :

تنقسم محددات القوة إلى (النقاط + مؤشرات ) ، وعليه تكون فرصة تأثير كل من نقاط  
ة ومؤشراتها نقاط القوة (ن ق) .

إذا كان عدد نقاط القوة التي تم حصرها في هذه الدراسة هو (07)

$$12.5\% = 07 / 1.78$$

وتحصل هذه النقاط حسب الترتيب الواردة به في الدراسة على احتمالات النسب التالية :

$$1.78 = 1 \text{ ن ق} .$$

ن ق 2 = 1.78 / 2 = 0.89 % ، ← لأن الحجة الأخلاقية لا تنجح دائما أمام المصالح

الاقتصادية والسياسية الكبرى للدول والحكومات

$$0.89 = 3 \text{ ن ق} \%$$

لج نه

الحكومات والدول ، كما أنّ عدم وجود آلية لمساءلة الشبكات تفقدتها مصداقيتها في كثير

$$1.78 = 4 \text{ ن ق} \%$$

$$0.89 = 5 \text{ ن ق} \%$$

ن ق 6 = 0.89 % لأنه يكون تأثيرها ضعيف في صياغة والاتفاقيات خاصة وأنه ليس

لديها الحق في التصويت على قرارات الاتفاقيات .

$$1.78 = 7 \text{ ن ق} \%$$

وعليه تكون نسبة تأثير نقاط المتوقعة =

$$1.78\% + 1.78\% + 0.89\% + 0.89\% + 1.78\% + 0.89\% + 1.78\% = 9.79\%$$

- نسبة تأثير مؤشرات القوة (م ق) والضعف (م ف):

إذا كان عدد مؤشرات القوة التي تمّ حصرها في هذه الدراسة هو (04)

$$12.5 = \div 3.12 \text{ وتحصل هذه المؤشرات (حسب الترتيب الذي وردت به في الدراسة على :}$$

$$\text{م ق 1} = 1.56\%$$

وهذه الفكرة مقسّمة إلى عنصرين أساسيين :

-  $0.00\%$  ، لأنّ الدول لن تسمح بتوسيع نفوذ الشبكات غير الحكومية التي تهدّد سيادتها .

$$1.56\%$$

$$\text{م ف 1} = 1.56\%$$

$$0.00\%$$

$$1.56\%$$

$$\text{م ق 2} = 1.56\%$$

- استقلالية تجنيد الأعضاء =  $1.56\%$

$$0.00\%$$

100% فلم يحدث ذلك في تاريخ نشاط شبكات المناصرة غير الحكومية .

$$\text{م ف 2} = 1.56\%$$

- عدم استقلالية تجنيد الأعضاء =  $0.00\%$

$$1.56\%$$

وعليه فإنّ نسبة تأثير مؤشرات القوة والضعف =

$$1.56\% + 1.56\% + 1.56\% + 1.56\% = 6.25\%$$

ونسبة تأثير محددات القوة في تحقيق السيناريو التفاؤلي = 9.79% + 6.24% = 16.03%

ب- نسبة تأثير الفرص في تحقيق السيناريو التفاؤلي :

إذا كان عدد الفرص التي تمّ حصرها في هذه الدراسة هو (05)

من هذه الفرص = 5% ÷ 25 = 5.00%

ن ص 1 = 5% ÷ 2 = 2.25% لأنّ كثرة انتشار الشبكات عبر مختلف أنحاء العالم وزخم المعلومات قد يؤديّ إلى التشتت ، وكثرة الأفكار و وجهات النظر ممّا قد يؤديّ إلى صعوبة التنسيق والاتفاق على جدول أعمال موّحد ، وهو الأمر الذي يؤديّ في غالب الأحيان إلى

ن ص 2 = 0.00% ، لأن مبادئ الحكم الراشد وعلى الأخص مبدأ الشراكة بقي مجرد شعار ، لأنّ مفهوم الشراكة يعني التساوي بين الحقوق و الواجبات ، وهو الأمر الذي لا يوجد هنا بما أنّ منح حق التصويت على القرارات والسياسات البيئية للأطراف غير الحكومية هو أمر شب

ن ص 3 = 2.50% لأن مشاركتها لا تتعدّى حدّ الاستشارة ، وطرح القضايا والرقابة .  
ن ص 4 = 2.50% لأن استهداف القطاع الخاص فقط لا يكف لتغيير السياسات البيئية ، لأنّ الحكومات والدول هي الطرف الرئيسي في عملية صنعها .

ن ص 5 = 2.50%

غير الحكومية هو أمر مشكوك فيه .

نسبة تأثير الفرص المتوقعة في تحقيق السيناريو التفاؤلي

$$= 2.5\% + 2.5\% + 2.5\% + 0.00\% + 2.5\% = 10\%$$

ج- نسبة تأثير مؤشرات التغيير في تحقيق السيناريو التفاؤلي :

إذا كان عدد مؤشرات التغيير التي تمّ حصرها في هذه الدراسة هو (07)

:

25 % ÷ = 3.57% و يحصل كل المؤشر حسب الترتيب الذي ورد به في الدراسة على :

ؤشرات التغير ب ( م غ )

- م غ 1 هذه الفكرة مقبولة إلى (04) عناصر ، وبالتالي فإن  
 $4\% \div 3.57 = 0.89\%$

ن ع 1 = 0.89%

ن ع 2 = 0.89%

ن ع 3 = 0.89% .

ن ع 4 = 0.00% الشراكة بين الحكومات وشبكات المناصرة غير الحكومية في مجال  
 غير ممكن .

م غ 1 = 0.89% + 0.89% + 0.89% = 2.97% .

- م غ 2 = 0.00%

- م غ 3 (07)

$3.57\% \div = 0.51\%$  .

ن ع 1 = 0.51%

ن ع 2 = 0.51%

ن ع 3 = 0.00%

ن ع 4 = 0.00% الحكومات غالبا ما تشكل في مصداقية وشرعية الشبكات

ن ع 5 = 0.51% ÷ 2% = 0.25%

ن ع 6 = 0.00%

ن ع 7 = 0.00%

- م غ 3 = 0.51% + 0.51% + 0.00% + 0.00% + 0.25% + 0.00% + 0.00% = 1.27%

$$=6 \div 3.75 = \text{م غ 4} \quad (06)$$

$$\%0.59$$

$$\text{ن ع 1} = \% 0.59$$

$$\text{ن ع 2} = 2\%0.59 = \% 0.29$$

$$\% 100$$

ن ع 3 =  $\% 0.29$  ، لأنَّ ذلك يحتاج إلى إمكانات مادية وبشرية هائلة ، قد لا تتوفر دائما .

$$\text{ن ع 4} = \% 0.59$$

$$\text{ن ع 5} = \% 0.59$$

$$\text{ن ع 6} = \% 0.00$$

$$\text{م غ 4} = \% 0.59 + \% 0.29 + \% 0.29 + \% 0.59 + \% 0.00 = \% 2.35$$

$$\text{م غ 5} \quad (04)$$

$$= \% 3.57 \div 4 = \% 0.89$$

$$\text{ن ع 1} = 2\% 0.89 = \% 0.44$$

$$\text{ن ع 2} = \% 0.89$$

ن ع 3 =  $\% 0.00$  لأنَّ الشبكات لا يمكن أن تستغني عن التمويل الخارجي بصفة كاملة .

$$\text{ن ع 4} = \% 0.89$$

$$\text{م غ 5} = \% 0.44 + \% 0.89 + \% 0.00 + \% 0.89 = \% 2.22$$

$$\text{م غ 6} = \% 3.57 \div 2 = \% 1.78$$

ن ع 1 =  $1.78 \div 2 = \% 0.89$  ، لأنه في الغالب تبقي تلك المبادئ مجرد شعارات .

ن ع 2 =  $1.78 \div 2 = \% 0.89$  لأنَّ العدالة بين جميع القطاعات تبقي هدفا صعب المثال

في غالب الأحيان

$$\text{م غ 6} = \% 0.89 + \% 0.89 = \% 1.78$$

م غ 7 هذا المؤشر يتضمن عنصرين ، وبالتالي فإنَّ  
= 2 ÷ %3.57 =  
. %1.78

ن ع 1 = %1.78

ن ع 2 = %1.78

م غ 7 = %1.78 + %1.78 = % 3.56 .

نسبة تأثير مؤشرات التغيُّر في تحقيق السيناريو التفاؤلي =

. % 13.85 = %3.56 + %1.78 + %2.22 + %2.35 + %1.27 + %0.00 + %2.67

د- نسبة معقولة الفرضيات المتعلقة بالسيناريو التفاؤلي :

(04) فرضيات أساسية للسيناريو التفاؤلي وذلك بناء على معطيات البيئة الداخلية

والخارجية المحيطة بشبكات مناصرة البيئة ، وعليه فإنَّ فرصة حدوث كلِّ فرضية = 25 % ÷ 4 =  
. % 6.25

ص ف 1 = 6.25 % ÷ 2 = 3.12 %

نه

الكاملة بين شبكات المناصرة غير الحكومية .

ص ف 2 = 6.25 % ÷ 2 = 3.12 %

ومع ذلك لم يتمَّ إشراك الفواعل غير الحكومية في عملية صنع القرارات السياسية بصفة

ص ف 3 = 6.25 % ÷ 2 = 3.12 % إذا استمرت الأوضاع الأمنية في العالم على ما هي عليه ،

فإنَّ الدول أكيد لن تتحمَّل أعباء الإنشاء والتعمير لوحدها ، بل إنَّها ستلجأ إلى طلب المساعدة من الأطراف غير الحكومية أيضا وما حدث سابقا بعد الحرب العالمية الثانية يؤكِّد

ص ف 4 = 0.00 % تعرض سيادتها للتراجع ، وبالتالي فهي لن تمنح الأطراف غير

وعليه فإنَّ نسبة معقولة فرضيات السيناريو التفاؤلي =

$$9.36\% = 3.12\% + 3.12\% + 3.12\%$$

وعليه تكون نسبة تحقق السيناريو التفاؤلي لدور شبكات المناصرة البيئية غير الحكومية في إدارة =

$$49.24\% = 9.36\% + 13.85\% + 10.00\% + 16.03\%$$

### المطلب الثالث : السيناريو التشاؤمي

أولاً / فرضيات السيناريو :

لقد تمَّ وضع هذا التصوُّر انطلاقاً من فرضية أنَّه سوف يكون لشبكات مناصرة البيئة غير الحكومية دور ضعيف جداً و مُهمَّش ويكاد يكون شبه منعدم في إدارة شؤون البيئة العالمية ، وذلك انطلاقاً من المتغيِّرات البيئية المحيطة بظروف عمل شبكات مناصرة البيئة المتمثلة أساساً في ما يلي :

#### 1- ظروف البيئة الداخلية :

##### 1-1 ظروف شبكات المناصرة والمواطن العالمي :

يما يتعلَّق بالمواطن فإنَّه فرد ذو ثقافة سيَّاسية محدودة وضيقه ، متشبع بقيم اللامبالاة ، ولا يؤمن أصلاً بقيم المواطنة العالمية ، وليست لديه الرغبة في الانخراط في المجتمع العالمي وقضاياها ، أمَّا شبكات المناصرة غير الحكومية فهي في الغالب تكون موالية لحكوماتها وتكون بمثابة أجهزة لتنفيذ البرامج والسيَّاسات التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية البيئية والعالمية ، ولا تسعى للتأثير أو تغيير قرارات الحكومات ، فهي تابعة وممولة من طرف الجهات الحكومية ، وهي لا تسعى لتحقيق أيِّ استقلالية لها .

##### 2- ظروف البيئة الخارجية : ويمكن حصرها في :

##### 1-2 العولمة :

ت

الاقتصادي والاجتماعي المتشعب بقيم الخصخصة الرأسمالي إلى تراجع تدخل الدول والحكومات في



مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهو الأمر الذي سيزيد من تنامي دور القطاع الخاص ومؤسساته الربحية الذي سيعوّض دور الدول والحكومات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وهو ما يزيد من قوّة هذا القطاع الذي سيستمر في تدمير البيئة جرّاء نشاطاته التنموية ، وذلك حساب تراجع دور الشبكات غير الحكومية التي تجد نفسها ما بين قوّة الإكراه المشروعة و قوّة النفوذ المالي .

## 2-2 الظروف الأمنية :

الدولي في مختلف مناطق ودول العالم قد يؤدّي إلى حدوث أوراق غرائبية ، تتمثل في حدوث حروب دولية واسعة النطاق ، وهو الأمر الذي يتسبب في حلّ وتفكك أعداد كبيرة من شبكات المناصرة غير الحكومية و بالتالي قد يتراجع دورها و قد ينعدم تماما في إدارة مختلف

## 3-2 الظروف السياسية الدولية :

الأطراف غير الحكومية وقمع كلّ مبادرة وكلّ مشاركة لأيّ فاعل من الفواعل غير الدولانية في

ثانياً / نسبة تحقق السيناريو:

إنّ فرصة تحقق السيناريو التشارومي = 100% ، وهذه النسبة توزّع بالتساوي على 04 :

1- نسبة تأثير محددات الضعف في تحقيق سيناريو الدور التشارومي = 25%

2- نسبة تأثير التهديدات في تحقق السيناريو التشارومي = 25%

3- نسبة تأثير مؤشرات التحول في تحقيق السيناريو التشارومي = 25%

4- نسبة معقولة الفرضيات المتعلقة بالسيناريو التشارومي = 25% .

أ - النسبة المتوقعة لتأثير محددات الضعف ( نقاط / مؤشرات) في تحقق السيناريو التشارومي :

تنقسم محددات الضعف إلى نقاط + مؤشرات ، و بالتالي تكون فرصة تأثير كل من نقاط الضعف و مؤشرات = 25% ÷ 2 = 12.5% .

- نسبة تأثير نقاط الضعف :

عدد نقاط الضعف التي تم حصرها في الدراسة هو 07 ، و بالتالي فإن فرصة كل نقطة ضعف 12.5% ÷ 07 = 1.78% .

وتحصل نقاط الضعف حسب الترتيب الذي وردت به في الدراسة على احتمالات النسب :

$$0.89\% = 1.78\% + 1.78\% + 1.78\% + 1.78\% + 1.78\% + 1.78\% + 0.89\%$$

\* ملاحظة : لقد تم احتساب نقاط الضعف وقدمت التبريرات الخاصة بذلك في السيناريو التوازي .

- نسبة تأثير مؤشرات القوة والضعف :

شرات التي تم حصرها في هذه الدراسة هو (04)

$$12.5\% = 4 \div 3.12\%$$

تحصل هذه المؤشرات وبالترتيب الذي وردت به في الدراسة على النسب التالية :

م ف 1 هذه الفكرة تتضمن عنصرين بحيث يحصل كل عنصر على فرصة = 3.12% ÷ 2 = 1.56% .

- = 0.00% لأنه حتى وإن ساءت الأوضاع السياسية والأمنية

فإنه من غير المعقول أن تحل جميع الشبكات البيئية وبطريقة كلية وعمامة ، فقد تحل الكثير من الشبكات ولكن قد تبقى أقلية صامدة وقادرة على المشاركة في المؤتمرات والمحافل البيئية .

- = 1.56% .

م ف 1 = هذه الفكرة تتضمن عنصرين ، و بالتالي يحصل كل

$$1.56\%$$

$$= 1.56\%$$

=0.00% ه من المستحيل أن تقبل الدول منح الشبكات غير الحكومية حتى التصويت على قراراتها السيِّ .

م ف2 هذه الفكرة مقسّمة إلى عنصرين بحيث يحصل  
1.56% .

$$= 1.56\%$$

عدم الاستقلالية في تجنيد الأعضاء =0.00%

م ق2 هذه الفكرة مقسّمة إلى عنصرين بحيث يحصل :

$$= 3.12\% \div 2 = 1.56\%$$

: 0.00% ه في ظلّ

الاستقلالية في تجنيد الأعضاء = 1.56% .

و عليه فإنّ نسبة تأثير مؤشرات القوّة و الضعف في تحقيق السيناريو التشارؤمي

$$= 1.56\% + 1.56\% + 1.56\% + 1.56\% = 15.14\%$$

ب- نسبة تأثير التهديدات في تحقيق السيناريو التشارؤمي :

عدد التهديدات التي تمّ حصرها في الدراسة هو (04) ، و بالتالي فإنّ فرصة حدوث كلّ تهديد  
= 25% ÷ 4 = 6.25%

ونسبة تأثير التهديدات حسب ترتيبها الذي وردت عليه في تقرير الدراسة

$$= 3.12\% + 6.25\% + 3.12\% = 12.49\%$$

ملاحظة : احتساب نسبة تأثير التهديدات وقدمت التبريرات الخاصّة لك في

السيناريو التوازي .

ج- النسبة المتوقعة لتأثير مؤشرات التحول في السيناريو التشارؤمي :

التحوُّل التي وردت في الدراسة هو (07)

$$= 25\% \div 7 = 3.57\%$$

وهذه المؤشرات تحصل على احتمالات النسب التالية حسب الترتيب الذي وردت به في :

$$م ح 1 = 3.57 \% \div 2 = 1.78 \%$$

$$م ح 2 = 0.00 \%$$

م ح 3 03 عناصر ، و بالتالي فإنَّ نسبة حدوث كلِّ عنصر =

$$. 3.57 \% \div 3 = 1.19 \%$$

ن ع 1 = 0.59 % لأنَّ سياسة الضَّغط قد تودِّي إلى حدوث نتائج عكسية لا تخدم مصالح الشبكات ، ولكن في الوقت ذاته قد يودِّي إلى إحداث التغيير المطلوب في سياساتها وقراراتها بطريقة إيجابية وفي صالح الشبكات غير الحكومية .

ن ع 2 = 0.00 % لَمَّق ببعض الشبكات فقط ، و بالتالي لا يمكن تعميم الأمر على جميع شبكات المناصرة غير الحكومية .

ن ع 3 = 0.00 % ، لأنَّ عدم الاستقلال المالي لا يودِّي بالضرورة إلى حلِّ و تفكُّك الشبكات غير الحكومية .

$$م ح 3 = 0.59 \% .$$

$$م ح 4 = 04$$

وبالتالي فإنَّ فرصة حدوث كلِّ عنصر = 3.57 % ÷ 4 = 0.89 % .

$$ن ع 1 = 0.89 \% .$$

$$ن ع 2 = 0.89 \% .$$

ن ع 3 = 0.00 % ، لأنَّه قد يحدث العكس لأنَّ زيادة اهتمام الدول بالسياسات الأمنية لا يجعلها تفسح المجال لشبكات مناصرة البيئة لتولي أعب

ن ع 4 = 0.00 % على العكس من ذلك لأنَّ اهتمام الدول بالجانب الأمني لا يعني بالضرورة

$$م ح 4 = 0.89\% + 0.89\% = 1.78\% .$$

م ح 5 ملامح ظروف الفرد والمجتمعات المحلية وعلاقتها بالسياسة البيئية  
= 03

$$. 3.57\% = 3 \div 1.19\% .$$

ن ع 1 = 0.00 % ذلك أنَّ رغبة الفرد في العمل في مجال معين لا تغيّرُها الظروف ذلك أنَّها ترتبط بالميل والاهتمام الذاتي للفرد .

$$ن ع 2 = 0.59\%$$

$$ن ع 3 = 0.00\%$$

$$. م ح 5 = 0.59\% .$$

م ح 6 = ملامح المجتمع السياسي الدولي المحتملة هذا المؤشر يتضمّن عنصرين ، وبالتالي فرصة  
= 3.57% = 2 \div 1.78\% .

$$ن ع 1 = 1.78\% = 2 \div 0.89\%$$

$$2 = 0.89\%$$

$$م ح 6 = 1.78\%$$

$$م ح 7$$

ن ع 1 = 1.78% الاحتمال قد يحدث وقد لا يحدث .

$$م ح 7 = 1.78\% .$$

وعليه تكون النسبة المتوقعة لتأثير مؤشرات التحول في تحقق السيناريو التشاؤمي =  
= 1.78% + 0.59% + 1.78% + 0.59% + 1.78% = 8.03% .

د- نسبة معقولة الفرضيات المتعلقة بالسيناريو التشاؤمي :

(04) فرضيات أساسية للسيناريو التشارؤمي ، وذلك بناءً على معطيات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بشبكات مناصرة البيئة ، وعليه فإن فر = %25 ÷ 4 = 6.25 %

ص ف 1 = 0.00 % ، لأنه مع قوّة الزحم الإعلامي والتكنولوجي الذي يعيشه العالم اليوم لن ينتج عنه إلاّ فرد واع ، وشبكات غير حكومية تسعى لتحقيق التغيير البيئي المطلوب ، ولا تكثف بمجرد تحقيق الأعمال الخيرية أو التعاونية .

ص ف 2 = 0.00 % ، لأنّ تنامي دور القطاع الخاص وتوسّع أنشطته على حساب البيئة سيزيد من فرص بروز دور الشبكات غير الحكومية، التي ترمي إلى ضبط سلوك القطاع الخاص نحو

ص ف 3 = 6.25 % ÷ 2 = 3.12 % ، لأنه أمر محتمل الحدوث .

ص ف 4 = 6.25 % ÷ 2 = 3.12 % ، لأنه أمر محتمل حدوثه ، وعليه فإنّ نسبة معقولة الفرضيات المتعلقة بالسيناريو التشارؤمي = %3.12 + %3.12 = %6.25 .

إذن نسبة تحقق السيناريو التشارؤمي لدور شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية في إدارة

$$= 15.14\% + 12.49\% + 8.03\% + 6.25\% = 41.91\%$$

### خلاصة الفصل :

تشير النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل من الدراسة إلى أنّ الدور الذي ستلعبه شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية سيبقى على حاله ، ذلك أنّ السيناريو الخطي 68.83 % يناريو الدور التفاؤلي الذي حصل على نسبة

49.24% و سيناريو الدور التشاؤمي الذي حصل على نسبة 41.91 %

إلى صعوبة التحديات و التهديدات التي تواجهها هذه الشبكات . لذلك يتعين على هذه الأخيرة ألاّ تقف مكتوفة الأيدي بل عليها أن تثمّن و تستغل كلّ ما تفتحه لها الأطراف الحكومية من مساحات و فرص لمواجهة تلك التحديات . ويكون ذلك من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير و الإجراءات اللاّزمة لتعزيز قيم المشاركة و الشفافية وتفعيل أساليب التمويل الذاتي من خلال دعم الاستثمارات الصديقة للبيئة .

الحكومية أن تأخذ بتوجهات مختلفة لإدماج مختلف شبكات

مناصرة البيئة في عملية صنع السياسات و القرارات البيئية و تحمل المسؤولية بمنهجية تكامل الأدوار و ليس بمنهجية إحلال البعض مكان الآخر و ذلك من أجل خلق التنمية البيئية

الخاتمة



صين في مجال العلاقات والسيّ

مسألة التفاعلات المركبة ما بين مختلف الفواعل الحكومية وغير الحكومية با  
ة للتغيير في نظام وسيّ في هذه الدراسة تمّ  
مجموعة من شبكات المناصرة غير الحكومية ( شبكة أصدقاء الأرض العالمية FAON )  
(RAED GEFN

مجموعة فرعية من قضايا البيئة العالمية ، ومن خلالها تمّ ل إلى مجموعة من الا  
أهمُّ :

أولاً : شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية قد تمكّنت من ممارسة أدوار حقيقيّة في العديد  
نّها قامت ب :

- تشخيص مجموعة فرعيّ
- التعريف بتلك القض
- محاولة إدراج القضايا البيئيّ
- اقتراح البرامج ،
- توفير المعلومات الّلا
- المساهمة في إنشاء سلطة المعايير البيئيّ
- ا على جميع الأصعدة
- يات المحلية الدولية والعالمية ؛
- إحداث تغييرات هامّ خلال التأثير في ال
- المشاركة في المؤتمرات ، المعاهدات والمحافل البيئيّ
- لها ، وصيّاتها وطرح القضايا البيئيّ
- ستشارات بخصوص السيّ
- لتزام الدول والمؤسسات الخاصّ

ثانياً : الدور الذي لعبته شبكات المناصرة غير الحكومية في مجال الحوكمة  
ة العالمية هو دور متوازن وهو دور في غاية الأهميّة ولا يمكن تجاوزه من قبل الدو

ة التي قدمتها

شبكات مناصرة البيئة في هذا المجال .

ل إليه في نهاية الفصل الأخير من الدراسة يمكن القول بأ  
ثالثاً :  
ار الشبكات في القيام بدور متوازن إلى

تعلق بالسيناريو التفاؤلي الذي كانت نسبة احتمال %68.83

ق بتغير %49.24

إلى جانب الحكومات في مجال الحوكمة البيئي  
السيناريو الأخير أي التشاؤمي  
ق بتراجع دور شبكات المناصرة غير الحكومية فا  
بالتالي فهو سيناريو مستبعد.  
% 41.91

فرضية تراجع دور الدول في ظلّ رات العالمية الراهنة يفسح مجالاً

لتفعيل دور شبكات المناصرة غير الحكومية في مجال إدارة الشؤون البيئيّ

مة لنشاط الأطراف غير الحكومية حدّدت مجال و

مشاركة هذه الأخيرة والذي لا يسمح بإمكانية ممارسة أدوار رئيسيّة فاعلة في المجال بل إدّ

ة غير الحكومية لم يصل حدّ التغيير

والتفاؤل هو أنّ زال تواجه العديد من التحديات التي لا تسمح لها بتفعيل

وتوسيع مجال نشاطها ، وتمثلت تلك التحديات أساساً في ما :

أولاً : عدم إمكانية الشبكات في أن تضمن تمثيل المصلحة العامّة واسعة النطاق وافتقارها إلى

ل إلى اتفائيّ لمجتمعات المحلية والدولية وبين مختلف المناطق

في مسألة

ثانياً : ضعف التنسيق فيما بين شبكات مناصرة البيئة وعدم توصُّط  
طاقها الجغرافي .

ثالثاً : تفاوت درجات الوعي بأهميَّة  
نخراط الأفراد في شبكات مناصرة البيئة بين المجتمعات

لج

المستويات المحلية والدولية

رابعاً : صعوبة تحصيل الموارد المالية الكافية لتمويل مختلف البرامج والأنشطة البيئيَّة  
المناصرة غير الحكومية و ها بنسبة كبيرة على التمويل الخارجي الذي قد يحدِّ

خامساً : ضعف الإطار القانوني والتشريعي والدولي الذي يحدِّد نشاط الشبكات والذي يحدِّد  
من نفوذ وتأثير هذه الأخيرة في مجال صنع و إعداد السِيَّمة العالمية إلى

إدراك وفهم الصعوبات والتحديات التي

تبقى ، لهذا البحث ، تبقى  
معرفة كيف يمكن تجاوز تلك  
شبكات المناصرة غير الحكومية لا يمكن أن تصبح فاعلاً في إدارة  
نت من معرفة كيف يمكنها التصدُّ

وكذلك إذا تحققت شروط معيَّنة لها علاقة بمتغيِّرات البحث ، وهذه الشروط يمكن تأخيرها  
بمجموعة من الإصلاحات المقترحة والتي من شأنها أ مل من دور شبكات المناصرة في مجال  
ما يلي :

أولاً / إصلاح الإطار التشريعي والقانوني والسياسي :

لابد للدول ، الحكومات والمنظمات الدولية والعالمية المسؤولة أن تعمل على توفير المناخ  
القانوني والتشريعي الذي يسمح بتفعيل دور شبكات المناصرة وذلك من خلال :

- ضرورة إشراك الشبكات غير الحكومية في عمليّ

طراف غير الحكومية في هذا الشأن ؛

- عتراف قانونيَّ المناصرة غير الحكومية كأشخاص      سمح لهم  
بالوقوف أمام المحاكم الدولية      وضع قانون عالمي بمواده التفصيلية لتسجيل الشبكات غير  
الحكومية في الشؤون الدولية ؛

- الشبكات غير      بهم      هم في تمويل مشاريعها ؛  
عها ويحدّد      ته

- لكي تحقق الشراكة الكاملة في إطار مناداة الدول الليبرالية بتبني منظومة الحوكمة البيئيّ  
العالمية يجب أن تنص قوانين هيئة الأمم المتحدة على إشراك الشبكات غير الحكومية في عملية  
ة إلى

فهذه الإصلاحات السياسية والقانونية لن تحدّ من نفوذ الدول والحكومات بقدر ما تجعل  
اسات البيئية أكثر تشاركية وأكثر ديمقراطية ، وذلك بما يضمن أيضا

ثانيا / الإطار الثقافي و الاجتماعي :

( )  
بني عليه رغبة الفرد في  
وانخراطه ومشاركته في إدارة مختلف الشؤون الس  
جميع المستويات الداخلية والخارجية ، المحلية والعالمية ، ويكون ذلك من خلال :

- التعليم العالي في مختلف دول  
العالم تعمل على تنشئة الفرد على قيم المواطنة العالمية ، التطوّ      حمل الخيري لجعل الفرد يدرك  
أهميَّ      نخراط      والمشاركة في إدارة الشؤون البيئيّة على المستويات المحلية و

- إنشاء مراكز بحوث ومعاهد لتكوين وتدريب الأفراد وإعدادهم ليكونوا خبراء قادرين على  
ة وإيجاد الحلول المناسبة لها ، ق  
الكفيلة بتحقيق التغيير البيئي المطلوب
- على شبكات مناصرة البيئة أن تفصح عن كامل نشاطاتها وبرامجها المجتمعات والدول  
وذلك لتدعيم شفافيتها ومصداقيتها ، ممّ

### ثالثاً / الإطار المادي :

- شكل التمويل من التحديات الأساسية التي تحول دون قيام شبكات مناصرة البيئة  
بالكثير من نشاطاتها وبرامجها البيئية ، وحتى تستطيع الشبكات تجاوز هذا  
ستثمار الخاص  
ن لها تمويلاً  
: :  
- عقد مؤتمرات دورية بين مختلف  
ناقشته وتطوير الخدمات  
ة وتبادل الخبرات على أ  
- غير الحكومية تساعد على  
ستثمار في المجال البيئي تكون من مهام المنظمة :  
- تقديم المعلومات الخاصة بمناخ الا  
ة محدّ  
- مراجعة مقترحات المشروعات المقدّمة من المستثمرين غير الحكوميين وتقديم لهم بشأن  
ستراتيجي  
- لقاءات أو المشاركة في الندوات المتعلقة بالاستثمارات البي  
- والخاصة حول فرص التعاقد في مجال

- قبول التمويلات والقروض الخارجية ولكن مقابل خدمات بيئية حتى لا يكون

#### رابعاً : الإطار التنظيمي :

يعتبر التنسيق فيما بين شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية ضرورة أساسية لنجاح هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها المسطرة ، لذلك ينبغي عليها اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات

:

- توفير التمويل الكافي لتحقيق التواصل فيما بين الشبكات غير الحكومية

- ة بين مختلف شبكات المناصرة من أجل مناقشة مختلف المشاريع والخطط والبرامج التي تقوم بها مختلف الشبكات وذلك من أجل تبادل الخبرات وتوسيع دائرة الأفكار ، وتفادي تكرار نفس البرامج والنشاطات من أجل تفادي هدر وضياح الجهد والمال ، ومن أجل تحقيق التعاون في مجال تحصيل ا

- مل إلى إعداد جدول أعمال موحد

ة والتي تعزز مواقفها في المؤتمرات والمحافل البيئية

- ي إلى تحقيق تمثيل واسع النطاق لمجموعة من

ات لدى مختلف الحكومات و الجماهير .

وفي الختام يمكن شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية قد أم

ة العالمية لنظام ذو ثقافة مشتركة بقيم يتشاطرها الجميع على نطاق واسع ، ولهذا

ه من المرغوب فيه مساعدة هذه ة على تجاوز سلبياتها ونقاط ضعفها

والتحديات التي تواجهها ، حتى يكون لها دور مهم في المستقبل بحيث تكون فيه طرفاً أساسياً

إلى جانب الحكومات يساهم بقوة في إدارة الشؤون البيئية .

# قائمة الملاحق

الملحق رقم ( 01 ) : معلومات محدثة عن مرفق البيئة العالمي .

برنامج الأمم المتحدة

للبيئة

استوكهولم 7- 11 جوان

2010

إعداد صك عالمي ملزم بشأن ترتيبات للمساعدة المالية  
المتوقعة و الفعالة .

أولا / معلومات أساسية :

المتحدة للبيئة، والبنك الدولي - بأدوار رئيسية في تحديد وتطوير وإدارة مشاريع مرفق البيئة العالمية على الأرض. يضاف إلى ذلك أن سبعة مصارف للتنمية الإقليمية ومنظمات حكومية تسهم في تنفيذ مشاريع مرفق البيئة العالمية. "

وعن طريق العمل مع هذه الوكالات، يزود مرفق لمساعدتها على الوفاء "بالتكاليف الإضافية المتفق عليها لتدابير تحقيق المزايا البيئية العالمية المتفق عليها. ويخدم مرفق البيئة العالمية في الوقت الحاضر الآليات المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية الأمم المتحدة في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر ولا سيما في أفريقيا مؤتمر الأطراف لكل اتفاقية من هذه الاتفاقيات بتحديد معايير الأهلية للأنشطة التي يمكن أن يمولها مرفق الية وبالنسبة لجميع الأنشطة الأخرى التي تدخل في مجالات الاتصال لمرفق البيئة العالمية، تعد البلدان مؤهلة للحصول على منح المرفق إذا كان من حقها الاقتراض من البنك الدولي أو

يتم تمويل مرفق البيئة العالمية من المساهمات الدورية التي تقدم إلى الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة من المشاركين المساهمين، من خلال عملية تتم بها تجديد موارد الصندوق الاستئماني كل 4 مات بشأن المجموع الإجمالي لكل دورة لتجديد الموارد والمبالغ التي تسهم بها كل حكومة. وستبدأ الدورة الخامسة لتجديد موارد المرفق في 1 / 2010. تحت

الخامسة باجتماع يعقد في روما يومي 9 / 10 / 2010

حتى وقت إعداد هذه المذكرة لم تكن المفاوضات قد انتهت، ولم تتوافر أي معلومات عن المبلغ الإجمالي



لتحديد الموارد وتخصيصه فيما بين مجالات الاتصال لمرفق البيئة العالمية.

الخامس : [http://www.thegef.org/gef/fifth\\_replenishment](http://www.thegef.org/gef/fifth_replenishment)

### برمجة المواد الكيميائية والزئبق للدورة الخامسة لتحديد موار المرفق

يدعم الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية تدابير في ستة مجالات اتصال: التنوع البيولوجي وتغير المناخ، والمياه الدولية، وتدهور الأراضي، واستنفاد الأوزون، والملوثات العضوية الثابتة. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز أن يدعم المرفق أنشطة سليمة لإدارة المواد الكيميائية، شريطة أن تحقق المنافع البيئية العالمية وتتعلق بمجال أو أكثر من مجالات الاتصال . وفي الماضي، كانت قدرة المرفق محدودة لدعم مشاريع كيميائية بخلاف تلك التي تتعلق مباشرة بالملوثات العضوية الثابتة والمواد المستنفدة للأوزون، بسبب التفسير الضيق لنوع أنشطة إدارة المواد الكيميائية التي يمكن أن تحقق المنافع البيئية العالمية ومتطلبات مجال .

وبالنسبة للدورة الخامسة لتحديد موارد المرفق، يتخذ المرفق نهجاً أكثر شمولاً وتكاملاً عن طريق إدراج المواد الكيميائية باعتبارها أحد مجالات برمجته الرئيسية. والغرض من برنامج المواد الكيميائية للمرفق هو الملوثات العضوية الثابتة، والتخلص من المواد المستنفدة للأوزون في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وبعض التمويل للأنشطة المتعلقة بالزئبق والأنشطة التي تدخل ضمن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد .

يجب الوفاء بها وتوسيعها، خاصة في حالة المواد المستنفدة للأوزون، فإن مدى تمويل الإدارة السليمة للمواد ة الخامسة لتحديد موارد المرفق يتوقف على نتيجة مفاوضات تحديد الموارد. وكما لوحظ أعلاه، فإنه لم تتوفر بعض معلومات عن النتائج النهائية لهذه المفاوضات حتى وقت إعداد هذه المذكرة.

وتقترح الوثيقة البرنامجية للدورة الخامسة لتحديد موارد المرفق نهجاً محتملة لتمويل الزئبق تستند إلى ثلاثة تصورات لتحديد الموارد، وكلها توقعت أن يتجاوز مبلغ المساهمات في الصندوق الاستئماني في الدورة الخامسة لتحديد الموارد مبلغ المساهمات في دورة التحديد الرابعة بالقيمة الحقيقية (أي مع مراعاة التضخم وأسعار سعر الصرف). وفي إطار التصورات الثلاثة لإجمالي التمويل في الدورة الخامسة للتحديد، وهو: 4.5 5.5 6.5 مليار دولار، اقترح أن تبلغ المستويات المخصصة للمواد 450 550 650 مليون دولار على الترتيب. وكانت المقترحات :

تصور الـ 4.5 مليار دولار: سيخصص مبلغ 10

الخاصة بالأنشطة التقييمية لدعم إعداد صك الزئبق؛

تصور الـ 5.5 مليار دولار: سيخصص مبلغ 20

ر لدعم الأنشطة التقييمية إلى جانب بيانات عن الممارسات الجيدة للبدائل أو تخفيض إطلاق الزئبق أثناء المفاوضات بشأن صك الزئبق لوثيقة البرمجة الختامية للتحديد الخامس لمرفق البيئة العالمية، فإن مثل هذه الأنشطة من شأنها أن تحقق

خبرة لدى البلدان المتلقية وتمهيد شراكة المرفق والمجتمع الدولي لتنفيذ المعاهدة عند اعتمادها. وهذا يشبه طائفة الأنشطة التي دعمها المرفق في السنوات التي أدت إلى المفاوضات بشأن اتفاقية استكهولم وأثناء تلك

تصور الـ 6.5 مليار دولار: سيتاح مبلغ 30 مليون دولار لتمويل مشاريع خاصة بإيضاح الممارسات الجيدة للبدائل أو الأنشطة ذات الأولوية لتخفيض إطلاقات الزئبق في قطاعات إضافية.

/مارس في روما المشار إليه أعلاه، طلب من أمانة المرفق إعداد وثيقة برنامجية منقحة تتضمن تصوراً إضافياً بمبلغ يتراوح من 3.8 دولار إلى 4.2 .

### الدراسة الرابعة للأداء العام

يتم تزويد كل دورة لتحديد موارد المرفق بمعلومات، منها عن طريق دراسة للأداء العام يعدها مكتب التقييم

والتحسينات المحتملة. ووجدت الدراسة أن مشاريع المرفق حققت بشكل عام مستوى عالياً من النتائج المرضية وأن هذه النتائج أظهرت مستوى عالياً من التقدم نحو تحقيق منافع بيئية عالمية، وأن المرفق يفي بتفويضه

تخفض التمويل المخصص للبيئة بشكل عام وللصندوق بشكل خاص من حيث القيمة الحقيقية. وسلطت الدراسة الضوء على أربعة أبعاد لهذه الظاهرة:

كان تمويل المرفق إلى جانب ما تحقق من تمويل مشترك أبعد من أن يكفي لتغطية التكلفة التقديرية لحل

طلبت الاتفاقيات التي يخدمها المرفق أن يقدم المرفق دعماً للبلدان في أمور وعلى مستويات عجز المرفق عن

قيدت الموارد المتاحة للصندوق من مدى قدرته على توضيح وتطوير سياسات ونهج ناجحة في أقل البلدان نمواً وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية.

لن يتسن حل فترات التأخير الطويلة بين اقتراح المشروع وتنفيذه عن طريق الانتقال إلى نظام لتخصيص الموارد (نظر أدناه) لأنها تتعلق أساساً بنقص التمويل.

### نظام تخصيص شفاف للموارد

المرفق، والذي اعتمده مجلس المرفق في عا 2005 لجعل مخصصات تمويل المرفق تتسم بقدر أكبر من العدالة والشفافية والقدرة على التنبؤ بها والفعالية وأشار التقرير إلى ظهور مشاكل تتعلق بتنفيذ الإطار.

وبناءً على استعراض منتصف المدة للإطار، قرر مجلس المرفق وضع إطار جديد لتخصيص الموارد وهو نظام لتخصيص الشفاف للموارد. والهدف العام من التخصيص الشفاف للموارد هو في جوهره نفس هدف إطار تخصيص الموارد: "...تخصيص موارد للبلدان بطريقة شفافة ومتسقة تستند إلى أولويات بيئية عالمية، وقدرة

ته، وممارساته المتعلقة بالتنفيذ الناجح لمشاريع المرفق. وأثناء التجديد الخامس لموارد المرفق، سيطبق التخصيص الشفاف للموارد على مجالات التركيز المعنية بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي؛ يطبق على أي مجالات تركيز أو برامج أخرى ووافق المجلس على "تخصيص الموارد على نطاق مرفق البيئة العالمية في المستقبل، إن أمكن، يستند إلى جملة أمور من بينها التجديد الخامس لموارد المرفق.

ويعد التخصيص الشفاف للموارد تحسناً لإطار تخصيص الموارد لأنه يتصدى في المقام الأول للأعباء التي واجهتها البلدان الصغيرة والأقل نمواً في ظل الإطار. ويمكن الحصول على تفاصيل هذه التغيرات من وثيقة مجلس المرفق المعنونة "نظام التخصيص الشفاف للموارد: الخيارات والتصورات"

### الصناديق الخاصة

#### بالمناخ

يناقش التقرير عن الاعتبارات المالية وطرائق التمويل المحتملة الذي أعد للاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص المعني بالزئبق UNEP(DTIE)/Hg/OEWG.2/3 المسائل المتعلقة بصندوق المناخ الخاصين اللذين يديرهما مرفق البيئة العالمية، واللذين يشكلان جزءاً من الصندوق الاستئماني للمرفق، وبالتالي لا تحديد موارد المرفق. ويشار إلى هذين الصندوقين مرة أخرى في هذه المذكرة لأهمهما قد يمثلان نمواً مختلطاً لآلية مالية في إطار صك الزئبق. وطبقاً لمثل هذا النهج، يمكن إنشاء صندوق للزئبق يتقاسم بعض أو جميع وظائف الصندوق المتعدد الأطراف "القائم بذاته"، على أن

### معلومات حديثة عن الصندوق المتعدد الأطراف

UNEP(DTIE)/Hg/OEWG.2/3 مناقشة عما إذا كانت العناصر الهيكلية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال يمكن أن تكون بمثابة نموذج لآلية مالية . تقترح الوثيقة أن يتولى الصندوق المتعدد الأطراف بنفسه تشغيل آلية مالية لاتفاق خاص بالزئبق كما أن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالزئبق لم يقترح قط هذه الفكرة. وفي هذه المذكرة تظل العلاقة الرئيسية للصندوق المتعدد الأطراف هي أن يكون نموذجاً محتملاً لآلية مالية تعمل تحت سلطة الأطراف في صك الزئبق.

وأهم عناصر الصندوق المتعدد الأطراف التي تجعله متميزاً هي على

النحو التالي:

أنه صندوق مخصص

أن تحديد موارده يتم عن طريق مساهمات من البلدان الأطراف تقدر على أساس جدول

اد التكاليف الإضافية للبلدان النامية الأطراف لتمكينها من الامتثال لتدابير المراقبة الخاصة ببروتوكول مونتريال؛

أنه يعمل تحت إشراف اجتماع الأطراف في بروتوكول مونتريال.

ذا رأت لجنة التفاوض الحكومية الدولية اعتبار الصندوق المتعدد الأطراف نموذجاً لآلية مالية لاتفاق خاص بالزئبق، فقد ترغب في بحث هذه العناصر الهامة للصندوق

### معلومات أساسية

اشترابات مقررّة من البلدان الأطراف المانحة، وهو مكرس لتزويد البلدان النامية بالمساعدة متعدد الأطراف. ولم يتم تكرار هذا الصندوق قط؛ وبدلاً من

تھ

وينص بروتوكول مونتريال على تدابير رقابية صارمة تلزم الأطراف بالتخلص التدريجي من إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون وفقاً لجدول زمني متفق عليه. ويمنح البروتوكول

لتي يبلغ مستوى استهلاك الفرد لديها 0.3

هذه المواد مدة أطول للوفاء بمتطلبات التخلص التدريجي. ويشار إلى هذه البلدان في البروتوكول على أنها البلدان "العاملة بموجب الفقرة 1 5"، وهذه البلدان هي

وخلال الفترة حتى انعقاد قمة الأرض في تموز/يوليه عام 1992

المصلحة وضع آليات مالية مشتركة بين بلدان الشمال والجنوب لمساعدة بلدان الجنوب يذ اتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي اللتين كانتا حينها محل تفاوض. وقد

استندت هاتان الاتفاقيتان إلى نموذج وسابقة الصندوق المتعدد الأطراف. إلا

البلدان المانحة عارضت فكرة إنشاء آلية جديدة لكل اتفاقية لأنها كانت تخشى من احتمال التمويل والاستراتيجيات غير المنسقة. ولذلك، ظهرت مقترحات

بشأن آلية تمويل مشتركة أفضت إلى إنشاء مرفق البيئة العالمية.

## الملحق رقم (02) : الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي الإجتماع الثامن

تقرير مرفق البيئة العالمي (GEF) المقدم إلى الاجتماع الثامن

لمؤتمر الأطراف

الخاص بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

كورتيا : 20- 31 مارس 2006.

### مذكرة من الأمين التنفيذي

1- وفقا لمذكرة التفاهم المبرمة بين مؤتمر الأطراف ومجلس مرفق البيئة العالمي الواردة في المقرر 8/3، المرفق، أعد مجلس المرفق وقدم تقريراً لكل اجتماع من الاجتماعات العادية لمؤتمر الأطراف. ويقدم القسم الثالث من مذكرة التفاهم قائمة بمعلومات محددة، ومعلومات تفصيلية بالإضافة إلى معلومات أخرى لإدراجها في التقرير.

2- في المقرر 20/7، الفقرة 1، قرر مؤتمر الأطراف إتاحة التقرير من مجلس مرفق البيئة العالمي إلى مؤتمر الأطراف قبل ثلاثة أشهر من الاجتماع العادي لمؤتمر الأطراف بالإضافة إلى التقيحات، حسب الحالة، ووفقاً للمادتين 28 و 54 من النظام الداخلي لاجتماعات مؤتمر الأطراف، وينبغي أن يتيح الأمين التنفيذي باللغات الست للأمم المتحدة.

3- وفي توصيته 4/1، طلب الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، طلب إلى الأمين التنفيذي أن يدعو رئيس مرفق البيئة العالمي إلى تقديم تفاصيل عن إطار تخصيص الموارد المعتمد في اجتماع خاص لمجلس مرفق البيئة العالمي في 1 سبتمبر/أيلول 2005 وآثاره وتأثيره على تنفيذ الاتفاقية، وذلك إلى الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف. وأرسل الأمين التنفيذي دعوة خاصة إلى رئيس مرفق البيئة العالمي في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2005، وتلقى رداً بتاريخ 13 أكتوبر/تشرين الأول 2005 يشير إلى أن أمانة مرفق البيئة العالمي سيسرها تقديم تفاصيل عن إطار تخصيص الموارد وذلك استعداداً إلى الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

4- في ضوء ما تقدم، يوزع الأمين التنفيذي تقرير مرفق البيئة العالمي إلى الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف- يدعى مؤتمر الأطراف إلى استعراض تقرير مجلس مرفق البيئة العالمي والإحاطة به والنظر في المعلومات المتضمنة فيه عند اتخاذ قرار بشأن الحاجة إلى مزيد من الإرشادات إلى الآلية المالية ومدى فاعلية الآلية المالية في إطار البند 25 من جدول الأعمال والبنود الأخرى ذات العلاقة بالاجتماع الحالي.

أولاً- مقدمة

1- تم إعداد هذا التقرير إلى الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف (COP 8) الخاص بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD). يبلغ هذا التقرير عن أنشطة مرفق البيئة العالمي في مجال التنوع البيولوجي والسلامة الأحيائية أثناء الفترة الممتدة من 1 يولييه 2003 إلى ديسمبر 2005. ويصف التقرير الأنشطة الرئيسية لمرفق

البيئة العالمي والقضايا أثناء فترة إعداد التقرير في المجالات التي تغطيها الاتفاقية. تغطي البيانات المتعلقة بالمشروع الأعوام المالية 2004 و2005 (1 يوليه 2003 إلى 30 يونيه 2005).

2- بالإضافة إلى هذا التقرير، يتم تقديم المعلومات التكميلية في مطبوعات مرفق البيئة العالمي وكذلك في الوثائق التي سيوفرها مرفق البيئة العالمي في الاجتماع الثامن الخاص بمؤتمر الأطراف. يتم تقديم قائمة الوثائق في الملحق 6. تتوافر جميع الوثائق في موقع ويب مرفق البيئة العالمي، [www.theGEF.org](http://www.theGEF.org)

### ثانياً - أنشطة المشروع في منطقة التنوع البيولوجي

3- يقدم مرفق البيئة العالمي (GEF)- باعتبارها الهيئة المسؤولة عن تشغيل الآلية المالية الخاصة بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي - التمويل إلى المشروعات التي تدعمها البلدان اعتماداً على التوجيه الصادر عن مؤتمر الأطراف. تتم إدارة المشروعات الممولة من جانب مرفق البيئة العالمي في الأساس من خلال وكالات التنفيذ الثلاث: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والبنك الدولي. تتوافر المعلومات الخاصة بجميع مشروعات مرفق البيئة العالمي في موقع ويب الهيئة ([www.theGEF.org](http://www.theGEF.org)) في نطاق بيانات المشروع والوثائق.

4- في يونيه 2005، تم تقديم 2.1 مليون دولار أمريكي تقريباً في شكل منح إلى مجال التنوع البيولوجي. وعند الموافقة، تقترب منح التنوع البيولوجي المزودة من 4.4 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك بحيث تصل القيمة الإجمالية لحافطة التنوع البيولوجي الخاصة بمرفق البيئة العالمي إلى 6.5 مليار دولار أمريكي تقريباً.

5- فيما بين 1 يوليه 2003 و30 يونيه 2005 (السنة المالية 2004 و2005)، وافق مرفق البيئة العالمي على 113 مشروعاً من المشروعات التي تتناول أهداف التنوع البيولوجي والسلامة الأحيائية. بلغ إجمالي الحصة المخصصة لمرفق البيئة العالمي في هذه المشروعات 392.4 مليون دولار أمريكي تقريباً. تم تزويد 1.3 مليار دولار أمريكي في شكل تمويل مشترك للمشروعات وذلك من الشركاء الذين من بينهم وكالات التنفيذ والوكالات المنفذة والوكالات الثنائية والبلدان المستقبلية والقطاع الخاص.

6- تركز المشروعات الموافق عليها من جانب مرفق البيئة العالمي في مجال التنوع البيولوجي على خمسة برامج تشغيلية (OPS). تتفق هذه البرامج التشغيلية مع السياسة والاستراتيجية وأولويات البرامج المقررة من جانب مؤتمر الأطراف. ورغم ذلك، يجب أن تكون الأنشطة القائمة على مستوى الدولة محددة كأولويات في خطة العمل والتنوع الحيولوجي الوطني الخاص بهذه الدولة. تضم البرامج التشغيلية النظم البيئية في الأراضي الجافة (البرنامج التشغيلي 1)، والنظم البيئية الساحلية والبحرية ونظم المياه العذبة (البرنامج التشغيلي 2) والنظم البيئية في الغابات (البرنامج التشغيلي 3) والنظم البيئية في الجبال (البرنامج التشغيلي 4) والبرنامج التشغيلي المتعلق بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الهام بالنسبة إلى الزراعة (البرنامج التشغيلي 13). يتم تناول الموضوعات الهامة التي تمت الموافقة عليها من قبل مؤتمر الأطراف في نطاق مشروعات مرفق البيئة العالمي على أنها موضوعات ذات أولوية من قبل الدولة المستقبلية.

7- داخل الإطار الشامل للبرامج التشغيلية<sup>1</sup>، تحدد الأولويات الإستراتيجية الموضوعات والنهج الرئيسية التي يتم بمقتضاها برمجة الموارد في المنطقة البورية. تعكس هذه الأولويات دقة النهج. تم تخصيص اثنان وخمسون بالمائة من المشروعات الموافق عليها في فترة التزويد الثالثة الخاصة بمرفق البيئة العالمي في الأولوية الاستراتيجية الأولى (الأولوية الاستراتيجية 1) - دعم الاستدامة في المناطق المحمية. تم تخصيص ثلاثة وثلاثون بالمائة من المشروعات الموافق عليها في فترة التزويد الثالثة الخاصة بمرفق البيئة العالمي في

<sup>1</sup> وثيقة التخطيط الاستراتيجي للأعمال: GEF/C.21/Inf.11. التوجيه والأهداف. أبريل 2003.

الأولوية الاستراتيجية الثانية (الأولوية الاستراتيجية 2) – دعم التنوع البيولوجي في توفير المناظر الطبيعية. ترجع الخمسة عشر بالمائة المتبقية إلى كل من الأولويات الاستراتيجية الثالثة والرابعة.<sup>2</sup>

8- يقدم الجدول 1 تصنيف للمشروعات الموافق عليها، وفقاً لنوع المشروع. تقدم الملاحق من 1 إلى 4 قائمة ومعلومات موجزة عن المشروعات الموافق عليها. يشير الجدول 1 إلى أن من بين المشروعات الموافق عليها أثناء فترة إعداد التقرير هناك تسعة وخمسون مشروعاً من المشروعات كاملة الحجم (مثل المشروعات أكثر من مليون دولار أمريكي فيما يختص بتمويل مرفق البيئة العالمي) وأربعة وثلاثون مشروعاً من المشروعات متوسطة الحجم (مثل المشروعات التي تصل إلى مليون دولار أمريكي فيما يختص بتمويل مرفق البيئة العالمي) وعشرون من المشروعات الممكنة. بالإضافة إلى ذلك، تسهم أيضاً المشروعات - الممولة من جانب مرفق البيئة العالمي في المجالات البؤرية الأخرى وفي المشروعات المحددة وبرامج مجالات المياه الدولية والإدارة المتكاملة للنظام البيئي والإدارة المستدامة للأراضي - بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أهداف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتنفيذه

---

<sup>2</sup> الأولوية الاستراتيجية 3: بناء القدرة في تنفيذ بروتوكول قرطاجنة للتنوع البيولوجي التابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والأولوية الاستراتيجية 4: زيادة ونشر الممارسات الجيدة في تناول قضايا التنوع البيولوجي الحالية والناشئة.

جدول 1: مشروعات مرفق البيئة العالمي في منطقة التنوع البيولوجي، بما في ذلك السلامة الاحيائية المصدقة في الفترة ما بين 1 يوليه 2003 و30 يونيه 2005.

نوع النشاط	عدد الأنشطة	تمويل (GEF) ( مليون دولار أمريكي)	التمويل المشترك ( مليون دولار أمريكي)	إجمالي التمويل ( مليون دولار أمريكي)
مشروعات كاملة الحجم	59	356.76	1233.61	1590.37
مشروعات متوسطة الحجم <sup>3</sup>	34	31.32	64.23	95.55
الأنشطة الممكنة <sup>4</sup>	20	4.32	0.88	5.2
<b>الإجمالي</b>	<b>113 مشروع</b>	<b>392.41</b>	<b>1298.73</b>	<b>1691.13</b>

#### مشروعات كاملة الحجم

9- يضم الملحق 1 المشروعات كاملة الحجم البالغة تسعة وخمسون مشروعًا. تم تخصيص ثمانية وثلاثون مشروعًا إلى البلدان الفردية. تمت الموافقة على اثني عشر مشروعًا إقليميًا وأربعة مشروعات عالمية باعتبارها مشروعات كاملة الحجم. من بين المشروعات كاملة الحجم، تهدف عشرة مشروعات بصورة مباشرة أو تحتوي على العناصر التي تتناول التنوع البيولوجي في المناطق الجافة وشبه الجافة (البرنامج التشغيلي 1)؛ ويهدف خمسة وثلاثون مشروعًا بصورة مباشرة أو تحتوي على العناصر التي تتناول التنوع البيولوجي الساحلي والبحري والتنوع البيولوجي في المياه العذبة (البرنامج التشغيلي 2)؛ ويهدف ثمانية عشر مشروعًا بصورة مباشرة أو تحتوي على العناصر التي تتناول التنوع البيولوجي في الغابات (البرنامج التشغيلي 3)؛ ويهدف ثمانية مشروعات بصورة مباشرة أو تحتوي على العناصر التي تتناول التنوع البيولوجي في الجبال (البرنامج التشغيلي 4)، ويهدف ستة مشروعات بصورة مباشرة أو تحتوي على العناصر التي تتناول التنوع البيولوجي الزراعي (البرنامج التشغيلي 13). بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على أربعة مشروعات كاملة الحجم باعتبارها أنشطة ممكنة غير عاجلة (EAS). تمت الموافقة على هذه المشروعات الخاصة بأنشطة بناء القدرة بموجب بروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية.

<sup>3</sup> تضم المشروعات متوسطة الحجم العاجلة وغير العاجلة.

<sup>4</sup> لا تضم الأنشطة الممكنة المصدقة بموجب التدابير غير العاجلة.



مشروعات متوسطة الحجم

10- يضم الملحق 2 المشروعات متوسطة الحجم البالغة أربعة وثلاثون مشروعًا. يتعلق ثلاثة عشر مشروعًا بالبلدان الفردية. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على أربعة مشروعات عالمية وثلاثة مشروعات إقليمية. من بين المشروعات متوسطة الحجم، تهدف تسعة مشروعات بصورة مباشرة أو تحتوي على العناصر التي تتناول التنوع البيولوجي في المناطق الجافة وشبه الجافة (البرنامج التشغيلي 1)؛ وتهدف تسعة مشروعات بصورة مباشرة أو تحتوي على العناصر التي تتناول التنوع البيولوجي الساحلي والبحري والتنوع البيولوجي في المياه العذبة (البرنامج التشغيلي 2)؛ ويهدف واحد وعشرون مشروعًا بصورة مباشرة أو يحتوي على العناصر التي تتناول التنوع البيولوجي في الغابات (البرنامج التشغيلي 3)؛ وتهدف ستة مشروعات بصورة مباشرة أو تحتوي على العناصر التي تتناول التنوع البيولوجي في الجبال، وتهدف خمسة مشروعات بصورة مباشرة أو تحتوي على العناصر التي تتناول التنوع البيولوجي الزراعي (البرنامج التشغيلي 13).

برنامج المنح الصغيرة

15- بدأ برنامج المنح الصغيرة (SGP) التابع لمرفق البيئة العالمي والمطبق من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالنيابة عن مرفق البيئة العالمي في عام 1992. يدعم برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي (GEF-SGP) تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبطلب من مؤتمر الأطراف<sup>6</sup>، تم تطوير البرنامج خلال الأعوام ليصبح آلية سريعة ومرنة وحساسة بغية دعم الأطراف في تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني. يوجه برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي (GEF-SGP) دعمه من خلال عمل المجتمع المدني، وذلك بتقديم منح تصل إلى 50000 دولار أمريكي إلى المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية بغية بناء قدرتهم لتحمل أعباء المشروعات البيئية (يمكن للحكومات على المستوى المحلي الاستفادة من أموال برنامج المنح الصغيرة، ولكن من خلال الشراكات فقط مع المستقبلين في المنظمات غير الحكومية). خلال السنة المالية 2005، وفي مجال التنوع البيولوجي، دعم برنامج المنح الصغيرة (GEF-SGP) 3571 مشروعًا حيث بلغ إجمالي إسهامات مرفق البيئة العالمي 92 مليون دولار أمريكي في شكل منح وتمويل مشترك بنحو 51 مليون دولار أمريكي (نقدًا بالإضافة إلى 40 مليون دولار أمريكي في شكل أشياء عينية). أثناء فترة إعداد التقرير، دعم برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي 1017 مشروعًا في خمس وخمسين دولة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام. بلغ إجمالي الحصة المخصصة من مرفق البيئة العالمي لهذه المشروعات 23.2 مليون دولار أمريكي وبلغ التمويل المشترك الإضافي من مختلف الشركاء حول العالم 27.4 مليون دولار أمريكي (في شكل نقدي وعيني). يمكن العثور على مزيد من المعلومات بشأن برنامج المنح الصغيرة على: [www.undp.org/sgp](http://www.undp.org/sgp).

التنوع البيولوجي البحري والساحلي

18- اعترافًا بأهمية التنوع البيولوجي البحري والساحلي في التوظيف الصحي للنظم البيئية العالمية<sup>10</sup> واتباعًا لتوجيه الاتفاقية<sup>11</sup>، يلتزم مرفق البيئة العالمي بتخصيص جزء كبير من موارده إلى المناطق الساحلية والبحرية من خلال البرنامج التشغيلي 2 في المنطقة البوذية للتنوع البيولوجي من خلال المنطقة البوذية للمياه الدولية. أثناء فترة إعداد التقرير، التزم مرفق البيئة العالمي (GEF) بتخصيص 77.58 مليون دولار أمريكي إلى سبعة عشر مشروعًا تستهدف بصورة مباشرة أو تحتوي على عناصر تتناول النظم البيئية البحرية والشاطئية. تم التمويل بمبلغ إضافي قدره 279.27 مليون دولار أمريكي كتمويل مشترك من الشركاء الآخرين. تمت الموافقة على ستة عشر من هذه المشروعات في البلدان الفردية ومشروع إقليمي واحد. تقدم المشروعات

<sup>6</sup> يشير إلى مقرر 5/3 ومقرر 17/6 ومقرر 20/7.

<sup>10</sup> تغطي المحيطات ما يزيد عن 71% من سطح الكرة الأرضية وهي موطن 97% من الكائنات الحية الموجودة على الأرض.

<sup>11</sup> راجع مقرر 2/1 ومقرر 13/5 ومقرر 17/6 ومقرر 20/7.

التالية أمثلة على الأنشطة المدعومة من جانب مرفق البيئة العالمي أثناء فترة إعداد التقرير والتي تتناول الحفاظ على النظم البيئية البحرية والساحلية والاستعمال المستدام لها:

(أ) يساعد مشروع الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في الساحل البري بجنوب أفريقيا، والذي جرى تنفيذه من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة لحكومة جنوب أفريقيا على حفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية والإدارة المستدامة له وذلك في منطقة من أهم المناطق الساحلية في الدولة في مقاطعة الكاب الشرقية. يطبق هذا المشروع إستراتيجية للإدارة طويلة الأجل للساحل البري وتوفير إدارة مجموعة استعمالات الأراضي، مع التركيز على شبكة المناطق المحمية باعتبارها نوى لحفظ التنوع البيولوجي. يتبع المشروع نهج برنامج حفظ التنوع البيولوجي الذي يتفق مع موارد الرزق ويبتعد عن مناطق التطوير والذي نجح أيضًا في خفض العوامل البيئية الخارجية السلبية إلى أدنى حد. يتناول جزء كبير من أنشطة المشروع مناطق المانجروف.

(ب) يضم المشروع الإقليمي في إندونيسيا والفلبين - مبادرة تحويل سوق أحواض تربية الكائنات البحرية- المطبقة من جانب المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) وفرع القطاع الخاص في البنك الدولي والتي تتضمن القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في الإدارة المستدامة لأنواع أسماك أحواض التربية واستعمالها. ينفذ المشروع نطاقًا من المشروعات لضمان تحويل الصناعة إلى محفز رئيسي في حفظ التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام وموارد الرزق المستدامة وتخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي للمجتمعات الساحلية في البلدان المشتركة، ويتناول المشروع القضايا من ناحية الطلب في البلدان المتطورة.

(ج) في موريشيوس، تساعد شراكات المناطق المحمية البحرية - المشروع متوسط الحجم المطبق من جانب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حكومة موريشيوس في تحسين إدارة ممارسات المناطق المحمية البحرية (MPAS) في الدولة والحفاظ عليها، والتقسام المنصف للفوائد التي تعود على المجتمعات المحلية. تقوم بهذا من خلال تطوير نموذج للإدارة المشتركة بين الحكومة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص واختباره ومن خلال بناء بيئة ممكنة لتطبيقها على نحو مماثل في جميع أنحاء الدولة.

19- يقدم برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي الدعم بمبلغ 3.27 مليون دولار أمريكي تقريبًا إلى 141 مشروعًا بموجب البرنامج التشغيلي 2. تم التزويد بمبلغ 3.18 مليون دولار أمريكي إضافي في شكل تمويل مشترك للأنظمة البيئية الساحلية والبحرية وأنظمة المياه العذبة. المشروع الحالي لبرنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي: يقدم البرنامج - المجتمعي والمتكامل للانعاش الاقتصادي وإعادة التأهيل للمانجروف في القرى المتضررة من جراء المد البحري في بولو فيه، وأشبهه في إندونيسيا - الدعم لإنعاش الموارد الساحلية بعد الإصابة بالمد البحري، اعتمادًا على النهج المستدام في موارد الرزق فيما بين المجتمعات المتضررة. يستهدف المشروع عددًا من الاستراتيجيات بما في ذلك نقل الشعاب المرجانية والرقابة المجتمعية على الشعاب، بالإضافة إلى السياحة البيئية. يتم التخطيط أيضًا للقيام بزيارة تبادل المعرفة بغية تبادل الممارسات الجيدة المستفادة أثناء المشروع المجتمعي المدعوم من جانب برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي والجاري تنفيذه في بالي والعامل على استعادة النظام البيئي للشعاب المرجانية من خلال نقل الشعاب المرجانية. تضم مؤشرات التأثيرات المستهدفة تدعيم جهود الاستعادة المجتمعية والنمو الصحي للشعاب المرجانية وتوفير الدخل وتدعيم القدرة المؤسسية للمجتمع الساحلي المحلي. يتم تنفيذ أنشطة إعادة التأهيل في النظم البيئية للمانجروف أيضًا بتمويل من الوكالات الأخرى.

### التنوع البيولوجي والتغير المناخي

27- تظل التأثيرات السلبية - الناتجة عن التغيرات البيئية العالمية الأخرى مثل: التغير المناخي المتعلق بالتنوع البيولوجي للأنظمة البيئية التي يرتفع معدل إصابتها بالضرر مثل: الجبال والشعاب المرجانية والغابات - أحد التحديات التي تواجه حفظ التنوع البيولوجي على المستوى العالمي. يتفهم مرفق البيئة العالمي هذا التحدي ويتناول هذه القضية من خلال تمويل مشروعات حفظ التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام وتقسيم المنافع الخاصة بالتنوع البيولوجي المهدهد من تأثيرات التغير المناخي. يتم وصف نموذجين بشأن مشروعات

التمويل وثيقة الصلة من خلال المنطقة البؤرية المتعددة والأولوية الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بالتكيف فيما يلي.

28- تقر الاستراتيجية التشغيلية التابعة لمرفق البيئة العالمي أن "الهدف الاستراتيجي الشامل لأنشطة التغيير المناخي الممولة من جانب مرفق البيئة العالمي هو دعم التدابير المستدامة التي من شأنها أن تخفف الضرر الناتج عن التغيير المناخي إلى أقل درجة من خلال خفض الخطورة أو الآثار الضارة الناجمة عن التغيير المناخي". سوف تمول الأنشطة الممكنة الموافق عليها والمؤهلة وأنشطة التخفيف والتكيف في البلدان المستقبلية المؤهلة". يقدم مرفق البيئة العالمي الدعم لأنشطة تكيف المرحلة 1 و 2 (كما يحددها مؤتمر أطراف الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المتعلقة بالتغيير المناخي) في سياق إعداد الاتصالات الوطنية في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المتعلقة بالتغيير المناخي (UNFCCC). استجابة إلى التوجيه الخاص بالاتفاقية، تمت الموافقة على الأولوية الاستراتيجية المتعلقة بالتكيف من جانب المجلس في نوفمبر 2004. توفر الأولوية الاستراتيجية فرصة اختبار التكامل والتعاون بين المناطق البؤرية الخاصة بمرفق البيئة العالمي والاتفاقيات ذات الصلة، وذلك من خلال مشروعات الإيضاح التي تستجيب إلى التغيير المناخي.

29- يتناول مقرر 20/7 الفقرة 6 من الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف الخاص بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي - بالأخص - العلاقة بين التغيير المناخي وحفظ التنوع البيولوجي. يطالب المقرر بزيادة الفعالية في تناول القضايا البيئية التي تنبئها العديد من الاتفاقيات من خلال تطبيق نهج النظام البيئي. تعتبر إدارة النظم البيئية - بالأخص في الغابات - منذ زمن طويل إدارة هامة في صيانة "أحواض" غازات الصوبات. يزداد التأكيد على دور النظم البيئية في خفض إصابة الدولة بالتأثيرات الضارة الناجمة عن التغيير المناخي. حدد مرفق البيئة العالمي - من خلال تطويره للخطوط التوجيهية للتكيف - الفوائد البيئية العالمية المحتملة المرجوة من تناول التكيف في كل منطقة من المناطق البؤرية. في المنطقة البؤرية للتنوع البيولوجي، تضم الفوائد البيئية العالمية: خفض مخاطر فقدان التنوع البيولوجي العالمي، ودعم حماية النظم البيئية والأنواع التي تضمها وزيادة الاستدامة في استعمال مكونات التنوع البيولوجي. يمكن استخدام موارد مرفق البيئة العالمي المخصصة للتكيف في تناول التدابير وتنفيذها بغية خفض الإصابة وزيادة القدرة للنظم البيئية الطبيعية على التكيف مع التغيير المناخي. علاوة على ذلك، يقوم مرفق البيئة العالمي بتطوير الأدوات بغية زيادة التنظيم في عملية البحث عن فرص علاج آثار التغيير المناخي على التنوع البيولوجي في حافظته المنتظمة، وبالأخص في إعداد المناطق المحمية وفي النظم البيئية الساحلية والبحرية.

### المبادرة العالمية للتصنيف (GTI)

30- تضم المشروعات المتعددة في حافظة التنوع البيولوجي التابعة لمرفق البيئة العالمي المكونات التي تتناول التصنيف باعتباره وسيلة من وسائل تحقيق حفظ التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام له. يدعم مرفق البيئة العالمي المبادرة العالمية للتصنيف (GTI) من خلال الأنشطة الممكنة التي تساعد البلدان في تقييم قدراتها الوطنية. تستخدم العديد من البلدان هذا النموذج من نماذج التمويل في تقييم الحاجة إلى الأعمال التصنيفية وتحديدها. يساند مرفق البيئة العالمي أيضًا برنامج تقييم حاجات القدرة الوطنية الذي يمكن من خلاله أن تقوم البلدان بتحديد حاجاتها إلى تقوية القدرة في الأعمال التصنيفية. بالإضافة إلى ذلك، تتكامل الأعمال التصنيفية في أنشطة الرقابة على التنوع البيولوجي في مشروعات مرفق البيئة العالمي وفي بعض المشروعات المستقلة.

31- تهدف بعض البرامج والمشروعات المدعومة من جانب مرفق البيئة العالمي، مثل: جرد وتقييم ورقابة التنوع النباتي في جنوب أفريقيا: شبكة بناء المؤسسات والقدرة الإقليمية (SABONET) بصورة مباشرة إلى الأعمال التصنيفية. يتضمن المشروع إدخال بيانات أنواع النباتات المخزنة في مخازن الأعشاب الطبية الإقليمية والوطنية والحدايق النباتية على الحاسب الآلي وتحديد الأنواع أو المناطق الخاضعة للمسح الحالي/غير المعروفة بدقة. يتم تنفيذ نفس المشروع في شرق أفريقيا من خلال مشروع الشبكات التصنيفية النباتية والحيوانية في شرق أفريقيا (BOZONET). يكمن الهدف من مشروع الشبكات التصنيفية النباتية والحيوانية في شرق أفريقيا في دعم بلدان شرق أفريقيا لإزالة العوائق التي تحول دون تدفق المعلومات التصنيفية ذات الصلة، وذلك من خلال دعم مراكز شبكات الخبرة وتوسيع نطاق المستخدمين النهائيين لهذه المعلومات ومساعدة هؤلاء المستخدمين النهائيين في استخدام هذه المعلومات في الحفظ المستدام للتنوع البيولوجي والقيام بعمليات الجرد والوصف والرقابة والنشر.

32- تضم بعض المشروعات الموافق عليها أثناء فترة إعداد التقرير الأنشطة التي تحتوي على التصنيف. فمثلاً، يطبق المشروع المنفذ من جانب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في كمبوديا – تأسيس إدارة المناظر الطبيعية في مناطق الحفظ (CALM) في السهول الشمالية – برنامجاً للرقابة البيولوجية بغية تحديد اتجاهات التنوع البيولوجي، بما في ذلك الأنشطة التصنيفية. يتم تخصيص أشكال التمويل الأخرى إلى العديد من المشروعات في ظل مكونات رقابة التنوع البيولوجي. المشروع العالمي الآخر – تنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات - يساهم أيضاً تحديد أنواع النباتات المهددة وحماية مناطق النباتات الهامة التي يتم حالياً إعدادها وتطويرها من جانب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تحقيق أهداف المبادرة العالمية للتصنيف (GTI). يقوم المشروع بإجراء تقييمات الحفظ الوطني للنباتات باستخدام تصنيفات ومعايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ البيئة (IUCN، 2001) والخطوط التوجيهية في تطبيق معايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ البيئة على المستوى الإقليمي في ستة دول. هذه التقييمات هي مطالب أساسية في تحديد مناطق النباتات الهامة وعملية تكميلية في تحقيق هدف المشروع. سوف يتم تطوير مؤشرات وإجراءات مراقبة حفظ الوضع على المستويين الوطني والإقليمي.

#### الخطة الاستراتيجية في الاتفاقية

43- قام مؤتمر الأطراف 7 بتطوير إطار لدعم تقييم الإنجاز والتقدم في تنفيذ خطته الاستراتيجية، وبالأخص مهمته في تحقيق خفض كبير في المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. حدد مؤتمر الأطراف أيضاً المؤشرات المؤقتة لتقييم التقدم في تحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام 2010. تضم هذه الخطة أربعة أهداف استراتيجية يتم مناقشتها في ملحق المقرر 26/6 كما يلي:

(أ) تؤدي الاتفاقية دورها الريادي في قضايا التنوع البيولوجي الدولي؛

(ب) طورت الأطراف من القدرة المالية والبشرية والعلمية والتقنية والتكنولوجية بغية تطبيق الاتفاقية؛

(ج) تعمل استراتيجيات التنوع البيولوجي وخطط العمل الوطنية (NBSAPs) وتكامل اهتمامات التنوع البيولوجي في القطاعات ذات الصلة كإطار فعال لتحقيق أهداف الاتفاقية؛ و

(د) تزداد درجة الفهم لأهمية التنوع البيولوجي وأهمية الاتفاقية ويؤدي هذا إلى زيادة نطاق مشاركة المجتمع في عملية التنفيذ.

44- في مؤتمر الأطراف 7، تلقى مرفق البيئة العالمي (GEF) التوجيه بشأن هذه القضية في مقرر 20/7، فقرة 11. استجابة إلى هذا التوجيه، أعد المركز العالمي للرقابة على الحفظ التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNEP-WCMC) مشروع بناء الشراكة لتحقيق المؤشرات العالمية لعام 2010 يتم تضمين هذا المشروع في المرحلة التحضيرية ومن المتوقع أن يدخل برنامج العمل أثناء السنة المالية 2006. يسعى هذا المشروع إلى دعم بناء الشراكة التي من شأنها أن تساعد في تحقيق المؤشرات لعام 2010.

45- يربط مرفق البيئة العالمي (GEF) أهداف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي 2000-2010 بالبرامج المقترحة في فترة مرفق البيئة العالمي التي تستمر 4 سنين (2006-2010) وسوف يقيس تحقيق هذه الأهداف من خلال المؤشرات المتفق عليها.

#### نقل التكنولوجيا والتعاون<sup>17</sup>

46- نقل التكنولوجيا والتعاون هو – في الغالب - عنصر أساسي في مشروعات الاستثمار التابعة لمرفق البيئة العالمي في المنطقة البورية للتنوع البيولوجي. يتم دعمه من خلال الأنشطة مثل: (أ) دعم شبكات المعلومات (شبكة المعلومات الأمريكية الداخلية للتنوع البيولوجي والشبكة النباتية في جنوب أفريقيا)؛ (ب) تقوية البيانات الممكنة الوطنية من خلال – على سبيل المثال – الدعم المقدم لتطوير أطر السلامة الإحيائية الوطنية؛ (ج) زيادة المعرفة والقدرة التقنية مثلما الحال في مشروع الممر البيولوجي الإقليمي في أمريكا

<sup>17</sup> من وثيقة مرفق البيئة العالمي/ج/4/27. العلاقات بالاتفاقيات والمؤسسات الأخرى. سبتمبر 2005.

الوسطى؛ (د) تطوير الممارسة الجيدة وتطبيقها في المشروعات والأقاليم الأخرى مثل: مشروع الأسواق البيئية في كوستا ريكا الذي يتناول الخدمات البيئية؛ (د) تطوير المكافحة الوطنية للآفات وتطبيقها في الأنواع الأجنبية الغازية مثلما الحال في مشروع بحيرة فكتوريا؛ و(هـ) دعم الاستخدام الفعلي للتكنولوجيا مثلما الحال في أنظمة المعلومات الجغرافية في التخطيط لاستخدام الأراضي وإدارتها واتخاذ المقرر المطلوب في الغالب والموافق عليه في العديد من المشروعات التي يتم تنفيذها حاليًا. سيظل تقديم الدعم إلى الحاجات الأولوية في مجال نقل التكنولوجيا إلى أن يتم تناولها من خلال تطوير المشروعات المدعومة من جانب البلدان مثلما يتم اليوم.

47- من خلال تطوير استراتيجيته في القطاع الخاص وتطبيقها، سيعمل مرفق البيئة العالمي (GEF) أيضًا على تشجيع البلدان والشركات<sup>18</sup> الخاصة الوطنية والعالمية على دعم وتقديم الأدوات والممارسات والتدريب اللازم بغية دعم نقل التكنولوجيا والتعاون. تطالب أيضًا استراتيجية القطاع الخاص التابعة لمرفق البيئة العالمي بدعم إدارة المعرفة ونشر الخبرة بالتعاون مع القطاع الخاص للاستفادة من العديد من القطاعات الهامة في دعم أهداف الاتفاقية إلى أقصى درجة ممكنة.

48- أثناء فترة إعداد التقرير، ضم تسعة عشر مشروعًا نقل التكنولوجيا باعتبارها عنصر أساسي في عملية التنفيذ. فمثلًا، في رومانيا: يستخدم مشروع تدعيم نظام المناطق المحمية في رومانيا بياضح الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في المنتزه الطبيعي مارامبورز في رومانيا تكنولوجيا جديدة في رقابة تأثير توليد حرارة الكتلة الحيوية على مشاكل التخلص من نفايات الغابات وتسهيل تطبيق هذه التكنولوجيا على نحو مماثل في مناطق أخرى في مارامبورز، وذلك من خلال التدريب التفاعلي. يستخدم مشروع كينيا "تطوير المحفزات للمشاركة المجتمعية في حفظ الغابات من خلال استخدام الحشرات الاقتصادية" نهج منخفضة التكنولوجيا في إنتاج العسل والحريير والتي جرى تطويرها واختبارها على مستوى المجتمع الريفي مع الدعم الاجتماعي والتسويقي لإنتاج الأنشطة الحيوية من الناحية الاقتصادية.

#### الأهداف الألفية للتنمية

49- أصدر مرفق البيئة العالمي مطبوع (تحقيق الأهداف الألفية للتنمية - تقرير التقدم في مرفق البيئة العالمي، سبتمبر 2005) يؤكد فيه على دعمه في تحقيق الأهداف الألفية للتنمية ويتوافر للتوزيع في مؤتمر الأطراف. يتم وضع جميع المشروعات التابعة لمرفق البيئة العالمي في سياق خطط التنمية الوطنية وتدعم هذه المشروعات برامج التنمية المستدامة الخاصة بأطراف الاتفاقية. وعليه، تساهم هذه المشروعات - بشكل كبير - في تحقيق الأهداف الألفية المقترحة للتنمية. يتمثل الهدف الرئيسي من مشروع البنك الدولي - سوق التنمية العالمي (DM) - في مساعدة مجتمع التنمية - على نطاق واسع - في تحقيق الأهداف الألفية المقترحة للتنمية، من خلال توليد نهج جديدة في خفض الفقر من جانب عدد من أصحاب المصلحة خارج نطاق المصادر المعروفة في وكالات التنمية.

#### التقارير الوطنية

50- يتمثل هدف التقارير الوطنية - كما هو محدد في المادة 26 من الاتفاقية - في تقديم المعلومات بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية وفعالية هذه التدابير. وعليه، فإن عملية الإبلاغ عن التقارير الوطنية هي عملية لازمة في تمكين مؤتمر الأطراف من تقييم الوضع الشامل لتنفيذ الاتفاقية.<sup>19</sup> ستساعد عملية الإبلاغ أيضًا الدولة الفردية في رقابة وضع تنفيذ الالتزامات التي التزمت بها باعتبارها طرفًا تعاقديًا. في 6 أكتوبر 2005، تلقت أمانة الاتفاقية أول 140 تقرير وطني وثاني 118 تقرير وطني وثالث 29 تقرير وطني بالإضافة إلى 116 استراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي وخطط العمل (تضم تقريرين تم الإعلان عنهما في "النسخة 2"). بالإضافة إلى ذلك، تلقت أمانة الاتفاقية 60 تقرير موضوعي بشأن الأنواع الأجنبية الغازية و17 تقرير موضوعي بشأن الوصول وتقاسم المنافع المتعلقة بالموارد الوراثية و47 تقرير موضوعي بشأن النظم البيئية

<sup>18</sup> التكنولوجيا التجارية، بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية. ترسخ التطوير في مناطق مثل: إدارة الموارد الطبيعية والزراعة والصحة على سبيل المثال تطور القطاع الخاص بصورة أساسية في مجال التكنولوجيا، وبالأخص في التكنولوجيا الحيوية مقارنة بالقطاع العام بسبب التكلفة الباهظة في البحث والتطوير.

<sup>19</sup> موقع ويب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: <http://www.biodiv.org/world/intro.asp>

في الغابات و40 تقرير موضوعي بشأن النظم البيئية في الجبال و28 تقرير موضوعي بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون و56 تقرير موضوعي بشأن المناطق المحمية و49 تقرير موضوعي بشأن المبادرة العالمية للتصنيف. 6- تلقت أمانة الاتفاقية 63 تقريراً من الحكومات منذ مارس 2005. معظم التقارير المقدمة من الدول النامية تم إعدادها بمساعدة مرفق البيئة العالمي من خلال إتاحة الأنشطة.

51- أثناء فترة إعداد التقرير،

(أ) تدعم أربعة أنشطة ممكنة في رواندا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وتركيا إعداد التقارير الوطنية من بين المجالات الأخرى. يستهدف النشاط الممكن على نحو الخصوص إعداد التقرير الوطني الثاني الخاص بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

(ب) تدعم أربعون منحة تطوير التقارير الوطنية الأولى الخاصة بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

(ج) تدعم تسعة عشر منحة تطوير التقارير الوطنية الثانية الخاصة بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛ و

(د) تدعم الثلاثة منح متوسطة الحجم والخاصة بالمشروعات العالمية 150 دولة بغية إعداد التقارير الوطنية الثالثة الخاصة بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي اعتماداً على الخطوط التوجيهية لمؤتمر الأطراف. حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، تمكنت 100 دولة تقريباً من الوصول إلى هذا الدعم.

#### التثقيف وتوعية الجمهور

52- تضم غالبية المشروعات المدعومة من جانب مرفق البيئي العالمي أحد المكونات أو الأنشطة المتعلقة بالتثقيف وتوعية الجمهور. أثناء السنوات الأربعة الأخيرة، ضمت المشروعات استراتيجية الاتصال المدرجة في خطط التنفيذ. تضم تسعة وتسعون بالمائة من المشروعات الموافق عليها أثناء فترة إعداد التقرير أحد المكونات أو الأنشطة التي تستهدف التثقيف وتوعية الجمهور. فمثلاً، يضم مشروع ليبيريا - وضع أساس حفظ التنوع البيولوجي في متنزه سابو الوطني بجنوب شرق ليبيريا - أحد المكونات الرئيسية المتعلقة بحملات التثقيف وتوعية الجمهور من أجل إدارة المناطق المحمية وحفظ التنوع البيولوجي. وفي ماليزيا، سوف يطبق مشروع "حفظ التنوع البيولوجي البحري من خلال تحسين إدارة المتنزهات البحرية والتنمية الشاملة والمستدامة للجزر" التثقيف البيئي الشامل والبرنامج المتراخي الذي يستهدف الأشياء ذات التأثير الكبير على التنوع البيولوجي البحري.

#### الوصول إلى الموارد الوراثية والتقايم العادل والمنصف للفوائد (ABS)

53- قدم الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف التوجيه إلى مرفق البيئة العالمي بشأن المساعدة في تنفيذ خطة العمل دعماً لتنفيذ خطوط بون التوجيهية المتعلقة بالوصول إلى الموارد الوراثية والتقايم العادل والمنصف للفوائد الناتج عن استخدامها ودعماً لبناء القدرة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيات التي تمكن المزودين من التقدير الكامل والمشاركة النشطة في ترتيبات تقاسم الفوائد في مرحلة منح تصاريح الوصول (مقرر 20/7، الفقرة 19).

54- في فترة إعداد التقرير، كانت أكثر من 30 دولة في مرحلة تقييم قدرتها فيما يتعلق بقضايا الوصول وتقاسم المنافع بالإضافة إلى دعم مرفق البيئة العالمي من خلال الأنشطة الممكنة الحالية. يتيح هذا الدعم للأطراف المؤهلة إعداد مؤسسة لتصميم وتنفيذ تدابير الاستجابة الفعالة اللازمة لتحقيق أهداف الوصول وتقاسم المنافع. يتضمن هذا في الغالب جرد المخزون من خلال مراجعة المعلومات وتقييمها لتحقيق فهم أفضل لطبيعة ونطاق القضية وتحديد الخيارات ووضع الأولويات وإعداد ممارسات التخطيط وتطويرها بغية ربط قضايا التنوع البيولوجي بأطر التنمية الوطنية الواسعة. يقوم أيضاً عدد قليل من البلدان المدعومة بتقييم الإطار التشريعي ونماذج التنفيذ الخاصة بهم.

55- من خلال دعم المشروع على نحو منتظم ومنذ نشأة مرفق البيئة العالمي، قام مرفق البيئة العالمي (GEF) بتمويل ما يزيد عن خمسين مشروعاً بإجمالي مبلغ 229 مليون دولار أمريكي في شكل منح من مرفق البيئة العالمي لدعم قضايا الوصول وتقاسم المنافع. زادت قيمة المنح إلى أن وصلت تقريباً 580.1 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل مشترك من عدد من الشركاء.

56- تضم أمثلة المشروعات التي تحتوي على مكونات الوصول وتقاسم المنافع في التنوع البيولوجي الزراعي:

- (أ) حفظ المواطن الأصلية لأنواع المحاصيل القريبة البرية من خلال دعم إدارة المعلومات والتطبيق المحلي؛
- (ب) حفظ المزارع في مواطنها الأصلية فيما يخص التنوع البيولوجي الزراعي (المحاصيل البستانية وأنواع الفاكهة البرية) في آسيا الوسطى؛
- (ج) تطوير وتطبيق أدوات دعم المقرر بغية حفظ التنوع الوراثي والاستعمال المستدام له في المواشي الأصلية والأقارب البرية؛
- (د) حفظ التنوع في الفاكهة الاستوائية البرية والزراعية والاستعمال المستدام لها: دعم موارد الرزق المستدامة والأمن الغذائي وخدمات النظم البيئية؛
- (هـ) حفظ التنوع الوراثي في المحاصيل واستخدامه في مكافحة الآفات والأمراض دعمًا للزراعة المستدامة.

57- هناك أيضًا أمثلة على المشروعات التي تتمثل أهدافها الرئيسية في قضايا الوصول وتقاسم المنافع في ظل التنمية. الأمثلة على هذه المشروعات:

(أ) التنفيذ التوجيهي للسياسات المتعلقة بالوصول وتقاسم المنافع على المستوى الداخلي في البلدان النامية. يهدف هذا المشروع إلى مساعدة 15 بلدة رائدة – باعتبارها أطراف في الاتفاقية – في بناء القدرة في وضع المسودات وتحرير و/أو مراجعة الإطار التنظيمي الوطني المتعلق بالوصول وتقاسم المنافع؛

(ب) دعم تطوير الوصول وتقاسم المنافع وتطبيقها في قارة أفريقيا؛ و

(ج) عملية المشاورة الوطنية المنسجمة من الناحية الإقليمية في تنفيذ خطوط بون التوجيهية في دول أعضاء منظمة دول جنوب شرق آسيا.

#### السلامة الاحيائية

58- يحث مقرر 20/7 مرفق البيئة العالمي على "ضمان التنفيذ السريع لاستراتيجيته الأولية في مساعدة البلدان على الإعداد من أجل التصديق على البروتوكول وتنفيذه ودعم بناء القدرة في وضع المكونات الوطنية لمقاصد السلامة الاحيائية بطريقة مرنة ولتقديم الدعم الإضافي من أجل تطوير و/أو دعم مراكز التدريب الوطنية والإقليمية الموجودة؛ والمؤسسات التنظيمية؛ وتقييم المخاطر وإدارة المخاطر؛ والبنية الأساسية في الفحص والاختبار والتحديد ورقابة الأجل الطويل على الكائنات الحية المعدلة؛ والاستشارات القانونية، وصناعة المقرر وتناول الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ورفع التوعية ونقل التكنولوجيا الخاصة بالسلامة الاحيائية." قدم المقرر أيضًا مزيدًا من التوجيه إلى مرفق البيئة العالمي، وبالأخص في الفقرات 24-26.

59- رحب المجلس التابع لمرفق البيئة العالمي - في اجتماعه في مايو 2004- بتوجيه مؤتمر الأطراف إلى دعوة مرفق البيئة العالمي من جانب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى توسيع دعم مشروعات الإيضاح، لتنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الاحيائية في البلدان المؤهلة الأخرى.

60- في اجتماع المجلس في نوفمبر 2004، طالب مجلس مرفق البيئة العالمي (GEF) مكتب الرقابة والتقييم بالقيام (OME) بتقييم الأنشطة الممولة بموجب الاستراتيجية الأولية. كان من المتوقع أن يقدم التقييم – المقرر الانتهاء منه في نوفمبر 2005 – معلومات ودروس قيمة للدعم المستقبلي من مرفق البيئة العالمي، بحيث يهدف إلى بناء القدرة لتنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الاحيائية على المستوى القطري.

61- وافق المجلس – في اجتماعه في يونيو 2005 – على النهج المؤقت في تمويل أنشطة بناء قدرة السلامة الاحيائية، في انتظار الانتهاء من التقييم. طالب المجلس أيضًا الأمانة بإعداد – بالتشاور مع وكالات التنفيذ مع الأخذ في الاعتبار نتائج التقييم – استراتيجية مقترحة بشأن الوسائل الأكثر كفاءة وفعالية بغية تقديم الدعم

الإضافي إلى البلدان لدعم قدرتها في تنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الاحيائية ، مثل الطلب في التوجيه الخاص بالاتفاقية.

62- يسعى النهج المؤقت الموافق عليه إلى دعم البلدان ذات الاحتياجات الملحة نحو التقدم في تنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الاحيائية الخاصة بهم من خلال 10 إلى 15 مشروعًا من المشروعات متوسطة الحجم والمتشابهة في النطاق والأنشطة وتمويل مشروعات الإيضاح المنفذة بموجب الاستراتيجية الأولية. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على تقديم الدعم من خلال من واحد إلى اثنين من المشروعات الهادفة إلى دعم تطوير مراكز التميز الإقليمية في البلدان بغية تمكين هذه المراكز من مساعدة البلدان في المنطقة على تنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الاحيائية الخاصة بهم.

63- وافق مؤتمر الأطراف القائم مقام اجتماع الأطراف الخاص بالاتفاقية المتعلقة ببروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية – في اجتماعه الثاني المنعقد في مايو- يونيه 2005 – على مقرر BS-II/5، مع تشجيع مرفق البيئة العالمي والأمانة التنفيذية للاتفاقية على استمرار التعاون القوي في تعزيز الدعم في تنفيذ البروتوكول وعلى زيادة تطوير نماذج التمويل لتنظيم الدعم إلى البروتوكول بطريقة منظمة ومرنة. سوف يتم تقديم هذا المقرر إلى الاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف للنظر فيه واحتمالية إحالته إلى مرفق البيئة العالمي.

مكتب الرقابة والتقييم (OME) تقييم الاستراتيجية الأولية التابعة لمرفق البيئة العالمي الخاصة بالسلامة الاحيائية.

64- ركز التقييم على أربعة تساؤلات رئيسية:

(أ) هل يتفق الدعم المقدم من مرفق البيئة العالمي مع بروتوكول قرطاجنة وهل تمت إدارته بطريقة تتناول في الاعتبار حاجات البلدان المستقبلية وهل يتميز بالقدر الكافي من الجودة المهنية؟

(ب) هل يتفق الدعم المقدم من مرفق البيئة العالمي مع جهود تطوير القدرة، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة والتعاون الإقليمي ذات الصلة والفعال؟

(ج) ما التقدم الذي تم إحرازه في البلدان فيما يتعلق ببناء القدرات الضرورية في التصديق على بروتوكول قرطاجنة وتنفيذه من جانبهم؟ و

(د) هل النماذج والنهج الخاصة بالدعم المقدم من مرفق البيئة العالمي فعالة وكافية مقارنة بالمشروعات المشابهة؟

65- يقدم التقييم الذي تم إجراءه من جانب مكتب الرقابة والتقييم معلومات ودروس قيمة للدعم المستقبلي من مرفق البيئة العالمي بحيث يهدف إلى بناء القدرة بغية تنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الاحيائية، بناء على طلب مؤتمر الأطراف. يتم – حاليًا – تنفيذ برنامج "تطوير الأطر الوطنية للسلامة الاحيائية" في أكثر من 120 بلد، بحيث يهدف إلى بناء الأساس اللازم للأطراف للبدء في تنفيذ بروتوكول قرطاجنة بطريقة أكثر عمقًا وشمولية. في الوقت ذاته، يكمل مشروع "بناء القدرة للمشاركة الفعالة للأطراف في مقاصد السلامة الاحيائية (BCH)" هذا الجهد بتقديم الأدوات المفيدة في تحقيق المشاركة الكاملة في مقاصد بروتوكول قرطاجنة إلى البلدان المشاركة.

66- وجد التقييم أن تنفيذ هذين المشروعين له تأثير إيجابي على المستويات المختلفة بحيث يولد الدافع الذي يسهل إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ بروتوكول قرطاجنة. وفيما يلي عرض لبعض الإنجازات الهامة التي أشاد بها القائمون بالتقييم:

(أ) تم البدء في الأنشطة الموجهة نحو وضع مسودات التشريع واللوائح الجديدة في تنفيذ البروتوكول، بما يقدم الأساس اللازم للأطر الوطنية التنظيمية؛



(ب) وجود زيادة في التوعية بقضايا السلامة الاحيائية فيما بين المشاركين الرئيسيين في المشروع مثل: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

(ج) تم تسهيل الحوار والتفاعل فيما بين الهيئات الحكومية والأكاديميات، بحيث تضم في الغالب الصناعة والمجتمع المدني أيضًا؛ و

(د) تم عقد الاجتماعات على المستويات الإقليمية وتحت الإقليمية وتوفير فرص للمناقشة ومشاركة المعلومات وتبادل وجهات النظر فيما بين البلدان المشاركة.

67- كشف التقييم أيضًا عن المناطق التي يتوافر فيها مجال للتطوير و/أو الحاجة إلى تغيير النهج المتبع في الدعم المقدم من مرفق البيئة العالمي إلى البلدان من أجل تنفيذ بروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية:

(أ) ثمة حاجة إلى تحديد أهداف واضحة واقعية بالاعتماد على التحليل وتقييم دراسة جرد المخزون؛

(ب) يلزم تقييم الدعم المالي اعتمادًا على حاجات البلد وينبغي أن يغطي - بصورة كافية - المجالات التي تحتاج إلى الدعم طبقًا لما أسفرت عنه دراسة جرد المخزون في هذه البلد من نتائج. تنتوع الحاجات إلى التمويل بتنوع عدد القضايا التي يتم تناولها من جانب المشروع المقترح وتعقدتها بالإضافة إلى النهج الوطني أو الإقليمي الموصى به؛

(ج) يحتاج التعاون والتوافق الإقليمي إلى مزيد من الاهتمام؛

(د) يتطلب تقديم الدعم الكافي إلى الدول اتباع النهج "التفاعلي" من جانب الأشخاص الذين تتوافر لديهم الخبرة الكافية واللازمة في تنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الاحيائية؛

(هـ) ثمة حاجة إلى التنسيق الداخلي و"ملكية" المشروعات من جانب جميع الوزارات المعنية بغية ضمان التعاون والاستمرارية؛ و

(و) هناك نطاق واسع من الاختلافات بين الدول المعنية باستقبال الدعم فيما يتعلق بالنهج ودرجة التنفيذ والحاجات والاهتمامات بشأن القضايا المختلفة التي يتناولها البروتوكول وعليه، لا يفيد اتباع نهج "حجم واحد للجميع".

**العناصر في استراتيجية السلامة الاحيائية التابعة لمرفق البيئة العالمي لتنفيذ بروتوكول قرطاجنة.**

68- اعتمادًا على: (أ) توجيه مؤتمر الأطراف التابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD COP)، (ب) تفويض مرفق البيئة العالمي، (ج) نتائج تقييم مكتب الرقابة والتقييم (د) وثيقة البرنامج 4 الخاصة بمرفق البيئة العالمي، اقترحت الأمانة مسودة العناصر التي ستشكل أسس استراتيجية السلامة الاحيائية التابعة لمرفق البيئة العالمي لتنفيذ هذا البروتوكول. تقع هذه الوثيقة في موقع ويب مرفق البيئة العالمي في وثيقة GEF/C.27/12

69- راجع مجلس مرفق البيئة العالمي - في اجتماعه في نوفمبر 2005 - مسودة العناصر المقترحة وأقر العناصر - الأساس في تطوير الاستراتيجية - بغية توجيه عملية تقديم المساعدة من مرفق البيئة العالمي لدعم بروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية في ضوء التعليقات الواردة من المجلس. تم إرسال الدعوة إلى أمانة مرفق البيئة العالمي - بالتشاور مع وكالات التنفيذ والوكالات المنفذة - إلى إعداد استراتيجية مقترحة للسلامة الاحيائية لمراجعتها من قبل المجلس والموافقة عليها بالبريد في أوائل 2006.

70- من الناحية التشغيلية وأثناء فترة إعداد التقرير، تمت الموافقة على خمسة مشروعات من المشروعات الواردة في الجدول رقم 2 للاستمرار في تمويل أنشطة السلامة الاحيائية بموجب الاستراتيجية المؤقتة المعتمدة.

71- يشير جدول 2 إلى أنه في الفترة ما بين 1 يوليه 2003 إلى 30 يونيه 2005، تمت الموافقة على (5) خمسة مشروعات تتناول السلامة الاحيائية بإجمالي 26.3 مليون دولار أمريكي.

جدول 2: مشروعات السلامة الاحيائية المصدقة أثناء فترة إعداد التقرير.

البلد	مسمى المشروع	الوكالة المنفذة	مساهمة مرفق البيئة العالمي ( مليون دولار أمريكي )
عالمي	مشروع الدعم الإضافي لتطوير الأطر الوطنية للسلامة الاحيائية في 20 دولة إضافية	برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)	5.218
عالمي	مشروع الدعم الإضافي لتطوير الأطر الوطنية للسلامة الاحيائية في 10 دول	برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)	2.609
عالمي	بناء القدرة للمشاركة الفعالة في مقاصد السلامة الاحيائية (BCH)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)	4.615
عالمي	مشروع الدعم الإضافي لبناء القدرة للمشاركة الفعالة في مشروع مقاصد السلامة الاحيائية (BCH) في 89 دولة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)	8.906
إقليمي	السلامة الاحيائية في مراكز التنوع البيولوجي: بناء القدرة التقنية في أمريكا اللاتينية للنشر الأمن للمحاصيل المعدلة وراثيًا	البنك الدولي (WB)	5.000
	الإجمالي		26.348

الدراسة الثالثة عن الأداء الشامل لمرفق البيئة العالمي (البرنامج التشغيلي 3)

84- تم الانتهاء من تقرير البرنامج التشغيلي 3 في يونيو 2005. أجريت الدراسة من جانب الشركة الدولية بالتشاور مع الشركة الاستشارية المستقلة وإدارة مكتب الرقابة والتقييم التابع لمرفق البيئة العالمي. تم تقديم مشروع التقرير إلى مجلس مرفق البيئة العالمي في 3 يونيو 2005 للمراجعة والتعليق ولتوفير المعلومات في عملية تزويد مرفق البيئة العالمي في 9 يونيو 2005. تمثل عرض البرنامج التشغيلي 3 – المفوض من جانب مجلس مرفق البيئة العالمي – في "تقييم مدى الإنجاز الذي حققه مرفق البيئة العالمي أو الذي في طريقه أن يحققه بشأن تحقيق أهدافه الرئيسية بالكيفية المحددة في وثيقة مرفق البيئة العالمي والمقررات اللاحقة من جانب مجلس مرفق البيئة العالمي والجمعية، بما في ذلك الوثائق الرئيسية مثل: الاستراتيجية التشغيلية والتوصيات السياسية المصدقة باعتبارها جزءاً من التزويد الثالث إلى الصندوق الائتماني الخاص بمرفق البيئة العالمي." تم تحديد نطاق دراسة البرنامج التشغيلي 3 من خلال شروطه المرجعية المصدقة من جانب مجلس مرفق البيئة العالمي في 21 مايو 2004، ويغطي هذا النطاق خمسة مواضيع رئيسية: (أ) نتائج أنشطة مرفق البيئة العالمي؛ (ب) استدامة النتائج على المستوى القطري؛ (ج) مرفق البيئة العالمي باعتباره مؤسسة تحفيزية؛ (د) سياسات مرفق البيئة العالمي والبنية المؤسسية والشراكات؛ و(هـ) عمليات التنفيذ الخاصة بمرفق البيئة العالمي.

85- تضم النتائج والتوصيات الرئيسية:

(أ) نتائج المناطق البؤرية. حقق مرفق البيئة العالمي نتائج هامة - بالأخص على مستوى النتائج- في المناطق البؤرية في التنوع البيولوجي والتغير المناخي والمياه الدولية واستنفاد طبقة الأوزون ويحتل المرفق موقعاً مناسباً يتيح له تحقيق نتائج هامة في المناطق البؤرية الجديدة، التي تتمثل في تدهور الأراضي والملوثات العضوية دائمة الأثر. يضم التقرير تقديم للإنجازات الرئيسية في كل منها؛

(ب) البرنامج الاستراتيجي للنتائج - مستوى المنطقة البؤرية. (ي ي) في الوقت الذي حقق فيه البرنامج التشغيلي 3 خطوات ملموسة في محاولة مرفق البيئة العالمي إلى الانتقال من التركيز على الموافقة إلى التركيز على الجودة والنتائج وبينما يتم تحقيق النتائج الهامة، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي علينا فعله بغية التركيز على النتائج وإدارتها. يمكن إجراء هذا من خلال توضيح وتحسين الترابط في التوجيه الاستراتيجي في كل منطقة من المناطق البؤرية بغية تحسين البرامج الفاعلة وإمكانية المتابعة الهادفة لمؤشرات النتائج؛

(ج) البرنامج الاستراتيجي للنتائج - المستوى القطري. يتم تطوير مشروعات مرفق البيئة العالمي في الغالب بطريقة أكثر تخصصية وانتهازية في بعض الأحيان وليس على نحو منظم للمساهمة في الاستراتيجية الشاملة للبلد. ونتيجة لذلك، ونظرًا لعدم تطوير الحوافز المترابطة دائماً في البلدان، قد لا يتم التوصل إلى أفضل النتائج في الغالب أو تحقيقها بأكثر الطرق منخفضة التكلفة. يوصي البرنامج التشغيلي 3 بحاجة مرفق البيئة العالمي إلى نهج البرنامج الذي (أ) يستهدف أوجه التعاون عبر المناطق البؤرية؛ (ب) يرتب أولويات المشروعات القطرية؛ (ج) يراعي بوضوح الفوائد البيئية العالمية؛ و(د) يوجه التركيز على الاستدامة والآثار التحفيزية؛

(د) الاستجابة إلى الاتفاقيات. اتضح للبرنامج التشغيلي الثالث استجابة مرفق البيئة العالمي إلى التوجيه الصادر عن الاتفاقيات التي يقوم مقامها. يوصي البرنامج التشغيلي 3 بالتعزيز الذي تشهده الاتصالات بين الأمانة الخاصة بمرفق البيئة العالمي والأمانات الخاصة بالاتفاقيات التي تقوم مقامها؛

(هـ) إدارة المعلومات في إطار شبكة مرفق البيئة العالمي. أنظمة مرفق البيئة العالمي في إدارة المعلومات التي تضم إدارة المعرفة وأنظمة المعلومات الإدارية والبنية الأساسية غير ملائمة وينبغي تطويرها؛ و

(و) مسؤوليات الشبكة وإدارتها. مرفق البيئة العالمي - بالاعتماد على تنظيمه وبنيته وتقسيمه للأدوار والمسؤوليات - هو عبارة عن شبكة من المنظمات ذات الكيانات المستقلة أو شبه المستقلة على الأقل التي تتعاون فيما بينها لتحقيق نتيجة مشتركة. هذه البنية هي شكل مؤسسي مناسب لتمكين مرفق البيئة العالمي من الوفاء بتفويضه وعملياته. يوصي برنامج التشغيل 3 ب(1) ضرورة تعزيز دور الأمانة الخاصة بمرفق البيئة العالمي؛ (2) بالوضوح المتزايد في الأدوار والمسؤوليات الخاص بجميع الشركاء في مرفق البيئة العالمي، وبالأخص وكالات التنفيذ والأنشطة الممكنة وخطة العمل قصيرة الأجل؛ (3) رعاية مرفق البيئة العالمي للرقابة والتقييم على جميع المستويات؛ و(4) إطلاق مبادرة القطاع الخاص.

(ز) برنامج المنح الصغيرة. تلقت البلدان المستقبلية - على نحو ملائم - برنامج المنح الصغيرة ويزيد هذا البرنامج درجة الوضوح فيما يتعلق بمرفق البيئة العالمي. تتيح مرونة برنامج المنح الصغيرة التفكير الإبداعي وتصميم الأنشطة بحيث تفي بحاجات البلدان والقدرات في دول الجزر الصغيرة النامية والدول الأقل تطوراً. يوصي البرنامج التشغيلي 3 بضرورة أن يكون هناك زيادة في حصة تمويل البرنامج المخصصة.

#### دراسة برنامج التنوع البيولوجي 2004

86- يمثل أحد المهام الرئيسية التي يقوم بها مكتب الرقابة والتقييم التابع لمرفق البيئة العالمي في مراجعة التقدم والنتائج الخاصة بالمناطق البؤرية في مرفق البيئة العالمي كل أربعة سنوات، بالتزامن مع عملية التزويد الخاصة بمرفق البيئة العالمي. تم إجراء دراسات مستقلة عن التنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمي والتغير المناخي والمناطق البؤرية في المياه الدولية فيما بين 2003-2004. تتوافر هذه الدراسات في موقع ويب مرفق البيئة العالمي، بما في ذلك استجابات الإدارة المعدة من جانب الأمانة الخاصة بمرفق البيئة العالمي ووكالات التنفيذ. تعمل هذه الدراسات الثلاثة باعتبارها مدخلات رئيسية في البرنامج التشغيلي 3. تم الانتهاء من تقييم برنامج التنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمي في يونيو 2004 وتقديمه إلى مجلس مرفق البيئة العالمي في نوفمبر 2004.

87- راجع التقييم حافظة التنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمي (جميع المشروعات المصدقة من جانب مجلس مرفق البيئة العالمي الجارية والمنتهية) بالإضافة إلى البرامج التشغيلية للتنوع البيولوجي الخاص بمرفق البيئة العالمي والاستراتيجيات علاوة على مبادئ توجيه مرفق البيئة العالمي وسياسات وإجراءات الرقابة والتقييم في مرفق البيئة العالمي في سياق المنطقة البورنية في التنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمي في 30 يونيو 2003. تمثل هدف الدراسة في تقييم مستوى الأداء في برنامج التنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمي وتقديم التوصيات بشأن كيفية الاستمرار في تطوير هذا البرنامج. أكد التقييم على النتائج التالية التي تم تحقيقها في برنامج التنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمي:

(أ) أسهم برنامج التنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمي إسهامات ملحوظة في الحفظ والاستعمال المستدام مع دعم التغييرات الإيجابية وتمكينها في سلوك الأفراد أو أنشطتهم وتأثير ذلك على التنوع البيولوجي؛

(ب) قد يكون مرفق البيئة العالمي هو أكبر الآليات الممولة من جانب الحكومة على مستوى العالم في حفظ التنوع البيولوجي في الدول النامية. منذ نشأته في 1991 إلى 2003، قدم مرفق البيئة العالمي 1.7 مليار دولار أمريكي في شكل تمويل مباشر إلى 605 مشروعًا ووصل إلى 3.3 مليار دولار أمريكي تقريبًا في شكل دعم مشترك. في يولييه 2003، قدم برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي 3076 منحة من منح التنوع البيولوجي إلى 83 بلدة تقريبًا بإجمالي 63 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل من مرفق البيئة العالمي و64.6 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل مشترك نقدي وعيني. تضم 75% من مشروعات التنوع البيولوجي الخاصة بمرفق البيئة العالمي (السنة المالية 1991- السنة المالية 2003) أحيانًا الدعم إلى المناطق المحمية وتعمل 50% تقريبًا في مناطق خارج المناطق المحمية الرسمية. تتناول مشروعات مرفق البيئة العالمي المواقع ذات الأهمية العالمية. تلقت 55% تقريبًا من مواقع التراث العالمي المؤهلة للتضمين في مشروعات مرفق البيئة العالمي التمويل من مرفق البيئة العالمي. قدم 65 مشروعًا من مشروعات مرفق البيئة العالمي التمويل إلى 40% من محميات الإنسان والمحيط الحيوي المؤهلة (160 موقع). ضمت مشروعات مرفق البيئة العالمي البالغة 65 مشروعًا مواقع رمسار (90 موقع)؛

(ج) جميع البلدان العشر الأول الذين تلقوا التمويل من مرفق البيئة العالمي في مجال التنوع البيولوجي (حوالي 3/1 إجمالي التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمي في مجال التنوع البيولوجي) هم من "دول التنوع البيولوجي الكبير" (تقديرًا، تحتوي هذه الدول على 70% من التنوع البيولوجي العالمي)؛

(د) هناك علاقة قوية بين الأنشطة المدعومة من جانب مرفق البيئة العالمي والزيادة الملحوظة في تغطية المناطق المحمية على مدار العقد الماضي. يعزى الفضل في المساعدة في تحقيق الهدف العالمي في 10% من أراضي العالم تحت الحماية إلى مرفق البيئة العالمي. في نهاية السنة المالية 2003، دعم مرفق البيئة العالمي الاستثمارات في 1232 منطقة محمية تغطي 257 مليون هكتار تقريبًا، حوالي 15% من إجمالي الأراضي البرية المحمية على المستوى العالمي. ضمنت العديد من مشروعات التنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمي الوضع القانوني لبعض هذه المناطق المحمية؛

(هـ) يبدو أن مرفق البيئة العالمي قد استجاب إلى غالبية مناطق التوجيه الخاصة بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي/مؤتمر الأطراف مع تقديم التمويل إلى مبادرات التنوع البيولوجي في العديد من القطاعات والبلدان في جميع أنحاء العالم. كان الدعم المقدم إلى التوجيه المتعلق بالنظم البيئية في الغابات وبناء القدرة في السلامة الأحيائية قويًا على نحو الخصوص.

(و) حققت العديد من المشروعات نطاقًا واسعًا من الإنجازات في تشكيل السياسة والتشريع مثل: التركيز على التشريع المستهدف لتحقيق المزيد من القوة في نظم المناطق المحمية؛ ودعم التشريع المتعلق باستخدام الأراضي وامتلاك الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية. ساهمت المشروعات أيضًا في القضايا السياسية والتشريعية في القطاعات المتعلقة بالاستعمال المستدام في التنوع البيولوجي، بما في ذلك صيد الحيوانات وصيد الأسماك وحفظ الغابات والزراعة والسياحة. بينما تركز غالبية المشروعات على توعية الجمهور على المستويات المحلية والوطنية، يتفق الخبراء على الدور الرئيسي الذي يقوم به مرفق البيئة العالمي في رفع مستوى التوعية العالمية فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي؛

(ز) تم إقامة العديد من الشراكات الناجحة مع الحكومات المحلية والوطنية والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية والأكاديميات وهيئات القطاع الخاص والمانحين والمشروعات الأخرى والمبادرات الدولية. تمكن مرفق البيئة العالمي من توحيد أصحاب المصلحة المختلفين وإنشاء الروابط بين المجتمعات والمنظمات غير الحكومية والحكومات وتشجيع التعاون وتحسين مستوى الفهم والحوار بين المستويات المحلية والوطنية؛

88- من جانب آخر، كشفت الدراسة عن أوجه القصور والتحديات القائمة أمام البرنامج التي تمت مناقشتها من جانب الأمانة في مرفق البيئة العالمي ووكالات التنفيذ في استجاباتهم إلى الإدارة الخاصة بمجلس مرفق البيئة العالمي وتناولها في برنامج موارد مرفق البيئة العالمي في المرحلة الرابعة (مرفق البيئة العالمي 4):

(أ) اتضح أن غياب استراتيجية البرنامج الفردية والموحدة التي يتم بالاعتماد عليها القياس الموضوعي للأداء الحالي هو أحد أوجه القصور الرئيسية في برنامج التنوع البيولوجي الحالي التابع لمرفق البيئة العالمي والتي قد تظل "أضعف نقطة" عند عدم الاهتمام المناسب. يجب أن تزداد استراتيجية وقصدية مرفق البيئة العالمي في استخدام تمويلاته - وإن كانت محدودة - الهامة. لم يقر البرنامج - إلى الآن - الأساس المنطقي أو النظام الموضوعي الذي يضم معايير واضحة في ترتيب الأولويات أو توازن الحافطة مثل: تناول النهج الواعدة والتهديدات الملحة والمناطق الهامة في العالم؛

(ب) لم يضم أكثر من 50% من التقارير التكميلية أو التقييمات الختامية أية تقييم أو أية نتيجة حول التأثير النهائي للمشروع على وضع التنوع البيولوجي. وعلى الرغم من أنهم كثيراً ما تمكنوا من الإبلاغ عن وكالات قوية، مثل مدى حماية المواطن الطبيعية. تشير هذه النتائج إلى المشاكل في تصميم المشروع وتنفيذه والتقييم الشامل ومعايير الإبلاغ. تمثل عملية قياس تأثيرات التنوع البيولوجي تحدياً أمام المجتمع الكامل للحفاظ؛

(ج) ثمة حاجة إلى زيادة الاستجابة إلى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتنفيذ التدابير التحفيزية الفعالة وخطط العمل الوطنية والاستراتيجيات لتطوير المؤشرات وخطوط الأساس اللازمة للرقابة على تغييرات وضع التنوع البيولوجي ولوضع الآليات لدعم استدامة نتائج المشروع. تقف التحديات المتزايدة أمام مرفق البيئة العالمي في تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: (1) توجيه مؤتمر الأطراف ضعيف التركيز وغير الدقيق من حيث ترتيب الأولويات وهو الذي أسفر عن مشروع أو مشروعين في كل مقرر؛ (2) القصور في نهج التعاون المتضمن للمشاركة بين مرفق البيئة العالمي والأطراف ووكالات التنفيذ وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لتوضيح توجيه مؤتمر الأطراف وترتيب أولوياته؛ و(3) التوقع الظاهر للدعم الذي سوف يتلّفاه جميع توجيه مؤتمر الأطراف من جانب مرفق البيئة العالمي على نفس المستوى إلى ما لا نهاية؛

(د) ما زالت عملية الموافقة على مشروع مرفق البيئة العالمي (العملية التحضيرية للتنفيذ) تستغرق فترة طويلة للغاية (ما بين 4 إلى 5 سنوات في المشروعات كاملة الحجم وستتان في المشروعات صغيرة الحجم) وفي غاية التعقيد مما يحدث مزيداً من الإرباك لدى الطالب العادي الذي يتحمل التكاليف الباهظة في مرحلة التعامل. علاوة على ذلك، وباستخدام النهج الحالي في تصميم المشروع (مشروع 4-5 سنوات) ومع احتمالية تحقيق العديد من المخرجات - بالإضافة إلى بعض النتائج - تعجز غالبية المشروعات عن تحديد تأثيرات مستوى المشروع طويل الأجل التي تسعى إليها هذه المشروعات؛

(هـ) المشكلة البارزة بوضوح هي مشكلة تطوير المؤشرات المناسبة في تقييم الاتجاهات الحيوية والاجتماعية الاقتصادية على جميع المستويات واختيارها (المشروع من خلال البرنامج) مما يصعب من عملية قياس الإنجازات أو التأثيرات مع الوقت. علاوة على ذلك، ما زالت هناك حاجة إلى تحديد العلاقة النوعية بين الإدارة الجيدة أو الفعالة وتأثيرات الحفظ في حافظة المناطق المحمية؛

(و) ينبغي البحث الدؤوب عن فرص لمزيد من التعاون الوثيق مع الشركاء في القطاع الخاص العاملين في الصناعات التي قد تؤثر سلباً على وضع التنوع البيولوجي؛ و

(ز) تمثل التكاليف الباهظة في حفظ التنوع البيولوجي والحقيقة التي مفادها أن مكونات التنوع البيولوجي هي في الغالب موارد مشتركة الوصول تحدياً أمام الاستدامة المالية في النتائج المدعومة من جانب مرفق البيئة العالمي.

دراسة دور الفوائد المحلية في البرامج البيئية العالمية

89- قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين الفوائد المحلية والفوائد البيئية العالمية في استراتيجية مرفق البيئة العالمي ومشروعاته. في العديد من المناطق البيئية لمرفق البيئة العالمي، فإن الفوائد المحلية أو تعويض التكاليف المتكبدة محلياً لحماية البيئة هي وسيلة رئيسية في توفير الفوائد العالمية المقصودة واستدامتها.

90- اعتمد تصميم الدراسة على ثلاثة نهج متميزة - وإن كانت مرتبطة - : أولاً: مجموعة دراسات الحالة بما في ذلك الدراسات الحقلية وغير الحقلية؛ ثانياً: مراجعة التقييمات التي أسفرت عنها الدراسات التقييمية السابقة للمشروع على مستوى المشروع والبرنامج وعلى المستوى الموضوعي؛ ثالثاً: دراسة خبرات وكالات المانحين ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والجمعيات البحثية.

91- أسفرت الدراسة عن أربعة نتائج رئيسية. أولاً: في العديد من المناطق التي ينشط فيها مرفق البيئة العالمي، هناك علاقة قوية بين الفوائد المحلية والعالمية. ثانياً: في بعض مشروعات مرفق البيئة العالمي، ثمة إنجازات كبيرة في تطوير المحفزات المحلية في ضمان تحقيق المكاسب البيئية. ثالثاً: في العديد من المشروعات التي كان من المقرر أن تتناول العلاقات المحلية والعالمية لم يتم أخذ هذه العلاقات في الاعتبار على النحو الملائم مما نتج عنه تحقيق عدد أقل من الفوائد المحلية والعالمية المرجوة. رابعاً: ثبت أن مواقف "تحقيق مصالح الجميع" في الفوائد العالمية والمحلية في العديد من الحالات صعبة المنال.

92- على أساس نتائج هذه الدراسة، أصدرت الدراسة أربعة توصيات، هي كالتالي:

(أ) في حالة كون المنافع المحلية وسيلة رئيسية في تحقيق الفوائد العالمية واستدامتها، ينبغي أن تدمج حافظة مرفق البيئة العالمي هذه الفوائد بقوة في برنامجها؛

(ب) ينبغي دفع عملية دمج الفوائد المحلية بطريقة أكثر تنظيمًا في جميع مراحل دورة المشروع؛

(ج) ينبغي أن تتضمن أنشطة مرفق البيئة العالمي عمليات التعامل مع المبادلات بين الفوائد العالمية والمحلية في المواقف التي لا تتحقق فيها نتائج تحقيق مصالح الجميع؛ و

(د) بغية دعم إيجاد العلاقات بين الفوائد المحلية والعالمية، ينبغي على مرفق البيئة العالمي ضمان المشاركة الملائمة للخبرة في القضايا الاجتماعية والمؤسسية على جميع مستويات الحافظة.

93- لاحظت الدراسة أيضاً حاجة مرفق البيئة العالمي إلى التعبير بوضوح عن العلاقة بين البيئة والتنمية في التوفيق الخاص به. أوضحت الدراسة أنه في العديد من المواقف، لا يمكن تحقيق الأهداف البيئية لمرفق البيئة العالمي واستدامتها في معزل عن عمليات التنمية الواسعة. يقلل عدم تناول هذه العلاقة على نحو كامل من فعالية حافظة مرفق البيئة العالمي في تحقيق الأهداف البيئية العالمية الخاصة به. من الهام إعادة تقييم ممارسات مرفق البيئة العالمي الخاصة بحسابات التكاليف الإضافية والتفسيرات المصاحبة لـ"قدرة مرفق البيئة العالمي" دون إغفال مبدأ ضرورة إنفاق جميع تمويلات مرفق البيئة العالمي من أجل تحقيق الأهداف البيئية العالمية. سوف يجري مكتب الرقابة والتقييم تقييماً عن تحليل التكاليف الإضافية باستخدام المواد المجمع في هذه الدراسة ثم إحالتها إلى المجلس لمزيد من المناقشة.

سادساً - القضايا الناشئة ذات الصلة بمنطقة التنوع البيولوجي

94- أثناء فترة إعداد التقرير، أجرى مرفق البيئة العالمي أنشطة أخرى ذات صلة بحافظة التنوع البيولوجي ومحط اهتمام مؤتمر الأطراف التابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. يواصل مرفق البيئة العالمي جهوده في تنظيم دورة المشروع ويتوافر في المجلس خطة عمل - ما زالت تحت المناقشة - للاستجابة إلى التوصيات الخاصة بتقييم المشروعات متوسطة الحجم. تتواصل المفاوضات بشأن تزويد المرفق. تم التوصل إلى مقرر فيما يتعلق بإطار تخصيص موارد مرفق البيئة العالمي.

التنظيم المستمر لدورة المشروع – دليل العمليات

95- ينتهي مرفق البيئة العالمي حاليًا من إعداد دليل العمليات لتقديم المعرفة الأساسية عن بعثة مرفق البيئة العالمي والسياسات والإجراءات المتبعة في تنفيذ هذه البعثة إلى الأطراف بغية حماية البيئة العالمية، من خلال المشاورات التقنية ودعم تمويل الدول للقيام بالمشروعات البيئية وعمليات مشروع مرفق البيئة العالمي. ينقسم الدليل إلى جزأين. يقدم الجزء 1 من الدليل الخلفية عن بنية مرفق البيئة العالمي والمبادئ والاستراتيجيات والسياسات التي تقدم التوجيه في عملية تنفيذ المشروعات. يقدم الجزء 2 تفاصيل العمليات والإجراءات عند القيام بالمشروعات، بالإضافة إلى عملية التصديق والتوثيق اللازمة في كل مرحلة من مراحل المشروع. يجمع دليل العمليات جميع المعلومات التي تحتاج إليها الأطراف بغية تقييم موارد مرفق البيئة العالمي باستخدام النماذج المختلفة في تنسيق صديق للمستخدم. سوف يتم توفير دليل العمليات إلى جميع الأطراف من خلال موقع ويب مرفق البيئة العالمي.

التزويد الرابع الخاص بصندوق انتمان مرفق البيئة العالمي

96- طالب المجلس في اجتماعه المنعقد في نوفمبر 2004 من أمين مرفق البيئة العالمي بالتعاون مع كبير المسؤولين التنفيذيين ومدير مرفق البيئة العالمي لبدء المناقشات حول فترة التزويد الرابعة لصندوق انتمان مرفق البيئة العالمي ("GEF-4") مع دعوة الاجتماع التخطيطي للانعقاد في أوائل مارس 2005. تم استعراض عملية التزويد الرابعة لمرفق البيئة العالمي GEF-4 والموافق عليها من جانب المانحين.

97- تقوم موارد GEF-3 بتمويل برامج عمل المجلس والميزانيات الإدارية من الفترة من 1 يوليو 2002 حتى 30 يونيو 2006. بدأت المناقشات المتعلقة بفترة التزويد الرابعة لمرفق البيئة العالمي (GEF-4) في 2005 لضمان استمرار عمليات مرفق البيئة العالمي بعد انتهاء فترة GEF-3 دون توقف، إلى جانب ضمان توافر موارد GEF-4 لتغطية عمليات مرفق البيئة العالمي من 1 يونيو 2006 حتى 30 يونيو 2010. يضع توقيت مناقشات GEF-4 أيضًا في الاعتبار الحاجة لاختتام المناقشات المتعلقة بالتزويد في أوائل 2006 لإعطاء الحكومات الوقت الكافي للحصول على الموافقات البرلمانية للحفاظ على الاستمرارية في إسهاماتها السنوية في صندوق انتمان مرفق البيئة العالمي.

98- كافة الدول التي بينت التزامها على المساهمة بما يعادل 4 مليون SDR على الأقل لهذا التزويد مدعوة للمشاركة في المناقشات المتعلقة بالتزويد. المانحين المحتملين الذين لا يعززون الإسهام بهذا الحد الأدنى مدعوين أيضًا لحضور المفاوضات الخاصة بالتزويد باعتبارهم مراقبين.

99- تم عقد خمسة اجتماعات حول هذه المسألة في 9-10 يونيو 2005 و 2 سبتمبر 2005 و 5-7 أكتوبر 2005 و 11 نوفمبر 2005 و 21-22 نوفمبر 2005. تناولت الاجتماعات نتائج التقييم الثالث للأداء العام (OPS-3) والتفاوض حول النص الخاص بتوصيات السياسة بموجب GEF-4 وبرمجة الوثائق لـ GEF-4 ومسودة مقرر تزويد GEF-4. ومن المتوقع عقد الاجتماع الختامي في أوائل عام 2006.

إطار تخصيص موارد مرفق البيئة العالمي

100- طالبت توصيات السياسة الخاصة بالتزويد الثالث لصندوق انتمان مرفق البيئة العالمي المصدق عليه من قبل المجلس في أكتوبر 2002 "أمانة مرفق البيئة العالمي للعمل مع المجلس لإقامة نظام لتخصيص موارد مرفق البيئة العالمي النادرة في إطار المناطق البورية بالنظر إلى زيادة تأثير هذه الموارد على التحسينات البيئية العالمية لأقصى حد وتطوير السياسات والممارسات البيئية الصائبة في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، توضح توصيات السياسة "يجب أنه يجب إقامة إطار لتخصيص بالنسبة للأولويات البيئية العالمية وللبلدان بناءً على الأداء. يوفر هذا النظام المستويات المتنوعة وأنماط الدعم للبلدان بناءً على التقييمات الشفافة لهذه العناصر الخاصة بقدرة وسياسات وممارسات البلد التي تتمتع بأكبر معدل تطبيق على التنفيذ

الناجح لمشروعات مرفق البيئة العالمي. يضمن هذا النظام إحاطة كافة البلدان الأعضاء بكيفية صنع مقررات التخصيص."

101- وفي اجتماع خاص تم انعقاده في 31 أغسطس حتى 1 سبتمبر 2005، وافق مجلس مرفق البيئة العالمي على إطار لتخصيص الموارد (RAF) لتخصيص موارد مرفق البيئة العالمي للبلدان بأسلوب شفاف ومتسق بناءً على الأولويات البيئية العالمية وقدرة وسياسات وممارسات البلد ذات الصلة بنجاح تنفيذ مشروعات مرفق البيئة العالمي. (انظر التلخيص المشترك لرؤساء مجلس الإدارة، الاجتماع الخاص للمجلس، المتوافر على موقع مرفق البيئة العالمي على الإنترنت).

102- سوف يتم تطبيق إطار تخصيص الموارد (RAF) على الموارد المخصصة لـ GEF-4 (بدءً من يوليو 2006) في إطار المناطق البؤرية لمرفق البيئة العالمي الخاصة بالتنوع البيولوجي والتغير المناخي. سوف يستعرض المجلس إطار تخصيص الموارد (RAF) بعد عامين من التنفيذ. سوف تفحص المراجعة الخبرة التشغيلية لإطار تخصيص الموارد (RAF). تعمل أمانة مرفق البيئة العالمي ووكالات التنفيذ والوكالات المنفذة على توضيح إجراءات ضمان تشغيل إطار تخصيص الموارد في GEF-4.

103- عبر المجلس في اجتماعه المنعقد في نوفمبر 2005 عن تقديره للعمل الذي بدأته أمانة مرفق البيئة العالمي ووكالات التنفيذ لوضع مقرر سبتمبر لإطار تخصيص الموارد (RAF) في حيز التشغيل وطالب الأمانة برفع التقارير المرحلية في يونيو 2006 ومواصلة التشاور مع البلدان لمساعدتها في الانتقال إلى إطار تخصيص الموارد (RAF) وإشراك الوكالات المنفذة وخاصة بنوك التنمية الإقليمية في عملية التخطيط.



المشروعات كاملة الحجم في المنطقة البورنية للتنوع البيولوجي الموافق عليها أثناء فترة إعداد التقرير

اسم البلد	الوكالة المنفذة	مسمى المشروع	مبلغ مرفق البيئة العالمي	مبلغ التمويل المشترك	الإجمالي
أذربيجان	البنك الدولي	مشروع البيئة الريفية	5.00 مليون دولار	11.88 مليون دولار	16.88 مليون دولار
بنين	البنك الدولي	مشروع إدارة التنوع البيولوجي المجتمعي والساحلي والبحري	4.30 مليون دولار	9.80 مليون دولار	14.10 مليون دولار
البرازيل	البنك الدولي	مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الأمزون (التنوع البيولوجي البحري)	7.18 مليون دولار	9.97 مليون دولار	17.15 مليون دولار
بلغاريا	البنك الدولي	مشروع تنمية الغابات	7.75 مليون دولار	46.71 مليون دولار	54.46 مليون دولار
كمبوديا	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	تأسيس إدارة المناظر الطبيعية في مناطق الحفظ (CALM) في السهول الشمالية	2.30 مليون دولار	2.67 مليون دولار	4.97 مليون دولار
الكاميرون	البنك الدولي	قرض تسوية قطاع الغابات والبيئة (FESAC)	\$10.00 مليون دولار	116.53 مليون دولار	126.53 مليون دولار
شيلي	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	حفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية على طول الساحل الشيلي	3.87 مليون دولار	7.91 مليون دولار	11.79 مليون دولار
الصين	البنك الآسيوي للتنمية	مشروع حماية الأراضي الرطبة في سهل سانتيانج	12.14 مليون دولار	42.25 مليون دولار	54.39 مليون دولار
سلفادور	البنك الدولي	مشروع الخدمات البيئية	5.00 مليون دولار	9.50 مليون دولار	14.50 مليون دولار
الجابون	البنك الدولي	دعم برنامج الجابون لقطاع الغابات والبيئة (PSFE)	10.00 مليون دولار	21.30 مليون دولار	31.30 مليون دولار
عالمي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	بناء القدرة للمشاركة الفعالة في مكتب المقاصة للسلامة الإحيائية (BCH) لبروتوكول قرطاجنة	4.62 مليون دولار	0.35 مليون دولار	4.97 مليون دولار
عالمي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	مشروع تنمية الأطر الوطنية للسلامة الإحيائية (دعم إضافي)	5.22 مليون دولار	0.00 مليون دولار	5.22 مليون دولار
عالمي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	بناء القدرة للمشاركة الفعالة في مكتب المقاصة للسلامة الإحيائية - (دعم إضافي) لتضمين 89 بلد إضافية	8.91 مليون دولار	1.05 مليون دولار	9.96 مليون دولار

## الملاحق

اسم البلد	الوكالة المنفذة	مسمى المشروع	مبلغ مرفق البيئة العالمي	مبلغ التمويل المشترك	الإجمالي
عالمي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	مشروع تنمية الأطر الوطنية للسلامة الإحيائية (10 بلدان إضافية) - دعم إضافي	2.61 مليون دولار	0.75 مليون دولار	3.36 مليون دولار
غينيا	البنك الدولي	مشروع إدارة التنوع البيولوجي الساحلي والبحري	5.00 مليون دولار	13.05 مليون دولار	18.05 مليون دولار
الهنودوراس	بنك التنمية الأمريكي الداخلي	تدعيم إدارة النظم البيئية وحفظ التنوع البيولوجي في جزر باي	2.50 مليون دولار	13.80 مليون دولار	16.30 مليون دولار
الهند	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	جزر أندامان ونيكوبار: مشروع التنمية المستدامة بيئيًا للجزر	3.39 مليون دولار	6.00 مليون دولار	9.39 مليون دولار
إيران	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	حفظ الأراضي الرطبة الإيرانية	2.92 مليون دولار	10.32 مليون دولار	13.24 مليون دولار
إيران	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	حفظ التنوع البيولوجي في المنطقة المركزية لحفظ مناظر زاجروس الطبيعية	3.80 مليون دولار	6.04 مليون دولار	9.84 مليون دولار
لاتفيا	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	حماية التنوع البيولوجي في محمية الغلاف الحيوي لشمال فدريم	2.66 مليون دولار	10.76 مليون دولار	13.40 مليون دولار
مدغشقر	البنك الدولي/البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	البرنامج الثالث للبيئة	13.50 مليون دولار	135.35 مليون دولار	148.85 مليون دولار
ماليزيا	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	حفظ التنوع البيولوجي بواسطة أدوات متطورة لتخطيط الغابات	2.26 مليون دولار	3.44 مليون دولار	5.70 مليون دولار
ماليزيا	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	حفظ التنوع البيولوجي البحري من خلال تحسين إدارة المتنزهات البحرية والتنمية الشاملة والمستدامة للجزر	1.95 مليون دولار	2.01 مليون دولار	3.97 مليون دولار
مالي	البنك الدولي/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة المتضمنة للمشاركة للموارد الطبيعية في الدلتا الداخلية للنيجر ومناطق الانتقال التابعة لها، منطقة موبتي،	6.00 مليون دولار	13.59 مليون دولار	19.59 مليون دولار
منغوليا	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	الحفظ المجتمعي للتنوع البيولوجي في المناظر الطبيعية الجبلية بالمنطقة البيئية ألتاي سيان بمنغوليا	2.72 مليون دولار	7.70 مليون دولار	10.42 مليون دولار
موزمبيق	البنك الدولي	مشروع مناطق الحفظ عبر الحدود والتنمية المستدامة للسياحة	10.00 مليون دولار	24.00 مليون دولار	34.00 مليون دولار

## الملاحق

اسم البلد	الوكالة المنفذة	مسمى المشروع	مبلغ مرفق البيئة العالمي	مبلغ التمويل المشترك	الإجمالي
ناميبيا	البنك الدولي	مشروع حفظ وإدارة التنوع البيولوجي بساحل ناميب (NACOMA)	4.90 مليون دولار	55.79 مليون دولار	60.69 مليون دولار
ناميبيا	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	مشروع تقوية شبكة المناطق المحمية ((SPAN	8.20 مليون دولار	33.68 مليون دولار	41.88 مليون دولار
نيبال	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	الحفظ والاستعمال المستدام للأراضي للرطوبة	1.96 مليون دولار	2.10 مليون دولار	4.06 مليون دولار
باكستان	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	حماية وإدارة الأراضي الرطبة الباكستانية	2.99 مليون دولار	8.79 مليون دولار	11.78 مليون دولار
بنما	البنك الدولي	المشروع الثاني لإدارة ودعم الفقر الريفي والموارد الطبيعية للممر البيولوجي بأمريكا الوسطى	6.00 مليون دولار	44.00 مليون دولار	50.00 مليون دولار
الفلبين	البنك الآسيوي للتنمية	مشروع الإدارة المتكاملة للموارد الساحلية	9.00 مليون دولار	54.00 مليون دولار	63.00 مليون دولار
إقليمي (أنتيجوا وباربودا، ودومينيكا وجرينادا وسان كيتس أند نيفيس وسان فنسنت وجرينادير وسان لوسيا)	البنك الدولي	مشروع منظمة دول الكاريبي الشرقية (OECS) للمناطق المحمية وموارد الرزق المستدامة ذات الصلة	3.70 مليون دولار	3.87 مليون دولار	7.57 مليون دولار
إقليمي (الكاميرو ن والكنغو والجابون)	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	مشروع حفظ التنوع البيولوجي عبر الحدود في منطقة منكبي-أودزالا - دجا المشتركة بين الجابون والكنغو والكاميرون	10.12 مليون دولار	34.62 مليون دولار	44.74 مليون دولار
إقليمي (كولومبيا والإكوادور وفنزويلا وبيرو)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	حفظ التنوع البيولوجي لبارامو في شمال ووسط الأنديز	8.19 مليون دولار	10.53 مليون دولار	18.72 مليون دولار

## الملاحق

اسم البلد	الوكالة المنفذة	مسمى المشروع	مبلغ مرفق البيئة العالمي	مبلغ التمويل المشترك	الإجمالي
إقليمي (كوستا ريكا والسلفادور وجواتيمالا والهندوراس ونيكاراجوا):	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	أسواق أمريكا الوسطى للتنوع البيولوجي (CAMBio): دمج الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في إطار تنمية وتمويل المشروعات بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة	10.23 مليون دولار	17.75 مليون دولار	27.98 مليون دولار
إقليمي (إستونيا والمجر ولتوانيا وموريتانيا والنيجر ونيجريا والسنغال وجامبيا وجنوب أفريقيا وتنزانيا واليمن وتركيا)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	تعزيز حفظ الشبكة الهامة لمواقع الأراضي الرطبة اللازمة للطيور المائية المهاجرة على طرق الهجرة الجوية الأفريقية/الأورواسيوية	6.00 مليون دولار	6.77 مليون دولار	12.77 مليون دولار
إقليمي (أنثيوبيا وأوغندا وزامبيا وغانا)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	إزالة عوائق إدارة النباتات الغازية في أفريقيا	5.00 مليون دولار	6.17 مليون دولار	11.17 مليون دولار
إقليمي (جامبيا وغينيا ومالي والسنغال)	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	حفظ الموطن الأصلي للماشية المجترة المستوطنة في غرب أفريقيا	10.00 مليون دولار	19.59 مليون دولار	29.59 مليون دولار
إقليمي (جواتيمالا وبليز والهندوراس والسلفادور ونيكاراجوا وكوستاريكا وبنما)	البنك الدولي/ بنك التنمية الأمريكي الداخلي	الإدارة المتكاملة للنظم البيئية في المجتمعات الأصلية	9.00 مليون دولار	39.89 مليون دولار	48.89 مليون دولار

اسم البلد	الوكالة المنفذة	مسمى المشروع	مبلغ مرفق البيئة العالمي	مبلغ التمويل المشترك	الإجمالي
إقليمي (كازاخستان تاتارستان وغيره) وتركمستان وأوزبكستان (تاتارستان)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	حفظ واستعمال التنوع البيولوجي الزراعي في الموطن الأصلي/في المزرعة (محاصيل البساتين وأنواع الفاكهة البرية) في آسيا الوسطى	5.72 مليون دولار	6.15 مليون دولار	11.86 مليون دولار
إقليمي (أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي)	البنك الدولي	بناء شبكة المعلومات الأمريكية الداخلية للتنوع البيولوجي ( IABIN )	6.00 مليون دولار	30.29 مليون دولار	36.29 مليون دولار
إقليمي (نيكاراجوا والهندوراس)	البنك الدولي	مشروع الغلاف الحيوي عبر الحدود بكورازون	12.00 مليون دولار	21.00 مليون دولار	33.00 مليون دولار
إقليمي (الفلبين واندونيسيا)	البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتمويل	مبادرة تحويل سوق أحواض تربية الكائنات البحرية (MAMTI)	6.62 مليون دولار	15.37 مليون دولار	21.99 مليون دولار
جمهورية كوريا	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	حفظ الأراضي الرطبة ذات الأهمية العالمية	2.12 مليون دولار	11.02 مليون دولار	13.15 مليون دولار
روسيا الاتحادية	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	حفظ التنوع البيولوجي في الأراضي الرطبة بمنطقة فولجا السفلى	6.67 مليون دولار	9.03 مليون دولار	15.70 مليون دولار
روسيا الاتحادية	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	حفظ التنوع البيولوجي بالقسم الروسي من منطقة ألتاي سيان البيئية (ASE)	3.52 مليون دولار	12.16 مليون دولار	15.68 مليون دولار
روسيا الاتحادية	البنك الدولي	إدارة الحرائق في الغابات ذات القيمة العالية للتنوع البيولوجي في منطقة أمور-سيكوهوت - ألين البيئية	7.90 مليون دولار	36.24 مليون دولار	44.14 مليون دولار
روسيا الاتحادية	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	توضيح الحفظ المستدام للتنوع البيولوجي في أربع مناطق محمية في كامشاتكا وأوبلاست بروسيا، المرحلة الثانية،	5.50 مليون دولار	9.93 مليون دولار	15.43 مليون دولار
رواندا	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	تدعيم قدرة حفظ التنوع البيولوجي في نظام المناطق المحمية بالغابات في رواندا	5.45 مليون دولار	7.98 مليون دولار	13.43 مليون دولار

## الملاحق

اسم البلد	الوكالة المنفذة	مسمى المشروع	مبلغ مرفق البيئة العالمي	مبلغ التمويل المشترك	الإجمالي
السنغال	البنك الدولي	الإدارة المتكاملة للموارد البحرية والساحلية	5.00 مليون دولار	12.00 مليون دولار	17.00 مليون دولار
جنوب أفريقيا	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في الساحل البري بجنوب أفريقيا	6.50 مليون دولار	24.32 مليون دولار	30.82 مليون دولار
تنزانيا	البنك الدولي	مشروع إدارة البيئة البحرية والساحلية	10.00 مليون دولار	48.13 مليون دولار	58.13 مليون دولار
تونس	البنك الدولي	حماية الموارد البحرية والساحلية بخليج قابس	6.06 مليون دولار	2.74 مليون دولار	8.80 مليون دولار

### المشروعات متوسطة الحجم في المنطقة البورنية للتنوع البيولوجي الموافق عليها أثناء فترة إعداد التقرير

البلد	الوكالة المنفذة	مسمى المشروع	مبلغ مرفق البيئة العالمي	مبلغ التمويل المشترك	الإجمالي
أفغانستان	البنك الآسيوي للتنمية	مشروع الموارد الطبيعية والحد من الفقر	0.98 مليون دولار	0.75 مليون دولار	1.73 مليون دولار
الأرجنتين	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	حفظ المواطن الأصلية للمحاصيل الأنديزية والأنواع البرية القريبة منها في وادي هوماهاوكا، امتداد أقصى الجنوب لمنطقة الأنديز الوسطى	0.94 مليون دولار	0.91 مليون دولار	1.85 مليون دولار
بلغاريا	البنك الدولي	مشروع الحفظ والاستعادة والإدارة المستدامة لبحيرة بورومي	0.86 مليون دولار	1.12 مليون دولار	1.98 مليون دولار
شيلي	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	حفظ التنوع البيولوجي في ألتوس دي كانتلانا	0.96 مليون دولار	1.14 مليون دولار	2.09 مليون دولار
جمهورية التشيك	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	حفظ التنوع البيولوجي في مراعي جبل كاريسيان بجمهورية التشيك من خلال التطبيق المستهدف للآليات الجديدة لتمويل الاتحاد الأوروبي	0.97 مليون دولار	9.38 مليون دولار	10.35 مليون دولار
جورجيا	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	الاستعادة والحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي بجورجيا	0.96 مليون دولار	1.72 مليون دولار	2.68 مليون دولار

الإجمالي	مبلغ التمويل المشترك	مبلغ مرفق البيئة العالمي	مسمى المشروع	الوكالة المنفذة	البلد
1.00 مليون دولار	0.00 مليون دولار	1.00 مليون دولار	دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لأطراف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لإعداد التقارير الوطنية الثالثة لمؤتمر أطراف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	عالمي
1.00 مليون دولار	0.00 مليون دولار	1.00 مليون دولار	إعداد التقارير الوطنية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: البلدان الداعمة لإعداد التقرير الوطني الثالث حول التنوع البيولوجي	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	عالمي
3.34 مليون دولار	2.34 مليون دولار	1.00 مليون دولار	سوق التنمية	البنك الدولي	عالمي
1.43 مليون دولار	0.47 مليون دولار	0.96 مليون دولار	خطط الاعتماد المطورة للإدارة المستدامة للغابات الاستوائية	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	عالمي (البرازيل والمكسيك والكاميرون)
2.23 مليون دولار	1.26 مليون دولار	0.97 مليون دولار	تدعيم نظام للمتنزهات المحلية الإقليمية (MRPs) بالجنوب الغربي لجواتيمالا	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	جواتيمالا
2.69 مليون دولار	1.75 مليون دولار	0.94 مليون دولار	حفظ واستعادة التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية في السهل الفيضي لنهر تيسو من خلال الإدارة المتكاملة للسهل الفيضي	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	المجر
4.47 مليون دولار	3.49 مليون دولار	0.98 مليون دولار	حفظ غابات لمبوسانجو، سولاويسي	البنك الدولي	إندونيسيا
3.25 مليون دولار	2.25 مليون دولار	1.00 مليون دولار	تطوير محفزات للمشاركة المجتمعية في حفظ الغابات من خلال استخدام الحشرات الاقتصادية بكينيا	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	كينيا
1.59 مليون دولار	0.61 مليون دولار	0.97 مليون دولار	مشروع الإدارة المتكاملة للنظام البيئي والحياة البرية في مقاطعة بوليكمكسي	البنك الدولي	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
2.41 مليون دولار	1.44 مليون دولار	0.98 مليون دولار	وضع أساس حفظ التنوع البيولوجي في متنزه سابو الوطني بجنوب شرق ليبيريا	البنك الدولي	ليبيريا
4.34 مليون دولار	3.37 مليون دولار	0.98 مليون دولار	شراكات المناطق المحمية البحرية في موريشيوس	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	موريشيوس

الإجمالي	مبلغ التمويل المشترك	مبلغ مرفق البيئة العالمي	مسمى المشروع	الوكالة المنفذة	البلد
4.86 مليون دولار	3.89 مليون دولار	0.96 مليون دولار	حفظ التنوع البيولوجي بالغابات الجافة والتنوع البيولوجي الساحلي لساحل المحيط الهادي بجنوب نيكاراغوا. تأسيس شركات بين القطاعين الخاص والعام	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	نيكاراجوا
12.09 مليون دولار	11.37 مليون دولار	0.73 مليون دولار	أنكا تيرا: شراكة مبتكرة لتنمية ذاتية التمويل لحفظ التنوع البيولوجي والمجتمع	البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتمويل	بيرو
1.53 مليون دولار	0.56 مليون دولار	0.98 مليون دولار	الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في الأمزونبيرو من جانب سكان أشانينكا الأصليين	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	بيرو
2.12 مليون دولار	1.18 مليون دولار	0.94 مليون دولار	الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي من خلال التنمية السليمة للسياحة في محميات الغلاف الحيوي في وسط وشرق أوروبا	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	إقليمي (جمهورية التشيك والمجر وبولندا)
3.33 مليون دولار	2.36 مليون دولار	0.98 مليون دولار	مشروع تفاعل الأراضي الجافة والماشية والحياة البرية والبيئة (DLWEIP)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	إقليمي (كينيا وبوركينا فاسو)
2.34 مليون دولار	1.37 مليون دولار	0.98 مليون دولار	تدعيم شبكة مراكز التدريب الخاصة بإدارة المناطق المحمية من خلال عرض أحد النهج المختبرة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	إقليمي (روسيا الاتحادية وأوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان)
2.31 مليون دولار	1.33 مليون دولار	0.98 مليون دولار	تدعيم نظام المناطق المحمية في رومانيا بإيضاح الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في المتنزه الطبيعي مارامبورز في رومانيا	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	رومانيا
3.01 مليون دولار	2.04 مليون دولار	0.97 مليون دولار	الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في شبه جزيرة تايمير بروسيا: حفظ الترابط في أنحاء المنظر الطبيعي	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	روسيا الاتحادية
0.95 مليون دولار	0.20 مليون دولار	0.75 مليون دولار	حفظ التنوع البيولوجي بداشتندز هوم	البنك الدولي	طاجيكستان
0.86 مليون دولار	0.41 مليون دولار	0.45 مليون دولار	مشروع دعم حفظ التنوع البيولوجي في لوكيسيل	البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتمويل	تنزانيا
2.05 مليون دولار	1.06 مليون دولار	0.99 مليون دولار	تنمية وإدارة ممر الحياة البرية بسيلوس-نياسا	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	تنزانيا



## الملاحق

الإجمالي	مبلغ التمويل المشترك	مبلغ مرفق البيئة العالمي	مسمى المشروع	الوكالة المنفذة	البلد
2.21 مليون دولار	1.33 مليون دولار	0.88 مليون دولار	النماذج الجديدة لتكامل الماشية والحياة الطبيعية المجاورة للمناطق المحمية في أفريقيا	البنك الدولي	تنزانيا
2.11 مليون دولار	1.14 مليون دولار	0.97 مليون دولار	حفظ "غابات توجاي" وتدعيم نظام المناطق المحمية في دلنا أمو داريا بقرقل باكستان	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	أوزبكستان
1.46 مليون دولار	0.71 مليون دولار	0.75 مليون دولار	تسهيل وتدعيم مبادرة الحفظ لملاك الأراضي التقليديين ومجتمعاتهم لتحقيق أهداف حفظ التنوع البيولوجي	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	فانواتو
1.10 مليون دولار	0.35 مليون دولار	0.75 مليون دولار	ديكوانا نونودو: الاستعمال والحفظ المستدام للموارد التنوع البيولوجي بأراضي ديكوانا الأصلية	البنك الدولي	فنزويلا
2.96 مليون دولار	2.09 مليون دولار	0.88 مليون دولار	التواصل: التواصل والإدارة المستدامة لمحميتي كون كا كنه وكون تشا رانج الطبيعيتين	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	فيتنام
1.85 مليون دولار	0.88 مليون دولار	0.97 مليون دولار	حفظ التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام للموارد البحرية بمنتزه كون داو الوطني	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	فيتنام

## ملخصات المشروعات العالمية

**عالمي: بناء القدرة للمشاركة الفعالة في مكتب المقاصة للسلامة الإحيائية (BCH) لبروتوكول قرطاجنة،** يكمن الهدف العام لهذا المشروع في معاونة البلدان المستحقة في بناء وتدعيم القدرة الوطنية اللازمة لتمكين الوصول والاستعمال لمكتب المقاصة للسلامة الإحيائية لتنفيذ التزاماته بموجب البروتوكول بمجرد تطبيقه. يضمن ذلك أيضًا تشغيل مكتب المقاصة للسلامة الإحيائية عند تطبيق البروتوكول. (البرنامج البيئي للأمم المتحدة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 4.62 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 4.97 مليون دولار).

**عالمي: مشروع تنمية الأطر الوطنية للسلامة الإحيائية (دعم إضافي)،** يهدف هذا المشروع لمساعدة كافة البلدان المؤهلة من جانب مرفق البيئة العالمي للاستعداد لتطبيق بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية وفقًا للاستراتيجية الأولية لمرفق البيئة العالمي المعني بالسلامة الإحيائية والمصدق عليها في الاجتماع السادس عشر للمجلس، مع وضع المبادرات الأخرى التثنائية والمتعددة الأطراف في الاعتبار. يهدف المشروع إلى مساعدة كافة البلدان المؤهلة من جانب مرفق البيئة العالمي لإعداد الأطر الوطنية للسلامة الإحيائية وتعزيز التعاون الإقليمي والإقليمي الفرعي من خلال دعوة الورش الإقليمية والإقليمية الفرعية للانعقاد. يخضع تنفيذ المشروع لتوجيه "الإطار الإرشادي لبناء القدرة بموجب بروتوكول قرطاجنة المعني بالسلامة الإحيائية" (UNEP/CBD/ICCP/1/4) بالإضافة إلى التوجيه الصادر عن اللجنة الحكومية لبروتوكول قرطاجنة. قدم الالتزام الأولي لمرفق البيئة العالمي الدعم لكافة الدول المؤهلة مع وعي أن الرقم الأصلي وهو مائة بلد عبارة عن رقم تخطيطي وعيًا جليًا. ويعد الطلب الإضافي الحالي استمرارًا للمشروع الأصلي بناءً على نفس المعايير وهيكل المشروع. يقدم هذا المشروع الإضافي الدعم لعشرين بلد أخرى لتحقيق التزاماتها في إطار بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية. (البرنامج البيئي للأمم المتحدة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 5.22 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 5.22 مليون دولار).

**عالمي: بناء القدرة للمشاركة الفعالة في مكتب المقاصة للسلامة الإحيائية (BCH) - (مشروع إضافي لتضمين 89 دولة إضافية)** يكمن الهدف العام لهذا المشروع في معاونة البلدان المؤهلة في بناء وتدعيم القدرة الوطنية اللازمة لتمكين الوصول والاستعمال لمكتب المقاصة للسلامة الإحيائية لتنفيذ التزاماتها بموجب البروتوكول بمجرد تطبيقه. هذا المشروع مقترح باعتباره مشروع مخصص لتضمين 89 بلد إضافية في المشروع الحالي الذي يتيح بناء القدرة للمشاركة الفعالة في مكتب المقاصة للسلامة الإحيائية (BCH) التابع لبروتوكول قرطاجنة المصدق عليها من قبل مجلس مرفق البيئة العالمي في نوفمبر 2003. (البرنامج البيئي للأمم المتحدة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 8.90 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 9.96 مليون دولار).

**عالمي: مشروع تطوير الأطر الوطنية للسلامة الإحيائية (عشر بلدان إضافية) - دعم إضافي،** يعد هذا المشروع امتدادًا للمشروع الأصلي المتعلق "بتطوير الأطر الوطنية للسلامة الإحيائية" ويهدف إلى مساعدة الدول المؤهلة من جانب مرفق البيئة العالمي للاستعداد لتطبيق بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية طبقًا للاستراتيجية الأولية للسلامة الإحيائية، كما تم الموافقة على طلب آخر لرصد مزيدًا من التمويل لعشرين بلد من قبل مجلس مرفق البيئة العالمي في نوفمبر 2003 من خلال مشروع إضافي. (البرنامج البيئي للأمم المتحدة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 2.61 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 3.36 مليون دولار).

**عالمي: دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لأطراف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لإعداد التقارير الوطنية الثالثة لمؤتمر أطراف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي،** يهدف المشروع إلى تمكين البلدان الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بإعداد التقارير الوطنية الخاصة بهم. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 1 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 1 مليون دولار).

**عالمي: إعداد التقارير الوطنية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: دعم البلدان لإعداد التقرير الوطني الثالث حول التنوع البيولوجي،** يهدف المشروع إلى مساعدة 49 بلد على الأقل في إعداد التقارير الوطنية الثالثة الخاصة بها حول التنوع البيولوجي للوفاء بمتطلبات إعداد التقارير الوطنية الخاصة بها في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. يقدم المشروع للبلدان المساعدة العاجلة ويحد من تكاليف رفع الطلبات الفردية. تشمل فوائد المشروع تمكين البلدان الأطراف في تحسين جودة وملائمة وقت إعداد التقارير الخاصة

بهم بموجب مقرر 25/7 الصادر عن الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 1 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 1 مليون دولار).

**عالمي: سوق التنمية (DM)**، يكمن الهدف الأساسي لبرنامج "سوق التنمية (DM)" في مساعدة مجتمع التنمية بأكمله في تحقيق أهداف تنمية الألفية من خلال وضع نهج جديدة للحد من الفقر لدى مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة خارج إطار المصادر المعتادة في وكالات التنمية. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 1 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 3.34 مليون دولار).

**عالمي (البرازيل والمكسيك والكاميرون): خطط الاعتماد المطورة للإدارة المستدامة للغابات الاستوائية**، يكمن هدف المشروع في تطوير أدوات ومحفزات لمساعدة مديري الغابات الصغيرة والمجتمعات وجامعي المنتجات غير الخشبية للغابات (NTFP) في المناطق الاستوائية لتحديد وحماية التنوع البيولوجي في الغابات القائمة على إدارتها ("الغابات المستهدفة") من خلال الاعتماد، مع الاستمرار في تحقيق أهداف الإدارة الخاصة بهم. جرى هذا المشروع في ثلاثة بلدان استوائية مختلفة لتطوير الأدوات واختبارها في مجموعة من الأوضاع. بعد ذلك، يتم نشر الأدوات على المستوى العالمي من خلال سلسلة من الدورات التدريبية الإقليمية للمجموعات؛ لتطوير وتعزيز معايير الاعتماد في عشر بلدان استوائية على الأقل. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 0.96 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 1.43 مليون دولار).

#### المشروعات كاملة الحجم

**أذربيجان: مشروع البيئة الريفية**، يقدم المشروع نموذجًا جديدًا للمناطق المحمية متعددة الاستخدامات للحفاظ على موارد التنوع البيولوجي في أذربيجان التي تعد حديثة عهد به. يكمن الهدف الإنمائي للمشروع في تقديم إدارة متطورة للموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية ذات الصلة في المنطقتين الجبلتين بأذربيجان لتحسين الجودة البيئية والإنتاجية المستدامة للغابات والمراعي شاهقة الارتفاع. أما الهدف الشامل للمشروع، فيكمن في حماية التنوع البيولوجي في منطقتين ذاتا أهمية عالمية للتنوع البيولوجي في إطار جبال القوقاز والزانجيزور بالإضافة إلى تقديم وتوجيه نموذجًا شاملاً لإدارة المناطق المحمية في أذربيجان (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 5 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 16.88 مليون دولار)

**بنين: مشروع إدارة التنوع البيولوجي المجتمعي والساحلي والبحري**، يكمن الهدف الرئيسي للمشروع في الإسهام في الإدارة المستدامة للمنطقة الساحلية والتنوع البيولوجي الذي يجذب الاهتمام الوطني والعالمي، مع وضع التنمية المستدامة للبلد في الاعتبار. تتكون أنشطة المشروع من أربعة مكونات متشابهة تهدف إلى تهيئة الظروف التقنية والمؤسسية والتنظيمية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية لضمان الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وموارده. هذه المكونات هي: (أ) التأسيس وبناء القدرة في الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية، (ب) الحفاظ على التنوع البيولوجي المجتمعي؛ (ج) رقابة وتقييم الأراضي الرطبة الساحلية والبيئة البحرية وإدارة وتنسيق المشروع. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 4.3 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 14.1 مليون دولار)

**البرازيل: مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الأمزون (التنوع البيولوجي البحري)**، يكمن الهدف الإنمائي للمشروع في دعم سيادة أصحاب المصلحة ونهج الإدارة المتكاملة للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في المياه العذبة والسياسات والبرامج العامة في حوض نهر الأمزون بالبرازيل. يمكن تحقيق ذلك جزئيًا من خلال خلق الخبرات الإقليمية ونشرها لتعزيز وتيسير تنفيذ المشروع في حوض الأمزون. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 7.18 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 17.15 مليون دولار)

**بلغاريا: مشروع تنمية الغابات**، يكمن الهدف الإنمائي للمشروع في زيادة إسهام الغابات في الاقتصاد الوطني ومنفعة السكان الريفيين من خلال الإدارة المستدامة للغابات الحكومية والخاصة والعامة. أما الهدف الشامل للمشروع، فيكمن في تقوية حفظ النظم البيئية للغابات من خلال تدعيم الحفاظ على التنوع البيولوجي في إدارة الغابات ومن خلال الحفاظ المتطور للنظم البيئية الهامة. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 7.74 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 54.45 مليون دولار).

**كمبوديا: تأسيس إدارة المناظر الطبيعية في مناطق الحفظ (CALM) في السهول الشمالية**، يضع المشروع برنامجًا للحفاظ على مستوى المناظر الطبيعية ويقوم بتنفيذه من خلال نهج "المناظر الطبيعية الحية" للحفاظ على المكونات الرئيسية للتنوع البيولوجي التي تعد إما مكونات فريدة بالنسبة للمناظر الطبيعية أو التي تمثل

المناظر الطبيعية نطاقاً هاماً لها. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 2.3 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 4.96 مليون دولار)

**الكاميرون: قرص تسوية قطاع الغابات والبيئة (FESAC)**، يكمن الهدف الإنمائي للمشروع في تدعيم الجهود العامة والخاصة لتحقيق الاستعمال المستدام على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمستوى البيئي للموارد الوطنية للغابات والحياة البرية. يسعى المشروع في إطار هذا الهدف إلى: (أ) تطوير الإدارة المستدامة للغابات الممطرة وأراضي السافانا؛ (ب) زيادة مشاركة المجتمع المحلي في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والاستفادة منها؛ (ج) تحسين القدرة المؤسسية والتنظيمية لتنفيذ السياسات والتنظيمات الجديدة لإدارة الغابات وتنمية صناعة الأخشاب؛ و(د) تعزيز حفظ التنوع البيولوجي وتزويد الخدمات البيئية ذات الصلة على المستويين الوطني والعالمي. يكمن الهدف الشامل للمشروع في تحسين إمكانيات النجاح بعيدة المدى للتنوع البيولوجي الذي يحتل أهمية عالمية في إطار الشبكة الكاميرونية لوحدات النظم البيئي. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 10 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 126.53 مليون دولار).

**شيلي: حفظ التنوع البيولوجي عالمي الأهمية على طول الساحل الشيلي**، يقدم المشروع العون لحكومة شيلي في الحفاظ والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي البحري والساحلي من خلال إنشاء المناطق المحمية البحرية والساحلية متعددة الاستخدامات (MUMPAs) في المناطق الهامة على الساحل الشيلي. يصبح هدف الحكومة - بموجب ذلك - إزالة العوائق الحائلة دون تحديد وتنفيذ نظام للإدارة المتكاملة للتنوع البيولوجي الساحلي/البحري وموارده البيولوجية. سوف يتم إنجاز ذلك الهدف من خلال إنشاء ثلاثة مناطق محمية بحرية وساحلية متعددة الاستخدامات في ثلاثة مواقع لعرض الأهمية العالمية وعن طريق إيجاد الأدوات والآليات لتسهيل تكرارها في مناطق أخرى من البلد. من المتوقع أن العرض الناجح للنهوج المحققة لمصالح كل من القطاع الخاص والمجتمع المرتبطة بالجهود المضنية لحفظ التنوع البيولوجي سينتج تكرار تطبيق هذه النهوج والطرق في شيلي وأي مكان آخر في المنطقة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 3.87 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 11.79 مليون دولار)

**الصين: مشروع حماية الأراضي الرطبة في سهل سانينج**، يساعد المشروع حكومة الصين ومقاطعة هيلونج يانج في إيجاد الآليات لاستعادة وحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية في نطاق مستجمعات الأمطار، مع تضمين احتياجات كافة أصحاب المصلحة الرئيسيين. أهداف المشروع هي (1) تدعيم دور الأراضي الرطبة في التصدي للفيضانات، و(2) الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي المتفردين عالمياً لسهل سانينج. سوف يعمل المشروع على (أ) زيادة الغطاء الخضري في المناطق المرتفعة الحساسة لحماية التربة والمنحدرات ومستجمعات الأمطار، مع توفير محاصيل مدرة للربح وفرص عمل بديلة للمزارعين منخفضي الدخل؛ (ب) تنمية إنتاجية اقتصادية عالية للنظام البيئي من خلال استخدام أفضل للأراضي وتمكين أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والعالميين من الاستفادة من وظائف النظام البيئي المفقودة، (ج) توفير نماذج لاستعادة الأراضي الرطبة (بما في ذلك الحفاظ على موارد رزق السكان المحليين) وإدارة الموارد المائية على مستوى مستجمعات الأمطار واستعادة وإدارة الأنواع والمواطن الطبيعية و(د) تعزيز المعرفة والوعي بالمسائل المتعلقة بالحفظ والقدرة البشرية والمؤسسية الفاتحة للإدارة المستدامة للأراضي الرطبة. (بنك التنمية الآسيوي (ADB)، مرفق البيئة العالمي 12.14 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 54.39 مليون دولار)

**سلفادور: مشروع الخدمات البيئية**، يهدف المشروع إلى حماية النظم البيئية الطبيعية لسلفادور والحفاظ على التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية من خلال تطوير نظام لدفعات المبالغ المالية للخدمات البيئية ودعم وتوسيع واستعادة المناطق المحمية الطبيعية. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 5 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 14.5 مليون دولار)

**الجابون: دعم برنامج الجابون لقطاع الغابات والبيئة (PSFE)**، يكمن هدف البرنامج في حماية وإدارة التنوع البيولوجي على نحو مستدام، إلى جانب المساهمة في تنويع الاقتصاد القومي من خلال الأهليات المدعمة للهيئات المسؤولة عن المتنزهات والحياة البرية. تم تصميم المشروع لاتمام برنامج الجابون لقطاع الغابات والبيئة (PSFE) وهو برنامج يشمل القطاع بأكمله ومتعدد الجهات المانحة تحت إشراف وزارة الغابات. يتكون المشروع من خمسة مكونات: (أ) الإدارة المستدامة للغابات بما في ذلك الحياة البرية في تصميم المناظر الطبيعية؛ (ب) المصايد السمكية وإدارة المنطقة الساحلية؛ (ج) تطوير شبكة المتنزهات الوطنية؛ (د) تقييم السلع والخدمات البيئية الأخرى، و(هـ) التدعيم المؤسسي للأبحاث والتدريب. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 10 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 31.3 مليون دولار)

خلال دعوة الورش الإقليمية والإقليمية الفرعية للانعقاد. يخضع تنفيذ المشروع لتوجيه "الإطار الإرشادي لبناء القدرة بموجب بروتوكول قرطاجنة المعنى بالسلامة الإحيائية" (UNEP/CBD/ICCP/1/4) بالإضافة إلى التوجيه الصادر عن اللجنة الحكومية لبروتوكول قرطاجنة. قدم الالتزام الأولي لمرفق البيئة العالمي الدعم لكافة الدول المؤهلة مع وعي أن الرقم الأصلي وهو مائة بلد عبارة عن رقم تخطيطي وعيًا جليًا. ويعد الطلب الإضافي الحالي استمراراً للمشروع الأصلي بناءً على نفس المعايير وهيكل المشروع. يقدم هذا المشروع الإضافي الدعم لعشرين بلد أخرى لتحقيق التزاماتها في إطار بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية. (البرنامج البيئي للأمم المتحدة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 5.22 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 5.22 مليون دولار).

**غينيا: مشروع إدارة التنوع البيولوجي الساحلي والبحري**، يعمل المشروع على تنمية إدارة التنوع البيولوجي بالسواحل الغينية حرصاً على كل من حفظ التنوع البيولوجي والأهداف الإنمائية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على مساعدة المجتمعات المحلية في المواقع ذات الأولوية الرئيسية وما حولها في تخطيط خيارات بديلة مستدامة على الصعيد البيئي وشاملة على المستوى الاجتماعي للموارد الزرق وتنفيذها والمحافظة عليها. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال: (أ) إقامة منقطة محمية واحدة بالتعاون من أصحاب المصلحة والمنظمات غير الحكومية الدولية؛ (ب) رفع مستوى التعاون بين أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي الفرعي؛ (ج) موارد بديلة للزرق مستدامة على الصعيد البيئي وشاملة على المستوى الاجتماعي؛ (د) أصحاب المصلحة المخولون صلاحية التخطيط والتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المستدامة الخاصة بهم؛ و(هـ) إدارة فعالة لموارد المشروع. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 5 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 18.05 مليون دولار).

**الهندوراس: تدعيم إدارة النظم البيئية وحفظ التنوع البيولوجي في جزر باي**، يقدم المشروع العون لحكومة الهندوراس في الحفاظ على النظم البيئية الساحلية/البحرية الرئيسية والإدارة المستدامة لها في مجموعة جزر باي (جزر يوتيليا ورواتان وجوينجا وأكثر من 60 جزيرة أقل حجماً). تضم مجموعة الجزر نظاماً بحرياً معقداً يتجاوز 500 كيلو متر مربع من الحواجز وتشكيلات الشعاب المرجانية الصلبة إلى جانب الأعشاب البحرية الكثيفة والبحيرات الساحلية. تتمتع المنطقة بتنوع بيولوجي مذهل ويستكمل المشروع الاستثمارات القائمة لمرفق البيئة العالمي في الشعاب الحاجزة بأمريكا الوسطى ومشروعات إدارة المنطقة الساحلية ببليز. الأهداف الرئيسية للمشروع هي: (أ) تحديد وتنفيذ الترتيبات الإقليمية الفرعية (في جميع أنحاء جزر باي) والمؤسسية اللازمة لإدماج حفظ التنوع البيولوجي في وظائف ذات نطاق أكثر اتساعاً للإدارة البيئية للوكالات الحكومية المحلية والمركزية؛ (ب) إقامة الأساس والسعة التشغيلية للإدارة المشتركة للمناطق المحمية الساحلية والبحرية الممتدة بطوال الأرخيبيل؛ (ج) تقديم الحوافز الاقتصادية لصيانة واستعادة الموارد الطبيعية المهددة؛ و(د) وضع الآليات التمويلية وتنفيذها لحفظ التنوع البيولوجي. (بنك التنمية الأمريكي الداخلي، مرفق البيئة العالمي 2.5 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 16.3 مليون دولار).

**الهند: جزر أندامان ونيكوبار: مشروع التنمية المستدامة بينياً للجزر**، يدعم المشروع تنفيذ الأنشطة الموجهة للحفاظ الساحلي والإدارة والاستعمال المستدام للموارد المرجانية والأنشطة الاقتصادية المستدامة للمجتمعات الساحلية في هذه النظم البيئية القائمة على الجزر ذات الأهمية العالمية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 3.39 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 9.3872 دولار).

**إيران: حفظ الأراضي الرطبة الإيرانية**، يكمن هدف المشروع في إحداث الاستدامة للنظام الإيراني المتبع في المناطق المحمية بالأراضي الرطبة، ومن ثم تدعيم فعاليتها باعتبارها أداة من أدوات حفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية. يهدف المشروع إلى التخلص التنظيمي من التهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية والاستدامة في موقعين من مواقع الإيضاح أو الخفض من حدة التهديدات بشكل أساسي، مع ضمان تطبيق الدروس المستفادة من خلال هذه الإيضاحات في إطار نظم إدارة المناطق المحمية في جميع أنحاء إيران وخاصة في مجموعة المواقع المستهدفة للتطبيق على نحو مماثل. وقد تم تحديد المواقع المستهدفة للتطبيق على نحو مماثل هذه على أنها المواقع المتبقية المحمية وطنياً ودولياً (رامسار) في إيران. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 2.91 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 13.24 مليون دولار).

**إيران: حفظ التنوع البيولوجي في المنطقة المركزية لحفظ مناظر زاجروس الطبيعية،** يكمن هدف المشروع في حفظ التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية داخل المنطقة المركزية لحفظ مناظر زاجروس الطبيعية. تحقيقاً لهذا الهدف، سوف يعمل المشروع على استئثار التغييرات في الممارسات على مستوى القرية والإقليم والوكالات الوطنية. ومن ثم، تركز نتائج وأنشطة المشروع على هذه المستويات الثلاثة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 3.8 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 9.84 مليون دولار).

**لاتفيا: حماية التنوع البيولوجي في محمية الغلاف الحيوي لشمال فديزيم،** يقدم المشروع المساعدة لحكومة لاتفيا في التعامل مع الحفاظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في محمية الغلاف الحيوي التي تغطي ستة بالمائة تقريباً من مساحة البلد. سوف يتم تنفيذ ذلك من خلال تقوية الاستدامة المؤسسية والإدارية والمالية لهذه المنطقة المحمية من خلال القوانين وتحليل السياسات وتقوية الأهليات المؤسسية وأهليات أصحاب المصلحة لتحسين كافة جوانب إدارة المنطقة المحمية. كما سيتم أيضاً دمج حفظ التنوع البيولوجي في تخطيط وإدارة المنطقة المحمية والاستعمال المستدام لها. بافتراض تمثليه في النظم البيئية بلاتفيا، يجب تكرار الدروس المستفادة في مكان آخر في إطار النظام المتبع في المناطق المحمية الوطنية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 2.66 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 13.4 مليون دولار).

**مدغشقر: البرنامج الثالث للبيئة،** يكمن الهدف الإنمائي للبرنامج في إنزال إدارة الموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي في المناطق البيئية الهامة منزلة فعالة ومستدامة مع المشاركة النشطة من جانب السكان المحليين وباقي أصحاب المصلحة المعنيين، إلى جانب إدماج الأبعاد البيئية في صنع السياسات العامة وقرارات الاستثمار. يقدم التمويل المقترح من جانب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة / مرفق البيئة العالمي والجمعية الدولية للتنمية / مرفق البيئة العالمي الدعم للمرحلة الثالثة التي تمتد لخمس سنوات لخطة العمل البيئي (PAE). أقرت حكومة مدغشقر خطة العمل البيئي (PAE) في عام 1989، في حين أن التنفيذ بدأ في عام 1991 بدعم من تحالف واسع النطاق من المانحين الثنائيين (ألمانيا وفرنسا وسويسرا والولايات المتحدة) والوكالات الدولية (مرفق البيئة العالمي وجمعية التنمية الدولية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة) والجمعيات غير الحكومية (الصندوق العالمي للحياة البرية والحفظ العالمي). تم وضع خطة العمل البيئية - منذ بدايتها - باعتبارها برنامج استثماري لمدة خمس عشرة سنة، مقسم على ثلاث مراحل، كل مرحلة خمس سنوات. تهدف المرحلة الثالثة إلى تحقيق دمج البيئة في إدارة الاقتصاديات الكبيرة والبرامج القطاعية ودمجها في الحكم المحلي والمبادرات المجتمعية وتطبيق الآليات التمويلية المستدامة للبيئة. تشمل المرحلة الثالثة من خطة العمل البيئي (PAE) "استراتيجية خروج"، مع تقليل الاعتماد على تمويلات المانحين تدريجياً والتحرك نحو تمويلات مدارة داخلياً لتكلفة تشغيل واستثمار خطة العمل البيئي. بالرغم من ذلك، توفر أيضاً الفرص لاستمرار مساعدة المانحين في النهج البرنامجي الذي تتولاه البلد في الإدارة البيئية. (البنك الدولي/البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مرفق البيئة العالمي 13.5 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 148.85 مليون دولار).

**ماليزيا: حفظ التنوع البيولوجي بواسطة أدوات متطورة لتخطيط الغابات،** تطور هذا المشروع الأدوات ويوفر المعرفة اللازمة لضمان تخطيط وإدارة نظم إنتاج الغابات بالشكل الذي يساهم في حفظ التنوع البيولوجي أو الاستعمال المستدام لمكوناته بالمقارنة بسيناريوهات خط الأساس. يتوافق المشروع مع الأولوية الاستراتيجية الرابعة لمرفق البيئة العالمي الخاصة بتوفير ونشر أفضل الممارسات للتعامل مع قضايا التنوع البيولوجي القائمة والناشئة. سوف يتم نشر الأدوات المطورة في إطار المشروع لتطبيقها على نطاق أكثر اتساعاً في الأولوية الاستراتيجية الثانية لمرفق البيئة العالمي المعنية بدمج التنوع البيولوجي في إنتاج المناظر الطبيعية والقطاعات. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 2.26 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 5.70 مليون دولار).

**ماليزيا: حفظ التنوع البيولوجي البحري من خلال تحسين إدارة المتنزعات البحرية والتنمية الشاملة والمستدامة للجزر،** يشمل المشروع استثمارات ومقترحات هامة من جانب الفيدرالية الماليزية وسلطات الدولة لضمان الحفاظ والإدارة المتطورين للموارد البحرية في الساحل الماليزي الشرقي والتنمية الشاملة والمستدامة للجزر. يتحقق هدف الحفاظ من خلال تطوير الإدارة القائمة للمناطق المحمية البحرية في ثلاثة مواقع: بولاو تيومان وبولاو ريدانج وبالاو سيبو- تنجي. وسوف يستهدف المشروع 165000 هكتار من النظم البيئية البحرية والساحلية الخاضعة للإدارة المطورة. كما يقوي أيضاً الأنشطة على المستويين الوطني والتنظيمي،

ما يضمن إمكانية التطبيق المماثل لمبادرات جديدة في المواقع الثلاثة للمشروع. يمكن أن تصل إمكانية التطبيق على نحو مماثل هذه في نهاية الأمر إلى 570000 هكتار تقريباً في البيئات البحرية والساحلية بشبه الجزيرة الماليزية. يتم تناول الهدف الإنمائي المستدام للمشروع من خلال تقليل الآثار السلبية الناشئة عن تنمية الجزر عن طريق تنفيذ آليات فعالة وواسعة النطاق للتنسيق متعدد القطاعات وتخطيط التنمية المستدامة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 1.95 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 3.97 مليون دولار)

**مالي: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة المتضمنة للمشاركة للموارد الطبيعية في الدلتا الداخلية للنيجر ومناطق الانتقال التابعة لها، منطقة موبتي،** أهداف المشروع هي (أ) تعزيز الحفظ والاستعمال المستدام لموارد التنوع البيولوجي ذات القيمة العالمية في منطقة ساحل مالي وخاصة في الدلتا الداخلية للنيجر (موبتي)؛ (ب) تدعيم التأثيرات الإيجابية والحد من شدة التأثيرات السلبية للممارسات الزراعية فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي في النظم البيئية الزراعية وتفاعلها مع النظم البيئية الأخرى؛ (ج) الحفظ والاستعمال المستدام للموارد الوراثية ذات القيمة الفعلية أو المحتملة فيما يتعلق بالغذاء والزراعة؛ (د) منع قطع الغابات وتعزيز الاستعمال المستدام والإدارة المستدامة للغابات والمناطق المستزرعة بالغابات لحفظ التنوع البيولوجي الخاص بها؛ (هـ) الوقاية من تدهور الأرض والسيطرة عليه من خلال تطوير وسائل الاستعمال المستدام لحفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك إدارة نظم المياه العذبة و(و) ضمان حفظ المواطن الطبيعية والنظم البيئية التمثيلية بواسطة أنظمة فعالية لمناطق الحفظ بما في ذلك المناطق المحمية والتدخلات الاستراتيجية لإعادة تأهيل المناطق المتدهورة. (البنك الدولي/البنك الدولي للتنمية الزراعية، مرفق البيئة العالمي 6 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 19.59 مليون دولار).

**منغوليا: الحفظ المجتمعي للتنوع البيولوجي في المناظر الطبيعية الجبلية بالمنطقة البيئية ألتاي سيان بمنغوليا،** يهدف المشروع إلى تعديل اتجاهات استعمال الأراضي والموارد وعلاج نقائص نظام المنطقة المحمية في إطار المنظر الطبيعي لألتاي سيان. يشمل المشروع حوالي 2000 كيلو متر مربع من ألتاي سيان بمنغوليا الخاضعة للإدارة المطورة حيث يتم دمج حفظ التنوع البيولوجي في القطاعات الإنتاجية (الرعي والمراعي والغابات والسياحة) وسوف يخضع حوالي 10 بالمائة من المنطقة البرية لحماية صارمة وسوف تمثل المناظر الطبيعية المنتجة 90 بالمائة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 2.72 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 10.42 مليون دولار).

**موزمبيق: مشروع مناطق الحفظ عبر الحدود والتنمية المستدامة للسياحة،** يكمن الهدف الشامل للمشروع في ضمان الإدارة والحفظ المستدامين لأصول التنوع البيولوجي العالمي لموزمبيق والنظم البيئية العابرة للحدود ذات الأهمية البالغة من خلال نهج متكامل لإدارة النظم البيئية. يركز المشروع على الخبرة المكتسبة من المشروع التوجيهي السابق الممول من جانب مرفق البيئة العالمي الذي يهدف إلى مساعدة موزمبيق في استغلال الفرص الفريدة لحفظ التنوع البيولوجي باعتباره أساساً للسياحة والتنمية الريفية. يكسب المشروع عملية التخطيط والتنفيذ المتضمنة للمشاركة الكاملة والمتعددة القطاعات الصفة المؤسسية فيما يتعلق بمناطق الحفظ عبر الحدود، بالإضافة إلى أنه يدمج القيم البيئية والاجتماعية مع التنمية الاقتصادية. يدعم المشروع الظروف الممكنة للاستثمار المعني بالمجتمع والسياحة المستدامة بيئياً واجتماعياً. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 10 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 33.99 مليون دولار).

**ناميبيا: مشروع حفظ وإدارة للتنوع البيولوجي بساحل ناميب،** يكمن الهدف الشامل للمشروع في الحفظ الحكيم والفعال والإدارة والاستغلال للتنوع البيولوجي الكبير والمتعدد الأشكال المتواجد في ساحل ناميب بناميبيا. يتمثل هدف البرنامج في تطبيق نظام إدارة المنطقة الساحلية الذي يؤدي إلى الاستعمال المستدام للموارد وحماية التنوع البيولوجي بناميبيا. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 4.9 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 60.69 مليون دولار).

**ناميبيا: مشروع تقوية شبكة المناطق المحمية (SPAN)،** يكمن الهدف طويل الأجل للمشروع في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لحماية التنوع البيولوجي والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة. أما الهدف القريب للمشروع، فيتمثل في تحسين فعالية إدارة النظام المتبع في المناطق المحمية الوطنية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مرفق البيئة العالمي 8.2 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 41.88 مليون دولار).

**نيبال: الحفظ والاستعمال المستدام للأراضي الرطبة**، يكمن الهدف العام للمشروع في ضمان صيانة وتنمية التنوع البيولوجي بالأراضي الرطبة والسلع والخدمات البيئية لموارد محلية أفضل للرزق. أما الهدف المباشر للمشروع، فيكمن في تقوية القدرة الوطنية والمحلية في إدارة النظم البيئية والاستعمالات المستدامة للتنوع البيولوجي للأراضي الرطبة في نيبال. تم اختيار اثنين من مواقع الإيضاح من بين أربعة مواقع للأراضي الرطبة المحددة وتمثل نوعين مختلفين من الولاية: النوع الأول عبارة عن منطقة محمية والمنطقة الفاصلة لها. أما النوع الثاني فيتمثل في منطقة غابات وطنية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 1.96 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 4.06 مليون دولار).

**باكستان: حماية وإدارة الأراضي الرطبة الباكستانية**، يدعم المشروع القدرة الحكومية والمحلية لحماية وإدارة النظم البيئية التمثيلية المختارة ذات الأهمية العالمية؛ لضمان التنمية البشرية المستدامة، مما يزيد من الفوائد البيئية والاقتصادية لأقصى حد للأجيال الحالية والقادمة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 2.99 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 11.78 مليون دولار).

**بنما: المشروع الثاني لإدارة ودعم الفقر الريفي والموارد الطبيعية للممر البيولوجي بأمريكا الوسطى**، يدعم الهدف الشامل للمشروع جهود المبذولة من جانب الحكومة لدمج الاستدامة البيئية والاجتماعية في التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر في المدن الواقعة على المحيط الهادي والأطلنطي. ويتحقق ذلك من خلال: (أ) تمكين لامركزية الإدارة البيئية من خلال تدعيم الحكومات المحلية؛ و(ب) تدعيم وتدريب السلطات الحكومية المحلية في الإدارة البيئية؛ و(ج) دعم المجتمعات الفقيرة لتبني أنشطة صديقة للتنوع البيولوجي ومدرة للدخل. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 6 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 50 مليون دولار).

**الفلبين: مشروع الإدارة المتكاملة للموارد الساحلية**، يسعى المشروع لتحسين إدارة الموارد الساحلية والبحرية التي من شأنها تعزيز حفظ التنوع البيولوجي، إلى جانب الحد من الفقر في المجتمعات الساحلية. يدعم المشروع من خلال نهج يدعو للمشاركة: (أ) التدعيم والتنمية السياسية والمؤسسية؛ و(ب) الحد من الفقر الشديد المتفشى فيما بين المجتمعات الساحلية من خلال توفير موارد الرزق البديلة وتنمية المشروعات والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، (ج) تطوير الإدارة المستدامة واستغلال الموارد الساحلية والنظم البيئية ذات الصلة والحفاظ على الموارد الساحلية والتنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية؛ و(د) السيطرة على التلوث البيئي الساحلي والنحت؛ و(هـ) تدعيم صلاحيات الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بإدارة الموارد الساحلية والتنمية الاجتماعية. (بنك التنمية الآسيوي (ADB)، مرفق البيئة العالمي 9 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 63 مليون دولار).

**إقليمي (أنتيجوا وباربودا، ودومينيكا وجرينادا وسان كيتس وأند نيفيس وسان فسننت وجرينادين وسان لوسيا): مشروع منظمة دول الكاريبي الشرقية (OECS) للمناطق المحمية وموارد الرزق المستدامة ذات الصلة**، الهدف الإنمائي للمشروع هو الإسهام في التنمية الاقتصادية لدول تنمية الجزر الصغيرة (SIDS) والمنطقة الخاضعة لمنظمة دول الكاريبي الشرقية (OECS) من خلال تدعيم المناطق المحمية القائمة وإنشاء مناطق محمية جديدة؛ وتوفير فرص اقتصادية مستدامة بيئيًا للمجتمعات المقيمة في المناطق المحيطة. يمكن تحقيق ذلك من خلال: (أ) تحسين الترتيبات السياسية والتنظيمية والمؤسسية ذات الصلة في البلدان المشاركة؛ و(ب) إقامة أو تدعيم عدد من المناطق المحمية للإيضاح، بما في ذلك توفير الدعم لتنمية موارد رزق جديدة وبديلة للمجتمعات التي تعيش بالقرب من هذه المواقع؛ و(ج) تحسين القدرة المؤسسية لإدارة المناطق المحمية في المنطقة. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 3.7 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 7.57 مليون دولار).

**إقليمي (الكاميرون والكنغو والجابون): مشروع حفظ التنوع البيولوجي عبر الحدود في منطقة منكبي-أودزالا - دجا المشتركة بين الجابون والكنغو والكاميرون**، يكمن الهدف الإنمائي للمشروع في حفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية في حوض الكونغو من خلال دمج أهداف الحفظ في خطط التنمية الوطنية والإقليمية المستدامة. يتمثل الهدف الخاص في الحفاظ على الوظائف البيئية وترابط المنطقة وضمان الحفظ طويل الأجل لنظام المناطق المحمية من خلال إدارة متكاملة ومستدامة ومتضمنة للمشاركة للمنطقة المشتركة بين المناطق المحمية. يطور المشروع منظومة من استعمالات الأراضي التي من شأنها - في حالة تكاملها في أنحاء المنطقة - الحفاظ على التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية من خلال الاستعمال المستدام وحمايته عن طريق الأراضي المخصصة لإنتاج الغابات. كما يساهم إسهاماً رئيسياً تجاه تدعيم نظام المناطق المحمية على الصعيدين الوطني والإقليمي بواسطة تصميم نموذجاً منخفض التكلفة وتنفيذه لإدارة تشكيلة من الاستعمالات



المختلفة التي من شأنها زيادة المرونة في المناظر الطبيعية وتدعيم النظام العام للمناطق المحمية. توضح الأنشطة الممارسة في مجموعها طرق ووسائل منخفضة التكلفة وقابلة للتكرار لتيسير المشاركة الشاملة للمجتمعات المحلية والأصلية والقطاع الخاص والممثلين الرئيسيين في منطقة المشروع والتوفيق بين إدارة منطقة المشروع وأهداف الاستعمال المستدام ونظم الإنتاج، وأخيراً تحسين فرص نجاح الاستدامة لنظم المناطق المحمية على الصعيد الإقليمي. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مرفق البيئة العالمي 10.12 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 44.74 مليون دولار).

**إقليمي (كولومبيا والإكوادور وفنزويلا وبيرو): حفظ التنوع البيولوجي لبارامو في شمال ووسط الأنديز،** يكمن الهدف الإنمائي للمشروع في ضمان حفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية في بارامو بالأنديز. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ سلسلة من المبادرات اللازمة لخلق بيئة ممكنة لموارد رزق أفضل لأصحاب المصلحة ببارامو بناءً على الحفظ والاستعمال المستدام للموارد الطبيعية للنظم البيئية. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرفق البيئة العالمي 8.19 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 18.72 مليون دولار).

**إقليمي (كوستاريكا والسلفادور وجواتيمالا والهندوراس ونيكاراجوا): أسواق أمريكا الوسطى للتنوع البيولوجي (CAMBio): دمج الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في إطار تنمية وتمويل المشروعات بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة،** يقدم المشروع الدعم لدمج الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في إطار تنمية وتمويل المشروعات بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في خمس بلدان من أمريكا الوسطى. يتمثل هدف المشروع في ضمان الإسهام المتزايد للمشروعات بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في التنمية والمستدامة والحماية البيئية من خلال دمج الاهتمامات المعنية بالتنوع البيولوجي في منتجاتها وخدماتها. كما أنه يزيل العوائق في البنوك والأعمال والبيئة الممكنة لاستغلال الاستثمارات الصديقة للتنوع البيولوجي في المشروعات بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة بالمنطقة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 10.22 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 27.97 مليون دولار).

**إقليمي (إستونيا والمجر ولتوانيا وموريتانيا والنيجر ونيجريا والسنغال وجامبيا وجنوب أفريقيا وتنزانيا واليمن وتركيا): تعزيز حفظ الشبكة الهامة لمواقع الأراضي الرطبة اللازمة لتطوير المائبة المهاجرة على طرق الهجرة الجوية الأفريقية/الأوروآسيوية،** يهدف هذا المشروع إلى تحسين وضع الحفظ للطيور المائية الأفريقية/الأوروآسيوية المهاجرة - على أساس مستدام - من خلال تعزيز وتنسيق التدابير المتخذة من جانب البلدان المؤهلة من قبل مرفق البيئة العالمي لحفظ مناطق الأراضي الرطبة ذات الأهمية الرئيسية التي تحتاجها هذه الطيور لاستكمال دورتها السنوية، بما في ذلك مواقع الزيارة المؤقتة أثناء الهجرة و"الأراضي الشتوية" الخاصة بها. ويعتبر المشروع بمثابة عامل مساعد على دمج ممارسات أفضل في جهود الحفظ المبذولة بطول الطرق الجوية للهجرة باستخدام آليات والتزامات تنسيقية وبالتحديد تلك الخاصة باتفاقية رامسار والاتفاق المعني بحفظ توافق الطيور المائية الأفروآسيوية المهاجرة في إطار الاتفاقية المعنية بالأنواع المهاجرة، وعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. تغطي منطقة المشروع المنطقة الأفريقية/الأوروآسيوية كما هو محدد في الاتفاقية. يشمل ذلك جميع أجزاء أفريقيا وأوروبا وجنوب غرب آسيا (بما في ذلك الشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى)، وجرين لاند والأرخبيل الكندي. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 6 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 12.76 مليون دولار).

**إقليمي (أثيوبيا وأوغندا وزامبيا وغانا): إزالة عوائق إدارة النباتات الغازية في أفريقيا،** يكمن هدف المشروع في حماية النظام البيئي والأنواع والتنوع الوراثي من الأنواع الغريبة الغازية للمصلحة العالمية والوطنية والمجتمعية. يتحقق ذلك الهدف من خلال إزالة العوائق من أمام الوقاية والإدارة الفعاليتين للأنواع الغازية والغريبة في أربع بلدان توجيحية: أثيوبيا وغانا وأوغندا وزامبيا. ينصب تركيز المشروع على النباتات البرية والمائية الغازية؛ نظراً لأن هذه المجموعات تمثل أخطر التهديدات القائمة؛ لأنه تم تحديد عدداً من الأنواع النباتية الغازية باعتبارها في حاجة لاهتمام فوري. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 5 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 11.17 مليون دولار).

**إقليمي (جامبيا وغينيا ومالي والسنغال): حفظ الموطن الأصلي للماشية المجترّة المستوطنة في غرب أفريقيا،** يهدف المشروع إلى ضمان الاستدامة لأفراد الأنواع المستهدفة من الماشية المجترّة المستوطنة في دول أفريقيا الغربية لتحسين الاقتصاديات الريفية وضمان حفظ هذه الأنواع وخصائصها الوراثية المتفردة عالمياً. أهدافه هي: (أ) إقامة نماذج فعالة للإدارة المجتمعية للماشية المجترّة المستوطنة وموطنها الطبيعي في

المواقع التوجيهية للمشروع؛ و(ب) تعزيز إنتاجية الأنواع الأصلية من خلال إدخال تحسينات انتقائية في التربية والإنتاج؛ و(ج) تنفيذ مشروعات تحفيزية لدعم التقييم الأمثل للماشية المستوطنة وقنوات التسويق والتوزيع المتطورة للمنتجات والحرف وزيادة واردات وصادرات الأنواع الأصلية المستوطنة في البلدان المجاورة؛ و(د) التوفيق بين السياسات الإقليمية الفرعية لإدارة الماشية بما في ذلك تغيير المراعي (تحركات القطعان)؛ و(هـ) نظام مشاركة المعلومات الإقليمية والتعاون والتبادلات المتعلقة بالماشية المجترمة المستوطنة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 10 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 29.59 مليون دولار).

**إقليمي (جواتيمالا وبليز والهندوراس والسلفادور ونيكاراجوا وكوستا ريكا وبنما): الإدارة المتكاملة للنظم البيئية (IEM) في المجتمعات الأصلية،** يكمن هدف المشروع في دعم الشبكة الناشئة للمجتمعات الأصلية المرتبطة بالإدارة المتكاملة للنظم البيئية في أمريكا الوسطى. يعزز هذا الهدف من استدامة النظم الخاضعة للإدارة البشرية التي استغرق تطورها في المنطقة قرون من الزمن، والتي تحتفظ بمستويات فائقة من التنوع البيولوجي، ولكن في مواجهة تهديد متزايد. يبني هذا المشروع أو يدعم شبكات المجتمع في أنحاء المنطقة ويقيم الروابط بين المجتمعات التي تقدم أمثلة لأفضل ممارسات الإدارة المتكاملة للنظم البيئية IEM وبين تلك المجتمعات التي تتمتع بخصائص بيئية مشابهة وإمكانات مماثلة. تتلخص النتيجة بعيدة المدى في التنبؤ الفعال للنماذج الإقليمية الناجحة والمثبتة في المبادرات الوطنية، بما في ذلك المشروعات القائمة على المساعدة من البنك الدولي وبنك التنمية الأمريكي الداخلي، وتتبلور رؤية مشتركة فيما بين المجتمعات الأصلية حول كيفية الإدارة المثلى لمواردها التقليدية. (البنك الدولي/البنك التنمية الأمريكي الداخلي، مرفق البيئة العالمي 9 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 48.88 مليون دولار).

**إقليمي (كازاخستان وقيرجيزستان وطاجيكستان وتركمنستان وأوزبكستان): حفظ واستعمال التنوع البيولوجي الزراعي في الموطن الأصلي/في المزرعة (محاصيل البساتين وأنواع الفاكهة البرية) في آسيا الوسطى،** يهدف المشروع إلى تزويد المزارعين والمعاهد والمجتمعات المحلية بالمعرفة والطرق المنهجية والسياسات لحفظ محاصيل البساتين وأنواع الفاكهة البرية ذات الأهمية العالمية في الموطن الأصلي/في المزرعة بآسيا الوسطى. من المتوقع أن يساهم ذلك في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والائتزان البيئي. يركز المشروع تركيزًا خاصًا على الأنواع التقليدية والمحلية لمحاصيل الفاكهة المتوافرة لدى المزارعين والأنواع البرية القريبة منها التي تنمو في الغابات، كما يركز أيضًا على تعزيز قدرات المزارعين والمجتمع في حفظ التنوع في زراعة البساتين في مواطنها الأصلية. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 5.72 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 11.86 مليون دولار).

**إقليمي (أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي): بناء شبكة المعلومات الأمريكية الداخلية للتنوع البيولوجي (IABIN)،** يقدم المشروع العون لبلدان المنطقة في تحديد وإقامة شبكة المعلومات الأمريكية الداخلية للتنوع البيولوجي (IABIN)، والتي تعد أداة مهمة من أدوات المساعدة في صنع القرار فيما يتعلق بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وموارده البيولوجية. كما تقوم بتطوير منصة على الإنترنت لإتاحة الوصول إلى المعلومات ذات الموثوقية العلمية فيما يختص بالتنوع البيولوجي المتواجدة حاليًا في مؤسسات ووكالات الأفراد في القارة الأمريكية. تساعد شبكة المعلومات الأمريكية الداخلية للتنوع البيولوجي (IABIN) في الوفاء باعتماد آلية مكتب المقاصة التابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CHM) في المنطقة من خلال توفير الآلية في الأمريكتين لتنمية وتيسير التعاون التقني والعلمي. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 6 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 36.29 مليون دولار).

**إقليمي (نيكاراجوا والهندوراس): مشروع الغلاف الحيوي عبر الحدود كورازون،** يكمن الهدف الشامل للمشروع تدعيم إدارة وحماية محمية الغلاف الحيوي المقترحة عبر الحدود "Corazón de Corredor Biológico Mesoamericano" (فيما يلي "محمية كورازون") مع تدعيم نظم خطة العمل بأكملها للبلدين في الوقت نفسه. تمتد محمية كورازون في الهندوراس من محمية بلاتانو للغلاف الحيوي، مرورًا بمحمية تواكا الأصلية ومنتزه باتوكا الوطني حتى محمية بوساواس في نيكاراجوا، وتشمل المناطق المجاورة للموطن الطبيعي في موسكيوتيا. تبلغ مساحة هذه المحمية 5 مليون هكتار تقريبًا وتعد أكبر جزء مستقل من الغابة الاستوائية التي لم يعتريها تغيير في شمال كولومبيا، فإنها حقًا تمثل "قلب" الممر البيولوجي بأمريكا الوسطى. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 12 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 33 مليون دولار).

**إقليمي (الفليبين وإندونيسيا): مبادرة تحويل سوق أحواض تربية الكائنات البحرية (MAMTI)،** يقوم المشروع بتنفيذ مجموعة من الأنشطة لضمان تحول صناعة أحواض تربية الكائنات البحرية إلى محرك رئيسي نحو حفظ التنوع البيولوجي البحري والاستعمال المستدام وموارد الرزق المستدامة والحد من الفقر والأمن الغذائي للمجتمعات الساحلية في إندونيسيا والفليبين (البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتمويل، مرفق البيئة العالمي 6.62 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 21.99 مليون دولار).

**جمهورية كوريا: حفظ الأراضي الرطبة ذات الأهمية العالمية،** يقدم المشروع المساعدة لحكومة كوريا في تدعيم صيانة وتعزيز التنوع البيولوجي في الأراضي الرطبة والاستعمال المستدام للسلع والخدمات التي تقدمها. وسوف يتم تنفيذ ذلك من خلال دعم نظم التخطيط والإدارة الوطنية والمحلية للحد من تدهورها والقضاء عليه في نهاية الأمر. يدعم المشروع جهود التعاون بين المجتمعات الحكومية والمحلية لحماية وإدارة الأراضي الرطبة المختارة من خلال الشركات متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة. تسعى الأنشطة القائمة وطنياً للتأثير في صانعي القرارات من خلال زيادة التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة وتدعيم قدرتهم في تناول المسائل المتعلقة بالأراضي الرطبة باستخدام نهج نظامية قائمة على النظم البيئية. تتضمن مواقع الإيضاح الحوض السفلي لنهر ناكدونج (بما في ذلك موقع ووبو رامسار) على الساحل الجنوبي الشرقي والحوض السفلي لنهر جيبوم على الساحل الغربي وحوض شبيرون في المنطقة المنزوعة عسكرياً. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 2.12 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 13.15 مليون دولار).

**روسيا الاتحادية: حفظ التنوع البيولوجي في الأراضي الرطبة بمنطقة فولجا السفلى،** يساعد المشروع روسيا الاتحادية في تأمين التنوع البيولوجي العالمي لفولجا عن طريق: (أ) تدعيم القدرة الحالية للتخطيط والإدارة لإدارة الأراضي الرطبة وحفظ التنوع البيولوجي؛ و(ب) تقييم الخيارات وتطوير البدائل للإدارة الحالية للأراضي والمياه والموارد، مما يدعم سياسات وممارسات للإدارة أكثر تكيفاً وصدقا للتنوع البيولوجي؛ و(ج) تقوية الأساس القانوني والتنظيمي القائم وتطبيق إمكانية مكافحة الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية المحلية؛ و(د) رفع مستوى الوعي بقضايا حفظ الأراضي الرطبة وقيم التنوع البيولوجي فيما بين كافة القطاعات، بما في ذلك صانعي القرار والصناعة والمنظمات غير الحكومية والجمهور العام؛ و(هـ) تطوير موارد رزق بديلة لقطاعات السكان المحليين لتخفيف الضغط عن الموارد الطبيعية و(و) إقامة آلية تمويل مستدامة لحفظ التنوع البيولوجي. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 6.67 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 15.69 مليون دولار).

**روسيا الاتحادية: حفظ التنوع البيولوجي بالقسم الروسي من منطقة ألتاي سيان البيئية (ASE)،** يتمثل هدف المشروع في حفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية لمنطقة ألتاي سيان البيئية من خلال توسيع وتدعيم وتشغيل نظام فعال لخطة عمل في القسم الروسي من منطقة ألتاي سيان البيئية (ASE) بالتنسيق المتلاحم مع الجهود المماثلة في البلدان الأخرى هناك. يساهم المشروع في حفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية من خلال إضافة مناطق محمية تبلغ مساحتها 900000 هكتار (خطط العمل الوطنية والإقليمية) علاوة على ذلك، سوف يتم إيقاف التدهور الذي تتعرض له الأنواع النادرة ذات الأهمية العالمية والمهددة بالانقراض أو القضاء عليه كنتيجة لهذا المشروع في منطقة ألتاي سيان البيئية (ASE). يتكون هذا المشروع من مراحل، ويعتبر ذلك بمثابة المرحلة الأولى من مبادرة طويل الأجل. ينصب تركيز هذه المرحلة على حماية المناطق الرئيسية المحددة لحفظ التنوع البيولوجي في المنطقة البيئية، واستقرار الوضع الأخذ في التدهور وبناء قدرة مؤسسية لتوفير حفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة على المدى البعيد. أما هدف المرحلة الثانية، فيعتمد إلى تطوير وتكرار الدروس وأفضل الممارسات المستوحاة من مشروعات الإيضاح الناجحة والأنشطة الأخرى التابعة للمرحلة الأولى. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 3.52 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 15.67 مليون دولار).

**روسيا الاتحادية: إدارة الحرائق في الغابات ذات القيمة العالية للتنوع البيولوجي في منطقة أمور- سيكوهوت - ألين البيئية،** يكمن هدف المشروع في تدعيم حفظ الغابات ذات التنوع البيولوجي عالي القيمة في منطقة أمور- سيكوهوت - ألين البيئية من خلال إدارة مطورة لحرائق الغابات؛ لتقليل معدل تكرار وحجم وكثافة الحرائق المدمرة في المناطق التي يحتل حفظها أهمية عالمية. يطور المشروع السياسات والممارسات ويقوم بتنفيذها للإدارة المتكاملة والمراقبة والوقاية من حرائق الغابات في إطار حدود المناطق المحمية. يعد هذه المشروع إضافياً لمكون إدارة الحرائق من المشروع التوجيهي القائم للغابات المستدامة بروسيا (بقرض من البنك الدولي) وقد أثمر عن ثلاثة نتائج محددة: (أ) تأسيس نظام للإدارة المتكاملة لحرائق الغابات في جميع

أنحاء المنطقة البيئية لتضمين الغابات ذات التنوع البيولوجي عالي القيمة الذي يعوذه حاليًا نظام ملائم لإدارة الحرائق؛ و(ب) زيادة فعالية إدارة الحرائق في الغابات ذات التنوع البيولوجي عالي القيمة من خلال إطار تنفيذي قوي وتنسيق على مستوى الأقسام وإدارة متكاملة للنظم البيئية وزيادة القدرات لمواجهة الحرائق المدمرة وتداعياتها؛ و(ج) رفع مستوى الوعي العام ودعم السكان والمجتمعات المحلية للوقاية والحد من الحرائق عن طريق تطوير إدارة مجتمعية للحرائق وبرامج بديلة لإدارة الأراضي/النظم البيئية. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 7.9 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 44.14 مليون دولار)

**روسيا الاتحادية: توضيح الحفظ المستدام للتنوع البيولوجي في أربع مناطق محمية في كامشاتكا أوبلاست بروسيا، المرحلة الثانية،** هدف المشروع هو حماية شبه جزيرة كامشاتكا ذات التنوع البيولوجي ذي القيم الهامة عالميًا. أما الهدف المباشر للمشروع هو توضيح النهج للحفاظ المستدام والقابل للتكرار للتنوع البيولوجي في أربع مناطق محمية قائمة ومختلفة باعتبارها نموذجًا لنظام مستدام للمناطق المحمية في كامشاتكا. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 5.5 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 15.42 مليون دولار).

**رواندا: تدعيم قدرة حفظ التنوع البيولوجي في نظام المناطق المحمية بالغابات،** يهدف المشروع إلى ضمان حفظ التنوع البيولوجي في المواطن الأصلية برواندا من خلال الدعم الشامل لتقوية لنظام الوطني للمناطق المحمية والاستدامة التقنية والمالية لها والصلة التعاونية بينها وبين المفومات المحلية والوطنية والإقليمي. كما أنه يرسى الأساس لنظام فعال بعيد المدى للمناطق المحمية. يبني المشروع مجموعات من المؤيدين على المستويين المحلي والوطني من خلال مشاركة المجتمعات المحلية في تطوير النظم والتقنيات للاستعمال المستدام لقيم التنوع البيولوجي.. تشمل المكونات الرئيسية: (أ) استرجاع وإعادة تأهيل خطط العمل؛ و(ب) تدعيم إدارة وسياسة خطة العمل؛ و(ج) بناء مجموعات من المؤيدين وشركات الأشخاص على المستويين المحلي والوطني؛ و(د) إقامة آليات تنسيقية على المستويات الوطنية والوطنية الفرعية والإقليمية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 5.45 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 13.43 مليون دولار).

**السنغال: الإدارة المتكاملة للموارد البحرية والساحلية،** يدعم المشروع حفظ وإدارة التنوع البيولوجي البحري والساحلي ذي الأهمية العالمية في السنغال. وبالتالي، فإنه يتجاوز من الأولويات المحددة في الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل الوطنية للبيئة. الأهداف المحددة للمشروع هي: (أ) تدعيم إدارة المناطق المحمية الساحلية والبحرية القائمة؛ و(ب) تطوير وتنفيذ الأنظمة المتضمنة للمشاركة لإدارة التنوع البيولوجي على نحو مستدام، و(ج) تحسين القدرة على حماية وحفظ التنوع البيولوجي الساحلي والبحري من خلال: (1) إقامة إطار تأسيسي متماسك يتضمن كافة الأطراف، و(2) تطوير ورعاية المهارات العلمية والتقنية والإدارية اللازمة و(3) تحسين الإطار التنظيمي لإدارة المنطقة الساحلية. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 5 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 17 مليون دولار).

**جنوب أفريقيا: الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في الساحل البري بجنوب أفريقيا،** يهدف المشروع إلى تطوير ملكية تمثيلية لخطة العمل على الأرض ذات الملكية الاشتراكية بطول الساحل البري لإقليم كيب الشرقي. سوف يتم إدارة هذه المناطق المحمية بموجب مجموعة من اتفاقيات الإدارة المشتركة بين السلطات الإقليمية والمحلية والوطنية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، كما يتلائم مع تحديات الإدارة التي تواجه المواقع المختلفة. هناك ثلاث مناطق رئيسية للتدخل: (أ) تقوية الإطار التأسيسي للإدارة المشتركة؛ و(ب) تعزيز فعالية الإدارة في إطار نظام ترشيدي وتمثيلي بدرجة أكبر للمناطق المحمية؛ و(ج) تطوير شبكة تشغيلية للمناطق المحمية الخاضعة لإدارة فعالة وذات الاستخدامات المتعددة للموارد بالتعاون النشط مع المجتمعات المحلية. يتواجد هذا التداخل في خطة استعمال الأرض بالنسبة للساحل البري الذي يدمج إدارة خطط العمل مع الإطار الإقليمي للتنمية المستدامة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 6.5 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 30.818 مليون دولار).

**تنزانيا: مشروع إدارة البيئة البحرية والساحلية،** يكمن الهدف الإنمائي للمشروع في رفع مستوى المعيشة وموارد الرزق في المجتمعات الساحلية والجزء الرئيسي من تنزانيا وزانزيبار من خلال تنفيذ الأنشطة الساحلية الإنمائية/الاقتصادية المتكاملة والمتضمنة للمشاركة، مع استدامة الموارد البحرية. يوظف المشروع نهجًا متكاملًا وشاملاً، يتألف من تخطيط إدارة المنطقة الساحلية ودعم الأنشطة البديلة المدرة للدخل ودعم أهداف حفظ التنوع البيولوجي وتحسين وسائل الوصول إلى السوق وتعزيز الإمكانيات الاقتصادية للموارد

الساحلية. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 10 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 58.13 مليون دولار).

**تونس: حماية الموارد البحرية والساحلية بخليج قابس،** يطور هذا المشروع الاستعمال المستدام وخطط الإدارة للمناطق البحرية والساحلة على خليج قابس بتونس. يهدف إلى: (أ) تطوير الآليات للإدارة المتكاملة للتنوع البيولوجي في خليج قابس بثلاثة مواقع توجيهية وتنفيذ ثلاثة منها؛ و(ب) تحديد الموارد المؤسسية والتقنية طويلة الأجل اللازمة للقضاء على الاتجاه السائد لتدهور التنوع البيولوجي من خلال مشاركة المجتمعات المعنية في إطار تعزيز التنمية المستدامة المتضمنة للمشاركة. يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال التدعيم المؤسسي والتدريب وبناء ونشر القدرة والحصول على بيانات خط الأساس والمراقبة التطبيقية للتنوع البيولوجي وخطط إدارة التنوع البيولوجي المتضمنة للمشاركة ودمج حماية التنوع البيولوجي. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 6.06 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 8.8 مليون دولار).

**تركستان: الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية في محمية خازار الطبيعية على ساحل البحر الكاسيبي (إعادة تقديم)،** يهدف المشروع إلى تدعيم النظام الوطني التركستاني المتبع في المناطق المحمية عن طريق إظهار الحفظ الفعال للتنوع البيولوجي في محمية خازار الطبيعية بتركستان (خازار) على ساحل البحر الكاسيبي. تهدف استراتيجية المشروع إلى استعراض أحدث الطرق والممارسات الهادفة إلى تناول المسائل المتعلقة بأكبر منطقة محمية في البلد، ألا وهي محمية خازار الطبيعية وتقييم فعالية تطبيقها وتحديد أفضل الممارسات، وعندئذ تكرار هذه الممارسات والطرق في مواقع أخرى في إطار النظام المتبع في المناطق المحمية الوطنية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مرفق البيئة العالمي 1.43 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 3.03 مليون دولار).

**أوغندا: حفظ التنوع البيولوجي في المناطق المحمية بغابة صدع ألبرتين،** يطور المشروع برنامج عمل استراتيجي، من شأنه التقليل المباشر لقطع الغابات في أجزاء الغابات الهامة التي لم يتم نشرها في صحف رسمية وتدعيم تنفيذ الخطة الرئيسية لحفظ الغابات الوطنية في صدع ألبرتين ويربط بين أنشطة حفظ الغابات الأخرى الممولة من قبل المانحين في المنتزهات الوطنية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 3.395 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 11.19 مليون دولار).

**أرجواي: الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي،** يهدف المشروع إلى تعزيز تبني الأنظمة المتكاملة للإنتاج في المناظر الطبيعية الزراعية والخاصة بالماشية لزيادة الإنتاجية في إطار النظام البيئي الشامل وإدارة الموارد الطبيعية، مع حفظ التربة والمياه والمراعي والتنوع البيولوجي. يتم تمويل المكونات الإنتاجية والتنافسية المتعلقة بالزراعة والماشية من خلال تمويل بنكي. تمول صناديق مرفق البيئة العالمي التكاليف المتزايدة اللازمة لاستعادة أو تحسين القدرة الإنتاجية للمناظر الطبيعية الريفية للحفاظ على العمليات البيئية وحفظ التنوع البيولوجي. سوف يدعم المشروع في حد ذاته ممارسات استعمالات متعددة للأراضي لحفظ التنوع البيولوجي خارج نطاق المناطق المحمية. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 7 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 19 مليون دولار).

**فيتنام: مشروع تنمية قطاع الغابات،** يكمن الهدف الإنمائي لمشروع تنمية قطاع الغابات التابع للبنك الدولي في الحد من الفقر من خلال الإدارة المستدامة للغابات، الهدف الذي يمكن تحقيقه من خلال توسيع وإدارة أفضل للغابات الفيتنامية المستزرعة وتشجيع الإنتاج ضيق النطاق للغابات وبالأخص من قبل المزارعين الفقراء، مالكي المساحات الصغيرة. أما الهدف البيئي العالمي للمشروع التابع لمرفق البيئة العالمي، فيتمثل في حفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية في الغابات الفيتنامية ذات الاستعمالات الخاصة. يمكن تحقيق ذلك من خلال: (أ) إقامة آلية توجيهية وطنية لتمويل الغابات ذات الاستعمالات الخاصة (SUF) (صندوق الحفظ) من شأنها توفير دعم تشغيلي – على أساس تنافسي- لما يزيد عن 50 غابة من الغابات ذات الاستعمالات الخاصة الخاضعة لإدارة سينة والتي تتمتع بتنوع بيولوجي عالي القيمة. يساعد هذا الدعم تلك الغابات في وضع وتنفيذ خطط الإدارة الأولية للحفظ؛ و(ب) توفير دعم المساعدة التقنية لحفظ وإدارة الغابات ذات الاستعمالات الخاصة. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 9 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 74.59 مليون دولار).

**زامبيا: الإدارة الفعالة للنظام المتبع في المناطق المحمية الوطنية،** يوفر المشروع الدعم الاستراتيجي الجوهري لتقوية نظام المناطق المحمية الوطنية. قد تم تصميم التدخلات تصميمًا استراتيجيًا مع وضع بيئة واستراتيجيات البلد، إلى جانب العوائق المحددة السابق ذكرها في الاعتبار، للتعجيل من الجهود الداعمة لهذا

الهدف وتقويتها. يدعم تمويل مرفق البيئة العالمي أنشطة بناء القدرة، مع التركيز على الصعيدين التنظيمي والمؤسسي، وإعادة تصنيف نظم خطة العمل وعرض نماذج الشراكة في الإدارة في موقعين ميدانيين توضيحيين. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 6 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 42.01 مليون دولار).

#### المشروعات متوسطة الحجم

**أفغانستان: مشروع الموارد الطبيعية والحد من الفقر**، يهدف المشروع إلى منع المزيد من التدهور الذي تتعرض له قاعدة الموارد الطبيعية للبلد (التربة والمياه والغابات والمراعي والتنوع البيولوجي) ورفع مستوى جوانب التنمية في المجتمعات المحلية داخل المحميات الطبيعية والمناطق الفاصلة لها، وزيادة قدرة الأسر والأفراد على ضمان الدخول المستدامة من خلال البرامج ذاتية التحديد لموارد الرزق. كما يوفر أيضاً القدرة على الإدارة البيئية ويحد من الفقر عن طريق تطوير الطاقات الريفية. (بنك التنمية الآسيوي (ADB)، مرفق البيئة العالمي 0.97 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 1.72 مليون دولار).

**الأرجنتين: حفظ المواطن الأصلية للمحاصيل الأنديزية والأنواع البرية القريبة منها في وادي هوماهاوكا، امتداد أقصى الجنوب لمنطقة الأنديز الوسطى**، يكمن هدف المشروع في ضمان تبني المزارعين الأصليين في وادي هوماهاوكا بالأرجنتين للحفظ والإدارة المطورين في المزارع، بناءً على ممارسات الإنتاج التقليدية التي تسهم في حفظ المواطن الأصلية لأنواع المحاصيل الأنديزية ذات الأهمية العالمية والأنواع البرية القريبة منها. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.94 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 1.85 مليون دولار).

**بلغاريا: مشروع الحفظ والاستعادة والإدارة المستدامة لبحيرة بورومي**، يهدف المشروع إلى تعزيز الإدارة المستدامة للنظام البيئي في بحيرة بورومييسكو والأراضي الرطبة من خلال تدعيم منظومة مؤلفة من الاستعادة والحفظ وأنشطة الإنتاج المستدام. من خلال شراكة مكونة من أحد المنظمات غير الحكومية ومجلس البلدية المحلي والقطاع الخاص، يدمج المشروع حفظ المواطن الطبيعية لتطوير ذات الأهمية العالمية والجماعات النباتية والحيوانية الفريدة في البحيرة مفرطة الملوحة مع الإدارة المستدامة للسياحة والموارد الطبيعية للمنطقة. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 0.86 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 1.98 مليون دولار).

**شيلي: حفظ التنوع البيولوجي في ألتوس دي كانتلانا**، يساهم المشروع في حفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية لمنطقة ألتوس دي كانتلانا وحوض بحيرة أوكليو من خلال تطوير شراكة بين القطاعين العام والخاص للحفظ والإدارة المشتركة للأراضي الخاصة باعتبارها نموذجاً قابلاً للتكرار للنظام الوطني للمناطق المحمية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.96 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 2.09 مليون دولار).

**جمهورية التشيك: حفظ التنوع البيولوجي في مراعي جبل كاربسيان بجمهورية التشيك من خلال التطبيق المستهدف للأليات الجديدة لتمويل الاتحاد الأوروبي**. يتمثل الهدف العام للمشروع في حماية وصيانة التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية في مناطق المناظر الطبيعية الواقعة في إقليم جبال كاربسيان. يقوم المشروع بتنفيذ ذلك من خلال تدعيم إدارة حفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية في المواطن الطبيعية للمراعي الجبلية حيث وفرة الأنواع (الأراضي العشبية والمراعي) في منطقتي من مناطق جبال كاربسيان بجمهورية التشيك. يحقق المشروع الهدف بصفة رئيسية من خلال طلب الدعم المستهدف - على أساس إيضاحي - من فرص التمويل المتاحة مؤخراً من الاتحاد الأوروبي للتنمية الريفية المتكاملة (دفعات دعم CAP ومنح برنامج LIFE/2000 للحياة الطبيعية في المقام الأول) وإتاحة الدروس المستفادة على نطاق واسع لتكرارها خلال نظام PLA ومنطقة كاربسيان البيئية ككل. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.97 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 10.35 مليون دولار).

**جورجيا: الاستعادة والحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي بجورجيا**، يهدف المشروع إلى الحفظ والاستعمال المستدام للموارد النباتية الوراثة المحلية المهددة بالانقراض اللازمة للغذاء والزراعة. يتم تنفيذ المشروع من قبل جمعية الكانا، هي منظمة غير حكومية عريقة تقدم الدعم التقني والتوزيعي والتسويقي

لمزارعي الزراعة العضوية. تمتلك الكانا شبكة توزيع ووحدة تسويق خاصة بها، وتوفر الحدود الانتمانية الخاصة بها للمزارعين الأعضاء. كما أجرت الكانا أيضًا اتصالات مع الموزعين والجمعيات العضوية في أوروبا. تعتبر الأنشطة الممولة من قبل مرفق البيئة العالمي أنشطة إسهامية في الخدمات التقنية والتوزيعية والتسويقية المنتظمة المقدمة من جانب الكانا للمزارعين الذي يستخدمون الأنواع المهجنة وذات الأهمية العالمية والمستهدفة من قبل هذا المشروع. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.96 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 2.68 مليون دولار)

**جواتيمالا: تدعيم نظام للمتنزهات المحلية الإقليمية (MRPs) بالنجد الغربي لجواتيمالا،** يعزز هذا المشروع إدارة لامركزية ومنتظمة للمشاركة للحفاظ عن طريق توسيع وتدعيم شبكة للمتنزهات المحلية الإقليمية ذات الأهمية العالمية (MRPs) في إقليم النجد الغربي. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.97 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 2.22 مليون دولار).

**المجر: حفظ واستعادة التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية في السهل الفيضي لنهر تيسو من خلال الإدارة المتكاملة للسهل الفيضي،** يتمثل هدف هذا المشروع في التنمية الصديقة للتنوع البيولوجي والمستدامة للسهل الفيضي لنهر تيسو. يؤسس المشروع إدارة صديقة للتنوع البيولوجي وشاملة للسهل الفيضي باعتباره نموذجًا طاعيًا للتنمية في صعيد السهل الفيضي لنهر تيسو. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.94 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 2.69 مليون دولار).

**إندونيسيا: حفظ غابات لميوسانجو، سولاويسي،** هدف المشروع هو حفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية في سولاويسي من خلال نظام محلي مبتكر للإدارة وتوظيف الدروس المستفادة من هذا النهج لإقامة شركات مماثلة للحفاظ على المستوى الوطني/المحلي في الأجزاء الأخرى في إندونيسيا. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 0.97 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 4.47 مليون دولار).

**كينيا: تطوير محفزات للمشاركة المجتمعية في حفظ الغابات من خلال استخدام الحشرات الاقتصادية بكينيا،** يكمن الهدف العام للمشروع في تقوية نظام المنطقة المحمية الوطنية لمحميات الغابات من خلال محفزات مطورة لإدارة حقيقة للغابات بالتعاون مع المجتمعات وتوضيح - في ثلاثة مواقع مختلفة - إمكانية الحفاظ على نظام المنطقة المحمية بالغابات عن طريق نظم الإدارة التعاونية باستخدام المحفزات القائمة على الدخل الوارد من الحشرات الاقتصادية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 1 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 3.25 مليون دولار).

**جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية: مشروع الإدارة المتكاملة للنظام البيئي والحياة البرية في مقاطعة بوليكمكسي،** يتمثل الهدف العام للمشروع في حفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية المتواجدة في مقاطعة بوليكمكسي. يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال ثلاثة وسائل: (أ) زيادة قدرة الهيئات المحلية والإقليمية على تصميم وتنفيذ ومتابعة فعالية أنشطة حفظ الحياة البرية؛ و(ب) توسيع نطاق تنفيذ ومتابعة أنشطة الحفاظ بواسطة الهيئات الوطنية والإقليمية والبلدية والقرويين في المناطق المحمية بإقليم بوليكمكسي؛ و(ج) زيادة السكان المحليين حول جمعية المتنزهات الوطنية بنام كادينج (NPA) وجمعية النباتات المعمرة (PPAs) التي تمارس الاستعمالات المستدامة للموارد الطبيعية. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 0.97 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 1.59 مليون دولار).

**ليبيريا: وضع أساس حفظ التنوع البيولوجي في متنزه سابو الوطني بجنوب شرق ليبيريا،** يهدف المشروع إلى تدعيم إدارة وتنمية متنزه سابو الوطني والغابات العامة المتطرفة باعتبارها جزءًا من التنمية على مستوى المناظر الطبيعية. يمول مرفق البيئة العالمي الأنشطة التي من شأنها انتشال متنزه سابو الوطني والتنوع البيولوجي من المستوى الحالي المتدني إلى وضع الحماية الملائمة للمتنزه على المدى البعيد، كما يلعب المشروع دورًا محوريًا في تدريب المحافظين الليبيريين وربط غابات سستوس- سنكويين - جبي (أحد أجزائه مرشح باعتباره متنزهًا وطنيًا) بمتنزه جربو الوطني (المرشح متنزهًا وطنيًا) الذي يقع بجوار مجمع غابات تاي بساحل العاج. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 0.97 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 2.41 مليون دولار).

**موريشيوس: شركات المناطق المحمية البحرية في موريشيوس،** يهدف هذا المشروع مساعدة حكومة موريشيوس في تحسين ممارسات الإدارة والحفظ للمناطق المحمية البحرية (MPAs) في البلد بما في ذلك

رودريجيز والتقسام العادل للمنافع العائدة على المجتمعات المحلية. سوف ينفذ المشروع ذلك من خلال تطوير واختبار نموذج للإدارة المشتركة بين الحكومة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص ومن خلال بناء بيئة ممكنة لتكرارها في جميع أنحاء البلد. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.98 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 4.34 مليون دولار).

**نيكاراجوا: حفظ التنوع البيولوجي بالغابات الجافة والتنوع البيولوجي الساحلي لساحل المحيط الهادي بجنوب نيكاراغوا. تأسيس شراكات بين القطاعين الخاص والعام،** يهدف المشروع إلى توضيح الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص في الإدارة المشتركة للمناطق المحمية بالنسبة للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في الغابات الجافة ومنطقة أعشاش السلاحف في الساحل الجنوبي للمحيط الهادي بنيكاراجوا. سوف يوفر هذا المشروع GoN، بالإضافة إلى إطار عام لتطبيق نموذج الإدارة المشتركة على نحو مماثل. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.96 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 4.86 مليون دولار).

**بيرو: أنكا تيرا: شراكة مبتكرة لتنمية ذاتية التمويل لحفظ التنوع البيولوجي والمجتمع،** يدعم المشروع الاستعمالات ذاتية التمويل لمحمية أنكا تيرا البيئية التي تبلغ مساحتها 10000 هكتار (IER)، تلك الاستعمالات التي تحقق حفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية. من المتوقع أن يوفر هذا المشروع نموذج قابل للتكرار لإشراك القطاع الخاص في تحقيق الاستدامة المالية للمناطق المحمية. هذا المشروع (أ) يقضى على قطع الغابات وتلبيين التربة بالوطء داخل محمية أنكا تيرا البيئية؛ و(ب) الحد من الصيد حتى المستويات المستدامة؛ و(ج) توفير موارد رزق متوافقة مع الحفظ لقطاع عريض من المجتمعات الأربعة المحلية؛ و(د) زيادة الوعي والدعم للحفظ فيما بين أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين؛ و(د) توفير مصادر دخل طويلة الأجل للمساعدة في ضمان استدامة الحفظ وتدابير تنمية المجتمع. (البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتمويل، مرفق البيئة العالمي 0.72 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 12.09 مليون دولار).

**بيرو: الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في الأمزونيبيري من جانب سكان أشانينكا الأصليين،** يتم حفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية في إطار حدود منطقة أشانينكا والغابات المحيطة بالدولة بموجب الإدارة المجتمعية، كما يعود نفع الفرص البديلة لموارد الرزق على السكان المحليين ويحد من الضغط الواقع على المواد الطبيعية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.97 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 1.53 مليون دولار).

**إقليمي (جمهورية التشيك والمجر وبولندا): الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي من خلال التنمية السلمية للسياحة في محميات الغلاف الحيوي في ووسط وشرق أوروبا،** يكمن الهدف العام لهذا المشروع في تنمية الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي من خلال تطوير وتنفيذ ممارسات مستدامة للسياحة في المحميات الثلاث المشاركة للغلاف الحيوي. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 0.94 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 2.12 مليون دولار).

**إقليمي (كينيا وبوركينا فاسو): مشروع تفاعل الأراضي الجافة والماشية والحياة البرية والبيئة (DLWEIP)،** يكمن الهدف العام لمشروع DLWEIP في دمج موارد التنوع البيولوجي والماشية في الواجهة بين النظم البيئية المختلطة والمنتجة والمناطق المحمية من خلال تعزيز ونظم إدارة الاستعمال المستدام للأرض تحقيقًا لموارد رزق أفضل للمجتمع وحفظ التنوع البيولوجي والحد من تدهور الأرض. يكمن هدف المشروع في تعزيز دمج التنوع البيولوجي وموارد الماشية في الواجهة بين النظم البيئية ذات الإنتاج المختلط والمناطق المحمية في أفريقيا. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 0.97 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 3.33 مليون دولار).

**إقليمي (روسيا الاتحادية وأوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان): تدعيم شبكة مراكز التدريب الخاصة بإدارة المناطق المحمية من خلال عرض أحد النهج المختبرة،** يهدف هذا المشروع إلى تدعيم استدامة إدارة المناطق المحمية من خلال بناء القدرة ونشر أفضل الممارسات. يتمثل هدف المشروع في رفع مستوى حفظ التنوع البيولوجي في شمال أوراسيا من خلال دعم شبكة مراكز التدريب الخاصة بحفظ التنوع البيولوجي في المناطق المحمية والأراضي المجاورة. تعتبر مراكز التدريب بمثابة عوامل مساعدة لمزيد من الفعالية في إدارة شبكات كبيرة للمناطق المحمية (PA) بالإقليم. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 0.97 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 2.34 مليون دولار).



**رومانيا: تدعيم نظام المناطق المحمية في رومانيا بإيضاح الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في المنتزه الطبيعي مارامبورز في رومانيا،** يدعم المشروع النظام الوطني للمناطق المحمية برومانيا عن طريق نشر الدروس والممارسات الحميدة المستخلصة من عرض مارامبورز لنموذج فعال للمناطق المحمية. يكمن الهدف الرئيسي في ضمان الحفظ الفعال للتنوع البيولوجي في المنتزه الطبيعي بجبال مارامبورز عن طريق تبني نموذج فعال لإدارة المناطق المحمية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.97 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 2.31 مليون دولار).

**روسيا الاتحادية: الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في شبه جزيرة تايمير بروسيا: حفظ الترابط في أنحاء المنظر الطبيعي،** يهدف المشروع إلى الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية في أنحاء منظر تندرته الطبيعي بالممر المركزي لمنظر تايمير الطبيعي (CTLC). سوف يتمخض تنفيذ المشروع عن صياغة أصحاب المصلحة لممارسات مبتكرة وتكيفية للتخفيف من حدة تهديدات التنوع البيولوجي ومنعها من خلال تطبيق شراكات جديدة واستخدام أدوات للحفظ والمعلومات وموارد الرزق المستدامة لحفظ التنوع البيولوجي. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.97 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 3.01 مليون دولار).

**طاجيكستان: حفظ التنوع البيولوجي بداشتندز هوم،** أهداف المشروع المقترح هي: (أ) تقليل المخاطر البشرية وضمان الحماية طويلة الأجل لأنواع والنظم البيئية بالحياة النباتية والحيوانية ذات الأهمية الإقليمية والعالمية بزاكازنك؛ و(ب) ضمان استدامة استعمال الموارد الطبيعية من جانب السكان المحليين في بيئة زاكازنك، مع توفير دخول جديدة وإيجاد موارد بديلة للرزق ومن ثم تخفيف الضغط على النظام البيئي العام لزاكازنك؛ و(ج) إدارة توجيهية ومجتمعية للغابات؛ و(د) زيادة توعية الجمهور فيما يتعلق بمسائل الحفظ وإشراك المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في صنع القرار وأنشطة الحفظ. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 0.75 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.95 مليون دولار).

**تنزانيا: مشروع دعم حفظ التنوع البيولوجي في لوكيسيل،** أهداف المشروع هي (أ) حفظ التنوع البيولوجي في منطقة لوكيسيل باعتبارها موطنًا طبيعيًا لأنواع الحياة البرية المهاجرة؛ و(ب) الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية للنظم البيئية لهذه المنطقة؛ و(ج) التقاسم العادل للفوائد فيما بين أصحاب المصلحة المحليين من خلال مشروع مشترك بين المجتمع المحلي المتمثل في مجلس قرية لوكيسيل (LVC) القطاع الخاص المتمثل في إحدى شركات التنمية السياحية وهي شركة حفظ تارانجير المحدودة. (البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتمويل، مرفق البيئة العالمي 0.45 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.86 مليون دولار).

**تنزانيا: تنمية وإدارة ممر الحياة البرية بسيلوس- نياسا،** يتم تصنيف ممر الحياة البرية بنياسا باعتباره نظامًا بيئيًا مهددًا بغابات الميومبو، يربط بين محميات سيلوس ونياسا الضعيفة، اثنتين من أكبر المناطق المحمية في تنزانيا وموزمبيق. في حالة عدم تناول ضغوط التنمية المتوقعة على الممر، فقد تفقد فوائد هذا الممر والحفظ المصاحب تكاملها البيئي وهكذا دور الحفظ في السنوات الست أو السبع القادمة. أما الأهداف المباشرة للمشروع، فتكمن في ضمان الحفظ الفعال لممر الحياة البرية بسيلوس - نياسا، مع إقامة شبكة لمناطق إدارة الحياة البرية بالقرية الخاضعة للحماية والإدارة والاستخدام على نحو مستدام من جانب المجتمعات المحلية مع مساعدة الحكومة المحلية وقسم الحياة البرية، بالإضافة إلى ضمان تعزيز فوائد إدارة الحياة البرية لتأمين موارد الزرق بالنسبة للقرى في مناطق إدارة الحياة الطبيعية (WMAs) وتدعيم الحفظ طويل الأجل للممر. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.99 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 2.05 مليون دولار).

**تنزانيا: النماذج الجديدة لتكامل الماشية والحياة الطبيعية المجاورة للمناطق المحمية في أفريقيا،** يهدف المشروع إلى تحقيق الحفظ المستدام للتنوع البيولوجي من خلال تخفيف النزاعات على استعمال الأرض بين الاستعمالات الرعوية والمحصولية واستعمالات الحفظ والسيطرة عليها. يستكشف المشروع ديناميكيات استعمالات الأراضي في تنزانيا ويستوعبها باستخدام المعرفة المطورة لتوفير عوائد أكبر لأصحاب المصلحة الرئيسيين من الحياة البرية والماشية في نفس الوقت. يتم تحقيق ذلك من خلال تطوير وتنفيذ خطط لاستعمالات الأراضي وصياغة آليات لتقاسم الفوائد العائدة من الحياة البرية مثل المشروعات الخاضعة للإدارة المجتمعية وعن طريق تحسين إنتاج الماشية من جانب الرعاة مثل الحصول على الصحة والتسويق والماء. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 0.88 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 2.21 مليون دولار).

**أوزبكستان: حفظ "غابات توجاي" وتدعيم نظام المناطق المحمية في دلتا أمو داريا بقرقل باكستان،** يدعم المشروع نظام قرقل باكستان المتنوع في المناطق المحمية من خلال تعزيز البيئة الممكنة وإنشاء متنزه وطني متعدد المناطق. يوضح المشروع الحفظ التعاوني والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في دلتا أمو داريا ويقدم الدروس وأفضل الممارسات القابلة للتطبيق على نحو مماثل في جميع أنحاء النظام الوطني المتنوع في المناطق المحمية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.97 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 2.11 مليون دولار).

**فانواتو: تسهيل وتدعيم مبادرة الحفظ لملاك الأراضي التقليديين ومجتمعاتهم لتحقيق أهداف حفظ التنوع البيولوجي،** يقدم المشروع المساعدة لحكومة فانواتو لتيسير وتدعيم النهج التقليدية لحفظ التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام لمكوناته لتمكين المناطق المحمية الخاضعة للحكم والإدارة المحليين؛ كي تصبح أدوات حفظ فعالة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.74 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 1.45 مليون دولار).

**فنزويلا: ديكونا نونودو: الاستعمال والحفظ المستدام للموارد التنوع البيولوجي بأراضي ديكونا الأصلية،** يكمن الهدف العام للمشروع في إقامة الأساس لإدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمع والإدارة المشتركة للمناطق المحمية والتفاسم العادل والمنصف للفوائد من خلال تنمية وتنفيذ خطط إدارة الموارد الطبيعية لأراضي ديكونا، بما في ذلك إنتاج الأغذية البديلة والأنشطة المدرة للدخل للمساعدة في تلبية الحاجات المتزايدة للمجتمع متسارع النمو. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 0.75 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 1.1 مليون دولار).

**فيتنام: التواصل: الإدارة المستدامة لمحميتي كون كا كنه وكون تشا رانج الطبيعيين،** يقيم المشروع أساساً لدعم وإدارة حفظ التكامل البيولوجي وتواصل محميتي كون كا كنه (KKK) وكون تشا رانج (KCR) الطبيعيين (NRs). يهدف المشروع إلى الحفظ طويل الأجل للخواص البيولوجية الفريدة للمنظر الطبيعي الهام للأناميت الوسطى. على الرغم من إقامة محميتي كون كا كنه (KKK) وكون تشا رانج (KCR) الطبيعيين (NRs) يعد إسهاماً هاماً تجاه هذا الهدف، إلا أنهما لا يتسع بهما المقام بمفردهما للحفاظ على الكائنات الحية لكافة الأنواع وخاصة الأنواع واسع النطاق التي تتواجد طبيعياً في كثافات منخفضة، مثل النمر *Panthera tigris*. ومن ثم، فإن من الضروري - من أجل تحقيق الهدف - إدارة محميتي كون كا كنه (KKK) وكون تشا رانج (KCR) الطبيعيين (NRs) وقطاعات الغابات والبيئة بأسلوب متوافق مع الحفاظ على تكاملها باعتبارها وحدة بيولوجية واحدة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.87 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 2.96 مليون دولار).

**فيتنام: حفظ التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام للموارد البحرية بمتنزه كون داو الوطني،** يعمل المشروع على (أ) تنفيذ خطة إدارية للمناطق البحرية بمتنزه كون داو الوطني من خلال تطوير برامج للتخطيط وتحديد استخدام الأراضي وتعيين الحدود والبنية التحتية للمتنزه وتنمية الموارد البشرية؛ و(ب) مراقبة التنوع البيولوجي والموارد البحرية وإعادة تأهيل النظام البيئي المتدهور بفعل الكوارث الطبيعية والتأثيرات البشرية؛ و(ج) تشجيع مشاركة المجتمع في حفظ التنوع البيولوجي من خلال التثقيف والتوعية والتنمية المشتركة لبرامج دعم موارد الرزق؛ و(د) تطوير استراتيجية اتصالات بالإضافة إلى برامج تثقيف وتوعية لتطبيقها في مجتمعات صيد الأسماك والمجتمعات الساحلية الأخرى، إلى جانب المسؤولين المحليين وتنفيذ البرامج؛ و(هـ) تنفيذ برنامج لدعم موارد الرزق في المجتمعات بمقاطعة كون داو. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.97 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 1.85 مليون دولار).

#### الأنشطة الممكنة

**ألبانيا: تقييم احتياجات بناء القدرة لتناول أوليات استراتيجية التنوع البيولوجي وخطة العمل والتقارير الوطني (BSAP) - المرحلة الثانية،** يكمن هدف المشروع في مساعدة ألبانيا في استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالأوليات المحددة في برنامج تقييم المهارات الأساسية؛ مع تحديد الفجوات وعنق الزجاجة والخيارات واحتياجات أوليات المستقبلية؛ وتقييم الاحتياجات الأخرى لبناء القدرة الخاصة بها وتحليل الإمكانيات التشغيلية وتحديد الآليات اللازمة لحماية التنوع البيولوجي وفقاً لتوصيات استراتيجية التنوع البيولوجي وخطة العمل والتقارير الوطني (BSAP) والخطوط التوجيهية لمرفق البيئة العالمي ومؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. كما يدعم المشروع أيضاً إقامة آلية مكتب المقاصة

(CHM) وإعداد التقرير الوطني الثاني لمؤتمر الأطراف. (البنك الدولي، مرفق البيئة العالمي 0.32 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.39 مليون دولار).

**بربادوس: تقييم احتياجات بناء القدرة والأولويات الخاصة بالبلد في حفظ التنوع البيولوجي والمشاركة في آلية مكتب المقاصة الوطني،** يتمثل الهدف والمقاصد العامة للاستراتيجية وخطة العمل في محاولة تناول مجموعة من القضايا المتعلقة بإدارة التنوع البيولوجي في بربادوس. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 0.29 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.34 مليون دولار).

**اليوسنة والهرسك: إعداد التقييم البيئي (EA) المتعلق بالتنوع البيولوجي للاستراتيجية وخطة العمل الوطني للتنوع البيولوجي، التقارير الوطنية وإقامة آلية مكتب المقاصة الوطني (CHM)،** يهدف هذا المشروع إلى (أ) تطوير استراتيجية وخطة عمل وطنيتين للتنوع البيولوجي (NBSAP) على المستوى الحكومي والتصديق عليهما كما هو منصوص عليه في المادة 6 أ من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وفقاً لمقررات مؤتمر الأطراف 7/2 و 9/3 و 21/3؛ و(ب) إقامة وتشغيل شبكة معلومات خلال آلية مكتب المقاصة الوطني طبقاً للمادة 18 من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومقررات مؤتمر الأطراف 3/1 و 3/2 و 4/3 و 2/4 و 14/5 و 18/6؛ و(ج) إعداد وتقديم التقرير الوطني الأول والثاني للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وفقاً للمادة 26 من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومقررات مؤتمر الأطراف 17/2 و 9/3 و 14/4 و 19/5 و 19/5 (د) تقييم أولوية احتياجات بناء القدرة لإدارة استعمال وحفظ التنوع البيولوجي في اليوسنة والهرسك. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 0.29 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.32 مليون دولار).

**بوتسوانا: التنوع البيولوجي ببوتسوانا - دعم إضافي،** يهدف المشروع إلى مساعدة حكومة بوتسوانا ومؤسساتها المعنية بتقييم احتياجات بناء القدرة الوطنية لتنفيذ استراتيجية التنوع البيولوجي وخطة العمل والتقرير الوطني (NBSAP). يقيم المشروع نقاط القوة والضعف والفجوات واحتياجات القدرة ويحدد على المستوى الوطني للمؤسسات المختلفة المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتحقيق أهدافها التنفيذية. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.111 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.13 مليون دولار).

**تشاد: تحديد احتياجات بناء القدرة لتنفيذ استراتيجية التنوع البيولوجي وخطة العمل والتقرير الوطني - دعم إضافي،** يقيم المشروع الاحتياجات الوطنية لبناء القدرة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية ودعم إقامة الشبكات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لآلية مكتب المقاصة الخاصة بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في تشاد. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.20 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.20 مليون دولار).

**جزر القمر: تقييم احتياجات القدرة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي ودعم آلية مكتب المقاصة (CHM)،** يكمن الهدف الوطني في تمكين التنفيذ الموسع والفعال للتدابير الملائمة لضمان حفظ التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام، التي من شأنها المساهمة في الوفاء بالتزامات البلد وفقاً للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. يحدد المشروع احتياجات القدرة البشرية والمؤسسية وقيمها لتنفيذ وتحسين فعالية تدابير حفظ التنوع البيولوجي التي قامت البلاد باتخاذها في الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والقوانين الخاصة بها فيما يتعلق بالبيئة وتدعيم آلية مكتب المقاصة الخاصة بالتنوع البيولوجي في البلد. يرتبط المشروع ارتباطاً وثيقاً بالتقييم الذاتي للقدرة الوطنية (NCSA) لمشروع البيئة العالمية. يتمثل هدف التقييم الذاتي للقدرة الوطنية في إجراء تقييم وتحليل على نحو دقيق وتنظيمي لاحتياجات قدرة البلد والقيود التي يواجهها اتحاد جزر القمر في جهوده المبذولة للوفاء بالتزاماته تجاه البيئة العالمية كما هو وارد في اتفاقيات ريو ووثائقها الدولية. لا يقتصر نطاق التقييم الذاتي للقدرة الوطنية على التنوع البيولوجي فحسب، بل يشمل التنوع البيئي في إطار إنمائي مستدام. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.27 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.27 مليون دولار).

**جمهورية التشيك: تقييم احتياجات بناء القدرة: الوصول إلى الموارد الوراثية وتقاسم الفوائد والحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الهام بالنسبة للزراعة والغابات والأبحاث،** أهدف المشروع الرئيسية

هي: (أ) تقييم احتياجات بناء القدرة في مناطق الأولوية للوصول إلى الموارد الوراثية وتقاسم الفوائد والحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الهام للزراعة والغابات؛ و(ب) تقييم احتياجات بناء القدرة؛ و(ج) تحديد أولويات البلد في تطوير استراتيجيات واتخاذ تدابير للحفظ خارج المواطن الأصلية (المجموعات المتخصصة)؛ و(د) الاستعمال المستدام. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 0.2 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.24 مليون دولار).

**فيجي: التمويل الإضافي للأنشطة الممكنة للتنوع البيولوجي،** يكمن الهدف العام لآلية مكتب المقاصة في رفع مستوى توعية الجمهور بقضايا التنوع البيولوجي والذي يقود في النهاية إلى صنع قرارات فعالة وسليمة للحفاظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي على كافة المستويات. منذ أن أصبحت فيجي عضوًا في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، يتم نشر المعلومات على أساس مخصص دون آليات رسمية لضمان تلقي كافة أصحاب المصلحة المعنيين لهذه المعلومات من خلال آلية مركزية لمكتب المقاصة (CHM)، مع تبسيط هذه المعلومات لتلائم مستويات عوام الجمهور، إلى جانب تعزيز فهم أفضل للتنوع البيولوجي وخاصة البرامج والالتزامات الواردة في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.24 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.39 مليون دولار).

**الهندوراس: تقييم حاجات بناء القدرة والأولويات الخاصة بالدولة لتنفيذ خطة العمل للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (دعم إضافي)،** يتعهد المشروع بتقييم احتياجات بناء القدرة ويحدد الأولويات الخاصة بالبلد فيما يتعلق بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وتنمية مشروع آلية مكتب المقاصة الخاضع للبلد. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.18 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.23 مليون دولار).

**مدغشقر: دعم إضافي للأنشطة الممكنة للتنوع البيولوجي: تقييم احتياجات بناء القدرة وإقامة آلية لمكتب المقاصة الوطني،** (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 0.19 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.24 مليون دولار).

**ناميبيا: تقييم احتياجات بناء القدرة لحفظ التنوع البيولوجي - دعم إضافي،** يكمن هدف المشروع في الحصول على الإجماع الوطني حول الآليات المحددة اللازمة للبناء المستمر للقدرة فيما يتعلق بحفظ واستعمال التنوع البيولوجي بما يتماشى مع استراتيجية التنوع البيولوجي وخطة العمل والتقرير الوطني (NBSAP) وإجراء تحليل إداري للتدريب الداخلي على التنوع البيولوجي والتنسيق مع البرنامج الوطني للتقييم الذاتي لاحتياجات القدرة لإدارة البيئة العالمية (NCSA) الجاري تنفيذها حاليًا بالتعاون من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP). (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 0.21 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.27 مليون دولار).

**ناورو: استراتيجية وخطة عمل حفظ التنوع البيولوجي الوطني وتقرير مؤتمر الأطراف بما في ذلك آلية مكتب المقاصة،** يتيح هذا المشروع لناورو صياغة الاستراتيجيات والإجراءات لحماية التنوع البيولوجي البحري والبري لها واستعماله على نحو مستدام. تشمل نتائج المشروع استراتيجية التنوع البيولوجي وخطة العمل والتقرير الوطني (BSAP) وإقامة آلية مكتب المقاصة، بالإضافة إلى تقديم التقرير الوطني الأول والثالث إلى مؤتمر الأطراف الخاصة بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. تكمل استراتيجية التنوع البيولوجي وخطة العمل والتقرير الوطني (BSAP) دراسة جدوى التعاون بين ناورو وأستراليا وإعادة التأهيل والتنمية (NACRDFS) بالإضافة إلى نظام إدارة عناصر الشبكة (NEMS) والخطط الأخرى المتداخلة بين القطاعات. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.14 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.15 مليون دولار).

**باراجواي: تقييم احتياجات بناء القدرة والأولويات الخاصة بالبلد (دعم إضافي)،** (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.24 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.32 مليون دولار).

**رواندا: تفصيل التقرير الوطني الثاني المتعلق بتنفيذ التنوع البيولوجي من جانب رواندا في اجتماع الأطراف السادس في 2002،** يكمن الهدف الرئيسي للمشروع في مساعدة الحكومة الرواندية في عملية المشاورات المصاحبة لأعداد التقرير الوطني الثاني الخاصة بها لتقديمه لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع

البيولوجي وفقاً للمقرر 19/5. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.02 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.03 مليون دولار).

**صربيا والجبل الأسود: استراتيجية التنوع البيولوجي وخطة العمل والتقارير الوطني (BSAP)**، يمكن المشروع دولة صربيا والجبل الأسود الاتحادية من إعداد الاستراتيجية وخطة عمل التنوع البيولوجي الأولى من خلال استراتيجيتين جمهوريتين، إلى جانب التقرير الوطني الأول باعتبارها الخطوة الأولى لمتابعة الالتزامات الوطنية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي المصدق عليها في 2002. مكونات المشروع هي: (أ) إعادة التقييم والجرد والتحليل للمعلومات الحالية وإعداد دراسة البلد؛ و(ب) تحديد الخيارات المتاحة وتحليلها؛ و(ج) إعداد الاستراتيجية وخطة العمل؛ وتقديم التقرير الوطني الأول وبدء استراتيجية التنوع البيولوجي وخطة العمل والتقارير الوطني (BSAP). يتم تنفيذ المشروع من خلال عملية استشارية موسعة تتضمن مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة، كما أنه من المتوقع أن يرفع المشروع من توعية ومعرفة الجمهور حول القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتدعيم الحوار وتبادل المعلومات والتعاون بين كافة أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك القطاعات الحكومية وغير الحكومية والأكاديمية والخاصة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.29 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.31 مليون دولار).

**طاجيكستان: التمويل الإضافي لتقييم القدرة في مناطق أولوية التنوع البيولوجي**، يمكن هدف المشروع في مساعدة جمهورية طاجيكستان في تقييم احتياجاتها من بناء القدرة مرة أخرى وتحديد الأولويات الخاصة بالبلد وتحليل الإمكانيات التشغيلية وتحديد الآليات اللازمة لحماية التنوع البيولوجي الوطني وفقاً لتوصيات استراتيجية التنوع البيولوجي وخطة العمل والتقارير الوطني (BSAP) ومرفق البيئة العالمي والخطوط التوجيهية لمؤتمر أطراف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.22 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.25 مليون دولار).

**تونس: تقييم احتياجات بناء القدرة للتنوع البيولوجي والمشاركة في إقامة آلية مكتب المقاصة (CHM) - دعم إضافي**، تشمل الأهداف الرئيسية (أ) تقييم مكونات الأولوية الخاصة بالتدريب وبناء القدرة لخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، و(ب) إقامة وتشغيل شبكة معلومات بواسطة آلية مكتب المقاصة (CHM) للتنوع البيولوجي الوطني طبقاً للمادة 18 من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومقررات مؤتمر الأطراف 3/1 و 3/2 و 4/3 و 2/4 و 14/5 و 18/6. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 0.19 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.26 مليون دولار).

**تركيا: المشاورات لإعداد التقرير الوطني والمشاركة في آلية مكتب المقاصة الوطني وزيادة تطوير استراتيجية وخطة عمل التنوع البيولوجي الوطني (NBSAP)**، يتعهد المشروع بالمشاورات اللازمة لإعداد التقرير الوطني الثاني والثالث لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. يزيد المع من تطوير آلية مكتب المقاصة الوطني لتوفير المزيد من المعلومات المطورة حول التنوع البيولوجي في تركيا لتوعية الجمهور، بالإضافة إلى التعاون التقني والعلمي داخل تركيا والبلدان الشركاء على حد سواء. كما يحسن المشروع دمج المقررات وبرامج العمل لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي قبل تقديمها الرسمي لأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مرفق البيئة العالمي 0.36 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.46 مليون دولار).

**تركمنستان: تقييم احتياجات بناء القدرة وتدعيم إدارة معلومات التنوع البيولوجي (دعم إضافي)**، (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.13 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.41 مليون دولار).

**أوزبكستان: تقييم الاحتياجات الأولية لتطوير القدرة الوطنية لتنفيذ استراتيجية التنوع البيولوجي وخطة العمل والتقارير الوطني وإقامة هيكل آلية مكتب المقاصة**، (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، مرفق البيئة العالمي 0.21 مليون دولار، إجمالي تكلفة المشروع 0.23 مليون دولار).

الملحق رقم (03) :

تجربة الأنظمة المصرية لمعالجة القضايا البيئية في المشروع المقترح

## و الممول من مرفق البيئة العالمية

## مشروع الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة في مصر

## استعراض تشخيصي للإجراءات الوقائية .

## موجز تنفيذي

1 - في ديسمبر من عام 2005 أعد البنك الدولي استعراض تشخيصي للإجراءات الوقائية بشأن استخدام الأنظمة القطرية في المشروع الثاني لمكافحة التلوث البيئي في مصر . ومنذ ذلك الحين طبق منهج استخدام الأنظمة القطرية بصورة مرضية ،

عملية تطبيق بعض التدابير المتعلقة بسد الثغرات و التي تم تحديدها و الاتفاق عليها بين البنك الدولي و الحكومة المصرية . من المقرر استكمال المشروع الثاني لمكافحة التلوث في مصر في أوت عام 2013 ، كما أنه من المرجح بدرجة كبيرة استيفاء التدابير المعنية بسد الثغرات و إدراجها بصورة موسعة في نظام تقييم الأثر البيئي الخاص بمصر .

2- حيث أنه تم تطبيق استخدام النظام القطري في المشروع الثاني لمكافحة التلوث البيئي في مصر لمعالجة الانبعاثات الخطيرة و غير الخطيرة من قبل كيانات القطاعين العام و الخاص ، سيقوم مشروع إدارة الملوثات العضوية الثابتة بمعالجة النفايات الخطرة بصورة أساسية و التي تعد واحدة من مصادر التلوث فضلا عن تأثير كل من الانبعاثات و النفايات الخطرة على

لنفس النظام الوطني نظرا لكون كلا المشروعين ممولين من قبل البنك الدولي و مرفق البيئة العالمي مع نفس الوزارة . وفي هذا الصدد يقوم المشروع الثاني لمكافحة التلوث البيئي في ني بالملوثات العضوية الثابتة على نحو متبادل بتعزيز استخدام نظام تقييم الأثر البيئي الوطني في المشروعات الممولة من مرفق البيئة العالمي و البنك الدولي ، كما أنه سيعزز القدرة المؤسسية للحكومة المصرية للتعامل مع الخطر و غير الخطر من خلال

ني المدعوم بتدابير سد الثغرات و التي تم تحديدها في الاستعراض

3- و بالتالي تخضع هذه العملية لسياسة العمليات رقم 4  
البلدان المقترضة لمعالجة القضايا المتعلقة بالإجراءات الوقائية البيئية و الاجتماعية في  
المجتمعات المدعومة من البنك ، ومن ثم، ووفقا لهذه السياسة ، أجرى موظفو البنك الدولي  
بالتعاون مع العاملين بجهاز شؤون البيئة المصري ، تقييمات التكافؤ و المقبولية على  
. 2012 .

ين جميع النتائج و التوصيات التي جاءت في الاستعراض  
التشخيصي للإجراءات الوقائية و الذي تم إعداده لأغراض المشروع الثاني لمكافحة التلوث  
البيئي في مصر ، بما في ذلك استعراض تنفيذ تدابير سد الثغرات المتفق عليها .  
4- يكون الهدف الإنمائي للمشروع هو إدارة و التخلص م

تعزيز القدرات الفنية و المؤسسية لمصر من خلال إتباع نهج التعلم بالممارسة . يتألف  
:

- تدابير التعزيز المؤسسي و التنظيمي 1.78 مليون دولار بما  
في ذلك 0.92

1.1: تعزيز الإطار القانوني و التنظيمي و قدرات الإنفاذ فيما يتعلق باستخدام ، تخزين ،  
نقل و التخلص من المواد الكيميائية الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة .

: 1.2

1.3 : وضع مجموعة من التدابير الأولية للملوثات العضوية الثابتة غير المتعمدة ( الديكوسين  
( .

- إدارة مخزونات مبيدات الآفات المتقدمة ( 10.21 مليون دولار ، بما في ذلك 2.29

- 1.2 التخزين الآمن لمبيدات الآفات .
- 2.2 التخلص من المخزونات شديدة الخطورة .
- 3.2 وضع إستراتيجية طويلة الأجل لإدارة مبيدات الآفات .
- 9.93 مليون دولار بما في ذلك 3.12
- 1.3 التخزين الآمن لثنائي الفينيل متعدد الكلور .
- 2.3
- 3.3 وضع إستراتيجية لإدارة ثنائي الفينيل متعدد الكلور و المعدات الملوثة بثنائي الفينيل
- 1.68 مليون دولار بما في ذلك 1.37
- 1.4 إنشاء و الحفاظ على وحدة إدارة المشروع .
- 2.4
- 5- تبلغ التكلفة النهائية للمشروع 23.6 8.1
- في شكل منحة من مرفق البيئة العالمي ، وساهمت الحكومة المصرية بمبلغ 15.5 .
- 6 - قام المشروع المقترح بشأن الملوثات العضوية الثابتة بتفعيل سياستين للإجراءات الوقائية :
- 
- إدارة الآفات .
- أوضحت النتائج التي تمخضت عن تقييم التكافؤ وجود تكافؤ شبه تام بين سياسة التقييم البيئي الخاصة بالبنك الدولي



مبادئ توجيهية خاصة لإجراء تقييم الأثر البيئي . بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يكون الإطار القانوني و التنظيمي متوافقا تماما مع اتفاقية ستوكهولم و غيرها من الاتفاقيات المعمول بها في ما يتعلق بالملوثات العضوية الثابتة و التي تعد مصر طرفا فيها . و يمكن تنفيذ هذه الثغرات كجزء من عملية التنفيذ العام للمشروع .

7 - أبرز تقييم المقبولية إحراز تقدم ملحوظ على صعيد دعم الإطار المؤسسي الخاص بعملية تقييم الأثر البيئي إلى جانب عملية الرصد و الإنفاذ . و منذ آخر استعراض تشخيصي للإجراءات الوقائية للمشروع الثاني لمكافحة التلوث في مصر ، أعاد جهاز شؤون البيئة المصري تنظيم وإنشاء إدارتين مركزيتين إضافيتين هما: الإدارة المركزية للتفتيش بيئي و الامتثال للمعايير البيئية والتي تتألف من إدارة عامة للامتثال و أخرى للتفتيش ، و

8 - من المقرر أن تشترك نحو 12 وزارة ووكالة في المشروعات المعنية بالملوثات ا وجميعها تمتلك الخبرة و الموظفين المحترفين في المجالات المتعلقة بالنفايات الخطرة . عهدت المبادئ التوجيهية الجديدة الخاصة بتقييم الأثر البيئي عقد جلسات و مشاورات بشأن المشروعات المصنفة كمشروعات ج إلى شبكات المجتمع المدني بدور أبرز و أكثر تشا . و من ثم باتت شبكات المناصرة غير الحكومية منخرطة على نحو متزايد في تنفيذ المشروعات و المشاركة في المناقشات العامة ، و العمل على ضمان الامتثال للقوانين البيئية

# قائمة المصادر والمراجع

أولاً / المصادر والمراجع باللُّغة العربية :

I. فئة المصادر

- 1- الشواربي ، عبد الحميد ، موسوعة الشركات التجارية : شركات الأشخاص  
: . 2003 .
- 2- المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، ط 2 . بيروت : دار  
.2001 .
- 3- المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، ط 4 . بيروت: دار  
2003 .

II. فئة الكتب :

- 4- مبادئ الأنظمة السياسية : الدول والحكومات .  
بيروت : الدار الجامعية للنشر ، بدون سنة النشر .
- 5- دليل المواطن إلى السياسة الإعلامية للبنك الدولي :  
1994 .
- 6- أحمد ، عثمان الزبير ، بن خليفة آل خليفة ، راشد ، الدليل الإرشادي لبناء  
قدرات المنظمات غير الحكومية العربية :  
2008 .
- 7- أحمد صلاح نهي ، شبكات المنظمات غير الحكومية : دراسة مقارنة ما بين الشبكة  
العربية للمنظمات الأهلية والتحالف العالمي للمواطن :  
2004 .
- 8- الكايد ، عبد الرحمن زهير ، الحكمانية : قضايا وتطبيقات :  
2003 .
- 9- الجمل ، أحمد أمين : مترجما ، دبلوماسية البيئة  
1996 .
- 10- استراتيجيات وأساليب كسب الدعوة والتأييد ،  
: 2008 .

- 11- العريفي ، عبد السلام محمد ، مواجهات عامة لعملية تحديد واختيار قضايا المناصرة ، : 2013.
- 12- الشهبان ، محمد عارف ، المنظمات غير الحكومية وقضية العنف السياسي : حالة الأردن 1989-2000 ، الأردن : دار البشير، 2005.
- 13- أفكيرين ، محسن ، القانون الدولي للبيئة : 2006.
- 14- أفندي ، عطية محسن المنظمات غير الحكومية والتنمية : إعادة التفكير في البيئة من أجل دور أكثر فعالية : 1999.
- 15- باتر ، محمد ووردم ، على ، العولمة ومستقبل الأرض : 2003 .
- 16- حلول محلية لشواغل بيئية عالمية . : 2004.
- 17- صندوق البيئة العالمية ومنظمات المجتمع المدني : شراكة إستراتيجية : 2004.
- 18- التخطيط الإستراتيجي بمنظمات المجتمع المدني : ط للإستراتيجي للمنظمات غير الحكومية، 2005.
- 19- هوكنغ ، إيفلاين ، سكان ساراواك الأصليين : النجاة في غابات المطر المتلاشية : 1987.
- 20- وايت برايان وليتل ، ريتشارد ، مركز الخليج للأبحاث : مترجما ، قضايا في السياسة العالمية ، مركز الخليج للأبحاث : دبي، 2004.
- 21- تجربة استخدام الأنظمة المصرية لمعالجة القضايا البيئية في المشروع الممول من صندوق البيئة العالمي : 2005.
- 22- وناس ، يحيى ، المجتمع المدني وحماية البيئة : دور الجمعيات المنظمات غير الحكومية والنقابات : 2003.

- 23- زياني ، صالح وبن سعيد ، مراد ، الحوكمة البيئية العالمية : قضايا وإشكالات الجزائر : دار قانة ، 2010.
- 24- زياني ، صالح وبن سعيد ، مراد ، مدخل إلى الإصلاحات المؤسسية للحكم البيئي العالمي : 2010.
- 25- حمدان البلاونة ، لينا ، نشطاء بلا حدود : شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية ، عمان : دار البشير ، 2005.
- 26- حمدي صالح ، نادية ، الإدارة البيئية : المبادئ والممارسات : 2003.
- 27- حمة : مترجما ، الإعلام والسياسة و مجتمع الشبكات القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2010.
- 28- حسن ، خليل ، التنظيم الدولي : النظرية العامة والمنظمات العالمية : البرنامج والوكالات المتخصصة ، المجلد الأول ، ط3 ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2010.
- 29- كاغرام ، سانجيف ، نحو الحكم الديمقراطي للتنمية الدائمة : القوة الثالثة بيروت : دار الساقى ، 2005.
- 30- كورنيش ، إدوارد ، حسن الشريف : مترجما ، الاستشراف : مناهج استكشاف المستقبل ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2007.
- 31- مؤسسة فريدريش إيبيرت و الإتحاد التعاوني الإنتاجي ، دليل التخطيط الإستراتيجي في المنظمات غير الحكومية : 2008.
- 32- مركز الخليج للأبحاث : مترجما ، عولمة السياسة العالمية ، مركز الخليج للأبحاث : دبي ، 2004.
- 33- مركز خدمات المنظمات غير الحكومية ، مبادئ الدعوة وكسب التأييد : دليل تدريبي : مركز خدمات المنظمات غير الحكومية ، 2004.
- 34- ناي ، جوزيف وكوهم ، روبرت ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة 2005.

- 35- عبد الفتاح ، إسماعيل ، سيف الدين ، مقارنة المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي : المجتمع المدني وأبعاده الفكرية : 2003 .
- 36- عدنان ، صافي ، التنمية البشرية المستدامة وقضايا البيئة : 2002 .
- 37- عماد الدين عدلي ، الشبكة العربية للبيئة والتنمية : 2003 .
- 38- فلوريني ، آن ، شارة ، ثانيا : مترجما ، القوة الثالثة : المؤسسات العالمية على الحدود والقومية ، بيروت : دار الساقى ، 2005 .
- 39- قنديل أماني وآخرون ، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية 2003 .
- 40- شارما ، رايفي ، السدود الكبرى : نظرة ثانية . الهند : منظمة غاندي 1990 .
- 41- النشرة الإعلامية : 2012 .
- 42- شعراوي جمعة ، ساوى ، إدارة شؤون الدولة والمجتمع : 2001 .
- 43- شعراوي جمعة ، سلوى ، صنع السياسات البيئية في مصر : 1997 .
- 44- التخطيط الإستراتيجي للمنظمات غير الحكومية : 2005 .
- 45- خاطر ، أحمد مصطفى تنمية المجتمعات المحلية : الاتجاهات المعاصرة للاستراتيجية بحوث العمل وتشخيص المجتمع : المعهد العالي للخدمة 2005 .
- 46- السياسات العامة : مدخل لتطوير أداء الحكومات ، : 2008 .
- 47- غضبان مبروك ، المدخل إلى العلاقات الدولية : 2007 .

III. فئة المجالات العلمية :

48. بلفرد ،لطفي مین . " الفضاء السبراني : هندسة وفواعل " .  
05 (2016) : 145-155.
49. بن سعین مراد . " من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية : التحولات الأنطولوجية في المستقبل العربي ."  
50. عدلي ، عماد الدين . " برتوكولات خطة عمل المتوسط MAP " \_\_\_\_\_ 17  
(2008) : 44-45.
51. " . " . \_\_\_\_\_ 2004.
52. " . " \_\_\_\_\_ 13  
2006.

IV. فئة الملتقيات والمؤتمرات العلمية :

53. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، " الفعل التعاوني من أجل البيئة العالمية " ، ورقة عمل  
قدّمت في مؤتمر حول : "مرفق البيئة العالمية ومنظمات المجتمع المدني ، 08-  
2013 .
54. الناصري ربيعة " دون عنوان ، " ورقة بحث قدمت في ملتقي حول : " تقييم خبرة  
الشبكات في المنطقة العربية " ، القاهرة : مركز المنظمات غير الحكومية ، 2004.
55. جادو ، ياسمين ، " مبادئ وآليات مساءلة الشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان مع  
إسرائيل في قمع الشعب الفلسطيني " ، فلسطين : مركز بديل بيت لحم ، أكتوبر  
2010.
56. فيشر ، جولي ، " بناء الشبكات الدولية : دور المنظمات غير الحكومية الجنوبية  
، كوبرايدر جاني : محررا ، ملتقي دولي حول : " الأبعاد التنظيمية للتغيير العالمي " \_\_\_\_\_  
2000.
57. هلال ، عبد الرحيم أحمد " المجتمع المدني والمناصرة " ، المنظمة العربية لل  
محررا ، ملتقي وطني حول " المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية " ، مصر :  
2007.

58. مجلس مرفق البيئة العالمية ، " الاجتماع التشاوري لمنظمات المجتمع المدني " ، ورقة عمل  
قدّمت في مؤتمر حول: " المبادئ والخطوط الإرشادية الجديدة للشراكة مع السكان  
" : 5-7 .2012
59. محمد حسني ، عمران ، " التنمية المستدامة وأهدافها ودور تقنية المعلومات والاتصالات  
فيها " ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، محررا ملتقي دولي حول : " التنمية البشرية  
التنمية المستدامة " ، مصر : بمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007.
60. العزيز ، يونس ، " ثقافة المجتمع المدني " ، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الثاني حول  
" : " 1997.
61. قنديل ، أماني ، " إلى أي حد تطور المجتمع المدني في مصر " ، ورقة بحث قدمت في  
" : " 1997.
- V . فئة التقارير والوثائق الرسمية :
62. ( ) . تحليل مقارن لمشاركة  
المجتمع المدني في السياسة العامة في بلدان عربية مختارة :  
2010.
63. مشروع إستراتيجية لتعزيز مشاركة تنظيمات المجتمع  
المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، نيويورك : مجلس إدارة برنامج الأمم  
2002.
64. قضايا السياسات العامة : حالة البيئة نيروبي :  
2014.
65. تقرير مرفق البيئة العالمية عن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية  
المتعلقة بالتنوع البيولوجي . نيروبي : برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، 2012.
66. توقعات البيئة العالمية GEO4 ، نيروبي : برنامج الأمم المتحدة  
2007.
67. وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته مارس 2008  
: 2008.



68. . منظمات المجتمع المدني : السياسات والمشاركة تقرير الصندوق السنوي : 2008.
- VI. فئة الانترنت
69. إبييري جيرار " أصدقاء الأرض : سان - " :2015/ /02: <www.foie-france-org> .
70. " أين القطاع الخاص " ، تمّ تصفح الموقع يوم : 28 2009 <http://www.thawra.alwehda.sy> .
71. " " : 1 2015 <http://fao.org/about-us> .
72. " " : 20 2015 <www.foie.org.programms/equality.food,enrgy> .
73. " " - : 13 2015 <www.foie,france.org> .
74. -أولويات ، حلول مجتمعية " ، تمّ تصفح الموقع يوم : 01 2015 <http://www.friends of earth ,org> .
75. " " : 20 2013 <.http://www.anadigital.org> .
76. الشراكة الشرق أوسطية " تطبيقات الهواتف النقالة لمنظمات المجتمع المدني " تم <http://www.anadigital.org>. 2013 20 :
77. التأهيل الدولي الإقليمي- الإقليم العربي ، " التشبيك والتنسيق بين : 18 2013 <http://www.anadigital.org> .
78. " " : <www.rnew.nl,arabica>: 2013 25
79. " " : 10 2013 <http://www.soudi.infocus.com> .
80. " " : 15 <www.france24.nigeria.usa.shellcompany.> . 2015 25 :

81. معهد التنمية ما وراء البحار ، " المنظمات غير الحكومية والدول الناجحة الرسمية ، تمّ  
: 20 2015 .

82. رفق البيئة العالمية ، " مرفق البيئة العالمية ومشروع المنح الصغيرة " ، تمّ تصفح الموقع يوم :  
20 2014 [www.GEF.org/SGP.projects](http://www.GEF.org/SGP.projects) . < >

82. ناي ، جوزيف ودوناھيو ، جون ، " المقاطعة للمنظمات غير الحكومية " ، تمّ تصفح  
: 25 2014 < [www.elibrary.grc.to/ar/penquiver](http://www.elibrary.grc.to/ar/penquiver) >

83. شبكة المنظمات غير الحكومية لمرفق البيئة العالمي ، " السياسات والإجراءات لمشاركة  
المجتمع المدني في برنامج مرفق البيئة العالمي " ، تمّ  
: 18 2013  
< <http://www.ecw.org> > .

ثانياً / المراجع باللّغة الأجنبية :

I . باللّغة الإنجليزية :

I-1 فئة القواميس :

84 - Oxford university, **oxford word power** (New York : Oxford university press,2010.

II- فئة الكتب :

85 - batsill Michell & others , **Palgrave advances international policies** (New york : palgrave Macrillan,2006.

86- Dorothy , Thomas, **accountability of government through pressure of the people** ( 87- london :zd books , 1993.

87 - Jenkins, Brian, **Brittain and war ; second tome** (Britain without publishing house ,1998.

88- Lerderer , Markus & Miller , philip , **challenging global governance critical perspective** ( Harvard :cpogg work chop at Harvard low school ,2003).

89- Marx, Mayra , **filling resources & social notions** (New York : without publishing house ,1995)

90- mayra, &others, **comparative study about social notions** (Kambridge : : Kambridge university press , 1996.)

91- Miller,**William , dialectic about thralldom :great Battle in American congress** ( New York ; 1996) p.52 .

92- Niranjani ,pani & Mishra Santap, **E –Governance**( new Delhi : Himalaya publishing house ,2009.

93- Os man Ebzubeir, ahmed, **guid book : for capacity building of Arab non governmental organizations**(Egypt ; Arab administrative development organization ;2008.

94 - Schwartzman ,Stephen, **Banking financial disasters**(San Francisco : Siera club,1986

95- Street , kids international , **NGO private sector partnerships a framework for success** ( street kids international ,2002).

96- Suter , keith, **friends of the earth international : international cooperation on environment development** (London : earth scan publication , 2003).

97- Tandon , Rajesh , **networks of development NGO : society for participatory research in asia** ( new Delhi , without publishing house , 1998 ).

98- Tarrow ,Sidny, **implicit power in notions : social and politic notions** ( kambridge : ( kambridge university press .1999.

99- United nations development programme ,governance for sustainable human development (New York :UNDP policy document , 1996.

100- Willets peter(New York : Sant Martin ,1982)

101- Winston ,Morton , **NGO strategies for promoting corporate social responsibility international affairs** ,2001.

### III- فئة التقارير العلمية :

102 - Wissman, Robert , « **the system un plods : the 10 worst corporation of 2008** » multi national monitor vol ,29 nov/3/Dc/2008.

### IV . فئة الانترنت

Friends of the earth international report : who benefits from GM groups , « the web site **103-** is visited on :15/05/2014 <[http// stopo GM.net](http://stopo GM.net)>

104- World bank, network of global public policy , the web site is visited on :20/03/2012 <[world bank/org/web site external](http://world bank/org/web site external)> .

### V - باللغة الفرنسية :

105- Kemps,oliver,**introduction a la cyberstrategie**(paris :economica,2012.

# فهرس المحتويات

الصفحة	عنوان الجدول	رقم- الجدول
44	:	01
51	الهندسة المؤسسية لبعض قضايا البيئة العالمية	02
103	قائمة بأسماء أسوأ عشر شركاتها عالمية لسنة 2008	03
140	قاعدة العضوية في الشبكة العربية للبيئة	04
126	المناطق الممتلة في شبكة مرفق البيئة العالمية	05
151	RAED-GEFN-FAON	06

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
71	عناصر ومراحل عملية التخطيط الإستراتيجي	01
76		02
83		03
128	GEFN حسب أنواع المنظمات غير الحكومية	04
187	أهم المؤتمرات البيئية الدولية التي حظيت بمشاركة شبكات مناصرة البيئة	05
189	الموارد المالية لشبكات المناصرة غير الحكومية	06
190	مشاركة شبكات المناصرة غير الحكومية في المؤتمرات البيئية	07

الصفحة	الموضوع
-	الشكر
-	خطة البحث
12-01	مقدمة
62-13	الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري
14	المبحث الأول : مقارنة معرفية ونظرية لشبكات المناصرة غير الحكومية
14	المطلب الأول : تعريف شبكات المناصرة غير الحكومية
14	1- تعريف الشبكة
17	2- تعريف المناصرة
19	3- تعريف شبكات المناصرة غير الحكومية
20	المطلب الثاني : ظروف نشأة شبكات المناصرة غير الحكومية
26	المطلب الثالث : المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الشبكات غير الحكومية
26	1- الاتجاه السلبي
28	2- الاتجاه الإيجابي
30	المبحث الثاني : دراسة في خصائص الشبكات وأنماطها ومكوناتها
30	المطلب الأول : خصائص الشبكات
31	1- تفاوضية
32	2- تنسيقية
33	3- تنفيذية
34	المطلب الثاني : أنماط وأشكال شبكات المناصرة غير الحكومية
34	1- تصنيف الشبكات حسب نطاقها الجغرافي
35	2- تصنيف الشبكات حسب معيار النشاط
36	3- تصنيف حسب المعيار القانوني والمؤسسي
37	4- تصنيف حسب المعيار الزمني
38	المطلب الثالث : البنى المؤسساتية المكونة لعضوية الشبكات
38	1- فروع وأجزاء دولية وإقليمية

40	2- المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية
40	3- وسائل الإعلام
41	4- العلماء ومراكز البحث
41	5- الشركات العالمية
42	6- دور العبادة ومنظمات حماية المستهلك والمثقفون
43	المبحث الثالث : مفهوم الحوكمة البيئية العالمية
43	المطلب الأول : تعريف الحوكمة البيئية العالمية
43	1- تعريف الحوكمة
46	2- تعريف الحوكمة العالمية
48	3- تعريف الحوكمة البيئية العالمية
50	المطلب الثاني : خصائص الحوكمة البيئية العالمية
50	1- التعددية المؤسسية
54	2- المشاركة والشراكة في إطار الحوكمة البيئية العالمية
55	3- تعدد أشكال ونماذج الحوكمة البيئية العالمية
56	4- الإهتمام بالقضايا البيئية ذات البعد العالمي
57	المطلب الثالث : أطراف الحوكمة البيئية العالمية
57	1- الحكومة
59	2- القطاع الخاص
61	3- المجتمع المدني العالمي
62	خلاصة الفصل
107-63	الفصل الثاني : شبكات مناصرة البيئة : دراسة في الآليات والوسائل استراتيجيات العمل
64	المبحث الأول : آليات العمل المعتمدة لدى شبكات المناصرة غير الحكومية
64	المطلب الأول : التشبيك
64	1- أهداف التشبيك
65	2- الخطوات التي تمر بها عملية التشبيك
67	3- المبادئ العامة التي تركز عليها عملية التشبيك

70	المطلب الثاني : التخطيط الإستراتيجي ووضع السياسات البديلة
70	1- مراحل وضع الخطط الإستراتيجية وعناصرها
74	المطلب الثالث : المناصرة وكسب التأييد
76	1- أطراف المناصرة
78	2- الأنشطة والخطوات الأساسية لتنفيذ المناصرة البيئية
83	المبحث الثاني : الوسائل والأدوات المتعمدة لدى شبكات المناصرة البيئية
84	المطلب الأول : حشد الرأي العام
88	المطلب الثاني : وسائل الإعلام والاتصال
93	المبحث الثالث : إستراتيجية عمل شبكات المناصرة للتأثير في الحوكمة البيئية العالمية
93	المطلب الأول : إستراتيجية التوعية والتعليم
93	1- تكتيك المعلومات
96	2- تكتيك الرموز
97	المطلب الثاني : إستراتيجية الحوار والإقناع
97	1- تكتيك التنسيق والتعاون
99	2- تكتيك الإقناع الشخصي
100	3- تكتيك الشراكة و الارتباط
101	المطلب الثالث : إستراتيجية المواجهة
102	1- تكتيك النفوذ الأخلاقي
104	2- تكتيك المحاسبة
104	3- تكتيك التقاضي والدعاوي القانونية
107	خلاصة الفصل
109 - 155	الفصل الثالث : نماذج عن إسهامات شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية
109	المبحث الأول : شبكة أصدقاء الأرض العالمية
109	المطلب الأول : تأسيس الشبكة وتشكيلها
109	1- تأسيس الشبكة



111	2- عضوية الشبكة وتكوينها
112	المطلب الثاني : أهداف الشبكة ومبادئها
112	1- الأهداف
114	2- المبادئ
115	المطلب الثالث : إسهامات أصدقاء الأرض في الحوكمة البيئية العالمية
116	1- المشاركة في وضع السياسات والبرامج البيئية
118	2- إعداد الحملات و المظاهرات البيئية
120	3- ترقية المسؤولية الاجتماعية للشركات
123	المبحث الثاني : شبكة مرفق البيئة العالمي
124	المطلب الأول: تاريخ وظروف تأسيس الشبكة
124	1- تأسيس الشبكة
125	2- عضوية الشبكة
126	المطلب الثاني : مهام شبكة مرفق البيئة العالمي
127	1- الحصول على موارد مالية من الصندوق لتجسيد المشاريع البيئية
128	2- الانخراط والمشاركة في مشروعات الصندوق
129	3- المشاركة في عمليات وصنع سياسات صندوق البيئة العالمي
130	المطلب الثالث : دور شبكة مرفق البيئة العالمي في الحوكمة البيئية العالمية
131	1- الهيكل البنوي لبرنامج المنح الصغيرة
131	2- تحليل حافطة مشروعات برنامج المنح الصغيرة
132	3- المشروعات المنفذة من قبل شبكة المرفق في برنامج المنح الصغيرة
137	المبحث الثالث : الشبكة العربية للبيئة والتنمية RAED
137	المطلب الأول : شبكة رائد وتأسيسها
137	1- المراحل التاريخية لتأسيس الشبكة
140	2- عضوية الشبكة
141	3- أجهزة الشبكة
143	المطلب الثاني : أهداف الشبكة العربية للبيئة والتنمية
146	المطلب الثالث : إسهامات رائد في الحوكمة البيئية العالمية

146	1- الإسهام في نشر تجارب مبتكرة لحل المشاكل البيئية
147	2- المساهمة في حملات التوعية والتربية البيئية
148	3- التفاعل الإقليمي لشبكة رائد مع المنظمات والمؤتمرات البيئية الدولية
155	خلاصة الفصل
218 - 156	الفصل الرابع : إستشراف دور شبكات مناصرة البيئة في ظلّ التحديات والفرص والتهديدات التي تواجهها
157	المبحث الأول : التحديات التي تواجه شبكات مناصرة البيئة غير الحكومية
157	المطلب الأول : التحديات المتعلقة بالشرعية والمساءلة
162	المطلب الثاني : التحديات المتعلقة بالتمويل
162	1- مصادر تمويل الشبكات
164	2- أسباب ضعف تمويل الشبكات
166	المطلب الثالث : التحديات المجتمعية والتنظيمية
166	1- ضعف التطوع والمشاركة المجتمعية
169	2- ضعف التنسيق بين الشبكات غير الحكومية
170	المبحث الثاني : مؤشرات وضع شبكات مناصرة البيئة في ظلّ التغيرات البيئية المحيطة
170	المطلب الأول : مؤشرات التوازن ( ثبات الوضع)
170	1- خصائص السياسة الدولية في المجال البيئي
171	2- سياسة المنظمات البيئية الدولية في مجال السياسة البيئية
172	3- علاقة الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية بشبكات المناصرة غير الحكومية
173	4- خصائص شبكات المناصرة غير الحكومية وظروف عملها
174	5- ظروف الفرد والمجتمعات المحلية وعلاقتها بالسياسة البيئية والشبكات
175	6- مؤشرات عالمية
175	المطلب الثاني : مؤشرات التغير
175	1- خصائص السياسة البيئية الدولية
176	2- سياسة المنظمات البيئية الدولية في مجال السياسة البيئية

176	3- ملامح علاقة الحكومات والمنظمات الحكومية وظروف عملها
177	4- ملامح خصائص شبكات المناصرة غير الحكومية وظروف عملها
178	5- ملامح ظروف الفرد والمجتمعات المحلية وعلاقتها بالنسبة البيئية والشبكات
179	6- ملامح المجتمع السياسي الدولي المحتملة
179	7- مؤشرات أخرى
181	المطلب الثالث : مؤشرات التحوّل
181	1- خصائص السياسة البيئية الدولية
181	2- سياسة المنظمات البيئية الدولية في مجال البيئة
182	3- ملامح علاقة الحكومات و المنظمات الدولية بشبكات المناصرة غير الحكومية
182	4- ملامح خصائص شبكات المناصرة وظروف عملها
183	5- ملامح ظروف الفرد والمجتمعات المحلية وعلاقتها بالسياسة البيئية الدولية وشبكات المناصرة
183	6- ملامح المجتمع السياسي الدولي المحتملة
184	7- مؤشرات دولية أخرى
184	المبحث الثالث : محددات القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه شبكات مناصرة البيئة
184	المطلب الأول : محددات القوة والضعف ومؤشرات قياسها
184	1- محددات القوة والضعف
186	2- مؤشرات قياسها
191	المطلب الثاني : الفرص والتهديدات
191	1- الفرص
193	2- التهديدات
195	المبحث الرابع : سيناريوهات مستقبل دور شبكات مناصرة البيئة في الحوكمة البيئية العالمية ونسب تحققها
195	المطلب الأول : السيناريو التوازني ( الخطي)

## الفهرس

195	1- فرضية السيناريو
197	2- نسبة تحقق السيناريو
204	المطلب الثاني : السيناريو التفاوضي
204	1- فرضية السيناريو
205	2- نسبة تحقق السيناريو
212	المطلب الثالث : السيناريو التشاؤمي
212	أولا : فرضيات السيناريو
213	ثانيا: نسبة تحقق السيناريو
220	الخاتمة
282 -227	قائمة الملاحق
292-283	قائمة المصادر و المراجع
293	فهرس الجداول و الأشكال
301 -294	فهرس المحتويات